





هذا الكتاب مفتوح لكاتبه  
عبد الله بن محمد بن عبد الله

[illegible]

عقد اجلاس الزماني في اوجيه المسائل  
الحبرانية

بازدید شد  
۱۳۸۶

$$\frac{1333}{7777}$$

سار علی کلاں

مهر به صلح بیست تومان در روز شنبه  
مهر به صلح بیست تومان در روز شنبه

[illegible]

ازادہ فیض و المودہ الکریمہ  
فدائے فیض و فرائد

[illegible]

10.02.1951

عقد اجلاس الفدراسیون اجلاس المسائل  
لعمريانه

بازدید شد  
۱۳۸۶

1831  
79922

نام خانوادگی: مهری  
نام: مهری  
تاریخ تولد: ۱۳۰۲  
محل تولد: تهران  
محل سکونت: تهران  
شماره شناسنامه: ۱۳۰۲  
تاریخ صدور: ۱۳۰۲  
مهر و امضا: مهری



بازدید شد  
۱۳۸۶

نام خانوادگی: مهری  
نام: مهری  
شماره: ۱۳۴۵  
مهریه: ۱۳۴۵  
مهریه: ۱۳۴۵  
مهریه: ۱۳۴۵

فمنه حمان  
وكم نطق  
في الوراء

2  
 واذك  
 الا  
 فكل

خروج من  
البحر الى البحر

ادب  
فہرست

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

**الاول** قالوا ما يجب على المكلف من طهارة الاجنحة او من غزاة الله ام يكفي التقليد العلم بعدم ام يتفرق اجزاءه **ج** في تقليد الميت او في حيوته ولو لم يكن في الميت تقية هل يجوز اخذها بقول الفقهاء لو كان المكلف بل توأمة اخرج لكن عند فهم في الجملة ووجد قولاً بعد نيت هل يجوز العمل به مطلقاً او ان لم يكن في بلد من يقيد فيه **ج** لو قلنا المكلف عالماً في غزاة من الغزاة فتنسأ قالوا من الحكم تغلذ غيره فذلك ما قاله الازل هل يجب عليه التوجه اليه ام لا وهل يفرق بين احي والميت ام لا **ج** هل يتعين تقليد الاعلم اذا اختلفت العلما **ج** هل الجناحة معد ومطلقاً سواء كان غافلاً عن الحكم بالمرء او طائفاً وشكاً ام يجب في الاول دون الثاني **ج** الماء القليل ينسب للملأ فان انكسر حكم الكثير **ج** هل يشترط ان يمتلأ المظهر المظهر في نظهر الماء النجس ام يكفي مجرد الملأ **ج** هل الفرق في كافيته ام لا **ج** وان انساناً اعتقد دخوله الوقت فزوره

للتلقيح ويجوز ما اعتدك عدم دخول الوقت فتؤثرك بالظاهر خلاف اعتقاده  
 هل يتح ومنه أم لا **لا** هل يجوز غسل اعضائه ثم الماء اغتساله أم لا **ولا** هل يتعد  
 جواز دفع المسح بالبلل المحل جازي أم لا **لا** هل يجوز غسل الوجه في الوضوء  
 بغير أيدي اليمنى الغيرة وضوءه أم لا **لا** هل المسح بماء الغسل الثاني جائز  
 أم لا ولو ان اخذنا افرغ عليه يدية كفيين او ثلثته مع اخذ واحد هل يجب  
 غسله أم لا **لا** هل يجب استيعاب المخطط الطويل في مسح الوجهين أم لا **لا** هل يجوز  
 المسح على الرأس والوجهين وهما ويطان أم لا **لا** هل يجب على المشرقة ان يوصل  
 مسح واسم الاقصا من شعره أم لا **ولا** هل افل ما يفرق من ذلك **لا** هل يجب الترتيب  
 بين الوجهين أم لا **لا** يجوز التمسك في مسح الواس والوجهين أم لا **لا** هل المواكبة  
 عندهم متتابعة الافعال أم مراعات الجفاف **لا** هل الغسل واجب لنفسه أم لا **لا**  
 وهل يفرق بين غسل الجنابة وغيره أم لا **لا** هل يكفي الغسل عن الوضوء أم لا **لا**  
 لو ان اخذنا ثا نرضى واغسل بيا مغضوب جازي لا الغصية والحكم اونا **لا**  
 وعلم بعدنا حكمه وهل يفرق بين عمله والوقت اونا وجه قبل الصلوة او بعد **لا**  
 أم لا **لا** هل يشترط اياه الحائض او الايسة في مسح الوضوء والغسل أم لا **لا**  
 غسل الجبهة واجب أم لا ومنه اول وقت واخره **لا** لو لم نعلم المحل فغسلنا



مقدرة هل كح غسل واحد ام لا **٢٢** غسل المس واجب بحيث يتوقف عليه  
فعل الصلوة وغيره من غير العبادات ان ام لا **٢٣** لو استبرأ المراء الدم شهر وظل  
جوفه طيبة او ذات عادة عدوية خاصة او عدوية ووقية لكن زنى الدم  
تو ايام عادتها فيجب صفة الجرح وفي غيرهما بصفة الجرح في حكمها **٢٤**  
هل يشترط في غسل الجرح ان يكون في جوفه عشرة وعلا الا في  
هل يشترط وجوده في جميع الايام الثلاثة وليا لها او وجوده في اول الاول  
والآخر الا في واحد من الواسط ام يكفي وجوده في وقت ما في كل واحد  
الثلاثة **٢٥** لو افاض المراء الدم ثلث ايام وانقطع وراثة العائنه هل تقضى  
صيام ايام النقاء ام لا وهل يفرق بين انقطاعه على العائنه واستبراء الدم  
ام لا **٢٦** ما اكثر ايام التقاسم **٢٧** لو افاض النشاء الدم يوما او اقل وانقطع  
وراثة في العائنه هل تقضى ما فرقة من صيام في نفاذ ام لا وكذا لو لم يوافها  
وراثة في العائنه فانقطع فيه فحكمها **٢٨** هل يجوز وطأ المشيمة ام لا **٢٩**  
ما حملت نفاس عنكم **٣٠** لو سرق انسان ميتا وراه ثيابا به مع وطئها وكذا  
لو سرق مع يسه يسه يسه وبه دون الميت هل يجب عليه الغسل ام لا **٣١** ما  
الغسل من النجاسة الحرام الا وهل يفرق بين وروده على النجاسة ام ورو

وخطية

النجاسة

النجاسة عليه ام لا **٣٢** احوال البدن والثلث طاهر ام لا وهل يفرق بين  
اوراثةها واولها ام لا **٣٣** ذوق الطيبات لما كوال اللحم طاهر ام لا هل الحجاب  
طاهر ام لا **٣٤** الوضوء وسائر المنسوخ طاهر ام لا **٣٥** الجمود الملبس من  
طاهر ام لا **٣٦** المتنجس مع ذوال النجاسة نجس ما يلاقيه لانه كان وطبا ام لا  
الشمس فظهرنا اشرفت عليه من ما لا ينقل ويحول ويجوز الصلوة  
عليه فقط الا في موضعين من النعل والسفل القدم ام لا وهل تقدر  
الظلمة هل يشترط المشقة مقدار معين وطهارة الارض وجنبا فيها ام لا  
اليتم مخرقة مطلقا ومنه يبين مطلقا والنفيل وهل يشترط استحياء  
العضو المساسح ام لا **٣٧** لو غاف سجد النجاسة الغد الشديد هل يجوز له التيمم  
ام لا **٣٨** لو وجد الخلف الماء وقد ساق الوقت من استعمال التيمم **٣٩** ادعاء  
قننا لو كان في كفه او وجهه دم لا يرقا التيمم وان كان موضع المسح نجسا او  
يستعمل الماء وكذا لو كان اعضاء التيمم نجسة ولم يكن معه ما يزيل النجاسة لم يمكنه  
لو كان في بدنه نجاسة ومعه من الماء قدر ما يزيل تلك النجاسة ازيل النجاسة  
وتيمم ام يستعمل الماء ويصطبها هل يشترط في قطع الكفن ان يكون كل واحد  
منها سابقا ام يكفي كون الجميع سائرا **٤٠** البير نجس بالملافة ام لا وهل تقدر

ادعاء

الطهارة هل الترخ واجب بحيث يتوقف استعماله عليه ام لا **٤١** لو افاض  
من المايعات نجاسة مع عادية نجس لاسفل الاخر ام لا هل يفرق  
تقديم نافلة الظهور على الزوال ام لا **٤٢** لو صلب المصايبا معصوبا وليس  
مع ستر غيره للمعونة فحكمه لو صلب حري او حصنا وليس مع ستر غيره  
للعونة فحكمه لو صلب ذهابا غير ملبوس وملبوسا غير ملبوس فحكمه  
هل يجوز الصلوة في فصل غير المأكول اذا لم تكن ملبوسة ام لا وهل تقدر  
اجواز هل يفرق بين فضل الانسان نفسه وغيره وبين ماله نفسه  
ام لا **٤٣** لو شئ الانسان النجاسة وصل بها هل يعيد مطلقا او في الوقت  
وكذا الجاهل النجاسة اذا افاضها في الوقت اعليه الصلوة ام لا **٤٤** لو افاض النجاسة  
خلف الامام المرحى هل تبطل صلوة وهل يفرق بين الجبهة وغيرها  
هل يشترط في سقوط الاذان والاقامة مجامعة الفضلين واتخاذها في وقت  
وكون الصلوة فاسحا ام لا **٤٥** هل يسقط الاذان عن الدخيل على القرا  
خاصة او عن كل مسك اذا كانا في جماعة لم تنفقا مطلقا هل يشترط في  
امام الجماعة كونه عالما بفضة الصلوة ام لا يشترط سواء العال له وحسن  
الفراء وكذا الامام المجتعة يشترط فيه ان يكون جامع الشرايط الفوق

ام كيف

ام يكفي عارفا او داعيا الخطيئة ما تعرفه المعدلة وهل يشترط في معرفتها  
المعاينة الباطنة ام تكفي الشهرة وان لم يعرف من اشهد بهمهم **٤٦** وعلى تقدير  
اشتراط المعاينة الباطنة فاحدها هل يفرق بين عدالة المصلي والاشا  
والخفاء ام لا **٤٧** لو علم الانسان من نفسه الفسق مع اعتقاده الناس فيه هل يجوز  
له التقدم في الجمعة والجماعة وجعل نفسه احد شاهدي الاطلاق ام لا وهل  
تقدر جوازه هل يجوز له التورج من مطلق بشهادته والعقد عليها  
لغيره ام لا وكذا لو طلق بخصو واشين لم يثبت في احدهما هل يجوز له اخذ  
تلك المراء المطلقة ام لا **٤٨** هل يجب متابعة الامام في احواله كاقباله ام لا  
وعلى تقدير الوجوب لو تقدس فحكمه لو هو في الماموم للركوع والالتج  
او رفع يديه قبل الايام طلاقا فعل الامام ذلك او ناسيا او جاهلا هل يجب  
عليه الرجوع ام لا **٤٩** لو اشترك الامام والمأموم في ثلث يومين لا احتياطا  
هل يجب عليه الاتيامة في الاحتياط ام لا **٥٠** هل يجزئ في صلاوة المأموم  
احرم الاقرب للامام ثم ما بعد وهكذا ام لا وهل تقدر عدم الاعتناء ولو  
المشاغون قبل المنشد من فافق المتقدم لغدوا لغيره هل ينفع  
الفدوة او يتقاربون وان استلزم فغلا كثيرا **٥١** السورة والقنوت



تتم شيئا من ما نيات الصلوة كما يليها عند وسعها العباد ما منه فاحكم  
 ولو شك في شيء من ما ذكرنا فاحكم بالاحتياط لا يجوز الا احتياط في كل شيء

واجبان ام لا لو اختلفت او جهزنا سببا وذكر في ثناء والفرادة هل يجب  
 عليه اعادة القراءة ام لا ولو نسي قراءة الحمد في الركعتين الاخيرتين  
 هل يجزئ عن التسبيح ام لا ولو ذكر في ثناء الحمد هل يعدل له التسبيح  
 ام لا هل يجب القصد باليسعة الى سورة معينة ام لا هل الجهر  
 باليسعة في موضع الاختفات واجبا وصحبا وهل يجزئ بالاوليتين  
 وبا الامام ام لا هل الادغام والقلب والوقف في موضعه المصالح  
 عليه عند القراءة واجب شئ بطل الصلوة بتركه ام لا هل يكره في  
 الصاد والظاء في الجهر كما يفرق بينهما في الخرج ام لا وهل تكوثر في  
 لم يفهم الضماد هل بطل صلوة ام لا حكم الشك بين الاثنين والثلاثين  
 وبين الثالث والاربع وبين الاثنين والاربع وبين الاثنين والثلاثين  
 وبين الاربع والخمسة في جميع صورها وكذا الشك بين الخمس والست فاما  
 لو شك في السجود وقد اخذ في القيام ولم يقبض او في الركوع  
 وقد هوى الى السجود فاحكم لو شك في الفاتحة وهوى الى السورة فاحكم  
 لو شك في تكبير او في اليمين فاحكم لو شك في ركعة او في ثناء  
 فاحكم لو شك في المنافي بين الاجزاء فاحكم لو شك في ركعة الاحتياط  
 وادعائها

وافعالها فاحكم ما منعه فوطم عليهم السلام لسهو هو ولا اثما  
 في غادته لو نوى المسافر الاقامة وتولى ثوبا من ثيابه لم يخرج من سجدة هل يجب  
 عليه تمام الاقامة او استئنافها ام لا يجب عليه شئ من ذلك هل يكفي  
 في الملك الذي يقطع السفر المرد وعليه استيطان ستة اشهر والحج  
 ام يشترط في كل سنة ستة اشهر وهل يفرق بين المنزل وغيره من الملك  
 ام لا هل يكفي في قطع السفر المرد على بلد اقتضاها المسافر او اقامته  
 ام لا ما حد السفر الذي يجب معه التمام لو خرج الى موضع الترخص  
 وصلى فصلا ولم يصل ولم يتفق له سفر هل يجب عليه نية الاقامة او العذر  
 قصره ام يصح تمامه ولا شئ عليه لو نوى الاقامة في قرية هل يجوز الخروج عن  
 حدودها الى ما قبل موضع الترخص ام لا يجوز وهل المستعة وغيرها  
 سواء ذلك ام لا لو ان اثنافاشك في الركوع فركع فذكر انه ركع انبطل  
 صلوة ام لا هل صلاة العبد في زمن الغيبة واجبة او مستحبة وهل  
 ان يكون بين الصلوتين فريخ ام لا وهل يشترط في صليتها ان يكون بياضا  
 الشرايط الاجتهاد والفتوى ام لا لو ادرك الامام في صلوة الكسوف بعد  
 فوات ركوعين او اكثر فاحكم الصلوة على الجنازة اكثر من مرة فاحكم

عليه

على الاحتياط بالظهور بعد صلوة الجمعة اذا كان المأموم شك في عدالة الامام جاز  
 ام لا لو كان شخص يملك احدى النصفين لكونه لا يفي به لمؤنة هل يطع الزكاة  
 ام لا لو كان عند شخص وضابا واكثر فخال عليه احدى عشر شهرا ودخل الثاني  
 عشر وقبل انقضاءه نقص النصاب او تلف هل يطع عليه الزكاة ام لا وما قال  
 ما يطع الغير من الزكاة وكذا الهاشمي من الخمس وما اكثر ما يطع الهاشميين  
 من الخمس هل المنتسب اليها من الامام كالمستب بالاب في استحقاق الخمس  
 الزكاة ام لا لو ان الضام اقبل في شهر رمضان ثم نام نوبا فالفصل ثم  
 ثم نام نوبا هل يجب عليه القضا والكفارة ام لا ايضا ان البناء والحلق يوجب الكفا  
 ام لا لو ارتس الضام ما حكم لو قدم المسافر في شهر رمضان قبل الزوال هل يجب  
 عليه الامساك وسحب ام لا لو تيقن او ظن وصوله قبل الزوال هل يجب عليه الاك  
 ام يجوز له الاكل لو ان رجلا طلق زوجته فاجبها ثم طلقها فاجبها ثم طلقها  
 في طهر واحد هل تحرم عليها حتى تنكح زوجا غيره ام لا لو ان رجلا طلق زوجته  
 مع عدم الكراهة لكن بشقاق بينهما طلاقا في بذر هل يكون كالخلع فلا يفتح الرجوع  
 ام يكون وجوبها ام يكون باطلا هل شققة العدة بونية الدم الثالث لم يبق  
 كم عدة المتعة بالحيض لو ان المرأة حيضت وانقطع الدم وتخلت الثالثة

اشهر

اشهر هل تنقل الثالثة ام تفزع هل يشترط في النكاح وغيره من العقود العربية  
 ام لا وعلى تقديره لا يشترط او تعسر العربية على المتعاقدين كلاهما والعربي  
 الذي لا يجري لسانه في القواعد العربية فاحكم هل تنقل البكر البائع الى  
 بالولاية لفشها في عقد النكاح ام تستلزم الاب هل تستلزم الاربع  
 ام لا هل يجوز ائتمار بين الشريطين ام لا وعلى تقديره بغير اجماع هل يعتبر  
 النكح بالام ام لا ما يجمع بين قوله تعالى ولا تزنا ذرية ورواخرى وشبه  
 قوله ولجهنم انفسهم وانفسا لاسع انفسهم لو ادرك المأموم الامام في الغيبة  
 هل يجب عليه فرائض الحمد ام لا وعلى تقديره الوجوب لو لم يتمكن من اكتمالها  
 وادراكها فاحكم لو نسي المسبوق الشهادتين الاول فذكر في وقت لا يجزئ  
 الجلس والشهادتين باذناهما فاحكم لو دخل رجل على جماعة وهم يتفلقون  
 او يفتنون عن غيرهم هل يسقط الاذان والاقامة عنه ام لا

في شهر رمضان

ما بعد حذر من الجلال على ما اسداه من الاثم والانساء ولا ولاية الا لشيء  
 في العمى من هوال المبدأ والمال والشرب ويحرم عليهم الزلال والصلوة



عائنه علم الكمال والدانساين على ذلك المنوال فالا قول والاعتقال فيقول  
الفتوى الى رب الكرم يوسف بن احمد بن ابراهيم الجبرتي ملكه الله نعم نواحه  
الاسان وقد لوللشواسا المغنا ووقف في يومه اعمل ليله قبل ان يخرج  
الامر من يده قد وردت على جماعة من المسائل من عمدة الاخران وخلصه الاخر  
المخلان الاجل الاكرم الاكل البهل الشيخ على بن المرجوم الشيخ حسن بن شيخنا  
العلامة واستاذنا الفخامة الاواه الأئمة الشيخ عبد الله بن علي البلاد  
الجبرتي وفقه الله تعالى لعموج مغاير الكمال في العلوم والاعمال شايه  
اجواب عنها يزيد التحقيق والتحقق فيها بالنظر الدقيق والبيان لجميع  
ادلتها غاية البيان او بعضها اذ لم يسع الكمال الزمان وايضا فيها بالليل  
القاطع والبرهان مع سهولة التقدير ووضوح التفسير وبيان ما اشك  
ليرجع اليه رباحا خبره ويمنه عليه وان لا يحيل في اجواب على كتب ولا رونا  
ولا حواش ولا اجوبة مسائل وقد صادف وورد هذا فوضع النبال بانواع  
الاشكال وقسم الفكريات وريف الايام والليال ولكن حيث قد استفاد  
عن اهل الذكر سلاوات الله عليهم وجوب نيل العلم للطلابين والاسكان  
للاختصاص بل ورد ان لم يؤخذ العهد على الجهال بالسؤال حتى اخذوا  
على العلم

على العلماء بالجواب ودفع الاشكال اهدى من المسارعة الى اشتغال  
نا امله وطالب ادام الله توفيقه حسب الامكان واجبا اليه شيئا فان  
ينم عنه اعين المحدثان وميدون منه بالوثوق والهداية والعصمة من  
الخطلان وان يجعله زخرا عندده في يوم مضيق لميزان وتفاضل الاوزان  
مسيما ذلك بعد الانعام انشاء الله تتم بكتاب عقد الجمل النورانية في بيان  
المسائل الجبرية وما انا اسوقها مسئلة مسئلة من بالا كلامها بالجواب الى  
عنها لتقابلا الاشكال والارتياب فتوكل على الملك المعبود ومخير الخبير  
والمجود قال سلمه الله نعم ما اولها يجب على المكلف ومنه سبحانه  
الاعانة والهداية لاجادة الصواب ان الكلام في هذا المسئلة مبني على الكلام  
في مسئلة معرفة الله عز وجل وانها نظرية كسبية او ضرورية فطرية والمشهور  
الاول وعليه كما في الاشعرية والمعتزلة واكثر اصحابنا وعليه يكون اول القول  
عندهم هو المعرفة وبمرحوا انهم اختلفوا ايضا في اول واجب فقال  
ابو الحسن الاشعري هو معرفة تعالى اذ هو اصل المعارف والعقائد  
الدينية وعليه يتبع كل واجب من الواجبات الشرعية وقيل هو النظرفي  
معرفة ثم لان المعرفة تتوقف عليه وهذا من حيث الجهور المعترلة

المسئلة  
الاجابة

وقيل هو اول جزء منه لان وجوب الكمال يستلزم وجوب الجزئية فالواجب من  
النظر واجب مقدم على النظر المقدم على المعرفة وقيل هو القصد الى النظر  
لان النظر فعل اختياري يسبق بالقصد المتقدم على اول جزء من اجزاء النظر  
وقال شافعي الموافقة لغيره لفظ اذا وريد الواجب بالقصد الاول الى الله  
اول الواجبات المقصودة اولها والذات فهو المعرفة اتفاقا وان لم يرد  
ذلك بل اريد اول الواجبات مطلقا والقصد الى النظر لانه مقدمه الى النظر التام  
فيكون واجبا ايضا وقيل بالثالث وعليه جماعة من اصحابنا المحدثين وقد مرجحوا  
بناء على هذا القول بان اول الواجبات هو الاقرار والاعتراف بالربوبية تعالى  
اصل المعرفة كما عرفت عندهم ضرورية لا تمنع العباد فيها وانما هي من صنع الله  
مجانة وما يكون كذلك لا يقع التكليف به وانما يتعلق التكليف بالاقرار  
بذلك وهذا هو المستفاد من اخبار اهل الذمة عليهم السلام انه المرجح في جملة  
الاحكام وعليها المحول في التقص والابرام ولا باس بالواد بعض الاختيار والوارد  
في المقام فنها ما واه فقه الاسلام في الخلاف والصدوق في التوحيد عن  
ابن عبد الله قال سئل عن اشتغال العباد فيها مع المعرفة والجهل والرفاء  
والغضب والثوم والبقصة وروي في كتابه عن محمد بن حكيم قال قلت

لا بعد الله عدم المعرفة من صنع من قال من صنع الله ليس للعباد فيها صنع  
وروي فيه ايضا عنه عدم قال ليس لله خلقه ان يعرفه وللخلق على الله  
ان يعرفهم والله خلق اذ اعرفهم ان يقولوا ووداه الصدوق في كتاب التوحيد  
كذلك وروي الشيخان المذكوران قدس سرهما في الخلاف بين المشايخ المحدثين  
في الطائفة عن ابي عبد الله عام قال قال لي اكتبه ما لي على ان من قولنا ان اشجع  
على العباد بما اناهم وعرفهم ثم ارسل اليهم رسولنا ليعلمهم الكتاب فامر فيه  
وهو الحديث الغير ذلك من الاخبار والكثيرة والتعريب فيها انها قد ذلك  
على ان المعرفة ليس للعباد فيها صنع ولم يكلفوا بها وانما كلفوا بقبوله ذلك  
بعد انشاء الله تعالى سبحانه اليقين في قلوبهم فانه قد ورد في الاخبار وما من احد  
الا يور عليه الحق في يصدع قلبه قبله او تركه والماد بالقبول هو الاقرار  
والاعتقاد بالحق والعلل الا وكان الذي هو معنى الايمان عندنا فان الايمان  
عندنا كما وردت به التواترات والايان عبادت من ذلك وان كان  
خلاف ما هو المشهور بين الجمهور وجب فان قبل العبد ذلك وحصل منه  
الايمان على الوجه المذكور ولا فائدة على الاحتج ومن صرح بما اختلفوا  
في هذا المقام مولانا المحدث الامين الاستاذ اباي قدس سره في كتابه



الفوائد المدنية حيث قال بعد نقل شطرواف من الاخبار الواردة في هذا  
 الخبر اقول هنا فوائد لا بد من التنبيه عليها الاولى انه يستفاد من هذه  
 الاخبار غلط المعتزلة والاشاعرة ومن وافق المعتزلة من متأخري اصحابنا  
 فصلة اولها انما هي ان قالوا الرابعة انه يستفاد منها ان العباد لم يكلفوا  
 بتحصيل المعرفة اصلا والله تعالى العزيم والبيان اولها لهم محض وقا  
 بوسا لا يقولوا وانزال الكتب وانها المعجزة على يد من الله عليه واله  
 وعليهم قبول ما عرفهم الله تعالى وقال في موضع اخر من الكتاب المشار اليه  
 ان حكمه تعالى اقتضت ان يكون تعالى التكليف بالناموس على ان يدبر فان  
 يكلفوا اولها بالافراد بالاشهادتين ثم بعد مددوا الافراد عنهم يكلفون بشا  
 ما جاء به النبي صلى الله عليه واله قال ومن الاخبار ان الله تعالى ذلك  
 صبيحة ذراره المذكورة في الكافي قال قلت لابي جعفر عليه السلام اخبرني  
 عن معرفة الامام منكم واجبة على جميع الخلق فقال لا الله تعالى بعثتم الله  
 عليه واله الى الناس اجمعين وسلاجة الله على خلقه في ارضه في انما الله  
 وصيحة وسلاجة الله عليه واله وصيحة وسلاجة الله عليه واله في ارضه في انما الله  
 واجبة عليه ومن لم يؤمن بالله ورسوله ومن لم يتبعه ولم يعتقد به ومن

حقها

حقها الحديث ومن صرح بذلك شيئا من الجمل على الله مرقده في كتابه  
 حيث قال بعد نقل جمل من الاخبار وذكر جملة من الامثلة في كتابنا  
 لفظه والظاهر ان العباد انما يكلفون بالاعتقاد بالحق وترك الاستنجاء  
 عن قولنا المعاد فانها باسرها بما يليق به الله تعالى في ما يريد به  
 اختيارهم بالحق ثم يكلف ذلك يوما فيوما بقدر طاقتهم وطاعتهم حتى يتولم  
 الادوية اليقين وحسبك في ذلك ما وصل اليك من سيرة النبيين في  
 الذين في كمال اهمهم واصحابهم فانهم لم يعلموا على الاكساب والنظر  
 وتبع كتب الفلاسفة والاعتباس من علوم الزنادقة انما دعواهم ولا  
 الاذعان بالوحي وسائر العقائد ثم دعواهم الى كمال النفس والطا  
 والرياضات حتى فازوا بها على دنيائهم السعادات انتهى كلامه على  
 اخذ امه اخذ امره وهو جيد وحسب كماله في حفظ العقول البنية وما هو  
 صريح الدلالة على الماد عار عن وصية الاحتمال ولا يروا ما واه فيمنه  
 عظمته مرقده في كتاب عيون اخبار الزنادقة حديث عنه عم قال ان  
 اقول انما بين شهادته ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وما واه  
 الثقة بجليل اسمعدين اية طاب ليلته في كتابه لا يحتاج عن امر المؤمنين

في جواب سؤالي الزنديق الذي جاء اليه بايات من القرآن واجابنا عنها  
 وهو طويلا حيث قال عليه السلام فيمنه فكان اول ما قيلهم به يعني  
 المكلفين الافراد بالوحدانية والربوبية والشهادة بان لا اله الا الله  
 فانما اقروا بذلك تلاه بالافراد لبيته صلى الله عليه واله بالنبوة والشهادة  
 بالوسيلة فلما انقضى ذلك فرض عليهم الصلوة ثم الصوم ثم الحج الحشر  
 ثم ما انتخبوا من المستفاد من صبيحة ذراره المتقدم ومن رعاية  
 الاحتجاج المذكورة ان الكافر ما لم يدخل في الاسلام ويقرب لا يكلف  
 بشي من الغرض وهو خلاف ما اجمع عليه من كلام اصحابنا بل وغيرهم حيث  
 لم ينقل الخلاف في ذلك الا عن ابي حنيفة وقد بسطنا الكلام في هذه المسئلة  
 جلا مزيد عليه فكتابنا الدبر النجيب وبينا قوة القول بما دل على الاخبار  
 المذكورة وان كان خلاف المشهور فرب مشهور لا اصل له وورثا من  
 ليس مشهور ومن قال بذلك المحدثات الشكاشك في تفسيره الضاع وهو  
 ظاهر كلام المحدث الامين الاسترابة ايضا ومن اراد الوقوف على حقيقة  
 الاحمال ومطالع المسئلة من بسط الاسئلة والردا اذ لا تخفى هذه الاحمال  
 فليرجع الى الكتاب المذكور هل يجب الاجتهاد في معرفة الله ام يكفي

التقليد

ام يكفي التقليد فيها وما حكم ما يكفي الاجتهاد وبه تعالى الثقة في كتابه  
 ان في هذا المسئلة امور ثلاثة الاول وهو المشهور ان وجوب المعرفة نظري  
 يتوقف على الدليل العقلي الميزان وان من اجل ذلك فهو مستحق للفاو  
 في النار وان اجريت عليه احكام الاسلام في دار الدنيا وهو صريح العكس  
 في الباب الثاني عشر وعينه في غيره وهذا القول في غاية البعد عن الحقيقة  
 فهو لا اعلم من غيره جدير بحقيق كاعتق وتعرف انشاء الله ثم الثاني  
 يكفي التقليد وقد اختلفت هؤلاء منهم من كفى بمجرد التقليد واليه ذهب المحقق  
 الطوسي قد سره في جملة من صنفاته ولم يوجب الدليل بالكيفية فقال في  
 الوجوه ولا يجب عليه تعلم الادلة التي جرحها المتكلمون بل بها حظ في عليه  
 مقصد في كفى بمجرد الايمان من غير دليل ولا برهان فهو مؤمن ولم يكلفه  
 صلى الله عليه واله العلم بالكثير من ذلك ومثله كلامه في رتبة العقائيد  
 الاشراف حيث جعل اول مراتب الايمان التقليد واقتفاء في ذلك الفاضل  
 المقتدر في الاصول الجلية شرح الفصول الصعبة واليه هذا القول ايضا مال  
 المحقق المولى الاردبيلي قد سره في شرح الاشارة وتلميذه السيد السدي في  
 المدارك وقيل ان الدليل واجبة لغيره في الايمان كما هو المشهور في



وعلى هذا يكون فأنه كما كان هذا القول ما شجنا العلامه  
 الشيخ سليمان الجرجاني قال فانه الاستدلال مع تمكنه منه فاستخرجنا من  
 الايمان بالاعتقاد التقليدي لاهل الحق الشك والهم المستلزم للاذعان  
 الذي به يبعد صحة العمل والاستدلال بالفرع اذ هو نقله من غيره ايضا عن  
 الفاضل الحق محمد بن علي بن ابراهيم بن ابي جهم وراحتنا في شرح الفقيه  
 الا ان شجنا المشا واليه في هذه ان الواجب في الدليل هو ما يمكن اليه القدر  
 وتطمين به بحيث لا يحتاج اليها قال الرب ولا نغفل الشك ولا يخلو التيقن  
 بالبلد على سبيل الاجمال ونقل عن ابي جهم ورحم الله وجوب الاستدلال  
 على القاموس الميراث الثالث ما ذهب اليه جمل من محققنا من اهلنا من  
 الموبدين بالاختيار والوارد من ائمة الامور صاوا الله عليهم وعليه العمل لا  
 والامداد وهو ان معرفته سبحانه قطرية جبلية ليس العباد فيها صنع وخلق  
 لك في المسئلة المتقدمة بعض الاختيار والادلة على ذلك ومن ذلك ايضا ما رواه  
 شيخنا الصدوق في تفسيره في تحارب النوح في باب فطرح الله عز وجل الخلق  
 على النوح بسند عن الحسن بن فضل عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
 سألته عن قول الله عز وجل فطرح الله النوحا قال النوحا قال النوحا

ويستوفى في تفسير الآية المذكورة اختلافا عددا وفي بعضها بعد ذكر  
 النوح حيد وصحة رسول الله وعلى امير المؤمنين ودوى في الباب المذكور  
 ايضا بسند صحيح عن زرارة عن ابي جهم قال قال الله عز وجل فقال الله  
 عز وجل خذوا من الله خيرا من غير شريكين به وعن الحسين بن علي القطر  
 الناس عليها لا تبدل الخلق الله قال فطرحهم على المعرفة قال زرارة وسألته  
 عن قول الله عز وجل واذا اخذت من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم وشههم  
 على انفسهم السب بركم قالوا بل قال لا يخرج من ظهورهم ذرياتهم ولا يوم القيامة  
 يخرجوا كما لا يخرجهم واراهم صنعهم ولولا ذلك لم يعرف احد ربه وقال قال الله  
 عز وجل الله عليه والكرام ولو لم يولد على الفطر يعني المعرفة بان الله عز وجل خلقنا  
 فذلك قوله ولئن سألهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وروى  
 في كتابنا من بسنده عن عبد الله بن ابي جهم عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال لم يخلق الله العباد الا على الفطر لم يخلقهم على ما يشاء الله وروى فيه ايضا  
 بسنده عن الفضل بن العباس القيناني قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله  
 عز وجل كتب في قلوبهم الايمان انهم لم يخلقوا الا على الفطر لا ولا كرامة بل يولد  
 وفطره وروى فيه ايضا بسنده عن الحسن بن زياد قال سألت ابا عبد الله

عليه السلام قال الله عز وجل حبب اليكم الايمان وزينه في قلوبكم هل العباد خيار  
 حبب صنع قال لا كرامة ودوى فيه بسنده عن زرارة قال سألت  
 ابا عبد الله عليه السلام واذا اخذت من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم وشههم  
 على انفسهم السب بركم قالوا بل قال لا يخرج من ظهورهم ذرياتهم ولا يوم القيامة  
 سيذكرون ويوما ما لا يولدوا ذلك لم يولدوا ذلك ولا من رآه وروى  
 فيه ايضا عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل واذا  
 اخذت من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم وشههم على انفسهم قال كان ذلك معاينة  
 الله فانهم المعانيه وانبت الاقرار في صدورهم ولولا ذلك ما عرف احد  
 خالقه ولا رآه وهو قول الله عز وجل ولئن سألهم ليقولن الله  
 اقول المراد بالمعاينة هذا الخبر كاذب بعض مشايخنا هو الوجه فيهم بالحق  
 اخلق الكلام وقال وجههم فنسوا تلك الحالة وثبتت المعرفة في قلوبهم لا  
 غير ذلك من الاختيار والفرقة من غيرهم اقول ومما يدل على البهانة كذا رواه  
 والقطر كذا رواه ان الاثنان اذا رجع الى انفسهم وناسل في خلقه ووجهه  
 بعد عدمه والله خلق من خلقه من نساء مهين ثم لم يزل ينحى ويكبر حتى ومما  
 بلغ الحرم فانه يجره ياتيه لم يخاف نفسه ولا خلقه الجاه ولا ريب ان يدينه خلقه

تجزم بان له مصورا وخالقا ووجهه من هذه الادوار ونقل في هذه  
 الادوار وما يزيد لنا ان الله تعالى اخلا فيهم بين العلماء الاعلام وعليه  
 تدل اخبار اهل الذكوة عليهم السلام ان من يلجأ في الايمان ولم يقر بالشان فانهم  
 يكفون ويحب ثلثه فانه واستبانته ما لم يولدوا كانت المعرفة كما ادعاه من ادعاه  
 نظرية تتفاج للفظ واستدلالا وتقليدية توقفت على البحث والسؤال التي  
 امهاله حتى ينظر ويستدل او يسأل ويقدم مع انهم يقولون به قال بعض المحققين  
 بعد ذلك جمل من الاختيار والوارد في هذا المقام ما هدد الفظه قد ظهر من هذه  
 الكلمات ان كل مولود يولد على الفطر وابو ادويه وانه ويصير له ويصير له  
 كما وروى في الحديث النبوي صلى الله عليه واله ولما جعلنا الناس من بعد ودين  
 في تركم اكلنا بل المعرفة بالله متوكلين على ما فطرنا عليه مشيئة عنهم بغير الاقرار  
 بالقول ولم يكفوا الاستدلال بالعلمية في ذلك فانهم قالوا الله والادراك  
 ان اثنان من خلقه يولدوا الا الله واما التيقن لزيادة البصيرة والظلال  
 معصومة والوجه اهل الضلال ولهذا امرت الانبياء عليهم بقتل من انكر  
 وجود الملائكة فجاءت بلا استتابة ولا عقاب لانه يتوهم ما هو من وراثت  
 الامور شهية وقد شهد هذا المقالة بسندنا اقرا هذا العابد المجاهد



الدين على طاس و صاياه لابنه واطال فأيضا حيا وأكثر من الاستلزام <sup>هذه</sup>  
 لا ينشأ عنها وما ذكرنا بغيرها كنعف الأفعال المتعددة منها القول الأول فهو  
 في البطلان اوضح من ان يحتاج الى بيان واما القول الثاني فان اريد بالمعرفة فيه  
 معرفة الصانع كما هو الظاهر فهو لا وجه له بجمع أفرادها لما عرفت ثم اشترطنا  
 من انما ضرورية بدعيته والتقليد انما يكون في الأول والنظر في وان اريد معرفة  
 ما زاد على ذلك فالخمس تلك الامور الثلاثة هو الأول وهو الذي سرح به الآخر  
 فيصير الملة والحق والدين واما الثاني والثالث فلا احرف لهما وجه صحيح فانه  
 يحكم بالاميان بجملة التقليد سواء كان في أصل المعرفة او فيما زاد فوجوب الدليل  
 الذي ادعوه يحتاج الى دليل ولم يرد وجوابه بل يدعي الحكم بالحق كما ذكره  
 شيخنا المتقدم لا عرف له وجهها وقد نقلنا لك سورة عبارته وليست الا بجملة  
 وعوض عارية عن الدليل لا يحفظ على اننا نعرفها من زوع التمسيل فان قيل انما  
 يدان ما ذكرتموه من طريقة المعرفة امان احدها انك والصانع من الزنادقة  
 والمحدثين وهم من زعموا القول والاثبات لاختلاف والفتوى المبدعي لا يكون  
 محلا للاختلاف الثاني استغناء الايات القرآنية باشياء المعرفة بالاستدلال  
 بوجود الامر على وجود الحق كقولهم سبحانه ومن ياله ان ياله اخرها في مواضع

عديده

عديده من الكتاب المجيد وقوله عز وجل في مواضع اخر ايضا بعد بقا وجلة  
 من الحد ثاثة والمنسوعات ان في ذلك الايات لغوم يتفكرون ان في ذلك  
 الايات لغوم يعقلون ما يدل جميع على الاستدلال على وجوده بوجود  
 آثاره وهو بظاهره يدان في القول بالنظر في والبداهة قلت يجوز عن  
 ذلك انه قد حقق جملته من المحققين ان مروض الشهيد لا ينافي بداهة  
 البديهي وضرورية الصنوع وحفاء الصدق على بعض الأدلة  
 لاختفاء قصوات بعض أطوار غير قاصح في كونه ضروريا ولعلنا اننا  
 بنول بادق تبيينه عند الفطن البصير وفي حديث بعض تكوي في  
 المروي في تفسير العسكري عن الصادق ع م حيث سأل عن الله  
 فقال عليه السلام للمسائل يا عبد الله هل ركب سفينة قط قال بل  
 قال فهل كسرت بك حيث لا سفينة تتجيك لأسبابه تغنيك قال بل  
 فهل تعاق قلبك هناك ان شيئا ومن الاشياء فادع ان يتجاصد  
 من ورطتك قال بل قال الصادق ع م فذلك الشيء هو الله القادر على  
 الانجاء ميت لا يموت وعط الاغاثة حيث لا مغيث ونقل الفطيل العلامة  
 الشيرازي في كتاب دوة الشايع ان بعض الملوك كان له شاة في ارضها

فيه ولا عقل كيف يعبر الناس قال ابو الحسن وايما عبيد هذا او هذا الماء  
 الذي يجري على وجهه الارض ميتة وفيه بلاد روح ولا حيوة ولا قوى وهذا  
 النبات يخرج من الارض والمطر الذي ينزل من السماء نوع انت اقله لا تملك  
 لهذا الكبر وتكرار تكون سفينة تتحرك بالمدبر وتغير بالناس قال في حديث  
 المحدث انك على هذا خلق الايات القرآنية فان العز من هذا انما هو تنبيه  
 القلوب لعلها تراه والامكان والاملاء المنجيه بادوا التسويات والاسيرة في  
 ادبى الشبهات ثم لا يخفى انه يستفاد ايضا من جملة من الاختيارات معرفة اليقينة  
 والامام صلوات الله عليه وآله والتمنا بل ناهي العباد بالدينية موصية وليست  
 بكسبه ومن الاختيارات التي لا يمكن ان يكون لها ما تقدم ما رواه النبي في كتاب  
 الامام من بسند عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان  
 خلق خلقه فخلق قوما لم يخلقوا ان احل منهم خرج من هذا الواي لوده الله  
 اليه وان زعم الله وخلق خلقا ليعضنا لا يمتحننا ابد اوف يمتحنه زوانه  
 عزاي بجمعهم المتقدم صدرها في المسئلة الاولى بعد ذكرنا انتم منها  
 قال قلت فما تقول فيمن يؤمن بالله ورسوله ويصدق رسول الله في جميع ما  
 اليه ايميب على اولئك حتى معركتهم قال نعم الذين هؤلاء يعرفون فلا تمانا

جل شانه فيعلم ذلك وقيره وكان حكيما عاقلما فنهذ الى ارض خربة موان في  
 اليها انها انا ودية واحداث بها عادات عالية وبها لسنا خيرة وعمل  
 بما يسيان واقية وغرس فيها اشجارا فابقت فلما تم لها وله وزرع ثم ابره  
 اشجارا الملك ليخرج يوم لا اله الا الله ثم بعد المردود على تلك العادات والتمنا  
 ولم يكن الملك يدري باحداثه فسال عن احدتها وعرفها فقال لا اورد برحمت  
 بنفسها فنهض الملك وقال تخالطني بهذا الكلام الذي يتخالب به المجران  
 بيدك الشئ بنفسه فقال الوزير اذا خاز احد وقت السموات والارض  
 والموايد وغيرها بانفسها فكيف لا يجوز حدوث هذه بانفسها فتفقرو  
 الملك ورجع الى الجرم بالتحديد ونقل سيدنا علم الهدى الى رضى الله  
 عنه في كتاب الفصول الذي جمعه من املاء شيخنا المفيد عطا الله مرقه  
 قال اخبرنا الشيخ ادم غره قال دخل ابو الحسن عليه السلام رحمه الله على الشيخ  
 سهل والى جانبه احمد عظمه الناس وحوله فقال لعنه رايت عجبا بابا بك  
 قال وناهو قال رايت سفينة تغبر الناس من جانب الى جانب بغير طاك  
 ولا ناصو قال فقال له صاحب المامد وكان يحضره لرون هذا اسلمك الله  
 لمجنون قال فقلت وكيف قال خشب جاد لا حبل له ولا قوة ولا

فيه



وقالنا ثالث بل قال اخذ الله هو الذي وقع في فلوهم معرفة هؤلاء والله  
اوقع ذلك في فلوهم الا الشيطان لا والله ما اهل المؤمنين ههنا لا الله  
ثم المعزوم من بعض الاخبار المتقدمة ان هذا المعزوم العنونه الجليله في الحق  
التي حصلت في عالم الذكر كما يدل عليه حديثا وادارة المتقدم تعاملا  
من كتاب الخامس وغيرها ايضا ولا ينافيه الاخبار والذات في انما من  
الوجود عليه الحق في صيدع قلبه قبل او ذكره فانه لا مانع من تأكيد تلك  
المعرفة السابقة قبلها وانما هو ما بالهامه ايضا الحق في هذه النشأه قبله  
او ذكره في ايدى في الاحتياج على ذمى المحجور والتجلى وثبتا للحق بالصدق  
والاذعان في ثوب ودي لايمان اذا عرفت ذلك فاعلم انه يبق الكلام بال  
لا ما يجوز عليه سبحانه ويمتنع من الصفات الكماله والمعنون الجليله  
وهذه التي تتخلل الى سفي ونظرا الى ان اخبار اهل الذكر صاوا الله عليهم  
قد استفاضت بالامر بالرجوع في ذلك الى الكتاب والسنة لا الى العقول ولا  
المبنية على التقنين والظن التي اوجبت لاصحابها الوقوع في غياله الشك  
والفتنة مصانقا الى ما استفاضت به الاخبار وايضا من الخبر من الكلام والحق  
في مباحثه والتجلى في مباحثه ومن ذلك ما رواه السيد الرضي رضي  
عنه

عنه كتاب نوح البلاغة والعباشي في تفسيره بن من معمر بن محمد عن ابيه  
عليه السلام ان رجلا قال لامير المؤمنين عه هل وصف لنا ذنبا لنزود  
له حيا وبه معرفه قال فغضب عليه السلام ثم صعد المنبر فخطب وقال الحمد لله  
وصافي خطيبه الى ان قال عليه السلام فيها فانظروا في الشاغل فاذ لك القرا  
عليه من صفته فاقم به واستضيئ بنور هدايته وما كلفك الشيطان عمل  
مثا ليس في الكتاب عليك فرض ولا في سنة النبي صلى الله عليه واله  
الهدى انه فعل عمل الى الله سبحانه فان ذلك منتهى حق الله عليك وعلم  
ان الا سبحانه في العلم هم الذين اغناهم عن اقتحام السد والضرورية ووف  
العيون الامر ويجعل ما جعلوا تفسيره من الغيب المحجوب فخرج الله عنهم  
بالجرح تناول عالم يسيطرون به علماء وصي تركم النعم في ايام يكلمهم البحث  
من كنهه وسوفا فاقه على ذلك ولا تقدر غطر الله نعم سبحانه على قدر  
عقلك فتكون من الهالكين الى اخذنا هلك والاخبار بعد المصنف  
مكتوبة من اداد هانا فجميع الكمال والمكافئين والنوحيد وكذا الاخبار  
عن الكلام الى يد في هذا المقام وفي هذا الكلام الذي نقلناه من كتاب  
نوح البلاغة وفاق او دعنا هانا في كتابنا سلاسل محمد يد في قيد اخذ

ابن الحديدي وفي الله تعالى لا اله الا هو هل العالم يعدم ام تتفرق  
اجزائه وعلى الاول فيشكل باعادة المعدوم والله سبحانه الهادي الى  
جاده الصواب انه لا ريب ان القول بالمعاد الجسماني من ضروريات الدين  
وقد ائق عليه جميع المليين ومنه كونه خارج عن ريقه المسلمين والا  
الكريمية به متواتره واخبار العصورية مشكوكه فيجوز لصدوق به  
والاعتقاد له ولما اختلف في حقيقة وكيفية من انه هل هو باعادة  
المعدوم بعد فناءه بالكلية او جميع الاجزاء بعد تفرقها كما صار مطروحا  
للعلا في بين العلماء الاعلام ومنه اتصال السهام النقص والبرام فلم يتفان  
به تكليف من الشارع ولا يترتب على الجمل به خلل في وضع من المواضع  
والاحتجاجا على القولين وصاد به كل منهما على الآخر في البين ووسع  
الحوال غير مثال من الاعمال والاشكال الا انه يمكن ان يقال ان ما ادعوا  
من منافع اعاده المعدوم لم يات عليه بدليل يركن اليه ولا يبرهان بعينه  
عليه والامر بالنسب الى القدرة الالهية من الكمالات لان الله تعالى فاذ  
على جميع المقدورات محيط على جميع المعالومات من الجزئيات والكلبات  
والشمس بقصور العقل اذ راد ذلك وعدم تعقلها ما هناك مع  
امكانه بالنسبة الى القدرة الالهية مما لا يمتنع ولا يفتي من جوع ولاد لاله  
عنه

نفيه كما لا يخفى على من له من الانشاف اذ في وجوه فان كثيرا من احوال النشأ  
والاجزائه والبر تخبه كجسم الاعمال ونحوه مما يقصر العقل عن ادراكه ولنا  
الكونه ثابتة من العقلاء مع ان الشئ قد ورد به على وجه لا يمكن دفعه ولا  
ثم الله على القول بامشاع باعادة المعدوم كما يمكن القول بالمعاد الجسماني  
ايضا بان يقال يكتفي بالمعاد كونه ما خور من تلك المأادة بعينها فبأنه على  
القول ببقاء اليهودى عند تفرق اجسامه ومن ذلك الاجزاء ببناء على نفي  
الجهول وان الباقى بعد اعدام الجسم جزء منه واجزاء ميبا اذا كان يشبهها  
بذلك الشخص المتفاني والعوادى بحيث لو اتيته لقلت فلان كما ورد  
في الخبر الوارد في البرزخ اذ من ذلك ان الالام على الروح ولو بواسطه  
الالات ويؤيده ما ذكره بعض المحققين من ان تشخيص الشخص انما يتقوا بال  
الاصليه المتلوقة من المني وتلك الاجزاء باقية في مدة حيوة الشخص وبعد  
موته وتفرق اجزائه القول وسببا ما يوجب به من النصوص وغاية ما استفاد  
منها كما ستعرف فشاء الله تعالى لا تدل على اعاده ذلك الشخص بمخانة  
يحكم عليه عرفا انه ذلك الشخص كما يحكم على الماء الواحد اذا فرغ في ثا  
انه هو الماء الذي كان في ثاء واحد عرفا وشرا ولا يمنع ذلك تشخيصه



بالوحدة التي كان عليها حال كونه في ذلك الأنا الواحد والاطلاق الشريعة  
والغوية والعرفية لا يتغير امتثال تلك الدقائق المحكية والفلسفية  
للمادة كونه قولهم وجل كما نعتت جلودهم بذلك جلودا غيرا في غير  
عن الصادق ع حيث سئل عليه السلام ما ذنب الغيرة قال وحيث هي ومن غير  
ثم سئل ما لو اخذ رجل البنية فكسرهما فمدد في ملبستها فمحي ومن غير  
ظاهر في عادة شخص تلك البنية وهي من حيث المادة وانما الاختلاف في  
الصفات والحوادث غير الشخصيات وبذلك صادف غير الاول في قوله  
اولئك الذي خلقوا السماوات والارض بقا في ان يخلق شام ومزود من  
ان اهل الجنة يحشرون جردا او يكون من غير الخلق مثل جيل احد وتكون ذلك  
فان هذا كله على ما ذكرنا من ان الادلة الثلاثة والامثاله هي في الواقع  
بواسطة الاثبات وان الشخص الشخصي انما هو تلك الاجزاء الاصلية ولذا كانت  
الشخصيات الصلبة الاثنية في ذاته وبعينه وان بدلت الصفات والهيئات كما  
من الاعضاء والالات ولا ينفك ولا ينجز في الخراب وهو في المثل انما  
عقوبه غير الخلق باعتبار تبدل القوة والشخصيات من حال الاول الى الثاني  
فيكون هذا يقال للمعاد في الحشر وذلك الشخص الذي كان في الدنيا بعينه  
وتحضره

وتحضره وهذه العينية والشخصية واجبة كما عرفت الى الراجح مع تلك  
الاجزاء الاصلية وحيث فلا بد على هذا القول ما اورد على القول بان الخلق  
عبادة عن جمعة في عند ما فيها وصار قربا ومن احرق وصبا كروما واد  
ذلك فكيف يحكم باعادة بناء على القول بانها عبادة عن جميع ما تعق  
من الاجزاء الاصلية فاما نقول ان الاجزاء الاصلية بحفوضه عنده تتم  
كما سيجب انشاء الله نعم والروح لم يعدم بقله والاعادة في الحشر  
كما عرفت انما في ذلك الشخص والشخصية والعينه انما هي منوطه بها هنا  
ولا بد ايضا انما اورد على القول الاخر وهو انه عبادة عن اعادة المعدوم  
من ان لا يعقل اعادة المعدوم اذ لو كانت جاذبة لكان اعادة الوقت الاول  
من غير ايد وجوز ذلك الشخص وتخصه في تحصيل وجوده ثانيا بعينه من  
دفع ذلك الشرط ومن المحلوم بديته اشتغال اعادة ذلك الوقت بعينه  
في الزمان الاخر لا نقول ان الشخص والعينه انما حصلت لما ذكرنا من  
الروح الاجزاء الاصلية كما عرفت وهذا القول مما يتبع عليه الاية القرآنية  
والاخبار والمعصومين من صريح ما قلناه واخبرنا ما اختاره الحديث  
الحق الكاشف في كتاب عين اليقين حيث قال والمعاد والمعمور

من ان لا يعقل اعادة المعدوم اذ لو كانت جاذبة لكان اعادة الوقت الاول من غير ايد وجوز ذلك الشخص وتخصه في تحصيل وجوده ثانيا بعينه من

في الاخرة هو بعينه هذا الشخص الذي كان في الدنيا والبرزخ وروحا  
وبدنه بحيث لو اورد احد عند الحشر يقول هذا فلان الذي كان في الدنيا  
كما قال ولا ان الصادق عليه السلام في البرزخ لو اوردته لكان وان كان  
صوره حارا او خفيرا او غيره مثل جيل احد تنبينا العنونه او كان في  
المراد ما كمل بن ابناء ثلاث وثلاثين سنة على خات ادم طوله سنون وعرض  
سبعة ادم فيكون عليهم اللذات كما وود كما في الاخرة وذلك لان تشخص  
البدن على ما تقتضيه استنادا صادر المحققين سلمة الله تم ليس الا بالتمسك  
فلا ينفك ولا يتغير الا بها ولهذا يكون بدنه في راحة واعضاءه تشبها ليه  
وتعرف به ويحكم بحدته وان تبدل انواعا من البدن في جوهرة هذا الانسان  
واحدة في الدنيا في الاخرة ودوره باقية مع تبدل الصور على غير ما سمع  
باطل وكل ما يقال من عمل الذن كان عمله في الدنيا من غيرا وشربا لعله  
جزء ذلك في الاخرة ومن هنا قال الصادق عليه السلام في مؤخره وجل كما نعتت  
جلودهم بذلك جلودا غيرا حيث سئل ما ذنب الغيرة قال ويحكم هو  
غيرها ثم سئل ما البنية المذمومة المجدودة ثانيا وجد انتم لم تروا في الآيات  
والاخبار والادلة الا على ان المعاد في الاخرة هو بعينه هذا الجسم كونه

المعسورة

بسم الله

بجانب ثانيا بعينه هذا الشخص الذي اشتها اقل ثم في الدنيا الذي كونه ثم وما  
تتم بسبوقين على ان تبدل امثالك ونفسك فيها الامثلون المغير ذلك فانهم  
واعظم الناس ولا بأس بقل بعض الاغنيا والوارد في هذا المضمار فخير  
الزبد في المروي عن الصادق ع في جواب لا يحتاج قال ان الروح بالبدن  
والبدن قد في الاعضاء قد تفرقت فعضو في البدن كأكبر سباعها وعضو  
باخرى تفرقه حواشيها وعضو قد صار لها بايا يفرقه مع الطين حياطينا  
عليه السلام ان الذي انشاء من غير جن وصوره على غير مثال كان سبق له فاد  
ان يعيده كما يراه قال ان الروح مقيمة في مكانها وروح الحسين في مكانه  
وروح المسيح في صبي ونظيره والبدن يصير ثابا منه خلق وما تخلق  
به الشياخ والهوام من اجزائها مما اكتمه وعزته كل ذلك في الثواب محفوظ  
عند من لا يزب عنه فقال في الدنيا في الدنيا ويعلم عدد الاغنيا وود  
فاذا اراد ان يوحا بين بمنزلة الله با في راب فاذا كان على البعث مطو  
الشاة في راب الارض ثم شخص بعض الثفاء فيصير في راب البشر كصير الله  
من الذناب افس بالماء والزيد من الابن اذا شخص ثم يجمع قربا في راب  
فيقول باذن الله اني احيي الروح ففقد الصور باذن المعصوم كهيته في كل

من ان لا يعقل اعادة المعدوم اذ لو كانت جاذبة لكان اعادة الوقت الاول من غير ايد وجوز ذلك الشخص وتخصه في تحصيل وجوده ثانيا بعينه من



فيها فاما اذا شئنا ان يكون من نفسه شيئا المتجود وروى الثقة الجليل عن  
ابراهيم الطبري تصديقه قال تصديق عن جيل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال اذا اولاد الله ان يبعثوا لخلق امطر السماء على الارض اربعين ميلا  
فاجتمع على الايمان واليقين والهدى والهدى وروى ثقة الاسلام في الخبر  
الموثوق عن جيل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال من آمن بالله ورسوله  
فلم يمت ولم يلق الله الا طينه الله خلق منها فانها لا ينفق في القيوم  
حتى تخلق منها كل خلق اوله وهذا الخبر الاخر ظاهر فيها فلما وروى في الخبر  
انما هو بالاجزاء الاصلية ولا يدخل في الاجزاء والعوام من غير وجه الجوز  
الاولى على ذلك فاما الايمان ايضا وان اختلفت الايمان الا ان الغاية لجميع  
اجزاء البدن الاول اسما وباعتبار جميعها بعد تفرقها وان جميع ما اختلفت الاشياء  
والهوام ثم قد تفرقت في بعض فطامعين عن ايمان من لا يفرق بين متقال ذرة اكل  
لا يتناول من متقال بلان بانه وانما ما يتوجه به بعض شائنا المتأخرين  
فوجدت الخلف حيث انه اختلف وان المتأخر هو جميع اجزاء بعد تفرقها  
من ان الابلاء في الخبر لا يستلزم العدم فان العرب يقولون يد الشرب  
بمتخاف وخاف بمعنى بل فلا يكون الابلاء هنا الاشراف والاجزاء وتبين دونهما

للمعنى

لا عدهما بالمر فهو في غاية البعد عن ظاهر الخبر المذكور فاق ظاهر قوله  
عليه السلام بعد حكم بانه يسلح الله لا ينفق لم ولا عظم الاطينة الا  
ان الابلاء بمعنى الاستعداد بالكلية والاعتماد في البقاء ولما كان الاستعداد  
الطيني بمضمونها وبالجمله فان الاستعداد لا يستقيم ولا يتم الا على مقتضى  
جعل الابلاء بمعنى الاستعداد بالمر والا فلا فرق بين الطينة وغيرها على تقدير التفرق  
وهو ظاهر وروى الثقة الجليل عن ابراهيم الطبري عن ابي عبد الله عليه السلام  
فولم يمت ولم يلق الله الا طينه الله خلق منها فانها لا ينفق في القيوم  
حتى تخلق منها كل خلق اوله وهذا الخبر الاخر ظاهر فيها فلما وروى في الخبر  
انما هو بالاجزاء الاصلية ولا يدخل في الاجزاء والعوام من غير وجه الجوز  
الاولى على ذلك فاما الايمان ايضا وان اختلفت الايمان الا ان الغاية لجميع  
اجزاء البدن الاول اسما وباعتبار جميعها بعد تفرقها وان جميع ما اختلفت الاشياء  
والهوام ثم قد تفرقت في بعض فطامعين عن ايمان من لا يفرق بين متقال ذرة اكل  
لا يتناول من متقال بلان بانه وانما ما يتوجه به بعض شائنا المتأخرين  
فوجدت الخلف حيث انه اختلف وان المتأخر هو جميع اجزاء بعد تفرقها  
من ان الابلاء في الخبر لا يستلزم العدم فان العرب يقولون يد الشرب  
بمتخاف وخاف بمعنى بل فلا يكون الابلاء هنا الاشراف والاجزاء وتبين دونهما

فقال الجنبى ان الله ثم كانت جميع رتبنا للعلم كل واحد وعظمه المصداق  
بعض المحققين بعد نقل هذا الخبر يظهر من هذا الخبر وغيره من الاخبار ان ابراهيم  
عليه السلام اودع هذا الشئ الا ان يظهر اننا من شئنا متساوية في الملاحظة  
للعامة حيث قالوا اكل اشياء انسانا وشاءا وادعاه جواء من يد فلا يفرق  
المأكولة انما ان شاد في بدن المأكول او في بدن المأكول وانما ما كان لا يكون  
لاحدهما بعينه معادتهما على انه لا اودع ليعمل اجزاء من احداهما دون  
الآخر ولا سبل المفعول اجزاء من كل منهما وايضا اذا كان المأكول والمأكول  
مؤنسا لم يفرق اجزاء الخاصية وتعدى به الاجزاء المأكول واجب بان المعنى  
بالمشراعية الاجزاء الاصلية الباقية من اول العلم الاخر ولا خلاصة بالاعتبار  
فالمعنى في كل من المأكول والمأكول الاجزاء الاصلية الخاصة قالوا الفطر من غير لزوم  
فنادى ثم اوردوا غرض ذلك انه يجوز ان تعدى تلك الاجزاء الاصلية في المأكول  
الفضلية ولا كل غلة واجزاء اصلية ليدن الاخر ويجوز المحذور واجزاء  
لعل الله يحفظها من ان تصير جزءا لبدن اخر فضلا عن ان تصير جزءا اصليا وذلك  
الاختيار يدل على ان ما في الآية الكريمة اشارة الى ان هذا الكلام اى انه تعالى يحفظ  
اجزاء كل بدن من الاجزاء ويجوز في المشراعية بدن المأكول كما اخرج ذلك الاجزاء

المتحدة

المتحدة والاعضاء المتفرقة من تلك الميود وميز بينهما اشياء اول وهما هو  
الافضل الذي اشرنا اليه انما فانه لا يفرق للثانيين بان الاجسام لا تخلف بالمر  
والثاني شئ من الاجزاء والمعادنا دونه من جعلها بعد تفرقها ولا مشار للفرج عنه  
الكل الوجه الذي اخذناه وروى صاحب كتابه عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث  
المتحسين عن حذيفة عن رسول الله صلى الله عليه واله في حديث طويل قال فيه  
قريب الارضون والسموات ليس فيهن من يخلق ولا يميت من شاء الله عز وجل  
ثم بعد ذلك يقول الله تعالى من الشئنا الشايع بمراد يقال له بمراد بمراد  
يشبه في الرخايل بنولر شئنا اربعين يوما فيشق ذلك الماء الاثر شفا في ذلك  
تفاد لا من الى العالم الباليه فثبت بذلك الماء كما يثبت الفوق المطر في الله  
هو الذي يرسل الرياح ليراين يدي رحمة الى قوله ذلك فخرج الدوف لآية  
الخرج النبات بالمطر كذلك يخرج بناء الحيوان فيجمع الطعام والعروق والدم  
والشعور فيخرج كل عضو الى مكان الذي كان فيه في الدنيا فخرج كل شئ الى  
الهيئتها كما كانت فيها وادلتنا اننا نعلم الاجساد بقدره الله قد وثق  
بالادرج ثم يقول ببناء رجل بخله ليعتد اربابا حيا بقدره الله قد وثق  
لا اسر قبل انظم الصور والصور من من وثق به انقلب على قدره وارج العباد



فبقيت الارواح كلها فتجلى في السموات ويا ما عجزت ان تطلع على صفة بيت  
القدس وتبارك في الصدور وهو في ذل التله والصحة اقرب من الارض  
لان السماء موقوفة هناك وانشع يوم نيادنا المناهض من عجان قريب ويقول  
اسر اقبل في فناءه انما العظام البالية والعموم المقلعة والشعور المتبددة الملتصقة  
التي هي في الارض على الملكات الدنيان تجازيكم على اعمالكم فاذا غادى اصلهم يوم  
في الصور وخرت الارواح من افقها الى الصور فتناثر بين السماء والارض على كل حال  
تخرج من كل ثقب ولا يخرج من ذلك الثقب غير فارواح المؤمنين فتخرج من الثقب  
تأبى من غير الايمان وتبورعها الصالحين وروح الكفار يخرج مظلمة بظلمة  
الكفر والارواح في يوم الصوت والاصوات قد انتشرت من بين السماء والارض ثم  
فدخل الارواح والاشباح كايديهم في المسوح حتى رجع الاجساد وما كانت  
في دار الدنيا ثم تنتقل الارواح من قبل رؤسهم فاذا هم قيام فيظنون انهم في القبر  
الحديث فاولئك في هذا الحديث من غير الجواز وان شاء الله يشهد الله ان  
فقد ودفن في قبر الامام العسكري ع قال الله ينزل بين يفتي الصور بعد  
ساعات الفينة الاولى من يومين سماء الدنيا من الجبر المسجود الذي قال الله والجر  
المسجود هو من تحت الرجال فيكون ذلك على الارض فيلق الماء المتساقط الاموات  
البالية

الباية فينبغي ان يكون من الارواح ويجوز الحديث وهذا هو المظهر المشا واليزن في  
الاشباح المتقدمة وصحبة جبل المذكورة في نصير علي بن ابراهيم ثم افراحت  
وان كان طاهر ان الاعادة ساعة من جميع الاجزاء المنفردة وان الاجساد  
بالله الا ان يمكن حمله على ما ذكرنا اولاً بان يجمع جميع ما ذكره في من العظام والروح  
والعموم والشعور ويحذف ذلك الخالق المينة الاصلية حيث التكوني الاول الذي  
وقعت عليه ويصير هذا المينة ان هذا المفراد او في تلك المينة الاصلية المحفوظ  
عند سبحاننا ان كانت كقصة الجنة والنواة ويصير ذرعا وشجرة ذات اوراق  
واغصان وجوزم ويحذف ذلك فتبث هذه المينة ايضا انما كانت كقصة جميع الاجساد  
تبقى فيه كما كان في دار الدنيا وهذا الحذف هو الاقرب بالقياس على ان الارواح في الجنة  
ولا ينافي ذلك تمام العظام البالية والعموم المقلعة والشعور المتبددة الذي كان  
صفا الاثنية كلها موجوده بالثبوت في تلك المينة الاصلية كما ان اجزاء الشجر جرت  
بالقوة في تلك النواة والمهبط والجذع فالاولى الى المشقة هو ما ذكرناه وعليه  
يتحقق الاول بقضائها وقضيضتها وطريقها وعرضها قول خاشية قد روي الله  
في كتابه وقاد ايضا قال في ذلك التفات عن من بين الناس الذين على الحسين عليه السلام  
ان الصدور من عظم ثم ساق الجبر وهو طويل الى ان قال ثم امار الله الشاة ان عظم الله

او بعين يومها حتى يكون الماء فوق كل شئ واما قسبت به اجساد الخلق في كايبت  
البخل فتساقط اجزائهم الى سائر ثواب الارض بها بعضها بقدر الشغل في الجسد  
حتى انه لو لم يكن في قبر واحد الف بيت وما في جودهم واجسادهم وعظامهم  
الحية كافي انما في بعضا في بعضها في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض  
في ذلك القبر سعيدا ووشيا جسد بهم باجته وحسد وعذرا وانما يعرفون  
بالله منها الحديث وهو طويل وهذا الخبر ايضا ظاهر في ان الاعادة عيازة عن  
جميع الاجزاء كما في الحديث الذي في الاصل ويمكن ان يقال بتخصيص ذلك من  
قبري قريه كما هو ظاهر ويحمل اعاده من تعرفت اجزائه على الوجه الذي  
قد سناه في الاصل على الوجه الذي ختمناه الى هنا والله سبحانه والابناء هم  
يحققوا في الاور والهم المحج في المورود والصدور هي يجوز تقلد  
التي مطلقا وان قلده في حيوته على تقدير جواز مطلقا اصل العلم  
بالمناخ من احواله الام لا ومنه سبحانه الهداية والارشاد في كل باب الى الحلال  
في هذه المسئلة اختلاف على صلتنا ومناخنا مفرغ عندنا تماما فيش على  
مذاق الاسولين من اصحابنا وغيرهم والمجاهدين فاننا انما نعلم على ما يشاء  
من اخبار اصل الاصل فلو ان الله عليهم واستفاد منها في هذا المجال على

لا طريق اليه وسنة الاشكال ولا يخلو الخيال ولا الاحتال هو وجوب الرجوع الى  
دوا في اخباهم وتلقاه ان اخرجهم من ذلك التوقيع الخابج من النائية المقدة  
على يد محمد بن عتاف العرجل حلاله فراء الادب من جلة ساجل الحق بن يعقوب  
حيث قال على السلام واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا  
فانهم حجج عليكم وان اجهت الله عليهم وقولهم الله عليه وآله في العقبة من على  
عليه السلام اللهم ارحم خلقا ملثما قيل لاي رسول الله صلى الله عليه وآله ومن خلقه  
قال لا بد من يافون عبيدي يرون حديثي وينتقلوا الصادق عليه السلام فيقول  
عن بن خطلة انظروا اني شكا منكم قد وروى حديثا وفطر في حلالنا وحرماننا  
وعرفكم كما سنا فارجعوا به حكما فان قد جعلت عليكم حاكما الحديث وفي صحبة  
معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله ع ما جعل دواية لعدديكم ثبتت ذلك  
في الناس وسيد في قلوبهم وقلوبهم فيكم واولها بلان شيعتكم لست هذه  
الرواية ايضا افضل قال الرواية بعد شيئا يسير في قلوب شيعتنا افضل من العت  
عابده وفي رواية علي بن خطلة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لعرضنا  
الناس على قدر دوايتهم عنا وفي رواية ابي خديجة قال سمعت ابا عبد الله ع  
الحاسا بن افضل قد علم انكم اذا وقعت بينكم خصومة او تدارى في شئ من شئ



والعلماء ان تتأكدوا للاحد من هؤلاء الفناء في جعلوا بينكم وجلا وتعرف  
 حلالتا وحرامتا فان قد جعلته عليكم فاحسبا الحديث في غير ذلك من الاخبار التي  
 لا يصح المقام ذكرها ولا ريب ان الغامض بكلام هؤلاء انهم عليهم السلام  
 والاحتياط في الامور مع انفسهم في شرايط الدنيا به عنهم عليهم السلام في زيادة على حجة  
 الرواية كما حققناه في مواضع من كتابنا الذي في التفتيش انما هو واحد باحوال الآ  
 المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين وان كان بواسطه هؤلاء كالا في دوى به  
 قول الشافعي عليه السلام في قوله عز وجل من غلط في تقصير الكلام الذي قد مضاهله  
 منها حيث قال بعد قوله فقد جعلنا عليكم حكما فاذ حكمتم بكم فاعلم انما قد قيل  
 فانما استخف بهمكم الله وعلينا وعد والواعظ الراجح الله وهو على حد الشك  
 بالله الحديث وايضا فان جميع الامم ما مورون بالفسك بالكتاب والسنة  
 للاختلاف المستفيض ولا سيما الخبر المستفيض بين الفريقين المسمى بعد ذلك  
 وسعت شفاوية من اجل تبيين وهو حديث التثليل وقوله صلى الله عليه  
 واله ان لا تدرككم العقول كتاب الله وصدق اهل بيته نضوا ما انفسهم  
 بهما وفي بعض الروايات خليفين عوض لفظ الثقلين ورجع فالواجب  
 على جميع الناس انما هو الرجوع الى الكتاب والسنة غاية الامران انما الفرق

والمراد

وكل من لم يأت تلك الوثبة العلمية المتعارفة في حق الكتاب والاختيار فانما كان  
 يقتصر فهمه عن استنباط الاحكام منها فتصوره عن الاطلاع عليها والمعرفة  
 بقواعدها وقوانينها واجمع بين مختلفاتها ونحو ذلك مما يتوقف عليه  
 استنباط الاحكام منها وجب عليه الرجوع الى من كانت له تلك الميزة وح  
 فاذا كان الرجوع اليهم انما هو من حيث كونهم نقلة تلك الاختيار وحملاته  
 الامار فهذا لا يتغير بالوف ولا يتبدل على امر الا في المحدثات المتغيرة  
 في الحكم في حق عبد الله عدم قال حلال الحمد حلال في يوم القيمة وحرام حرام  
 في يوم القيمة لا يكون غيره ولا يتغير غيره وهو صحيح كما ذكرنا فان الحق لا يتغير  
 بتغير الزمان ولا يتبدل بموت ولا حيوة على امر الزمان ولا محال في الجاهدين  
 وضوء الله عليهم في المسئلة المذكورة اختلافنا في ايدوا قول عديده قد علم  
 فيها الدلائل ومنفوا فيها التمايل والقرن وما من النقص والابرار في المقام  
 وكلهم عندنا متساوون لا يغير ملايل ومصرف لوقت فينا لا يرجع للمحال فلذا انشأنا  
 عن نقل اختلافنا فيهم وامورهم وقد فيهم واستدلناهم ايضا في صرف الوقت فيهم  
 وقولنا فيهم واعم لو كان المكلف في بلد ليس فيها عالم يتقدم فيه  
 او ليس فيها عالم يتقدم فيه او ليس فيها عالم بالمرحى يجوز له الاخذ بالمشهور

ما يدل على وجوب الاحتياط في مثل هذه الاحوال فتعجبه عبد الرحمن في احتجاجه قال  
 سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجلين احدا با حيد او حراما فانما انجزا عليها  
 او على كل واحد منهما اجزاء قال لا بل عليها ان يجرى كل واحد منهما الصبيحت  
 ان بعض اصحابنا سأل عن ذلك فلم ادعها عليه فقال اذا اصبحت مثل هذا  
 فليطعمك بالاحتياط حتى تدا ابوا عند فعلوا وهذا احدا في الشبهة التي  
 تضمنتها خبر التفتيش المستفيض في حلال وبين حرام وبين وشبهات بين ذلك  
 فترد الشبهة في من الهلكات ومن اخذ بالشبهات او تكلم بالحرمان  
 وهلك من حيث لا يعلم في اخوانا الوضوف عند الشبهات خيرة من لا تقا  
 في الهلكات وتجنبوا في كتابه بكون اخبار الرضا عليه السلام وما لم يجد  
 في من هذه الوجوه فربما والينا عليه ففهم اولئك بذلك ولا نقول فيه بارا  
 عليكم بالكتب والنشيت والوقوف وانتم طالبون باحثون في ما يتكلم اليان  
 من عندنا وبما يجهل فانه الواجب هو الكف والوقوف عن الحكم والفتوى  
 في العمل اذا كان لا بد منه ولا مناس منه للاحتياط وانما الرجوع الى الكتاب  
 في هذه الاحوال فان لم يمانع الكتاب من شهوة في علمنا الاطباء بالقرين  
 لا يحتاج في مضاهم وودعهم وتقويم الشك والالتباس وكان ما لا يتجاف

من احوال الفقهاء ان يتعين عليه الاحتياط وعلى تقدير التمسك لو تنافى القولان  
 على وجه لا يمكن الجمع كان على احد القولين يميل لوجهه على الاخر فيما حكمه  
 وبه تعالى لتقوى النجاة من ما حصل من اضطراب ان الكلام في هذه  
 المسئلة يقع في مقامين ما لو شهد وجوده من يرجع اليه في الاحكام  
 التي يفتي في طوع من الاطوار والواجب في مثل هذه الحال كما صرح به جليله في  
 علمنا فينا الابدال وعليه تدل اخبار الالاء عليهم صلوات الله على الجلال هو  
 ان وجد في طوعا واخرا وان كان الرجوع اليه وجب اليه وتفرق الاحكام  
 منه والا فلو اوجب على جليله اهل ذلك المكان البيع والطلب وتخصيص ذلك  
 المرتبة العلمية لانها من الواجبات الكفائية ان قام بها البعض والاعتناء  
 الخطاب بالجميع وهم في وقت الطلب معذورون ولو اوجب عليهم في كل حال  
 العمل بالاحتياط ويدل على ذلك ما رواه في الحكم في الصحيح عن عبيد بن  
 شعيب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اذا حدثت على الامام فحدث  
 كيف يرضع الناس قال ابن قول الله عز وجل فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة  
 ليقتطعوا في الدين لعلهم يحذرون وقال هم في عذرنا واداموا  
 في الطلب هؤلاء الذين يفترونهم في حذر حتى يبين لهم اصحابهم  
 واما



في فناء ودر المستد والكتاب ولا يحصل الاختلاف في فناء ودر ولا الاضطراب فلا ياب  
بالرجوع الى العمل بكتاب في هذا الباب فكأنه لو كان حيا لقلده ورجع اليه  
فكأنه بعد من المارفت في المسئلة المتقدمة من ان الحكم الشرعي لا يتغير ولا  
يتفاوت بالوقت والمكان واما الرجوع الى المشهور فلا وجه له اذ في مشهور  
لا اصل له ودرت مشاغل ليس بمشهور والشبهة في هذه الاعيان والمشا  
لا توجب علما فلا علم بالشبهة في العمل القديم والصدور الاول كغير من الامور  
سلوا الله عليهم وما افق به وقرب منه مما يمكن الاعيان وعليها فالرجوع  
اليها ورجوع العمل بها على الاختيار الا ان حصولها في هذه الاعيان  
فادوم على غير ممكن كما لا يخفى على ذوي الاهتمام والانتظار لو شاق القول  
على وجه لا يمكن الجمع بينهما كالقول بالتحريم والقول بالوجوب في شيء  
واحد وتحقيق الحال في هذه المقام مما لا يصحوم حوله نقص ولا ايراد  
ان يقال ان من القواعد المستفادة من اخبار اهل الذكوة عليهم السلام  
ان الفصل من فناء بين الوجوب والحرم اما اورد خبر فقيه ذلك  
او لغيره من الاخبار او اطرق حاله على المكلف فيجب عليه الحكم بالاحكام  
اخرى في نظره مع جهله بالحكم وعدم تمكنه من الاستئصال فان الظاهر من الاختيار

ان الوجوب

ان الاختيار طهنا واحيل لذلك في موقوفه ابن بكير بن راد في انما من انما  
هو ايراد ما معهم فخذوا الى الموقف وعلى لا تحيط فحصلوا ان مثلها ينبغي  
ان يخرج فضاء بها كما هي حتى قد مولا مكة وحيطا من حلال منسوا الناس  
فقالوا يخرج الموقوف الموقوف فخره ومنه وكذا في اذا فعلته لم تدرك  
فما او ابا جعفر ع فقال لا يخرج من كذا فاعلم الله فينتها وحيه الدلالة  
انما ذلك والحيات والواجب لا يخرج من كذا فاعلم الله فينتها وحيه الدلالة  
عليه السلام فوما على ذلك ولم ينكر عليها بل استحسن ذلك بقوله قد علم  
بشيئنا اى علم ان ذلك الاحكام انما فناء من حيث اعتقاد طاهر منه فهو  
مشعر بان الحكم فيها كان كذلك هو النكاح وما قهره بعضنا بعضا المقام  
وروان الله عليهم من ذلك هذه الرواية على عدم الاحتياط في نظرها في  
اختيارهم انما قد دل على عدم الاحتياط وجعلها معاودة لا اختيارا لا اختيارا  
غفلة ناشية عن عدم اعطاء التماس حقيقة من التحقيق وعدم امتثال ذلك  
في الاختيار بعين التحقيق وهو ثقة بناعه من ابي عبد الله عليه السلام قال  
ما ائتم من رجل اختار عليه رجلا من اولاد بني في امر لا امر ابراهيم  
بالمرء ياخذ ولا اخرينها ه كتب فوضع قال فخرج بوجه في يلقه من ينجو فهو

هذه الباب بلا اعتكال ولا اوتياب وما استشكل بعض المتأخرين من العمل بالاحكام  
مطلقا وبقينا اذا استلزمنا كتاب يحرم وان لم يعرف بعينه وشك بالجمع بين الجمع  
والظهور الغمر والامام حين يعلم انما الواجب واجبا والمحرمة قينا سائلا ما اذا  
اوجب له على نفسه وطى امرأته بنق وشبهه واشبهت باية شبهة فانه لا يخرج  
الوطى من الصورة المذكورة غفلة ناشية من ملاحظة الاخبار والامر بالاحتياط  
فلا يقال هذا المواد فاما شائسا لما نحن فيه الدقة ومع قطع النظر عن ذلك  
كيف يمكن الحكم بانه مكلف باءا ما وجب عليه على جهة التيقن والحال كذلك  
وما هو الا من قبل التكليف بما لا يطاق وبما لا يطاق فالامر هنا لا يخرج عن احد ثلثة  
احوال اما مقتضى التكليف فلا صورة المذكورة ولا قابل له ولا قابل له ولا قابل له  
لزم التكليف بما لا يطاق كما ذكرنا وهو منع عقلا ونقلنا اجماعا واما الجمع بين  
الفرعين كما ذكرناه على ان فناء وهذه المسئلة المذكورة غير موقوف على الحكم على  
مقتضى العلم والاعلم ووردت بها اخبار اهل الذكوة عليهم السلام من  
فانته سائلا لا يعلمها بعينها وقد اسماها في صلواتي او اكفر والصلوة في  
الوثنى الخبر احد ما مع اشتباهه بالامر والصلوة المستوفى في جهة الصلاة فلا  
اوجه حقا ومما هو من ذلك القابل من دوران الامر بين محرم ومباح ليس

في سعة في باضة وجه الدلالة انما لما كان كل من الامر والشرع حقيقة في الوجوب  
والحرم وهو قد امر عليه السلام في الصورة المذكورة بالارجاء الذي هو  
عن ترك الفصل في غير من غيره بعين احدها فالاحتياط هو الزكاة اذا عرفت  
ذلك فاعلم ان ما اورد من قوله من المشاغل في الواجب والتحريم في قوله  
الجمع مما لا بد من العمل به هذه القاعدة وان شاع في باوى النظر في المثال  
وخوله عند من لم يعط المثال حقه فلا فناء بل هذه فاعرفه اخرى في قوله عند  
وهو انه من علم المكلف الاشتغال الذي يعيناه مثلا لكتفها سائلا فوردت بين فرعين  
او اكثر مثلا فاصل العبادات معلومة الاستمرار في الذمة لكن المكلف فيه قوله فيمن  
هذه الفرعين او لا فناء الاحتياط الواجب شرعا هو الاثبات بفردى فاشك فيه  
اولا اكثر ان كان منه التردد في وجوب الجمع وتحررها في التماس الاول منه او لا  
من يتكلم في الحكم فانه بعد اشتغال ذمته في هذا الوقت بغيره يتبين ان  
شاك في كونها جمعا او تفرقا فيمن اعترض من جهة التكليف ويتيقن بالراه  
يتوقف على الاثبات بالفرعين المذكورين معا ومشك في قول لا كما مر من بد الذي  
الخبر قبل الشكوة او بعد طوا يعلم الحكم الشرعي في غيره ولم يتم في الشكوة  
فان الواجب عليه يتبين ما ذكرنا هو المسئلة فاما ما اوردته هكذا اجمع ما هو

هذه الآية







عن زائدة وصحة من مسلم ويروى عن معاوية قال قال ابا عبد الله عليه السلام  
 لو ان ابن اعين فرقت سائر الناس لكانت لهم ليلتيون ومداو وادعوا ايضا  
 عن ومن الخاف عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصح الناس حتى يسالوا ويتفقوا  
 ويعبروا انما هم ويصبرون ان ياتوا واما يقول وان كان قتيبة وفي حديث آخر  
 عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ان الرجل يفرغ نفسه  
 في كل جملة لا مدينه فيقضيها هذه وديا الحق ويدينه الا غير ذلك من الاخبار التي  
 هي من هذا القبيل والتمسك فيها ظاهر وهو انه لو كان الجاهل معذورا واما طاعة  
 الصحاح ما يات بها من العبادات ومع فبعض ذلك المسئلة والاخبار ومعهذا يتاخر  
 فانه اذا من فوط لا يصح الناس ترك المسئلة وتلك الفتنة انه لا يصح اعطاهم الا  
 اذا كانت عن مودة وتقف ورسول وهو ظاهر فاهم في عدم معذورية الجاهل  
 وهذا يدل على ذلك ايضا الاخبار المستقيمة بالامر بطاعة العلم والفتنة في الدين  
 ومنها ما رواه في السنن في عام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله طاعة العلم  
 فرضية على كل مسلم ومناواه فيه ايضا عنه عليه السلام قال وروث اذا احتما  
 شرب وروثهم بالسياسة حتى يفتقروا ويغفروا اخبارا وعديده وانما يرضيها  
 ان وجوب طاعة العلم انما هو للعلم كما استفاضت به الاخبار وايضا ومنها ما رواه  
 في هذه

في كتاب عن علي بن الحسين عليه السلام قال ان مكتوب في الاخير لا يطلب واعلم  
 ما لا تعلم ومن لم يسألوا بما علمهم فان العلم اذا لم يجعل به لم يكن وصاحبه الاخر  
 ولم يزد من الله الا بعدا ومثله غوم وح فلو كان الجاهل معذورا واما طاعة  
 عباد الله واعماله صحيحة لم يكن الامر بطاعة العلم والنقطة في الدين صحة بالحجة  
 بل لم يكن لا رسال الا بال واذ لا الكتب والشرائع وحده ولا حاجة بالكلية  
 فجمع الجاهل اليقظة على جهله وهو باطل يتينا ومناو له على القول الآخر  
 اخبارا مستقيمة مشرفة في جزئيات الاحكام ولربما صرح في بعضها  
 بالعموم من ذلك ما وروى في ومنه خبر عبد الله بن بشير عن ابي عبد الله  
 عليه السلام قال جاء رجل ياتي حتى دخل المسجد احرام وهو يلعب وعليه ثياب خشن  
 اليه الناس من اصحاب ابي جعفر ففعلوا شق قبيحت واحمد من رجائيت فأتوا  
 عليا بك بدته وعليه ارج من فابل وحجيات فاستدفع ابو عبد الله عليه السلام  
 فقام على باب المسجد فكتبوا استقبال الكعبة فذبح الرجل من ابي عبد الله عليه السلام  
 وهو ينفق شعره ويخففه فقال له ابو عبد الله عليه السلام يا عبد الله فله امله  
 فكان الرجل يبكي فقال ابو عبد الله عليه السلام مناو قال ان كنت رجلا على سبيل  
 فاجتعت كل الفتنة فبنت ارجع لم اسال احدا عن شيء فانصرف صلياً ان اشق

قيمه وانزعه من قبل رجلى ان يحيى فاستدوا على بدنه فقال له من لبيت  
 فيصليك اجد ما لبيت ام قيل قال قبل ان الله قال فخرجه من راسك فانه  
 ليس عليا بدته وليس عليك ارج من فابل ارجع ركب ام ارجع لا فلا شيء عليه  
 طغى بالبيت اسبوعا وصار كعنتين عند مقام ابراهيم واسمع بين الصفا والراة  
 وفمر من شركه فاذا كان يوم التروية فاعشش واهل بالام راضع كما يصح  
 اقول وقد تضمن هذا الخبر كثر من معذورية الجاهل بوجه كل لقوله ارجع  
 ورجل ركب ام ارجع لا فلا شيء عليه وسنة صحيحة زائدة عن ابي جعفر عليه السلام  
 قال ان ليس ثوبا لا ينجس لبيسه وهو يجره ففعل ذلك ناسيا او ساهيا او جاهلا  
 فلا شيء عليه ومن فعله شعيرة افعليه دم وشهدنا اختيارا وعد بدته في بابهم  
 بخصوصه بطول الكلام فيقلها ومن ذلك ما وروى في اشياء كصحة الجاهل  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لرجل منكم ان كان بلغه ان رجلا  
 على الله عليه واله من ذلك فعليه القضاء وان لم يكن بلغه فلا شيء عليه ويصح  
 بالنسبة اليه القضاء في التفرع مع عدم العيص ومعهذا ابي جعفر وصحة عبد الرحمن  
 ابن ابي عبد الله عليه السلام ومن ذلك ما وروى في التكاليف العينية كصحة  
 عبد الرحمن بن ابي جعفر عن ابي ابراهيم عام قال سالت عن الرجل يفرج المأذنة

بجها له من لا يملك له ابد اقال لا اثم اذا كان بجها لا يملك وجها بعد ما  
 عذرها وقد بعد الثاني بجها له بها وهو اعظم من ذلك فقلت باي الجاهل  
 اهو من الاخرين بجها له بان الله ذلك عليه وذلك باقر لا يقد وعلا الا  
 منها فقلت فيكون الاخرين معذورا فانهم اذا انقضت عتقها فهو معذور  
 فان يفرج وجها وحقه ويقا اخبارا معذرة بدته ومن ذلك ما وروى في احد  
 كونه عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل شرب خمر على عهد ابي بكر  
 وعمر واخذ بجها له في الايام المنسية على المسلمين من حكمه فامر عليه السلام  
 من يدور به على الجاهل من المهاجرين والافاناروا قال ان كان على عبد الله بن النخعي  
 فليشهد عليه ففعلوا ذلك فلم يشهد عليه احد ففعل عنه ومسهل اخذ قال  
 قال ابو جعفر عام لو وجدك رجلا من اهل البيت الاسلام لم يات به شيء من التفسير  
 زنا او سرى او شرب خمر لم اثم عليه احدا اجمدا ان تقوم عليه اليه انه قد  
 فذلك ويمتصون ذلك في احد واختاروا عد به تتضمن سقوط احد من الما  
 بوجه جهله ومن ذلك ما وروى في الشرائع في الشرائع ما كصحة زائدة عن جعفر  
 مسلم عن ابي جعفر عام في حديث قال لا تذاقن شيئا في الشرائع ارجع اسيد الام  
 قال ان كان فرشت عليه اية التقدير فشره له اعاد وان لم يكن فرشت عليه فم

اعلم رجلا اليه ان كان ذلك على عهد ابي جعفر عليه السلام







ونقلنا فيها كلام المحدث الحاشي الذي قد صلب هذا القول وما لا يليق به  
 اذ كان بجملته وجهه وبنى عليه فكل من زعم ان نقلنا هذا لا يختار علمنا او نراه  
 وقد نقلنا جملة كلامه في الوافي والمناجاة وفيما نأمله وكشفنا عن غشائنا ما لم  
 وجانبه وكشفنا قاعص كلامه في هذه المقام ان يقال ان هذا الاختيار قد شغفنا  
 بتأنيده الغليل بالملائكة وجعلنا لغيره الشك لا شئنا به وبه قال كما ذكرنا  
 متقدمهم وسأخرجهم بحججهم واخبارهم عن عبد الله بن عيسى بن المنذر بن الحنفية  
 الكاشان ومن هذا حديثه واعش بكلامه من المفسدين له والمثابرين ولا  
 تلك الاختيار على ما ذكرناه بانواع عديدة من الدلائل فجملة ما ذكرناه قد  
 على ذلك بقولهم الشرط الذي هو حجة عندنا وعند المحققين عن الامام علي بن ابي  
 قلما او موقوف في كل الاصول والمآخذ فاقول لا لاجل من الاختيار عليه كما قد  
 في بعض من مائة كتاب بعد ابن النخلة وفي تلك الاختيار صحيحه من مسلم في  
 عليه السلام وسئل عن الماء يقول فيه انه واجب وتلغ فيه الكلاب ويعتزل في جنب  
 قال ان كان الماء قد ذكر في نجس شئ من شئنا واختياره عليه وجهه  
 قد تضمنت النهي عن ارضوعه والشرب من الماء بوضع فمهم من دم او حرام  
 منه بوضع فمهم او قد روي في حقيقة هذا الحرام كما دل على الايات والروايات

ونزاه

ومن اخبار هذا القسم موثقة ما رواه الساجي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا شرب ماء  
 شرب منه نارا او ممر او غاب فقال كل شئ من الطير يشرب ماء فاشرب منه الا ان  
 في شربته وما اذا ارباب وصفاه وما اذا شربنا ولا شرب وبعضه من اختياره  
 مدد به وما اجاب به انهم من كل شئ من الطير والاشياء جما فبما ان الله خلق  
 عن الحق حقيقة في غير شربته بوجوب ذلك وتلوه واختياره انهم فبما يدعيه على نفسه  
 لئلا يلبس بغيره بوجوب خراج هذا اللفظ عن حقيقة وهذه الفاعله وان شئنا  
 بينهم مثله ثم يحرم من الاختيار عند الاختلاف بحمل النهي على الكرامة والامر  
 على الاستنباط مع اعتراضهم بان الله حقيقة في الوجوب والنهي حقيقة في الحرام  
 انما قد يتناقض في مائة من كتابنا في هذا الباب فانما لم يرد هذا ليس من الطير بل من كل شئ  
 اللفظ عن حقيقة او يجوز ان يكون له حمل اخر من قوله ومحمدا غيره وهو قد  
 من خارج يدل على خلاف ما دل عليه هذا الخبر لا بوجوب خراج لفظ عن حقيقة  
 وثانها ما استدل به ان شاء الله تعالى من انه لا دلالة فيها ادعاء انهم له لئلا  
 في المقام بوجوب خراج هذا اللفظ عن حقيقة بل هو بالادلة على ما دل عليه  
 هذا الاختيار وشبهه وثالثا انه وان لم يلبس الا بالاناء او غيره من شئنا عليه  
 ما لا يشترط في غيره من النواحي والتميزاته ولذا اكره الموضع بالاناء البين وسئل عن

الوجوب

الماء المتنجس ونحوها الا انهم بالنسبة الى الشرب ان لم يشربوا فيه ذلك والاشياء  
 تضمنت النهي عن شربها مع ما ليس الا بالنجاسة كما قلنا وجملة قد تضمنت الاماير  
 ما الا اناء بادخال اليد القدر من نجاسة البول او النقي وفي بعضها بعد الاماير  
 الاماير التي من جهاتها صحبة احد بن محمد بن ابي بصير قال سالت ابا اسحق ام عن الرجل  
 يدخل به في الاناء وهي قد نكح في الاناء ومحمدا فيها اختياره مدد به وقد  
 ابي بصير ومثله موثقة مما عجل من انا ان روي في حديثه قد روي في حديثه  
 هو وليس بشيء من ماء غيره فالجواب بوجوبها جميعا ويتم وهو انما في النجاسة  
 الملائكة ان لو كان طاهر كما يذهب اليه انهم لا يستقامت في اختياره باهراقه ولا يلهيها  
 كان في شربها من ماء بالي اليه الغرور بل المستفاد من بعض الاخبار ان اقره الماء  
 وان قل من غير سب من الاشارة في شربه وما ادعاه انهم من حصول الشرب بالاناء  
 وان لم يظهر للحنف فحينئذ لا يجرى ثم وروى في المطالب اوجه النوع في غير  
 الا انهم لا يمتنع في كل ذي الانبأ والعلم وجملة ما ذكرناه في الاماير والاشياء  
 التي شرب فيها نجس البصير ومنها صحبة محمد بن مسلم قال سالت عن الطبيب  
 يشرب من الاناء قال اعزل الاناء ومثلهما غيرها والامر حقيقة في الوجوب  
 كما دل عليه اخبارنا من اهل الذم عليهم السلام ومثلهما في حجة من الايات القرآنية

ايضا

ايضا كما حققنا في كتابنا في حجة قد دل على النهي عن شربها بالادلة من العين  
 كانت حسب الوجهين مختلفا في نجاسته ومنها موثقة ابن ابي عمير في  
 في كتابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال انك ان تغسل من شئنا الحمام وفيها تجمع  
 غسلنا لا يجرى والنجاسة والاشياء اهل البيت وهو شئنا من الله لا يخلق  
 النجس من الطيب وان اتنا غسلنا اهل البيت لا نجس منه الا غير ذلك من اختياره  
 اثبتنا على كسبه منها في قوله لا شربا لهما انما وعد ما يفرج من سبع وثلاثين  
 حد ثانيا بين صحيح وموثق وحسن وضعف ولا يمتنع من خارج الا ان  
 وشرب بذلك التعديل لال ان الحكم بالنجاسة في كل المواضع واكثر الاخبار انما  
 استبعد من النجس من المتلذذ بها والامر بفسادها والامر بالاحتياط بالادلة وضوح  
 في لو وروى الشيخ بالنجاسة لروى في قوله لا شربا لهما ولا يجرى النجس الا في موضع  
 بخلاف هذه الاشياء فانها صالحة لله لا لغيره بالنجاسة بين اسمائها وروى الله  
 عليهم كما افتاروا اليه السيد السعدي الاول هذا وما ادله القول الاخر في انما  
 واشهرها عند السيد المشهور وخلق الله الماء طهورا لا ينجس شئنا الا ما خسرنا  
 اورجه ومثلهما واما ما روي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يشرب الماء  
 فيه دابة قد انصفت قال ان كان النقي العذب على الماء فلا يؤمن ولا يشرب

عنه



وعينها الخبا ومور وما كها مياها الطريق والعدوان فترجى في جميعها فلو  
في الخبا ومور وما كها مياها الطريق والعدوان فترجى في جميعها فلو  
به الرجل وهو نقي فيه الميتة الحقبة فقال ابو عبد الله هم ان كان الماء قلابا  
رجه او طعمه فلا شرب ولا شربنا وان لم يتغير رجحه وطعمه فاشرب منه وقوسا  
ومنها رواية عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله هم قال سالته عن ابي موسى قما  
ولغ فيه الصليب والسفوف واشرب منه رجل اوداه او غير ذلك اني قمتا من غسل  
قال نعم الا ان يجد غيره فيمنعه عنه ومنها رواية ابي بصير قال قلت لابي عبد الله  
انا سافر في مياها بليينا بالعدو من اهل مكة فبيللهم فمكون في العذرة وبيللهم في  
وتبول فيه العذرة وتروث فقال ان عرق في ثيابك منه شيء فقل هكذا يعني اخرج  
الماء بذكر ثم نقصا فان الذين ليس بميتوق ومنها ما يروي عن ابي عبد الله  
هم انه قال كلما غلب الماء رجح الجيفة فثوبنا من الماء واشرب واذا اعتزل الماء فتنه  
العلم فلا ترضع ولا تشرب الخمرية لك من الاخباء والخ من هذا القبيل ومن ذلك  
ايضا حديث محمد بن سيرين قال سالته ابا عبد الله هم عن الرجل يحب تقيف الماء  
الغالب في الطريق ويريد ان يتنقل وليس معه ماء يعرف به ويدها قد ران ما  
يقع به ويشرب منه ثم يغسل ويغسلها قال الله نعم ما جعل عليكم في الدين من حرج  
هنا

هنا اصبح فامكن استئذانهم المي من الادلة والمي وما ولا اجمالا انه لو سئل ان  
هذه الاخباء فيها ادوية منها مثل الاخباء الاقلا ومور ومنها للاخباء الثلث  
فلا ريب ان التخيخ للاخباء الاقلا لا يقال اكثر عدد او اوضح استدوا صرح ولان  
واشهر من الاصحاب قديما وحديثا ولا يخفى ان الشهوة في الصدور اول حجة  
الخلق المشافهة لان ذلك هو مدخل لا مثله عليهم السلام فان سرته من هذا  
انما يعلم بطلانها عروشيته وقد يثبهم به واشهرها وبهم كما ان مدخل  
انما يعلم بطلانها عروشيته وقد يثبهم به ومدخل اشفاقه بطلان اشفاقه وبذلك  
وهكذا اوضح فاشفقها والقول بطلانها استه القليل بالملا فاف في مثل حديثنا الشريف  
واسه الذينهم في اخره من الاخباء ومنه عروشيته المفيد وهو ان الله يثبهم  
فقل خلا في ذلك بدل الله مدخله لثمة ساوان الله عليهم خيرا والاشهر  
في الاعطار والمناخو التاشية عن التخيخ في الاطعام فاما لا توجب لك وقاينا  
تقبيلها فاشا عن اختيار الاول وهو اوضح اوله انهم وانما بها واشهرها  
فانما اخبار المذكور وان توهوا فكتب الاستدلال بالاشفاق مشهور وشهرته كدركه  
المحدث الكاشف وقبله صاحب المبداء في اقل بحث المياها لا انه من قبل  
مشهور ولا اصل له الا لا وجوه وله في كتاب الاخباء في كتاب البقرة ولا يخفى

لا يلحق فيه حيلة من الاصباء بالة عاين ومنهم صاحب المبداء في ذكره مستفيض  
الا انه ذكر بعد ذلك في باب اخر في الاطعام على ما سئل الماء يتغير احد او ثلث الثلث  
حيث انه افكر وجوه التغيير التي في الاخباء فانه قال انما لم تفت في رواية الاخباء  
على ما يدل على طهارة الماء بتغير لونه لان قال وما تشبه ذلك ما هو من الماء  
فانظر هذا الثاني بين كلاميه في الاول ادعى انه من الاخباء والستقيقة وثانيا  
ذكر انه ما هو من الماء كذا حديثه في وعده لا يستغاثه وغفلت عن  
عن الثاني المنا في له ومن صرح ايضا بكونه من الماء كذا حديثنا الشريف  
في كتاب الجبل المشين على ذكر التغيير الطيف والشي في الاطعام فلو كان في المسئلة  
ان التغيير لونه كذا الله ولم يخبر به في اخبا ونا صرحا وما يتنقل من قول الله عليه  
خلق الله الماء وهو الا بيسه اما غير لونه او تغييرا وطعمه في طعمه من غسل  
ومن صرح بذلك ايضا الفاضل الاموي هدا في اربعة اسانيد في كتابه خبر المعاد هدا  
قال في الاستدلال على التجا استدلالا بغير واحد لا وصفا والثلثه وبطلان طريق  
الاعمال وقوله على الله عليه في خلق الله الماء ثم ساق الخبر وما يحله فانما في الحديث  
في شيء من شي لا خبا ومور وما كها مياها الطريق والعدوان فترجى في جميعها فلو  
والمرثقة في الله غلبها في كتابه لرفع مرسلها ومثل هذا الاصح من جهة رفع

عدم المغاوش فانهم كثيرا ما سئلوا عن الاخباء العارمية في بعض اسئلة الامم  
واتما اجواب عن الاخباء في سورة ماها فمقول الذي ظهر لنا بعد ان انقل  
فيها والنوخل في مضامينها وقرائنها ان جملها بل كلها اتاوردوا في السؤال  
عن مياها البياض ومياها العذرة ومياها الطريق من حيث مجموع مخالطة اليها وتو  
اقبلت بها وانما العذرة لا لا شفاء بها كما سمعت عن رواية ابي بصير وقوله  
انا سئل عن مياها بليينا بالعدو من اهل مكة فبيللهم فمكون في العذرة وبيللهم في  
لذلك الاشياء المصريح في الاخباء ومن يجمع بينهم فيها وبيللهم في السباع والحي  
الناس والدواب ويخون ذلك فمن اجل ذلك كثير السؤال عنها وفي بعض تلك الاخباء  
قد صرح بالماء السؤال عند يكون ما عندنا وحسن او مشع وفي بعض لم يصرح  
بغير من القرائن انه من ذلك القبيل كسبعة حزين كلما غلب الماء ويجمع بينه وبين  
محمد بن مسلم وسئل من ما يقول فيه الدواب وتلق فيه الدواب فان ما يكون مغرا  
طهرا لا شيئا غير مودود كما لا يخفى في التاويل وسوي تلك الروايات المتناهية  
على ذلك السؤال مؤيد عن ذلك ايضا اذا عرفت ذلك فمقول من الغالب في الوجه  
يقضيه ايضا ان تلك المياها لا تشع عن بلوغ كور ومعدده فضلا عن كور واحد  
وما قد ذكر واحد حتى يقيم بما ذكر من كور بعضها هذا الاشياء وقد بان لهم عليهم السلام

كثيرا ما سئلوا عن الاخباء العارمية في بعض اسئلة الامم



بمعنى تلك الاماكن المسئولة عنها علم وانما ذلك لما جاء به اعتبارا للفقير وعده  
ورعا لاجابوا عن ذلك ببلوغ الكرم وعدم كفايته بمجهوده من سبل من عمل عليه السبل  
من الماء يقول فيه الدواب وتلغ فيه الخياط وبنيشيل فيه ايمت فقال اذا بلغ الماء  
كالم يمشي فيه وهذا الرواية معتبرة بذلك التواتر الذي لا دخل اعتبارا بالاعتبار  
كأنه قبل لم ينجسه الا الشئ بدل على ذلك صعيدة حوزة قال اذا كان الماء اكثر من ثلثه  
لم ينجس شئ تقعض فيها ولم يفسخ الا ان يصب فيه ويح يغلب على ريح الماء ويؤيد ذلك  
جعل عليهم السلام مناط النجاسة في الشئ وعده من ذلك الاخاديش المسئلة فيها  
عن وقوع مثل الميتة بمجهوده وبالادوية وبعضها ما كان يغير الماء كما كان <sup>بعضها</sup>  
وهي الاثبات والاعتقاد استند اليها النجس دون جعل مناطه في مثل قطرة من بول او دم  
ليؤيد به دم او امسح فيها قد وضعوها اذ او قعت تلك الاواني الفخارية المياة اذ  
من انما يبول في الماء فلا يفسد في بعض الاحيان ان كان يكون مستغبرا بالنجاسة المروية  
عليه من هذه النجاسات فينبغي ان يجعل ذلك منها مناطا لها ايضا في مثل  
النجاسات اليسيرة اذ الفت هذه الماء اليسير ولو لم يحد في واحد ليم لتناول  
النجاسة مثل تلك الاخاديش استند اليها النجس خاصة دون الاغلاط  
الى استندنا اليها مع كثرتها كما اشرنا اليه ومعهدها وورودها في قوله

ويزاد في النوع السابق مما تضمنته سفرنا وحضر فلما وانا ان هذه الاطوار  
الواردة في الماء الشرب المعلوم الفضة كماء النور وماء الزهر وماء الشمس في قوله  
فيما منطوقه على النجاسة المخرج من الاستعمال في بعض الامور بالاعراض في بعض  
النجاسة في ثالث وان الغدير وعدده اثنا جعل سائما في مثل نجاسة الجوف  
وايوا اللذواب وضوابطها بغير الماء وان كثر على الواضع في اياه الغدران  
واحيضات علما ان جعل الغدير وعدده مضاهيا هناك اثما هو من حيث الكثرة المارة  
من الانفعال بمجرد المارة فان الغدير المارة بالاب لا الغدير وون فلهذا المياه الفضية لا يشتر  
بجهد الملاقات فلما يحتاج فيها الى ذلك النشاط وتجاوز ذلك التام لماء فثبت في  
الواقع في تلك الاختيار حيث ان في بعضها ينزل فيه اللذواب بل يفسد الجوف والجلد القبيحة  
الذات في البعوض والذكور وفي بعض فوه السباع والحلاب والبهائم ومن المعلوم  
ان ذلك الورود اثما هو للشرب منها فذود فعات كما مضى به قوله في استعماله  
في بعضها لما اخذت اقواها ومن الظواهر ان قول الله ان في الماء عافية يصل  
به الغدير اثما هو بكونها فيه للشرب او غيره ومن يجهل فيه الله هي في الغدير في تلك  
الطريق اثما بغيره حاد وقرص او غم او كلب وسائر السباع ومن ذلك يظهر ان  
معناها هذه الاشياء لا ينفع منها حشر من كرهه تعالى ووه وادان وكن من ماء

والكثرة غالباً المكوون متعدد والزوائد احتفا مضافه فلهذا كان الماء ميبداً  
بالنفسه اليها وانما ذكرنا ذكرنا او عاكر او اضر من هذا التاويل الحمل على النقص لان ذلك منجيب  
تبيين العلم كما ذكر الشيخ في الاستبصار واورد بذلك نذكر الوضوء والنجاسه  
على الوضوء الشرعي وانما باقى التاويلات فلا يتناولها بعد وتكلف ومن احل الوضوء  
على ما بينه في الامايلح ويوجب الانقباض في المسئله والاخراج فايجمع لا نقول  
المذكوره في المسئله فانها واقعيه ثابته هي شيوعها ورجح المطهر  
تطهير الماء العجس بل يوجب الملاقات والله سبحانه الهادى الى اجادة التلو  
ان الكلام في هذه المسئله لا يتناول الاشكال بل النص او اورد في هذا المجال وكما  
استنبأنا لا يتناول من تصادم واجال وقد حققنا صحة الحال في كتابنا المحقق في  
وإستأنف ذلك الاقوال واقول انفسى في ذلك انما كان الحكم على مضمون لا  
فيه غش ولا احتياط الذي يحسم به يتفق البراءة وهذا العدد واضح وجوبه وقولا  
الا بالاول بالامتناع ووجه بيهلاك الخبز جيب الطاهر ويريد ذلك ما دون  
السكون حتى يعبد الله به قال رسول الله صلى الله عليه واله الماء يطهر لا يطهر  
يحل كونه لا يطهر على معنى انه لا يقبل التطهير الا بالماء ووجه الوجه لا استعماله واستعماله  
ومما حصل وجهاً بيلام المطهر فانما تنافى له في المسئله الثاني دون الاول فبقى هنا

قد يكون مسلخه تقوم بعض هذه الاشياء فاذ قبل من الجوار والمخلف ان يبلغ  
 مياه احد هذه المذكورات في الفعله لان يكون اقل من ثمانية وان خافه لكانت  
 من القواعد المقرره والناظر المعبره ويكلام استعانة برؤساء الله عليهم كالحجج به <sup>جمل</sup> غير  
 وعقدها من معقالات الاحكام الموعده في الاختيار انما يثبت على الافراد  
 الغالبه المذكوره فوق الفرض الشاه النادره وبالجمله لا يفرق ذلك عند الناظر  
 والثامر في ذلك الدليل اظهر من ان يحتاج العزب تطويل نعمه في الحكم بالنسبه الى  
 حسنة محمد بن ميسر حيشه خاتمه يفرق في ذلك الماء قليلا مع ان عليه السلام امر  
 ان يضع يده فيه وحرقه ويوشق تمام ثم يوشق ويجوز انما الله لما عرف قيام <sup>ال</sup> العمل  
 عرفنا ذكرناه من عبادته القليل بالملاقات بها فاذ مناه من الاختيار ووجوه اختيارهم  
 الاستدلال بها ان تلك الاختيار بها شرعنا وانظنا ان اختيارا لمصلحة بقضيتها وتضيها  
 وطوبائها ووجوبها على الضرب بالتحسينه تلامد من ان الحكم والقبول في هذا الخبر ان يمكن  
 والاخر كما هو مقتضى القواعد الشرعيه والضوابط الشرعية او لا يبلغ فرفه <sup>ال</sup> القضا  
 لتلك الاختيار وحط بمسائل الثقات اليه والماعذ في الحكم عليه وقد ذكرنا ان اصحابنا <sup>بهم</sup> روي  
 عليهم له وجهها من الاحتياط لربها ان المراد بالتقليد غير القليل عرف الاشياء <sup>لهم</sup> بالقول  
 ان الماء المشروب عند الحاجة لمكان من بناء الطريق وقد استعنا بها انما عاينا الله



ماء وهو يكون قد طهر كما لو كان ماء مضافا الى قويا مطلقا حتى ان جعل في جانب  
 فانه يخرج من الاشارة ويصير ماء مطلقا <sup>هل الغرض كانه ام لا</sup>  
 ان لم يتم دليل شرعي فيما ذكره من قبو النية على اكثر من الغرض فيخرج عن عبادته <sup>خلاف</sup>  
 فله سبحانه بالعمل واداءه وجهه والقرب منه وما ذكره من الادلة على ذلك العتق  
 فهو من قبل المنايا والاعتبار به المصلحة لا التكبير التي لا تصلح مستند في الحكم  
 الشرعي ثم ربما يقال بالنسبة الى قيد الاداء والقتضاء فيما لو كان ذمرا لمخالف شئ  
 مجبنا وكان الوقت صالحا لهما فانه يجب فيه الاداء وقصده لو اراد ان يتابع لولا  
 او القصد كذلك والوجه فيه ان الفعل يجب هو كما كان صالحا لا وقع على انما قصد  
 فانه لا يضر فكل واحد من الادب قد وادى وضاله ما لو دخل وقت الظهور فلا يحل  
 والحال ان في ذمته ظهر لا من قبل فانه قلنا بالاداء المستند في القضاء كما هو عند  
 الاولين فان الوقت ح يغيرها بالاطار والذم مشغولة بها فلا بد منها يا من يفسدها  
 من يقينه يكون اداءه ان قصد تقديم صاحب الوقت او قضاؤه ان قصد تقديم القاء  
 انما اذ لم يكن مشغول الذم بقضاء بالكلية او قلنا بالمناقضة للمعنى في القضاء  
 الوقت لا يصلح لغير انما منه على الاذن ولا لغير القاضية على الثاني فلا يحتاج الى قيد  
 الاداء او القضاة بالكلية تكون الصانع في الواقع تقسم لاصح من القسمين مع خلو

في المصلحة

ذمرا لمخالف وعدم مخالطته بها في تلك الحال لا يوجب له بيان بقيد الاحترار  
 عن الاخرى والعالم <sup>لوان استنادا اعتقد دخول الوقت فثبنا</sup>  
 للصانع وجوبا او اعتقد عدم دخوله الوقت فثبنا ندبا فله خلاف اعتقاده  
 هل يصلح وهو ام لا انك فله وقت في سابق هذه المسئلة انه لا دليل  
 على ما زاد على الغرض من وجوبه ونيل وغيرهما ووجه فالوقت صحيح على كلا الطرفين  
 وانما ثبت بتمام قومه الواقع او خالف اذ وجودها وعدمها على حد واحد  
 العلم هل يجوز غسل اعضاء الوضوء في الماء اختيارا ام لا وعلى قدر وجوبه  
 هل يلزم بالليل الحاصل بها ام لا ان المشهور بين الاصحاب وضوء الله عليهم  
 جواز الغسل وعدم وجوبه لذلك لان المأمور به شرعا وهو الغسل وحقيقته عدمه  
 عبادته عن حين جزء من الماء عاخره من البشارة بنفسه او مجامع وان استجبت  
 امر اذ اريد حال الغسل كما مروج به شيئا الشهيد في ذلك وجهه في الاصح استجابة  
 في الغسل في السجدة فلهذا لم يحل في وجوبه اهل بيته حتى الله عليهم اجمعين وفعل من  
 الجنب انه اوجب له ذلك استنادا الى الوضوء السجدة الواو وعلم عليهم الشك في اجتناب  
 عهده ولا هذا القول كان يميل المحدث السيد في الله اجزائهم وجهه الله لما ذكر  
 من الدليل وفيه اذ لا يصح الاستحاب وضوء الله عليهم بوجوب الغسل عليه الوضوء

عمل الله مقدمه في الغسل المذكور حيث قال في كتاب تجار الانوار بعد غسل كل  
 الشيخ ما هو ذم ويحظر بالبال ان يكون المار به ايقاع الغسل بدلا من الوضوء غير  
 هو بل لا يتعدى الغسل دائما والاكتفاء بالاعتناء بالندوب عن الوضوء كما قرر  
 بها والعلل اظهر مما حله عليه الشيخ والله اعلم انتهى فله بعد فانه بعد فانه  
 لا اعتناء في الغسل بقصد الغسل في الاداء موجه وانما مرادنا ان ذكره بل المظهر  
 لاصح لمحيته وسأله عليه ووجه وجوبه هو استبعاد حصول الوضوء على هذه  
 الكيفية من حيث شمول الماء لجميع البدن فغير الاعضاء الواجب غسلها في الوضوء  
 فغير صالح حال واحد وان الغسل هنا ليس من قصد التلطف بل من المظهر فاجابه  
 بان قصد التلطف للغسل بمقدورنا بالنية كان في ذلك وقيل عن السيد حال الثاني  
 احدين ظاهر قد مر في كتابنا في المشرقة لم يصحنا الغسل لانه يستلزم الاستيناف  
 بناء عليه في المسح وادى عليه ان ذلك لا يستلزم استينافا فاعرفا وهو المعتمد  
 في اعتبار ذلك وكيف كان فلهذا هو ما فاة الله لك الله مهمنا امكن ثم انه تعالى قد  
 جواز الغسل كما هو المشهور فلا اشكال في جواز المسح بالليل آتيا وما دما بينهما  
 باعتبار كثرة الماء على اليد الملائكة فيحصل الغسل دون المسح مردودا بالمكان  
 في ذلك على القصد والنية اذ الظاهر ان الشبهة بين الغسل والمسح هو الجهل من جهة

والذي لا اما احببه الدليل فانه وودي مقام البيان عن مناهي الشك بان وضوءه <sup>كان</sup>  
 على هذه الكيفية وبيان صاحب الشريعة المحمل صين لاجاله ومقيد له فيجب  
 اتباعه الا ان صحيحه على جواز الاداء في الوضوء ماء المطر وهو اراد في  
 الصحيح عن احبيه ومنهم من قال سائلا عن الرجل لا يكون على وضوء فيصيبه المطر حتى  
 يبل راسه ويمسح بجنبه ويأخذ وجهه هل يجزيه ذلك من الوضوء قال ان غسل  
 فاذ ذلك يجزيه كما يدعي ذلك فان ظاهرنا يجزى عليه حمل الشيخ في كتابه في الاخبار  
 من بعده بالقبول هو صحة الوضوء بماء المطر اذ اشد غسل اعضاءه فغسلها  
 على الترتيب وجعل قوله عدم غسل فترتب على ذلك بارجاء المستر في المخرج والاشارة  
 لكل واحد من الاعضاء واحتمل المحدث في المحاشي في الواقع بعد نظر الاخبار والاد  
 عن الشيخ جميع المستر في المطر والبارز الى اوج من قال وعلى اعتقاد من قال  
 عدم جواز اكتفاء ذلك الرجل بمجرد اصابة الرجل المطر اعضاء وضوء وكيف لا يقع  
 بل لا بد من مقصد غسلها واحدا بعد واحد بالترتيب لمقر ليلاء يتخلو وضوء  
 عن اليه والترتيب وايضا فانه من فعل ذلك استلزم المسح بقصد فعله وان لم  
 المظهر المحموم بغير نية منه كافي لاعتناء المتأخر عن الوضوء انتهى كلامه وهو جدي  
 وجهه مشطوق على الاصول المقررة والظاهر المعتبر ولما اما احتمل شيئا من الجائز

علاوة



دون الثبوت على ما يقتضيه العقل بانتهاءه عن جرمه انما هو من غير المشقة  
 بنفسه وبعينه والمسيح عبادة عن اجراء اليد الماسحة على المذبح بالطريق وانما  
 على حجة من ماء وبيد على ان المقام في ذلك على القدوس والنبوة وصحة زيارته قالوا  
 لو انك ترميها في حفلة مسح الرحيل من عسلان ثم احترق ذلك هو المذبح من اكله ذلك  
 بموضع الحديث فانه يدل بمفهومه على انه لو حصل الفصل بالمسح لكن لا عن قصد  
 وانما القصد الى المسح فانه لا عن غيره وقد لك صرح بتعنا الشهود والذوات حيث  
 قال ولا يفتق قصدا لئلا يخل المسح لانه من غير الوضوء وكذا الوضوء بماء فيه  
 على العسوان او الجوزين بعد ذلك الاستئصال لان الفصل غير مقصود واشهد  
 وبهذه اذ من الاشياء في الوضوء الذي هو من سبها فانه لا يد بعد الفراغ من الوضوء  
 لا يضر من ماء كثير يحصل به اجزاء من الماء المسح مع ان لم يرد عنهم عليهم السلام  
 امر بالتعريف ولا التقصير مع عدم البلوى به ولا نقل عنهم انهم كانوا يفعلون  
 وذلك الله العالم  
 لم يورد له اما  
 انك قد عرفت في المسئلة الثانية ان الواجب على  
 كيف تفتق بناء على القول المشهور وبما هذا في غير ذلك وقع باليمين وغيره  
 في حال الضرورة او الاختيار وما بنا على القول الاخر من وجوب ذلك على ما

بمادته عليه الاخبار الثمانية حيث وقعت ذلك في بناء هذا القول وجوب  
 الفصل باليد اليمنى حيث ان حجة من ذلك الاخبار قد اشتملت عليه في صحة زيارته  
 قالوا انما هو جعفر ع ومعه رسول الله عليه واله فادعاه ففتح من ماء وادخل يده  
 واخذ من ماء فامسح به على وجهه من ارجاء الوجه الحديث وفي حصة يديه على  
 ايضا قال لا اكله لكم ومعه رسول الله صلى الله عليه واله واخذ يده اليمنى كفاها  
 فغسل به وجهه ويشترط ذلك في صحته اخرى لزمه وحسنه زيارته وبكبره  
 وغيره ايضا وهذا ايضا هو يقينه الوجوب بناء على ما قد ساء من ان يمان حيا  
 الشريعة للجميل يقينه فيقيد الا ان لم ادر ما ذلك من الاستحباب ولم اقف  
 لم على كلام في هذا الباب وقيل في حصة من صحته على ان جعله لواردة في الوضوء  
 بما هو المطر ايضا ما ياتي في هذا هو الوجوب وكيف كان فالاحتياط على الفصل  
 باليمنى مما لا يبينه تركه وان كان الاظهر الاستحباب والله العالم  
 هل المسح بماء الفصل الثانيه جازي ام لا ولان انما افترج عليك يدك في  
 او ثلثة مع اجزاء واحد هل يجب غسل ادم لا ان الكلام في المسح بماء  
 الفصل الثانيه يتوقف على شرط وهي ان قلنا بشر وعقبتها واستحبابها  
 كما هو المشهور مع المسح بثلثها بغير اشكال وان متنا ذلك كما هو هذا القول

في المسئلة واطهرها عندى وان انكره جمع من خارجا سيما بناء فانه لا يفتق المسح  
 بثلثها لكونه ماء جديدا وقد احطنا في هذه المسئلة بطرائق المثال ونقول ان  
 الواردة في هذا المجال وما لا يحتمل بناء وضوان الله عليهم وفيه الجمع بينهما من الاعمال  
 في بناء المبدأ في الناصب واخذنا فيه عدم مشروعية الفصل الثانية من حيث  
 الفصل الواجب بالزعة الاولى خلافا لجهودنا وصحنا ورفنا للشيق في الاصل  
 ثقة الاسلام الحلبي والصدوق بن بابويه قدس سره ومما ذكره من انه لو انك  
 افترج على يديه كفيتين او ثلثة مع اجزاء واحد هل يجب غسل ادم لا فان كان  
 قد حصل الفصل الواجب بالكل لا قل فانه ياتي على ما اخبرنا عنهم الثاني  
 وبان بناء على المشهور استجابا للكتا الثاني واما الثالث فيصير بدعة وكيفية  
 ان كان فينبغي ان يعلم ان الواجب في الفصل اتماما هو ما يصير كما قد حصل  
 بالقليل ولما الافضل لتيسير سائر الاشياء فينبغي ان يكون بلف واحد  
 مملوء او ثلثين خفيفتين حسب ما دل عليه صحة زيارته وبكبره  
 اعين عن ابي جعفر ع قال لا فرق بين ما فعلنا له اصلحك الله والزعة الواحدة  
 تجزي للوجه وعزفه للذراع فقال لم اذ بالفتق فيها والانتشار في ايمان على  
 ذلك فانه لا يقصود من المبالغة في الزعة او اثنتين مع عدم المبالغة انما هو

لتجصيل سائر الاشياء حيث ان الواجب يتبادر مما هو كالمذبح من كاستغاثته بالاعمال  
 والله العالم  
 هل يجب غسل ادم لا في المسئلة الطويلة من رجليه ام لا ولا  
 تعدى رجولي وجوب ما اوجب عن قوله عليه السلام في رواية زرارة وبكبره  
 اعين فاذ اسبح بشي من راسا او في شئ من رجليه قد مره ما بين الكعبين الى المرفقين  
 الاصل مع فقد اجزاء ان المسئلة المذكورة لا تشمل او من شوبه ليرد والاستحباب  
 والثنا من الخبر ان فيها عا وجهه يصعب استنتاج الحكم الشرعي في صحته الذي نظر اليه  
 الحسن الثعالبي قال سألته عن المسح كيف هو فتبين كنهه على الاصابع فحقها لا الكعبين  
 لا ظاهر القدم فان فعله ع ومما لم يمسح الواجب لتجصيل يقينه اقتضاه في الصورة  
 يتبين ويؤيد ذلك ما في الاخبار الثمانية المشتملة على كون مسحهم عليهم السلام الكعبين  
 فغير تام لا يمكن حمل على فيها كونه غايته للمسح لا المسح ومما يدل على عدم  
 وجوبه استصحاب اخبار الشرايين وعدم استطاعتها على المسح في حصة زيارته  
 ابي جعفر ع قال توشع على عليه السلام فضل وجهه وقد اعياه ثم مسح على راسه  
 وعلى نعليه ولم يدخل يده تحت الشرايين لانه ذلك صحة زيارته وبكبره  
 انما في السؤال والمسئلة لذلك لا تتناول من الرد ولما ذكرناه والاحتياط فيها  
 واجب باستيعاب المسح لظهر الرجلين طولاً وكذا بانها القول في المسئلة المذكورة

في المسئلة الطويلة من رجليه ام لا ولا



وان كان المشهور بل اذ في عليه الاتباع هو عدم الاستغاب وعليه يدل اختيار  
 الشرايين وكذلك صحيحا الاخيرين لان صحيحته البرزخية منزهة الوجودية حقيقة قال  
 فيها بعد الذي قد تناه شيئا فان الراوي قلت جعلت هذا القولان وجلا قال في  
 من اصنافه هكذا قال لا لا يكفيه كذا ولا يخفى عليك ما فيه من المناقضة في الاستغاب  
 والاصحاح فيه ولا يفعل في محض وشع كقوله وسبح بها فاما هذا فلا ينافي ان المسح  
 للماء به شرعا وتفسيره لا لاجل ثم يحتمل صريحا عن الامسعين ثم قوله لا يكفيه كذا  
 وحمل ذلك على الاستغاب بجمع بين الاخبار كما ذكره بعيد فاق الظاهر ان لا ينافي  
 بهم المناقضة المستحيلة هذه الكيفية فالاحتمال انما هو في كون قول على الصحيح المذكور  
 في الامكانين والله العالم هل يجوز المسح على الراس والرجلين معا  
 ام لا ان جملة من ذكره في المسئلة صريح بالجلود ونظير ذلك عن ابن الجوزي  
 ادريس والحقق وعنوان الله عليهم قال في بيان ادريس من كان فائضا في الماء وتبين  
 ثم يخرج عليه من الماء وسبح عليها من غير ان يدخل به في الماء فلا يخرج عليه لانه  
 اجزاء والخواهر من الايات والاخبار متناولة له وقال ابن الجوزي من ظهر له عليه  
 قدومه امر يحتاج معه الى ان يتوضأ بماء ثم يده عليه وهو في المكان نظا  
 حوته وخاف خفاف ما مضاه من مضافه وان لم يحجب كان مسحها باصا بعد  
 خرجه

هو وجه احب لا يحوط وعلم المحقق بان يديه لا تشكك عن ماء الوضوء وما لا يخلو  
 لا المنع من ذلك ونظير عن والده قال في المحرر بعد نقل كلام ابن ادريس وابن الجوزي  
 وكان والدي رحمه الله يبيع ذلك كله ولا يبيح مسح الرجلين وعليهما ما يطلبه لغيره  
 بعيدا من المصواب لان المسح يجب بنداوه الوضوء وتبريم التبريد ومع وطوبى  
 الرجلين يحصل المسح بما جدي اشهد في الشبهة في الذكرين بعد ان نقل  
 العلامة على المنع بان مسح بماء جدي ما صورته وهو بازاء قول المحقق ولان  
 يقولوا احيى المسح صماه والبري فيه غير معتبر وهذا صادق مع هذا الماء بجملة  
 لانه وان قل فلا يفرق من المسح نعم لو غلب الماء وطوبى الرجلين ارتفع الاشكال  
 ثم قال قدس سره وبالحجة ما ذكره في قوله وما ذكره الحوط اشهر وقاهر عبارة الجوزي  
 ان البلية الباقية في اليد من ماء الوضوء وان قلت لا تقول بل لا فائضا للماء الله  
 على الرجل المسحوه وان ذكرنا المسح يحصل بها وان شاكها غير هذا والاستثناء  
 للظواهر لانه لا ينافي من هذه الجهة بجميع اقسامه بعيد في المسح الماسويرة شرعا  
 وهو عندى محل اشكال وغضا ولا يسلط على المسح داخل الماء كما ذكره ابن الجوزي  
 فانه لا يذيق ان اقلية الماء الذي على المسوح على البلية الباقية في اليد بل هو  
 تفصل به في حقيقته بوجوب حصول التبريد في المسح كما انه لو كان في هذه اليد

الماسحة مثلا يدل فانه يوضع في الماء فيحسبكم بطاوتها وان شاكها في البول عليها  
 مبالغات الماء والطريق الاولى هنا او كان عليها مضافا فانه يجب لكم ببوله في  
 في الصورة المذكورة وهكذا يجب بالنسبة الى الماء لولم كان في الماء ولكن اخرجه  
 من الماء كما ذكره ابن ادريس وعليها ما ذكره في البلية في اليد فليست هذه  
 فاقضا تفصل في جواب ذلك الماء ويحكم عن بل شرعا بنواها مبالغة في ذلك  
 لا تفصل الا في عينه ومن الظاهر ان بناء قاعدة الظاهر من نفس البول في استنجا  
 وغيره على غلبة المطهر انما هو من حيث اذ النجاسة تزيل وتقتل في جنبه  
 ولو كانت لما حصل الظاهر فكذلك ما نحن فيه فانه كانت الطوبى الى الظاهر  
 الرجل ثم تغلب على البلية وتفصل البلية في جنبها فانه يحصل المسح بالماء المحلة  
 وبالجملة فالمسئلة محل وقت لعدم النص وما ادعوه من الدخول تحت النص  
 ليس بعلو وجميع ما ذكره فالواجب عندى هو الوقوف على حارة الاحتمال  
 وان برأى عدم غلبة الماء الذي على ظاهر العضو المسحوح على البلية الباقية  
 والله العالم هل يجب على الموقوف ان يمسح برأسه الى قصته  
 شعرا ام لا وما اقل ما يجب من ذلك ان المصالح متناوئة في  
 ان المكان المسحوح من الراس امر موضع هو الذي لا تقتضيه كذا في اختيارنا

رضوان الله عليهم عليه وعليها ايضا واث الاخبار وانه مقدم الراس في الاستنجا  
 في ذلك قوله عليه السلام في صحة مسح من مسح الراس على مقدمه  
 عليه السلام في صحة مسح بل صحة ايضا مسح على مقدم راسه وقوله  
 في صحة ذرارة ومسح ببله ميناك ما هي تلك الاخرى ذلك من الاختلاف  
 الكلية واكثر الاخبار وان تضمن مسح الراس بقوله علق الا ان الواجبية  
 بالمخدم لما ذكرناه من الاجاج والاختيار على المطلق على المقيد وما دل على  
 خلاف ذلك من الاخبار كتحسين ابي العلاء ودوابه الى مسح  
 تضمنت مسح المخدم والمؤخر فخرج فخرج التقيية وما ذكره البعض من الا  
 مسح المؤخر تقييف والظاهر من كلام الاصحاب في رجحان في واضح وتلو بجاف  
 ان المباد بالمقدم هو ما قال المؤخر فيكون من فقه الراس لا تضمن الشعر الذي  
 في الرعية وهذا هو الحق المتبادر من اللفظ عند الاطلاق في العبارة وان في ذلك  
 ملاذك شيئا الشبهة الثاني وقع انه درجة في شرح الاخير بعد قول المشتق  
 فليس سر الرابع مقدم شعر الراس حيث قال المخدم بضم الميم وتشديد الدال  
 تفصيل المؤخر بالشد به اشهر وقال في موضع آخر بعد قول المخدم في  
 مسح مقدم بشرة الراس في صورته دون وسطه واخلفه واحد جانية اشهر



وقال في كتابي جمع البحرين والمقدم بشر المدال والتشديد في تعيين المخروطة  
 مسج مقدم راسه اشهر وقال القاص في المسائل الناصية وفي المسح صعين  
 بمقدم الراس اها ملة الناصية فكذلك استعماله في رضى الله عنه هذا الجمع  
 وهو من جنسها وبعض الفقهائها فيها لغو في ذلك ويجوز في المسح في ال  
 لا اى بعض كان من الراس والدليل على صحة مدعينا الاجماع المتقدم ذكره  
 فالخلاف بين الفقهائها في ان يفتح على مقدم الراس فقد ادى الفرض ولكن ذلك  
 من مسج على موضع الراس فاعلم على الاجماع او لا انتهى لآخر ذلك من العبادات  
 التي من هذا الباب وهذه العبادات كان في ظاهره وان المقدم عبارة عن التقد  
 من قدمه الراس الى الناصية الذي على الوجه ويان بنا على ذلك ان المسح في الناصية  
 يغادى بوقوعه في جزء من اجزاء هذه المسألة ولم اذكر على من صرح بجماعها  
 ذلك سوى المحدث الضالحي شيننا الشيخ عبد الله بن صالح الجبراني لم يذكره  
 فان وقعت لرف هذه المسألة على رساله كنهها وورقها على اواله قدس الله  
 وطيب راسه حيث ان الواجب ان يقول المشهور الذي ذكرناه مدعيا عليه  
 الاجماع وظاهر شيخنا المحدث المشار اليه وهو يفتي بتعيين المقدم بالناصية فكيف  
 في هذه المسألة رساله ادعى فيها انطباق الاختبار وعبار كثير المتقربين

وكلام

وكلام اهل اللغة على المعنى الذي اختاروه قد نقلنا حاصل رسالته في كتابنا المختار  
 الناصية وتبيننا في ذلك قد سمره من الدعوى وان ما نقله فيها من بيان  
 الاصطحاب في هذا المقام والاختيار وكلام اهل اللغة انهم يكن بالذلة على خلاف  
 ما ذكره الجمهور الا انه يجب له لا لانه لما غلبت ادعاه في جملة ما نقله واحدا ولا  
 غلبا ما ادعاه عباده السيد المرتضى في المسائل الناصية التي قد منهاها وحسبنا  
 في خلاف ما يدعيه ظاهره فان عبارة الناصية صريحة في ان المسح في الناصية  
 التي هي في الراس الى الناصية التي هي خصائص الشرع لان مؤلفها له ان الناصية  
 عطف تفسير على مقدم الراس فانه بعد ان حكم بتعيين المسح في مقدم الراس  
 ان من الناصية الى الناصية فالناصية فيها لانه المسألة المذكورة والسيد رضى الله  
 بعد نقل العبادات المذكورة قال هذا صحيح وهو من هذا الاثر مدعيا عليه  
 الاجماع وهو ظاهر في كونه مدعيا عليه ولا خلاف في ذلك انما هو من العبادات  
 مشجور والمسح في جزء من الراس فانه مقدم وهو ما قابل المختار بالادب  
 ولا اشكال مع ان شيخنا المشار اليه نقل هذه العبارة مدعيا من هذا الاختصاص  
 وادى فيه بان لفظة الناصية لم يرد الا في صحيح زوائد المتقدم والا فاكثرا  
 انما تضمن المقدم او الراس بقول مطلق ولا بد من الناصية هذا لغة انما هي

في الحج بالظاهر فيه انه هو المشهور وبنا عليه شيخنا الشهيد الثاني قدس سره في  
 كتابه في رضى من عمل العبادات ان لا يخلو هذا القول على ان المراد بالاصح فيها  
 كونه في المسح لا ما عرفت بالقديم في عينه خاشا كونهما وتكافؤ لا يرد  
 عليه اليه مع ولا بد من اجزاء من الاختبار على ما ذكرنا وبالثالث صرح المتقدم في  
 في الفقيه والشيخ في النهاية والمختار في مسائل الخلاف واختاره المحدث الامير في  
 وهو الظاهر عندى ويدل على القول الاول اطلاق الآية وقولنا لا يعمل المسلم  
 في صيغة الاخرين واز اسماء لشيء من قد صليت احدية وبحسبها مستنها وبيد  
 على اتفاق مسلمة هذا من حيث في الرجل يوتى وعليه لعمامة قال يرفع العمامة بعد  
 ما يدخل صبيحة فيمسح على مقدم راسه ورواية الحسين قال قلت لابي عبد الله ع  
 رجل ثوبا وهو مغمى فغسل عليه نزع العمامة لمكان البرد فقال لا يدخل صبيحة  
 ويدل على الثالث رواية عمر بن عمر في جعفر قال قال ابو جعفر ع المراء يجزى من  
 تلك اصابع وكذلك الرجل وصبيحة ذراة قال قال ابو جعفر ع المراء يجزى من  
 الراس ان تمتع بعد مثل ذلك اصابع ولا تأخذ عنها خنجرها ولا تقطع الاخرى امتنا  
 يستعمل في غسل الواجب كما هو جوازه في الاخرى فانه وان خسر بان تنازل  
 على القول الاول يحمل مطلق وما ادعى الاخرين من غسل ومقصد القاعد هل

عن خصائص الشعر من تالي الوجه وهو خط يسير لا عرض فيه انه هو عبادة عن  
 متنايل الشعر عن هذه الجهة والمسح كاستسبابا في المسح واقصاه على قول  
 على اخر كونه بعد ذلك اصابع مع فلا بد من التيقن في الاطلاق الناصية من  
 اجزاء الاطلاق الناصية في ذلك الزوايا على مجموع المقدم مما ذابا وما ذكرنا من  
 المولى الادبي قدس سره فقال ان ظاهر الآية وبعض الاخبار يدل على المسح  
 اى جزء كان من الراس ونقل الاجماع مفيد بالوسوء اليان والجميعين في سلم  
 قال قال ابو عبد الله عليه السلام اسح على مقدم الراس ولحسنه ذراة ويصح  
 ببله حيث انك لا تملك ذلك المراء مقدم الراس لاي جزء كان فاعلم المراد  
 بالناصية في خبر هو مقدم الراس لانه الاقرب الى الناصية المشهور وادعى  
 اشهر وهذا الكلام ظاهر في انما هو في الرواية شيخنا المشار اليه فان شيخنا المحدث  
 متحقق في رسالته حمل المقدم في الاخبار وكلام الاصطحاب الناصية وكلام المحدث  
 المذكور كان في صحيح في حمل الناصية على المقدم حقيقة او مجازا العبادات  
 وكيف كان فلا حوط المسح على الناصية ان المسح الواجب في المقدم هو  
 المحر او قد اصبح اولئك اصابع اقول انما المشهور في كلام المفاخرين الاول  
 وبالتصحيح شيخنا في لفظة وبالعقاب او وندى في احكام القرآن والعلا

في الحج



على المتبدل والمجمل على المبين من حيث تقييدها دلالة القول الاول باذلة القول بالعين  
 نعم بقا الكلام فادله القول بعين الاخيرين والاقول في بدنها مجمل ووايه الاسبع  
 على الفروقه كما يشير اليه بعضها والفتك على ما دون ذلك والاولى انك  
 في غير الاس والاصح انواعه يعين في طوله كما ذكره بقا على ان يملوك  
 وبعد الاستدباب بناء على انك انما بالمسمى يعين انما وروى من تقدم بالخالف  
 المسوع بذلك اصابع مضمومة فان المراد به كون الفتك وضوفا في الخط  
 العريض وما بين الاذنين للماء علوا وما وروى من الاسبع فالمداد قد والاصح  
 في الخط الطولى فيكون هذا يكون المسوح في جانب طول الراس وقدر اصبع  
 طول اذنه منتهى فذلك ما سابع ولما الخاس فهو غير المحو بل الواجب  
 هذا المقدار سواء كان باصبع واحد باق توضع عرضا في طول الراس او كانت  
 اصابع توضع متطابقا طولها على طول الراس وعرضها على عرض الراس والله العالم  
 هل يجب الترتيب بين الرجلين ام لا ان في المسئلة احو  
 ثلثة احدها وهو المشهور بسقوط الترتيب فيجوز مسجها وتقدم  
 ايتها شاهدا على الاول الادلة بالمسح وتايتها وجوب الترتيب بتقدم اليه  
 اول الحسنة على ان يسلم وطوله عدم فيها ما يداء بالشق الاول وتايتها الحسنة  
 من القارة

وهو الاول في ترتيب  
 القول

الانفعال ام مرعات الحفظ ان الموالاة عندنا عندنا عن مرعات الحفظ  
 بمحض عدم تأخير غسل الوضوء او مسحه عن سابقه حتى يحذف جميع ما تقدمه  
 ونفخ الجح في هذه المسئلة ان يقال لاختلاف في وجوب الموالاة وانما اختلاف  
 في المنة المراد منها فالله تعالى عبادته عن مرعات الحفظ وعلى هذا القول  
 فهو المجل هو بقاء جميع الاعضاء المتقدمة او بعضها او البعض والاقول ان  
 على العضو الذي فيه احوال ثلثة المشهور الاول وقبلها غايته عن المنة  
 اختيارا ومراعاة الحفظ اضطررا فيجب عليه مع الانتباه للمناجاة والالتفات  
 لكل عضو بعد سابقه لكن لو اخل بذلك هل يطل ومنه ام لا قولان ايضا  
 واستدلوا على القول الاول وهو مرعات الحفظ بجملة معوية الرخاء  
 قلت لا في عهد الله عدم رجاء توصات ونعم المنة في دعوى المناجاة فابطا على  
 بلقاء فيجوز وضوء فقال عنه وموتقة اي يبرهن له عهد الله عدم قالان  
 ان بعضه وضوءك فرجت لك حاجته في يمين وضوءك فاعد وضوءك فان اكر  
 لا يتغير وضوءك بغيره ان الله ان حصل الحفظ لا يسلخ خبر فان تميزت  
 ان غاية ما يشاهد فيها هو حصول الابطال بالحفاظ الثاني عن الترتيب اما  
 لوانت في غير ترتيب فلا دلالة لها عليه وليس غير ما في المسئلة ويؤيد ذلك ما  
 الشيخ

من المثار ثم وتقدم اليه دون العكس وعليه يدل ما رواه الطبرسي في كتاب  
 الاحتجاج من الوثوق بالخارج من المناجاة المفدسة بحسن الله ورجح ما جاء في الخبر  
 ما رواه الطبرسي حيث سأل عن الرجل ينسأ باليمنى او يمين عليها جميعا فيخرج  
 الترتيب يمين عليها جميعا فان بدأ بيمينه قبل الاخرى فلا بداء الا باليمنى وطا  
 الترتيب ارجحية الجمع على الابتداء باليمين للامر اول المسح عليها جميعا  
 ثم قال فان اختار تقدم يمينه الاخرى فليقدم اليمنى وعلى هذا فينبغي ان يحول  
 في حسنة من يسلم باليسار في الشق الايمن على الامر بذلك في غاية البساطة  
 بالشق الايسر لا مطلقا ليدفع الفوضى بذلك عن الخبرين الاخيرين المذكورين  
 وكيف كان فهذا القول بيبين الخبرين المذكورين هو المفضل الا ان الاحتياط في  
 بالقول الثاني هل يجوز العكس في مسح الراس والرجلين ام لا  
 ان ذلك طائفي وهو المشهور بخلافه الظاهر المتفق وان تابو به وبه قطع  
 ابن ادريس ويدل على المشهور صحيحه مما رواه في كتابه من سجد الوضوء وقيل  
 وروى في رسالة بولس وفي الامر المسح مطلق من شاء مسح مقبلا ومن شاء  
 مديرا واستند المانعون لا الاختيار والبيان في رواية التحليل على الاستصحاب بطريق  
 الجمع بين الاخبار كما هو المفضل عليه عندهم هل الموالاة عندكم مثلا

في غير ترتيب

الشيخ في الصحيح عن عشرين في الوضوء يحذف قال قلت فان قبلت فادركت قبل ان  
 الذي يليه قال بلى اول يحذف غسل يمينه فادركت فادركت قبل ان  
 لم يقطع وضوءه وانما يتقدم اليه الشبهة والحق العظم وانما يجب عليه الاعادة  
 في تذييل الوضوء مع اعتدال الوقت والهواء وانما تقع التحصيل المذكور بوجوب  
 قلت وكذلك غسل الجنابة قال هو بثلثة المتولية وابدأ بالراس ثم انقض على  
 سائر جسدي قلت وان كان بعضه حال ثم فلا مدافعة فيه لما ذكرنا فان تولى  
 وان كان بعض يوم انما يوجب غسل الجنابة حاشا من وضوءه فلا ضرورة العمل  
 المذكور على التقية كما قيل في لا يفتي عليك ان طاهر من الخبرين المذكورين انما  
 انما هو الشريف في وجوب المسح في كل الاوضاع حيث لم يجدوا من وجبات الوضوء  
 الموالاة وغاية ما يدل على ان يكون هو الاطلاق بالحفاظ مع الترتيب  
 واما انه لو فصل للصلوات ذلك عند الوضوء الا ان لا يخلل الواجب كما هو مقتضى الوجوب  
 فلا دلالة لا خبرين على ليس غيرهما في المسئلة كما عرفت وان شئت خيرا ايضا بان  
 قوله وانما الاول يحذف وضوءه في جميعها فاقدم كما هو المشهور من تلك الاقوال  
 الثالثة المشهورة واستدلوا على القول الثاني وهو القول بالمناجاة باذلة القول  
 فيها بل ولا طاهر في دلالة له عليه وليس غير ما في المسئلة ويؤيد ذلك ما









كما عبر به عنهما في محل ففعلوا او وجوبها في الوضوء كذا وكذا وموجبها الغسل  
 كذا وكذا يعني ان الوضوء والغسل ليس بها كون واجباً لكن التزام ان هذا الوجوب  
 الناشئ عنها هو نفس ثابت لكل من الوضوء والغسل في نفسه وهذا اذا  
 ونحن نقول بالثاني فيجبنا شيان احدهما ما به الوجوب وهو الاشتيان من اجل  
 او ان لا يكون ذلك وما بينهما ما به الوجوب من صلوة ومنها من الغسل ثابت للغير  
 على الوضوء والغسل والاخذ بالثاني اشتد اليها التحص في المصلحة لئلا يفتقد واجباً للغير  
 يعني ان هذا الاشتيان يحصل بسببها وجوب الطهارة وهذا الوجه يحصل التزام في شيء  
 والكون هذا الوجوب ثابتاً للوضوء في نفسه لا لغيره فلا بد ان لا يخل ذلك والوجوب  
 الغير ما عتبه وجوب الطهارة للصلوة ومنها القول بام لا يصح الا بظهره ويخفى  
 ما لا يراه فيه ورابعها ان لفظ الوجوب قد كثر ومثاق في لاختياره على وجه لا يتر  
 الطلاق على غير البتوت وهو المسمى بالعبودية له وهو عام من الوجوب بل في المصطلح  
 فيجب على المصطلح عليه جباين الاختيار وحاشا لها الماخوطة بالاختيار والاختيار  
 وبعضها ظاهر في ان الوجوب لغيره فيجب وجوب هذه الاختيار والاختيار  
 بينها بما ذكرناه والذي يدل على القول الثاني وهو القول المشهور والمؤيد  
 المصور وجوب الاول ظاهر لانه وهو قوله عز وجل اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا

وجوبكم

وجوبكم وابدتكم الى الله افق واصحوا بوقوعكم وادعواكم الى الكعبة وان كنتم  
 جنباً فاطهروا وان كنتم من غيري فاطهروا ولا بد من التمسك بالحق في كل حال والوضوء  
 والغسل والتمسك على اداءه الغسل بالاعتناء اذ ليس المراد غسل القلبي والامر في  
 الوضوء عن القلبي وهو باطل وهذا مما يتشابه مثله في قوله عز وجل وان  
 فتراق الغسل فاستعد بالله اي اذا اردت فله في الغسل اطلاقاً لا سم السبب  
 على السبب وما اورد في المسند على الاستعداد لال بالاد من ان اخذ ما ناله على  
 الشريعة قسماً لا يراى الغسل وانسحب على اداءه الا ان الغسل والاداءة تتحقق  
 قبل الوقت وبعده اذ لا يثبت فيها المفاداة للقيام والامكان الوضوء في وقت  
 الوقت واجبا بالنسبة لمن اراد الصلوة في الخارج غير فاحش في الوجوب لغيره  
 في الطهارة فان دلالتها عليه مما لا سبيل للاختلاف لو فوج الامر بالوضوء وما  
 فيها مطلقاً على الغسل لا للمصطلح اي اداؤه كما عرفت ومعلوم ان الواجب  
 لنفسه لا يثبت على ما يجوز تعليل الامر به على غيره اذ قصته الغالب هو الوجوب  
 الغير في الاطلاق لا في التمسك لانه على اداءه التمسك وجوب في نفسه ولا يفتقر  
 الغير في الاثر والوجوب في غير ما في الباب تدبره وجوبه في  
 بالاداءة قبل الوقت وحيث لم يفتقر احد من الغايين بالوجوب لغيره

جاء ما يفسد ما هو اعظم في الانتفاء فلا غسل وبذلك دليله العقيد في  
 الزوايا الاخرى ان لم يوجب فيها ذكر الصلاة ولا ينافي ذلك موقفه من اعد  
 عن اي عدا الله به واي لم يمسح في الا في الرجل يمسح بيمينه ثم يغسل من  
 اليمنى ثم يغسل بيمينه عليها واحداً يمكنه وجوب عنه من وجهين احدهما  
 ان المراد منها الا لا يمسح عليها غسل اليمنى لا بد من وجوبه بل وجوبه بل في  
 عليها اذ اردت عبادة لان اجتناب الا لا يرفع الا بالغسل كما ان الجنب لا يرتفع  
 الا به وثنا بهما ان المراد بالوجوب فيها الاستحباب كما حله الشيخ قدس سره عليه  
 دليله وموقفه عا والمسا واليهما ايضا عن ابي عبد الله سم قال رسا عن المرأة  
 برافعة زوجهما ثم يقبض قبل ان تغسل قال ان شاء ان تغسل تغسل فان  
 لم تغسل ليس عليها شيء فاذا لم تغسل اغتسلت غسل واحد للقبض واجتناب  
 فان فيه دلالة على استحباب الغسل في نفسه وان لم يرد الدخول به في عبادة  
 اذ الغسل لا يكون بها لا عبادة والوجوب بالاجتناب المتقدمه بقوله في نفسه  
 وان لم تغسل ليس عليها شيء الثالث صحيحته واداة عن ابي جعفر سم قال اذا  
 دخل الوقت وجب له الطهارة والصلوة ولا صلوة الا بظهوره والمشرط عنه  
 عند عدم شرطه قال شيخنا الشهيد في الذكرى ص 100 في الخبر المذكور وفي

ولا من الثابتين بالوجوب لغيره لا يتم لا يقولون بترتب وجوب الوضوء او الغسل  
 على شرط الحلية لوجوب الوضوء لغيره بدلك كما جلت فقد خرج ذلك بالكلية  
 فالترتيب بين اثبات الوجوب لغيره في نفسه وعدم القول بالوجوب لاداءة  
 قبل الوقت للاجتماع الثاني حسنة الكلام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام  
 عن المرأة يمسح بها من وجهها فيقبض وهو في الغسل تغسل او لا قال قد جاءها  
 ما يفسد الصلوة فلا تغسل ويصوم هذا اعتبار اجتناباً وعد به فيها ورواه  
 سببا قال قلت لابي عبد الله سم المرأة ترى الدم وهو من الغسل من اجتناب  
 ام غسل اجتناباً وبمريض واحد قال اذا ماها ما هو اعظم منها موقفه زوا  
 عزافي جعفر سم قال اذا ماها قتل المرأة وهو جنب كراهها غسل واحد <sup>في نفسه</sup> وظاهر  
 موقفه اي عبر بموقفه لغتساب وموقفه عبد الله بن سنان وجه الاستدلال  
 ان قوله سم قال في رواية الاولى قد جاءها ما يفسد الصلوة من غير ما عليه <sup>تغسل</sup> ولا  
 وقوله لئلا يبدد اناها ما هو اعظم من ذلك يعطى ان الهدى وجوب غسل <sup>الجنس</sup>  
 رفع المصد للصلوة الذي هو حدث الاجتناب فلما حصل مفسد خروجه <sup>الجنس</sup> او  
 ما هو اعظم من ذلك في لا تدا غسل الغسل اشقت العلة في وجوبه فانه ام  
 في الغسل وحلا بفساد الصلوة فاصل الامارات الغير من الغسل الصلوة <sup>الجنس</sup> ولا  
 جاء







المحقق في بحثه ونوعه المثلث حيث قال لا يلزم من كون الوضوء في الغسل ان يكون واجباً بل من الجواز ان يكون غسل الجنابة لا يلزم من فعل الوضوء فيه وغيره يجوز ولا يلزم من الجواز الوجوب وبمثل ذلك اجاب بالعلماء في الحج والعمرة مع اخر انهما بذلك في تلك المسئلة استدلالاً بالخبر في هذه المسئلة على وجوب الوضوء في الجنابة وبمعناها في الامرين تحتها الشهيد الثاني فيها وكيف كان فانه يجب ارتكابها لنا وبها في خبرين اجمعين بما ذكرهما فيهما وبيننا فافهم ان الاستحباب في الحقيقة لا على عدم الوجوب وطلعت السيد الشاذلي والمداركة ايضاً في روايتي ابن عمر باثباتها في الحقيقة ورواية واحدة منسوبة لابي بصير في رواية ابن ابي عمير بطريقين احدهما من اجل والاخرى عن حماد بن عثمان وغيره في الحقيقة ورواية واحدة منسوبة لابي بصير عن حماد بن عثمان في طعن فيها بالادسالات ايضاً والمثني عندي في جوابي عن تلك الاخبار والتحالف لما قد مشاه هو العمل على الحقيقة السبيل لتمام خلافها في الاخبار وهذا هو الذي يجمع عليه ائمة المسئلة وذلك فانه العام بالنسبة الى الوضوء مع غسل الجنابة بعد فليكن فاشهد بانهم استحبوا الوضوء معه قبله كما نقله العلامة والمشهور حيث قال لا الوضوء عندنا خلافاً للشيخ في ريب واطلاق اجمعه على استحبابه مثله ونقل

في المسئلة

في صدر المسئلة عن الشاذلي عن احد ثوابه وهو رايه عن احمد ونقل ذلك عن وروايته في وجوب الوضوء مع غسل الجنابة ولو جاءه حديث الاسرار وانما في سائر الاغسال واجبة او مستحبة فالظاهر ان لا خلاف بينهم في الوجوب كما عليه جمهور اصحابنا ووجه في خبرين اجمعين ان يكون غسل الوضوء واجبا لغسل الجنابة فانه لا يجزى الوضوء معه وان استحب وانما نقلنا المحقق عن ابي بصير عليه السلام قال سالته كيف صنع اذا اغتسل قال الغسل كطهارة ونحوها ونحوها ونحوه في الغسل ثم اغتسل وهو ظاهر في ذهب اجمعه ورواهنا الامام بالوضوء على الاستحباب كان جازياً على ما اطلق عليه كما عرفت وان حملناه على الوجوب كان جازياً على القول الآخر والشيخ عليه السلام فقال باستحباب الوضوء مع غسل الجنابة بقضية من هذه الرواية وهو لا يغيره بعد ورواهنا بدل طعن وجهاً يخرج التسبب ورواية محمد بن مسلم قال قلت لابي بصير عليه السلام ان اهل الكوفة يروون عن علي عليه السلام انه كان يام بالوضوء قبل الغسل من الجنابة فقال لا بدوا على عليه السلام ما بعدنا ذلك في كتاب علي عليه السلام وكيف كان فلا حياطة بالوضوء مع ما على غسل الجنابة مثلاً لا يفي بركه والله العالم

رواه اصحابنا ورواه احمد

بما هو مقصود جاهدنا بالعضوية افعالهم او ناسيا وعلم بعد فالحكمه وهل يفي بين علمه والوقت وقضاة قبل الصلوة او بعدها ام لا انما قد عرفت في جواب المسئلة الثامنة معدومية جاهدنا الحكم على التخصيص المتقدم مع فالتق بالماء المقصوب جاهدنا بالاصل وانكم يكون معدوم والمجمل لان قوله خطأ باليه تكليفه غير مسلم وتكليفه المتعلق بالداخل بالتحليل يستلزم تكليفه بالاطلاق وهو منقطع عقلاً وقد عرفت ما ورد من الاستدلال بالمشقة لهذه المقالة والاشهاد بين الاستدلال الفرضي بين جاهدنا بالاصل وجاهدنا الحكم فيكون بالبعد ورواية الاول دون الثاني فالتق بالاعتماد مع ان العلة التي اعدها وجاهدنا بالاصل لا يفي بعينها في جاهدنا الحكم اذ ليس الا امتناع فوجدنا خطأ باليه الغافل الداهل ونزوم تكليفه بالاطلاق وهو منقطع عقلاً وهذا كما يصرح في جاهدنا بالاصل بوجه جاهدنا ايضاً ومن مال الى الحق جاهدنا الحكم بجاهل الاصل كما ذكرناه جماعة من فاضلي مشايخنا المتأخرين منهم المحقق المولى الاوربيلي وبالله المستعان في الحديث والمحدث الامين الاستدلال بى مناجاة المذنب والمحدث الحسن الطائفي والشيخ شيخنا ابو الحسن الشيخ سليمان البرازي وقيل خاتمة المحدثين في الحديث قد مر الله اولهم ونور اشباحهم فاتهم بكونوا بعدة ذلك لجاهل الحكم في جميع

منه

في جميع مواضعه فقالوا بعد رويته ولم يجزى عليه الاعادة فيها بوجه ذلك لولا العذر المذكور ولين ما ذكر من عدم توجبه على رايه بغير التحليل فيها لوعلم ذلك بعد الصانع تلك الظواهر او قيلها ان ظاهراً كان في مقصود من عليه الاعادة لهما معاً في الصدوق الاولى والاعادة لهما في الخاصة في الثانية ام لا ما ذكرناه من المعدومية صحة ما انا به منها معاً واحدهما والاعادة وتنا او خاتماً جاهدنا في الاول وليس ثلث الا ان خصصنا المسئلة كما كان بما في الخبر مع الاعتناء لا ائلاً لبقاء شغل الذم في الوقت في يعلم الزيل والمزيل في الصدوق المذكور في قوله والشك في الصحة كاشك في اصل الايقاع فيجوز بها في الخطأ بما ذكرناه لغير الاشارة في علي السلام في حصة رواه في استيفت وشكك في وقتها لم يشكها صحتها وان شككت بعد ما خرج وقت الفوات فقد دخل جاهدنا الاعادة عليك من مثله في تيقن فالاصل الاعادة في الوقت خاصة وما ذكرنا من ذلك وان كان لا يخلو من المثاقمة لا اذ الاحتياط في الدين امر مطلوب ومعون المصير واما التماس فيه احتمالات احدها الاعادة في الوقت والقضاء في جاهدنا في الصلاة في الحج في مسئلة الصائغ والمقصود ناسياً فالاول فلا تراه بان بالامام على وجهه في هذه التكليف واما الثاني فاما القضاء في زمان في يترك الاول

في جميع مواضعه فقالوا بعد رويته ولم يجزى عليه الاعادة فيها بوجه ذلك لولا العذر المذكور ولين ما ذكر من عدم توجبه على رايه بغير التحليل فيها لوعلم ذلك بعد الصانع تلك الظواهر او قيلها ان ظاهراً كان في مقصود من عليه الاعادة لهما معاً في الصدوق الاولى والاعادة لهما في الخاصة في الثانية ام لا ما ذكرناه من المعدومية صحة ما انا به منها معاً واحدهما والاعادة وتنا او خاتماً جاهدنا في الاول وليس ثلث الا ان خصصنا المسئلة كما كان بما في الخبر مع الاعتناء لا ائلاً لبقاء شغل الذم في الوقت في يعلم الزيل والمزيل في الصدوق المذكور في قوله والشك في الصحة كاشك في اصل الايقاع فيجوز بها في الخطأ بما ذكرناه لغير الاشارة في علي السلام في حصة رواه في استيفت وشكك في وقتها لم يشكها صحتها وان شككت بعد ما خرج وقت الفوات فقد دخل جاهدنا الاعادة عليك من مثله في تيقن فالاصل الاعادة في الوقت خاصة وما ذكرنا من ذلك وان كان لا يخلو من المثاقمة لا اذ الاحتياط في الدين امر مطلوب ومعون المصير واما التماس فيه احتمالات احدها الاعادة في الوقت والقضاء في جاهدنا في الصلاة في الحج في مسئلة الصائغ والمقصود ناسياً فالاول فلا تراه بان بالامام على وجهه في هذه التكليف واما الثاني فاما القضاء في زمان في يترك الاول



معانته ليدل التكليف المبدأ الثالث علم الاعادة مطلقا واليه يرجع كلام ابن ابي  
 وجع من الخافين في مسئلة الصلوة في المصوب ناسيا ايضا وقالوا ان الله  
 غير متعلق برصوده النسيان كالحال فيصير الطلاق التكليف بالصلوة سالما من  
 المعارض وجوبه لا يحفظ بحيث لا يعزى له النسيان بالكلية لا بدليل عليه في  
 القول لا يتجاوز قوة الا ان الاحتياط في الامارة في الوقت وانت خبير بالاحتياط  
 المذكور وان كان انما وقع في مسئلة الصلوة في المصوب ناسيا ومن ما يفتي  
 من الطهارة بالماء المصوب كذا لا انما يستلزم من باب واحد وانما كان  
 او ردها بنية فيما ضمن فيه هذا القول بالنعى وكيف كان فالمسئلة وانما  
 غير منصوبه الا ان لا وقت بالاعادة الشرعية والصواب المذهب هو  
 الاعادة اذ لم يفتى في صلاته مشروعة بطهارة مشروعة فثبت على  
 ما عاينها وقتا وحادا يتوقف على الدليل الا ان الاوقاف بالاحتياط في هذه  
 والدخول في نية الملقن هو الاعادة وقتا واما الاستثناء في هذه المسئلة  
 وانما لها ما ورد من حديث يرفع عن ابي اخطا والنسيان الى اخره من  
 ما ارفع بعد بحقيقة بقاء الاوقاف الجاهل ذات فطنة لا يقع بالاحتياط  
 لاحتمال كون المداينة المأذنة كرامة الاكراه ولا تفتى لفتاوى الشيخان

لا محذور

في حله من موارد الاحكام والله العالم  
 المكان والآية في صفة الوضوء والغسل لا  
 النسيان في صلوة كان او طهارة نية او ابتداء ونقضا واما ما انت  
 فيه من انما احتضام بين عليا ثنا الاعاد ووجوبه قبلها حتى لا يغلبه  
 وجوبه بحيث لم يقفوا فيه على وضوء من دون الحضور واول من يفتي  
 عند القول بوجوبه انما الصلوة في المكان المصوب والنسيان المصوب  
 شاذ ان من شاذ جبر عليه استحبابا المستقديين وما حرمه لا يمتد المصوب  
 فلو عرفت ثمة الاسلام قد سوره انما اشترطه وجوده وعدم  
 الشرع له لا يلحق فيه بانذار ذلك ظاهر كلام الفضل في رده بذلك على  
 ان هذا القول كان مشهورا في وقت حيث حلت النسيان به بالاعادة وبلغ  
 عليهم بذلك واقفا في هذا القول من غير انما حرم المحدثا لاحتياط  
 بين استحبابها والممنوع من ذلك واحتجوا عليه بالادلة عليه لا يتناول النسيان  
 كما اوتمنا ذلك في جملة من يولغا ثناء والنجس القول هناك ما ذهب اليه  
 بن شاذ ان وضوء انما عليه لا يتجاوز قوة الاوامر ومنعهم على النسيان  
 من قول السجدة الموصية عليه السلام وتبينه بالكلية انما يفتى على

على انما يفتى في النسيان

بالوجوب ووجهه وحله فلا يقبل رده شيئا مما في الجاهل في الجاهل  
 بخلاف القول في كتاب بشارة المصطفى وهو ما هو في مكان المصطفى  
 رده الصدوق في لفتية مرسله والكلية في الجاهل في مستدركه  
 قال لوان الناس اخذوا ما احرم الله فانفقوا فيما احل الله من غير انما  
 ولو اخذوا ما حرم الله فانفقوا فيما احل الله من غير انما  
 وينفقون في حق وصا بما يقال من ان عدم القول يفتى في ثواب  
 لا يفتى في المصحة فقد اطلناه في جملة من يفتى في ثواب لا يفتى في ثواب  
 الدرر النجيبه وينبغي ان عدم القول مستلزم لعدم المصحة وعدم الاثر  
 شرع المرحب به لتمام بحث هذه المسئلة وكيف كان فلا حول الاثر الا  
 في الامان واما الاثر المصوب فلا فرق وجهها فيفتى بطلان الطهارة  
 فيها وغاية الامر حصول الاثر بالقرينة خاصة وهو مما لا اشكال فيه وجوبه  
 والله العالم  
 غسل الجمعة واجبه لا يفتى في اول وقتها واخره  
 اعمان وجوبه واستحبابه فان المسئلة عند غيره في البنية من  
 شوبه لا اشكال ولا ريب وان كان القول بالاستحباب هو اولى  
 لا هو المشهور بين علما ثناء رسول الله عليهم وتفضل عن الصدوقين القول

بالوجوب



الا انه يمكن ترجيح القول بالاستحباب بوجود احدها اصله براءة الذمة  
من الوجوب حتى يقوم الدليل القاطع والواجب والاحتياط والاحتياط لهما  
لحتم ليست نصا في ذلك بل وتطهر لقيام الاحتمال فيها كما ذكرنا احتمالا  
ظاهرا لا يقتضي من ماله وحدها فيما ادعاه الختم منها وثابتا عند حصول الوجبة  
في وقت غسل الاضحية والقطر في وجهه على من يقطر الله على ان الغسل  
في هذه المواضع الثلاثة مستحب وليس بوجبة ومن المعلوم استحباب الغسل في  
الآخرين فيكون غسل الجمعة كذلك الا ان استعمال القطر في حقيقة وجوبه  
ان قلنا انه حقيقة في حدتها كما ذكرنا لآخر والمشتد في تعيينه ان قلنا  
تكون مشتركا وكلاهما غير جائز وثابتا على وانظر على الظاهر ان اخرج  
قال سالت ابا عبد الله ع ما ينبغي من العبد من واجب هو فقا هو مستحب  
قلت فالجمعة قال هو مستحب فانه لا يحمل على الست هنا ما ثبت وجوبه  
بالستة كما قبل ثم لا بد من التحال في ذلك بين كونه واجبا او مستحبا  
منه فثبت بالواجب تعين حملها على معنى المستحب فاذا ثبت بالقرين  
استدل بحملها على الواجب الستة وكذلك مع الاطلاق وواجبها وواجبها  
خالد الصوفي قال سالت ابا الحسن الاول عليه السلام كيف صار غسل الجمعة

واجب

واما الكلام في وقتها فانه بعد طلوع الفجر الثاني انشا فافضا ونحوه ولا بد  
قبل الفجر لا بعد من يوم الجمعة لعدم صدق اليوم قبل ذلك والآخر الى الزوال  
على المشهور وقبل ان يقطر اجمعه ويمكن ادعاءه الى الاول يحصل بان ذكر  
صالح اجمعه كتابه من الزوال الذي هو اول وقتها وانما بعد الزوال فاما  
تكون قضاء وفي صبيحة ذرارة والفضل قال لا قلنا له اجزى اذا غسلك بعد  
الجمعة قال نعم وفي صبيحة ذرارة ايضا انه اغتسلت بعد طلوع الفجر اخرجك  
غسلت ذلك للبناء والجمعة وعنه الحديث ومن حديث محمد بن يحيى  
يعلم اول وقتها ومثلها ايضا موثقا ابن بكير قال اذا اغتسلت بعد الفجر فلك  
وقت صبيحة ذرارة قال لا ابو جعفر عليه السلام لا بد من الغسل يوم الجمعة فانه  
سنة لان قال ولكن فرغت من الغسل قبل الزوال فاذا ازالته فم وقتها عليه  
المسكنة والوفاء وانما ما قبل على قضاءه بعد الزوال الموثقة بها من اجاب  
عليه السلام قال لا يغسل يوم الجمعة في اول النهار قال بقبضه في آخره  
فان لم يجد فقبضه يوم السبت وموثقة بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال سالت عن رجل فاته الغسل يوم الجمعة قال يغسل ما بينه وبين الليل فانه  
اغسل يوم السبت واما ما في رواية زرارة عن ابي عبد الله ع ما في الرجل يغسل

غسل الجمعة

واجب فقال ان الله يشاؤك وتعالى اتم الصلوة صلوة الجمعة بصلوة التامة  
والجمعة بصلوة التامة والجمعة بصلوة التامة والجمعة بصلوة التامة  
ظاهر من نظار المذكور وجوبه فلو وجب في كل ما قبله وعلى المعنى الغرض الله  
هو عبارة عن جبر التوبة اعلا العلة في وجهه وثبوته وكيفية جبره في  
الحال فظن على الايقان به وان لا يكون الا العذر مع ذلك بالفضاء اذ به  
الاحتياط في الدين والخروج من المعصية بيقين والدخول في رتبة الميثاق  
فقد روي عن ابي الحسن قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغسل  
الغسل يوم الجمعة في وقت فانه كان في وقت غلبه ان يغسل ويغسل في وقت  
وان في وقت فقد جاز في مثلوه وحله الاستحباب على الاستحباب وروى  
في الفري عن سهل بن اليسع انه سالت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يغسل  
يوم الجمعة ناسيا او نسيه او غلبه في ذلك فانه كان ناسيا فانه يغسل في وقتها  
منها فاعل احكام وان هو قتل فليس بغيره ولا بعد وطوار هذه الا  
كما روى الله ع ان ذكره مشهد اوجب هنا وخلافه الغسل وقصا في النبي  
حيث لا يجز على الاغاة في الوقت والآخر ان يفهموا الشرع على ان  
في الصلوة مع العهد والامر بالاستغفار الذي لا يكون الا في وقتها وروى

والجمعة بصلوة التامة والجمعة بصلوة التامة والجمعة بصلوة التامة

غسل الجمعة قال لا يغسل على وجه الوجوب جميعا بين الاخبار وهذا المشهور بين  
الاصحاب هو استحباب القضاء لمن ذكره عدا او سهوا وظاهر الفقيه اشتراطه بالقد  
او التيقان ويدل على المشهور الملائمة بوقتها وابن بكير الموثقة بن وبدا  
عنا ما ذهب اليه الصدوق ما في الكتاب الفقيه التوضيح في الغسل فاعلى السلام  
واعلم ان غسل الجمعة سنة واجبة لا بد منها في السفر ولا في حضر ويجز بانها  
اغتسلت بعد طلوع الفجر وكلما ذكر من الزوال والعرفا فضل الى ان قال وان نيت  
ثم ذكرت بعد الوقت والعرفا من الغسل فاعلى الحديث ومن هذه الرواية اخبر  
الصدوق ما ذكر في التقية فان قال غلب طاعة الذي لا يسند كونه ما هو  
التحذير كنهه في غير موضع ومن هذه الرواية يعلم في الاستد ما ذكره الا  
من ان كان في الغسل من الزوال فهو افضل وجملة من خافوا لئلا يترددوا  
في الحكم بعدم وجود المستند وما يؤيد بها ذكر الصدوق انها ما في رسالة  
حريز بن عيسى عن ابي عبد الله ع ما في رجل يغسل يوم الجمعة في السفر  
ولحقه من في بعد من الغسل وكيف كان قال لم يل على ماله المشهور ثم ان  
جملة من الاصحاب يستحبون القضاء ليلة السبت ايضا والاصحاب ايضا ليلة السبت  
ان يحمل يوم السبت على ما يجمع التعليل كما وقع الاطلاق به في جملة من المضافات



الا انه لا بد من خلاف لفظ العتقاد ونفع فعبارة كتاب اللفظ الاقوى في العلم  
 لو كان على المحالف احتساب متعده هل يكفي غسل واحد ام لا  
 انه قد اختلف في الاحتياط وسواء الله عليهم وهذه المسئلة فيقول الله  
 مطلقا وقبل بعد مطلقا وقبل بالفتيل بانه ان نوى غسل الجنازة مرة  
 عن غيره وان نوى غيره لم يجز عنه وفصل جملته من تحقيق من آخر المباحث  
 تفصيلا اخر فالوا اذا اجمع على المكلف غسلان قضاء فاما ان يكون  
 لكل واجب او يكون لكل مستحب او يكون بعضها مستحبا وبعضها واجبا  
 فان كان لكل واجبا فان قصد الجميع والنية قالها هرا جزءا وعزاه جميعا وانما  
 قيتها اصلا قالها هرا جزءا وعزاه جميعا وان قصد هدا معا فانه انما  
 المشهود جزءا ايضا وعزاه بل قبل ان يثبوت عليه وان قصد هدا فانه  
 لان قالها هرا كما الاول ايضا قالها الاول بعين انما اخذ عدم الالتزام طفا  
 شيئا على اعتساب كلها مستحبة قالها هرا ايضا انما اخذ سواء قصد لانا  
 هرا ام لا والاحوط ان ينوي في الواجب جميعا ولو كانت بعضها واجبا وبعضها  
 مستحبة فان نوى جميعا قالها هرا لجزءا وان نوى الواجب على الجنازة فذلك انما  
 اختيار الشيخ في الخلاف واليسوط وان منع العلامة واستشكله الحق



الابعد هذا لاصدا وصفا من هذا قال بعض الاشياخ لو كلفنا الله العمل بغيره  
لكن تكليفنا لا يطالب والثاني سيج في ان المولى لا يتصور من جزاء عمله الا جزاء  
مقصده كما يدل عليه السبب فيه وينادي بتمتته ومن قوله صلى الله عليه وآله  
فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دنياه  
فهي هجرته الى الله ورسوله فاجابوا بغيره ومن ههنا يعلم ان الماد لا يخلو  
وجودا وحدا واحدا ويعد دا واجزاءها ثوبا وعقابا على التصور والشيء  
واختلاف الاعمال كالادراج للاشباح لا اقوام لها يد ونحو الاقوام اما مودها فلا تتجوز  
خارجا مالم يتعلق به مقصد والجزاء على مقصد سواء بل لا يصح ولا يثبت مالم يتعلق  
مقصودا بالاختلاف المتقدمه وان ثبت بالاطراف على الاشياء مطلقا الا ان الله  
بسبب تقيدها بهذا الاختيار لا يكونا هاجرا فاذا قصد المصالح لم يجز  
او ان يراه مثلا اذا اهل من الحنانية مثلا مع كونه مشعولا لدمه بها فخره  
نومته من الحنانية واستقامة ما يستحقه الظاهر منها اشكال للمعنى الا ان  
القابل يقول ايضا بناء على القول برفع الاعمال المستحبة للمحدث كما هو الذي  
المقصود وانما افلا شئ وسبب ما عرفت في جواب المسئلة الرابعة العشر  
فان يجرى ان يقال ان المحدث امر واحد وتلك الاشياء مودها فلا تفرق

بصرف

بصرف كونه معلولا عن سبب مقصود من تلك الاشياء ومقصود وقصد ذلك  
الحال موجب للتعلم مطلقا كما يقال في امورها على التحقيق في المسئلة  
كما اوضحناه في محل البق فانه لو فرضنا ان الله من انما كانت كراهة الفرق مثلا  
او النوم او نحو ذلك فباز ان يسبق به الصانع افا قصد رفعه من جهة الله  
موجب ان تعمله مطلقا فخره من هذا فقد اقبل للمعنى مثلا او ان يراه فانه يثبت  
به المحدث لان من كان لا يفعل به ومنه وفيه او دفع المحدث استباح جميع نتائج  
المطهر لا غسل من جنابة وعندها وعلما من هذا جاء ثلثا روايات كما هو في الفقيه  
باجزاء غسل المحدث من الجنابة وان ذلك يثبت بناء على المشهور في السبب  
من عدم رفع هذه الاعمال للمحدث وانما هي لجهة التصفية في الاشياء المشتملة  
الا ان القول المذكور قد عرفت ضعفه وروا لا خبر له الا ان يمكن القول في  
بان يقال لا ثم ان المحدث امر واحد مطلقا لان المحدث لا كبر النجاسة من الجنابة  
والغسل من جنابها الا برفع الاعمال المقصود كونه عن ذلك المحدث والحدث  
الناسخ عن تلك الاشياء المعالوفة به وهو الذي يرتفع بالوضوء ونحوه  
يرتفع بالاعمال المستحبة بناء على كونها واقعة وهذا المحدث فلا يمتنع ان  
كل ذلك عليه لاخبار فاما ان المحدث من الجنابة لا يرتفع الا بالوضوء فكذلك لا يرتفع

به صرحنا ان المحدث من الجنابة لا يرتفع الا بالوضوء فكذلك لا يرتفع  
عن بغيره فثبت ان المحدث من الجنابة لا يرتفع الا بالوضوء فكذلك لا يرتفع  
المبني من جهة التوافيق المطلقة هو عدم التقصير بوجوبه فلا يتوقف الموقوف  
في الصانع على الايمان بما لا اثنينا الشبهة في الاثنية من جهة التوافيق  
وعليه يتوقف الموقوف في الصانع على فعله ومنه ترجع بعدم كونه ناقضا  
التدوير المداوك حيث وانما غسل المس لم اثنى فيه على ما يقتضيه في الموضع  
في شئ من الصلوات ولا مانع من ان يكون وجبا لنفسه كغسل المحدث والاصح  
من وجوبها نعم ان ثبت كونها ناقضا للمعصية وجوب الامور الشاذة المنقذة  
الا ان قد ذكر في كتابنا في الرد على من ادعى كونه ناقضا حيث قال في العلم  
اذ التمسك من غسل الميت فحقوقا ثم اغسل كفك من الجنابة ولا تفتيت  
فذكر بعد ما سألنا فاعتزل واعد صلواتك الحديث وهذا التخابير يمكن  
الا ان عرفت شيئا مما لم يرد مستحبة حيث لا يمتنع على ما نقل في كتابنا  
الا ان روايتنا وجدت في قرب تلك الاوقات قال قد سره كتابه في قوله  
عليه السلام اغتسلوا في السجدة واحدة المحدث ما يوجب غسل طاب فراه معناه  
اصحها ان قال قد اتفق في بعض شئ مما روايت بطلان الامور الا ان في طاعة

بالغسل المستحب الذي ومعناه بناء على القول المذكور وجوبه فلا بد من تميزها  
وتنوعها في الواقع بذلك الغسل نعم لوجوبه الجنابة او الغسل او نحوها من  
موجبها الغسل لا كبره ثم ما ذكرنا لانه يثبت احدها بغير والحدث لا كبره وقوله  
حضر استبنا من كلامه هو شرط بالاعمال لانه لا يمتنع بالاحكام  
الناقضة واسع والاعمال لا لا يتوقف على الحد والاحكام هو الواقف على ما رتبنا  
ولا بد من بيانها فان فيه العمل بطوارق هذه التصورات في ذلك من شأنها  
مع موافقته لا يمتنع الذي يامن ساكن من الوقوع من مهاد على الامتثال وكشف  
بذلك عا سواه المتروك والله العالم  
غسل المس واجب  
بجيت يتوقف عليه فعل الصانع وغيره من الاعباد اذ لا  
مقامين الا ان كونه غسل المس هو واجب لا المشهور في الاشياء  
هو الوجوب اذ اتمته بعد بوجه قبل تظهيره بالغسل وتفرغ عن الموضع وقوله  
القول على الاستحباب والعمل على المشهور لا يستفاد من الاخبار بذلك وثبتها  
مع جهل حجة من عبد الله عدمه قال في شئنا فليقتل ذلك فانسه  
ما دام حيا قال في الغسل عليه واذا برده ثم سبه فليقتل الحديث وصحبه  
محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغسل واجب

به بان











فانما نزلت ثلثة ايام واربع ايام قال نزع الصلوة ما بينهن وبين شهر فان  
انقطع الدم عنها والافسح ثمانية وموثقة اي بصير قال سالت ابا عبد الله  
عليه السلام عن المرأة نزل الدم خمسة ايام والظهر خمسة ايام ونزل الدم اربعة ايام  
والظهر ستة ايام فقال ان نزل الدم لم ينقطع وان نزل الظهر صلت ما بقيا وفي  
ثلثين يوما فاذا تمت ثمانون يوما هراقة وما صابها اغسلت واستغفر  
واحتسب الكبر في وقت كل صلاة واذا اذنت صفوة نزلت وجعلها الشيخ  
في الاستعداد على مضطربة اختلط بعضها او مستحاضة استمرها الدم <sup>فان</sup>  
عادتها قال ففريدها ان تجعل نيايشه دم يحض حيضا والاخر طهره صفوة  
او ثقاء للتبطين حالها وفيه كما نحن يصير بانة لا تضره كون الدم الضعيف  
اقل الطهر هو العشر ويؤيده ما في المبسوط من صرح بانة ان اختلط عليها  
ايامها فلا تستعيط ومعه واحد ترك العادة عليها نزل الدم وما شطرات  
الطهر الى ان تستقر عا دها وصرحا على ظاهر الخبرين المذكورين وقال الحق <sup>لمعبر</sup>  
بعد نقلنا وبيل الشيخ وهذا تأويل لا بأس به ولا ايضا الطهر لا يكون في ثلثين  
لأنه قد يكون في ثلثين هذا ليس بطهر بل يقين ولا يحض ايامه مشتبه بغيره لا  
اشهر وفيها من ملأ سينا الله في جوارك ثلثة الايام من ان اشتراط كون

اقل الطهر

اقل الطهر عشرة ايام على الخلاف في غير ذلك <sup>سئل</sup> وفيما الشوط الرابع لا وجه له بناء  
على الخبرين المذكورين ثم انه ان حصل له ثمن بشرا يجره وجب له حكم بدو الا وعبء  
للاعادة اهلها او اقرباها من الابوين ومن بعدهما ان وجدت وانفتحت بدل  
على ذلك ومما يسمعه قال سالت عن جارية حاضة ولا حيضها ايام ومما  
ثنته اشهر وعلا تعرف ايام اقرباها قال قرباها مثل اخوة نسائها فان كان  
نسائها اخفا مات فاكتر حياوسها عشرة ايام وافدة ثلثة ايام وطاره من الداء  
وان كان هو الرجوع من ذلك لا زيادة نسائها الا ان الاصل مضمون بان فقد  
الغير كما عرفت من اطلائهم على الرجوع لا التبرك ولا عا دها باطلاق ثلثة ايام  
وهو حسن وان خالف في ذلك ورواية يونس وفي رواية ذرارة وخبر  
سلم عن ابي جعفر ع قال السخا شطه عن نسائها فقتلها او اصابها <sup>تستظهر</sup>  
على ذلك يوم ما بدل على الكفاءة بالرجوع الى البعض مع الاختلاف وكما  
اعلم به قايلا الى ان الشاهد به رجوع البعض الى الغلب مع الاختلاف هو  
مخرج عن كل من الروايتين لان الاصل في ذلك عا دة مع الاختلاف من جميع <sup>الادلة</sup>  
والثانيه على الكفاءة بالبعث مطلقا بالتعيين لا غلبا وجهه على كل  
ثم لم يجمع بعد الرجوع لا عا دة نسائها فالواجب الرجوع الى الروايات الآتية

استاءة وحالة من لا ساعا والعا دة المشهورة على الرجوع مع فقد انشا  
لا الاقرار ولم اقل في كل دليل ما ذكره الشهيد من صدق نسائها على ذلك  
باعتبار ان الاعادة قد صدق با دة سلاية فخره ضعفه وبعده اذ هو لا  
المبادر من القصد والذم وقت عليه من الروايات المتعلقة بحكم المباشرة  
في هذا المقام اربع روايات الاولى موثقة سماعه المتقدمة وفيها ان اكثر  
حلبينها عشرة ايام وافدة ثمانية وعشراها التبرين في الثلثة والعشرة وتقل  
ذلك عن المرتبة عن الله منه وظاهره ان باب دة فائدة نقل عنها القول <sup>بها</sup>  
تجس من ثلثة عشر الثانية رواية يونس الطويلة التي اشترط فيها التبرين  
وفيها وامامته الثانية هي التي ليس لها ايام مقدمة ولم نزل الدم قط وروايت  
اولها ادركت واستمر بها فان ستة هذه غير ستة الاولى والثانية وذلك  
ان اثره يقال لها فاطمة بنت جحش اتت رسول الله ع فقالت اي استخف  
حيضتي فديدها لا احب كرهافا قال انه اشترى من ذلك اياها فخره نسائها  
<sup>الحج</sup> النبي ويخففه فلما شعر علم الله شتر ايام اوسبعة ثم عا دة سلاية وعشرة  
وعشرين يوما اواربعه وعشرين يوما الحدب ومقتضاها التبرين ستة  
والسبعة من كل شهر ونقل عن الشيخ في المبسوط والجمل القول بانها تترك  
والعشرة

الصلوة سبعة ايام واستدل بهذه الرواية وتبعه من اخرعت مع انها مشككة  
في التبرين بين الست والسبعة ولهذا اعترضه في المدارك بعد نقل ذلك عنه  
بان مقتضى الرواية التبرين بين الست والسبعة فلا وجه لك فخره على السبعة  
وظاهر هذه الرواية كما اشترطها الله سابقا ان الستة في هذه من اول الاربع  
الرجوع الى الست او السبعة غير ستة الاولى وهي في العادة لا ينفك  
المعارضا كما قدمه في حد التبرين ولا ستة الثانية وهي في المصطبة في الرجوع  
الى التبرين كما ذكره ايضا فذكرها وصحيح كما في خبري التبرين والرجوع الى الستة  
في المباشرة والا تأبل به بل اصله خلافة ولم يضره ان السبعة عا دة بها  
بها كما عرفت من رجوع المباشرة بعدة قد انشاء والتبرين الى البعض بالسبعة  
او الستة ولم يضر تنبيه ولا اجابته الثالث موثقة عبد الله بن بكير عن  
عبد الله ع قال المرأة انه اذا نزل الدم اول حيضها واستمر الدم فركت الصلوة  
عشر ايام ثم فصل عشرين يوما فان استمر بها ايام بعد ذلك تركت الصلوة ثلثة  
ايام بصلت حبة وعشرين يوما فاذا لم يمس فقال ان يركب هذا ما لا يصح وقد  
بدل الرابعة موثقة الاخرى ايضا قال ولجارية اول ما يحض بدع عليها  
فتكون مستحاضة انها فطر الصلوة فلا يصح حبة فيها اكثر ما يكون من الحيض



فأما هذه فذلك وهو شيء إمام فقلت ما فعله المصنف في ذلك فقلت  
فقط بقية شهر فم ترك الصائغ في المرة الثانية أقل ما تركه الصائغ وتجلس  
أقل ما يكون من الطهارة وهو ثلثة فاذن وأما عليها الحيض فقلت وقيل  
الثلثة وجعلت وقت طهرها أكثر ما يكون طهرها وتركها الصائغ أقل ما يكون  
من الحيض ومنقصة الحيضين كما هو ظاهر الأول وصريح الثاني أن الحيض والثلثة  
مستتيرين بالبراءة الأولى وأن العشرة مضمومة بالبراءة الأولى خاصة وجعلنا  
ذلك الشيخ ومن ترجمه من التمهيد بين العشرة والثلثة وأما الاستدلال وكذا جعلنا  
من الشيخ في الجدل والمبسوط من أقدم الثلثة في الأول فاذن فقلت في الجدل  
وكذا فقلت من ابن الجليل وأخذنا المحققين من التمهيد وأما الجدل  
أنه الدور الأول عشرة وبالعشرة بالبراءة الأولى هو الذي جعل في الجدل  
وهو وجوب الجمع بينهما في المصنف والمادة بها من كان لها عادة  
كما هو المذهب من جنس يوشن الألف وأما تفسيرها فمما لم يستقر لها عادة والظاهر  
أن ترجع إلى المباشرة فكون هذا المصنف داخل في حكمها وكيف كان فلا انفكاك  
بأنه يعين إلى التمهيد في طهره المتقدمة وأما في الجدل فالحكم بعد فقد التمهيد  
إلى التمهيد وعدمه ثم بالرجوع إلى الأقسام الثلاثة المتفصلة في كل من المصنفين  
والمصنفين

والمصنفين بالخبر الذي ذكرناه من وجه إلى التمهيد بما لا خلاف في الاحتياط المتقدمة  
وحصولها بما يوشن الطهارة إلى قدم ما صدر عنها في المقام الأول حيث قال  
عليه السلام على أن الطهارة المتقدمة أو لا أو لا أو لا كانت لها إمام متقدمة ثم  
اختلط عليها من طول الدم فزادته ونقصته في غفلة عدوها وبقية  
من الشهر فإن تنقها غير ذلك وذلك بأن فاذن يوشن التمهيد  
عليه السلام فقلت أن استخاض فلا طهر يقال فيه ثم ذاك ليس من المصنفين  
أما هو من فاذن أقلت الحيض فقلت في الثاني وإذا أدبرت فاحسب عندك  
وصحبت فقلت في كل صائغ قال أبو عبد الله أم أمانع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وآله أمره به بغيرنا أم به تلك الأثر لم يقل في الثاني إمام أفاء  
ولكن قال لها إذا قبلت الحيض فادعي الصائغ وإذا أدبرت فاحسب وصحبت  
بين أن هذه امرأة قد اختلط عليها أيامها لم تعرف عدوها ولا وقتها إلا  
تقول أن استخاض فلا طهر يقال فيه فقلت استخاضت سبع سنين فقلت  
أقل من هذا يكون في التمهيد والاختلاف ولهذا إذا جئنا إلى أن نزل قبل الألف  
منه باء وتغير لونه من السواد إلى غيره وقد كانت أم أبيها أصغر من  
لأن قال عدم وكذلك فقلت في مثل هذا وذلك أن امرأة من أهلنا استخاضت

هناك أي من ذلك فقال إذا زادت الدم الجراف فادعي الصائغ وإذا زادت  
الطهر ولو ساعة من نهار فاحسب وسط أحد يدي ورج فاذن أمكن الرجوع  
إلى التمهيد في طهرها المتقدمة وجعل الجدل عليه مع اختلاطها وعدمه  
استحالة طهرها لا استحالة لا تنافي على أن حكمها كالمنبذة بالبراءة الأولى المتقدمة ولكن  
كلهم ثم في تعيين إمام مصنفين في طهرها على الدعاء كما نزلت وكذلك  
هنا فقال ابن أدريس في هذه المسئلة إذا فقدت الحيض كان فيها الأقل  
الستة المذكورة في المنبذة والأقول لا الستة المذكورة في المنبذة أحكام  
الحيض بالثلثة ثم العشرة ثانياً عكسها ثلثها سبعة إمام وأما بعد الستة إمام  
خامسها ثلثة إمام في كل شهر سادسها التحيض بعشره والطهر بعشره وقال  
في الجدل أنها تحيض في كل شهر سبعة إمام وقال في النهاية فإن كانت المرأة طاهرة  
عادة إلا أنه اختلط عليها الغائبة والمطوية وتغير عرقاً أو فاضاً أو غائماً  
فقلت إن الدم تركت الصائغ والشيخ وكما رأيت الطهر صائغاً وشاء أن ترجع  
إلى حال الصحة وقد روي أنها تغفل ذلك فابنيها وبين شهر ثم فعل ما فعلت  
الاستخاضة وقال ابن أبي عمير إذا زادت إمام خمسة إمام والطهر خمسة إمام أو زادت  
أربعه إمام والطهر ستة إمام فاذن إمام لم يفسد وإذا رأى الطهر صائغاً ففعل

بأنها وبين ثلثين يوماً فاذن غفلة ثلثون يوماً ثم رافد وما يسيبها  
اغسلت وأحسنت بالكيف واستعشرت في وقت كل ملة وأما  
بأن ما ذكره الشيخ في النهاية وابن أبي عمير هو مذهبهم في موثقة يوشن  
يعقوب بن أبي بصير المتقدمة بين وقال الشيخ في الجدل أن الجمع إلى التمهيد فإن  
قد نزلت في كل الشهر سبعة إمام وبعده أبو الصالح في الأقوال بأن  
لكن جعل ذلك بعد هذه عادة فسادنا وقد أجمعنا مع أنهم بعثت من عادة  
السناء في المصنفين وأما ذلك في المنبذة فهذه جلة من أقوالهم كما قدمنا  
في المصنفين على ما يصلح لأن يكون مستنداً في منها سبعة موثقة يوشن  
الشيخ يوشن أبيه إمام إمام ابن أبي عمير والشيخ في النهاية والرواية الأولى المتقدمة  
الدلالة على الجواب إماماً محققاً وإن اختلفت فيها ورواها المنبذة  
كما عرفت والمسئلة لذلك عند محمد فرق وأشكال ولا احتياط فيها مطلقاً  
على كل حال ولا احتياط في جواب الله عليهم هنا فنقص على حسن موافق الاحتياط  
مشرع موضح في كلامهم موجب للوقوف على سواء المقارن والله العالم  
هل يشترط أقل الحيض التواله أم يكفي كونه في حلة العشرة  
وعلى كلا الأمرين صل يشترط وجوبه في جميع الأيام الثلاثة وليأبها أو وجوبه

فابنيها











ما نقله عن ما عليه المختار يكون مبداء العشرة من اوله ويرة الدم الاول وهو يوم  
 لا ترقان ثم بالتسبة الى الشئ الاول من العشرة الاله لا يتم في الشاف وهو قوله  
 وانما كان بعد العشرة فانما عنيده عن عشرة ايام الطهر والام فيها عهدي  
 اشارة الى العشرة المتقدمة مثل ما رسلنا الى فرعون رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الرسول وكلامهم انما يتم على جعل العشرة الاولى من مبداء الدم والعشرة  
 من مبداء الاضطراب وحمل الوفاة عليه ففسد محض كما لا يخفى على المتأمل  
 المصنف وبالجملة فالوقاية ظاهرة في صحة الاستدلال لا يعمم عليها اعتبار  
 الاشكال ولكنهم لما لم يجدوا كون الطهر اقل من عشرة مطلقا وقوا هذه  
 العسرة وكبو هذه الشكاف وقد عرفت وبشعرية بناء على ما  
 قد علم فيه الا انما يأس والا حكاى وثالثها ان قوله بعد نقل كلام حيد قدس سره  
 وهو مشكل لان الطهر لا يكون اقل من عشرة اياما مسلم ولكن بخصوص ما لا يكون  
 بين العشرة وبين العشرة بين الايام ومن هنا الشاف والمنا في هذا  
 فان رواية يونس من جهة كون النقاء المتوسط بين ايام الحيضة وهو  
 سبعة عشر يوما وهو ثقل ظاهرا وفي ذلك كما اوضحناه غاية الظهور وما اورد  
 فيها من ان كانا فاشكلا لا يخلو من الغشور وثالثها بوجهه وبعبارة ما عرفت  
 من وثيقة

الاختلاف

من وثيقة يونس ان يعقوب واي بعين المصنفين في سابق هذا المسألة  
 الداليتين على ان من ثمة في عليهما الدم بحيث يرت بها ثلثة ايام بعد ما تم  
 المقدار طهر وهكذا الى ثلثين يوما فانها تقيض بالدم وقسط في ايام الاط  
 ونيلك قال جملة من الاختلاف كما تقدم وما نال في العبر ثمانية ايام فظهر  
 ثم من اقدم وشبهه وانما هذا النقاء ليس بظهر على الحقيقة وانما شغل به بال  
 وانما يكون انما وبذلك يظهر ان القول يكون اقل الطهر عشرة على اطلاقه غير مسلم  
 وما يعل قولنا ايضا فقد سرح المصنف في المعبره فان فيه اولا انهم وان قالوا بثلثة  
 اولا الا انه لا دليل عليه فانهم انما استدلوا على هذا الحكم بحديث محمد بن مسلم  
 ووثيقته المتقدمين وبناء على ما نقله وهو من الحديث الذي نقلناه عنهم  
 سابقا وقد عرفت انما بالادلة على خلاف ما ذهب اليه اكثر من ثلثة ايام من  
 وثانيه ان الظاهر ان ما ذكره الاختلاف في على غايه مقبولة عندهم وهو ان  
 اصح ان يكون حيضا يحكم بكونه حيضا وهو وثلاثة ايام فاشارة في وثيقة  
 فلما بعد قول المصنف وما نال من الثلثة الى العشرة كما يمكن ان يكون فيها  
 هو بعض ما سطره هذا الحكم في الاختلاف في ذلك وقال في المعبره ثمانية ايام  
 وهو مشكل جدا من حيث فرق العلم بثبوت في الدم وهو بالاعتماد على هذا الحكم

دروم

انتهى وانما تبين بان من فروع هذه القاعدة عندهم انهما ما لو ان ذلك  
 ايام العادة تم تجاوز فانهم صرحوا بانها تسطهر بيومين او ثلثة فان انقطع الدم  
 على العشرة او ثلثها فالجميع يرضى وان تجاوز العشرة فتبينت بالعادة خامسة  
 وبحث ما اختلف به ايام الاستطهار وقد اوردنا فيهم الاستدلال بها فانها  
 فيه فاقطع عدم الظاهر بما يدل عليه من الشواهد ثم قال والمنها من الاضطرار انما  
 بعد ايام الاستطهار استخاضه وانما لا يجب قضاء ما نالها في ايام الاستطهار  
 مطلقا بحيث تجاوز والدم العشرة ايام تجاوزا وقد اوردنا فينا نقل عنهم وان كان ذلك  
 الا انه لا دليل بوجوده لوجع اليه وهو من جملة من رده واعتبر عليه في كيف  
 يجوز منه الاستناد هنا اليه وبما حرمناه في المطام وكشفنا عنه نقال الا انهم بطلوا  
 قوة القول المذكور وانما لا يطرقت اليه وسميته الغشور وظاهر الاختلاف في اورد  
 فاهاد اليه هو انه حتى استمر الدم ثلثة ايام فاقطع من الشهر بان يكون ثلثة ايام وما  
 وثلاثة ايام وهكذا فانما يحكم بالحض على تلك الدماء خامسة بثلثة عشرة يوما  
 على العشرة يجعل استخاضه كما اوضحناه في شرح رواية يونس الا ان موثقة يونس  
 يعقوب وابن بصرى ارجوا التحسين بايام الدم الحار الشهر كما عرفت هذا والاعتماد  
 في الحديث من الثواني في ثلثة ايام وهو المشهور لا على القول بالاكثاف بحصول

ثاني

في العشرة كيف تحقق وذلك لانهم اشتروا كون الدم مشويا والثلثة فقط اياما  
 هو عدم الاكثاف والثلثة ورجح فيله يثبت في صدق هذا الحكم استمرار الدم  
 بحيث لا ينقطع كما هو احد الاولين فيكون قد صدق حصوله في اية كان من ايام  
 كل من ثلثة ايام وجوده في اول الاول والاخر الا ان يجرى من الوسط ايام ثلثة  
 واما على قول الاخر وهو الاكثاف بالثلثة فوضي في العشرة كيف كان فيكون وجود الدم  
 في كل يوم باي نحو اتفق استوعب اليوم ام لا فانما به حبل حلالة فيجب عدم الجبر  
 ان يكونه خارا واستمراره ايام العادة ثلثة كانت او اشر ولا فام غايه دليل بالاول  
 مطلقا وكلام الاستحالة في وثيقة محمد بن يونس قال سالت ابا عبد الله  
 عن المرأة تعيض من ثلثة ايام او اربع ايام من الدم الوقتي بعد غسلها من طهرها  
 فقال تسطهر بعد ايام ايام يومية او ثلثة ثم تسقى فاقطع عليها الاستطهار بثلثة  
 هذا الشيء اليسير ولو لم تكن على ايامه فيصا وبالجملة فانها ان لم يكن ايام فيه  
 ولا اشكال في انطدام فانه عاقله واعتبارا في ايامها من الايام والثلثة  
 اشكال لعدم الدليل الواضح عند من عرفت من ذلك وقد اتفق الاكثاف لان الثلثة  
 وان كان القول بالاكثاف به بوجوده في كل يوم كونه في الايام من قريب ورجحان  
 على خلاف القول بايام في ايام بعضنا كما اشرنا اليه واذا ما قد شاء في هذا البحث







الاختبار المستند منه وامتناعها بوجه لان ظاهرها كما عرفت انه بعد غياور الدم الغادة  
والاستغفار ويومين او ثلاثة ما يتناولها الاستغفار في جميع اوقات الدم  
تأخره انقطع عنها الغاشية وزاد وان جميع ما في ايام الدم الذي قبله من الاستغفار  
مستحب على الصلوة لا يشترط ذلك فيه يفعل ولا يتركه ومن لا اختار الدلالة على ذلك فليتركه  
على مذاق ما صححه الحسين بن يعقوب في صحيحه وانما ينقطع الدم عنها الا بعد  
ما يفيض الايام التي كانت في ذلك اليوم او يومين فليست في وقتها وتستغفر  
وقصا الطهر والعصر ثم ذكر اعمال المستغفرة ولم ينفذ فيها بين غياور والعشر ولا  
الانقطاع عليها ومعرفة سماعه قال سألته عن امرأة دأبت ان تلبس ثوبا من الثياب  
التي كانت تلبسها فاذاد الدم على الايام التي كانت تفقد استغفر في ثلثة ايام ثم  
هو مستغفرا ومعرفة زواجره عن ايجازهم قال سألته عن امرأة تفقد بعد ايامها  
كثيرا فبعضها في الاستغفار يوم او يومين ثم هي مستغفرا بعد ذلك في الايام التي  
انما يربطها على هذا المثل ان لا ينجس عن رجليها وشمالها قبل ان تلبس ثوبا من الثياب  
من الغفلة عما تقتضيه اجابوا اهل الذكاء عليهم السلام ان في المجمع والعقد في كل وقت  
وايامهم وهذا مما يقتضيه النظر بجملة خطا ما ذكرناه من الدليل وان كان الاخر على  
مما ذكره ويؤيد الله عليهم فان الاحتياط امر مطلوب في الدين وبره ينظم العالم  
في هذه

في زينة المتقين والله العالم بحقيقة أحكامه  
ما اكثر ايام النساء  
ان هذه المسئلة من المسائل التي اختلفت فيها الانظار وقد اختلفت  
فيها الاختبار فمثل القول بان اكثر ايام النفاس عشرة ايام عن علي بن ابي بصير  
وربما في ايام الصلح وابن البراج وابن ادريس ونسبوا الى السجستاني  
الا ان الشيخ قال في ثبوتها لا ولا يجوز لها ذلك الصلح ولا الصوم الا في الايام التي كانت  
تفقد فيها الحيض ثم قال بعد ذلك ولا يكون حكمها كحكم نفاسها الا في عشرة ايام وكان  
ابن ابي عمير في كل يوم من الايام التي في النفاس ولا يفرق بينها وبين الايام التي في  
في الايام والسيد المرتضى با ثمانية عشر يوما وهو اخيرا والصدوق في ثمانية  
في العشرة وكذا في الاماكن وابن الجبلة وسلاوان الشيخ المغيرة بعد ذلك وقد جاز  
اختاروه عشرة فان افسر منه نفاسه في عشرة ايام وعليه العمل الموصوف  
وحكي ابن ادريس عن ابي عبد الله انه قال في ما قبل خلافة عندنا ان بعد نفاس  
المرأة ايام حيضها التي تفقدها وقد روي عنها في ثمانية عشر يوما او يومين وقد  
اكثر خمسة عشر يوما وروي اكثر والايت ومما تقدم في هذه المسئلة  
من كبر والشهيد في الذكرين والصدوق في الايام المشهورة في ثمانية عشر  
ايام وقد حجب الخلاف لان ذات الغادة ترجع الى اعدادها والمباعدة في ثمانية عشر

عشر يوما الا ان ذات الغادة المستقرة في الحيض تنفس بعد رعاها والنفادة  
والمنظورة قال الشهيد في البيان واكثره النفادة غارها ولغيرها عشرة ثم قال  
ولو كانت منه او حجابا او عشرة فالأقرب الى الجميع ان لا يفرق بين النفاس والنفادة  
العشرة مع فقد النية والاختيار والادوية في هذه المسئلة فيها جملة وافرة قد  
على الجميع الى التفتت في ايام الغادة وتساويها في ذلك عن احدهم عليهم السلام  
قال قلت له النفاس في ثمانية عشر يوما بعد رعاها وتساويها في ثمانية عشر يوما  
انقطع الدم والا غسلت واغتسلت واستعمرت وصلى وحسن الغفيل  
يزيلها وزاد عن احدهم عليهم السلام قال لا تغتسلت عن اغتسل اياها  
اخرها التي كانت تمسك فيها ثم تغسل وتغسل في ثمانية عشر يوما في الايام التي  
يعقوب قال نعم يا عبد الله واما بقول النفاس فليس ايام من نفاسها الى  
مستحب في ثمانية عشر يوما وتغسل وتغسل في ثمانية عشر يوما في الايام التي  
قال تغسل النفاس ايام التي كانت تغسل في بعض وقتها ويومين ورواية يونس  
قال سألنا ابا عبد الله عن امرأة ولدت فؤاد الدم اكثر مما كانت تفرق فليست  
ايام رجها التي كانت تغسل ثم تغسل بعشرة ايام ومنها جملة اخرى قد وردت  
بثمانية عشر يوما ومنها صحبة زواجره عن ابي جعفر عن ان اسماء بنت عيسى  
تغسلت

تغسلت محمد بن ابي بكر فامرها رسول الله صلى الله عليه واله بالرجس اراوت  
الاحرام من ثوبها في ثمانية عشر يوما في ثمانية عشر يوما في ثمانية عشر يوما  
المناكس كانت لها ثمانية عشر ليلة فامرها رسول الله صلى الله عليه واله بالرجس اراوت  
بالحيض وتغسل ولم ينقطع عنها الدم ففعلت ذلك وبعد النفاس ايضا ففعلت  
محمد بن مسلم وقيل وزاد عن علي بن ابي بصير وفيها ثمانية عشر يوما في ثمانية عشر يوما  
سألته عن امرأة في ثمانية عشر يوما في ثمانية عشر يوما في ثمانية عشر يوما  
فقال في ثمانية عشر يوما في ثمانية عشر يوما في ثمانية عشر يوما  
بالحيض تغسل ولم ينقطع عنها الدم ففعلت ذلك وبعد النفاس ايضا ففعلت  
ابا جعفر عن من النفاس ثم كف تغسل قال ان اسماء بنت عيسى تغسلت فامرها رسول  
صلى الله عليه واله ان تغسل في ثمانية عشر يوما في ثمانية عشر يوما في ثمانية عشر يوما  
وسميتها عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول تغسل النفاس  
لشع عشرة ليلة فان رأت دما شععت كاشع المستغفلة وصحبة محمد بن مسلم  
قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول تغسل النفاس في ثمانية عشر يوما في ثمانية عشر يوما  
ثم تغسل وتغتسل وتغتسل في ثمانية عشر يوما في ثمانية عشر يوما في ثمانية عشر يوما  
سدد وقال قلت لابي عبد الله عليه السلام لا يغسل النفاس ثمانية عشر يوما



لم يشأ أقل منها ولا أكثر قال لان اجيئ من قبله ثلثة ايام واسطره حشره واكثره  
عشره فاعطيت افله واسطره واكثره من كذا يوم فاجابوا واثنا عشر يوما  
فيما كثره لما هو قال والعتق لا تصعد من الصلوة اكثر من ثمانية عشر يوما  
فان طهرت قبل ذلك صلت فان لم تطهر حتى تاتي وتغسل ثمانية عشر يوما اغتسلت  
وصلحت الحديث وحيلة اخرى ورويت يا زيدا عدا ذلك متفرقة غير متصلة  
على حديث موصى ولا عدد معين في صحيحه حديث في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
تقعد النساء اذا لم تقطع عنها الدم ثلث ايام او اربعين يوما لا تحيضن وتحتضن  
عن يمين يمين قال سالت ابا الحسن لما عدم عن الغسل ثمانية عشر يوما فقلت انما  
قال في الصلوة ما دامت من قبل الدم العيطة الا ثلثين يوما فاذا زلت وكنت  
اغتسلت وصليت ثمانية عشر يوما وواحدة منهن فقلت من جعفر عن ابيه عن علي  
قال الغسل تقعد اربعين يوما فان طهرت والا اغتسلت وصلحت ويا زيدا زوجها  
وكانت بمثل ذلك استحاضت من دمها ورواية اخرى في صحيحه وفيها بين  
الا وربعين الى خمسين والشيخ وحسنه قد ناول ما عدا ذلك في الاو في كتاب التمهيد  
بنحو بيان اقربا الى الحق على التيقن قال واما حديثنا بانه لا بد من ثمانية عشر يوما  
ثمانية عشر يوما بقاء على انها اربعين يوما بعد صحتها بالاعتقاد والعلو والوسا التي وردت

لامها

لامها في اربعين يوما وحمل فيه الاغتسال على التيقن قال لان من قبلها ثمانية  
لما ان ايام التماس اكثر مما اقول ولهذا اختلفت الفاعل الا حديثنا في الغسل  
في ثمانية عشر يوما فاعلم عليهم السلام انما هو على حديثهم انما هو في قولهم  
من حمل حديثا من احاديثنا انما اريد بذلك حديثه في المدة المذكورة فان كان  
اخرا في وقتها الا انه لا يجوز في بعض اخر ومنها ما يدل على صحة ما ذكره  
قد روي مرفوعا عن ابن ابي عمير المروي في هذا الكتاب قال سالت ابا عبد الله  
عنه السلام فقال ان كنت اغتسل في ثمانية عشر يوما فقلت انما اريد ثمانية عشر يوما  
فقال ابو عبد الله عدا ولم اقول ثمانية عشر يوما قال رجل للحديث الذي روي  
عن رسول الله عدا والله لا لانا بثلثين يوما من نكس من ابي بكر فقال لا  
على السلام ان اسال رسول الله صلى الله عليه واله في ثمانية عشر يوما  
وليس لك قبل ذلك الا ان تغسل وتغسل فاعلم انما هو في ثمانية عشر يوما  
الرواية قد رويها الحق الشيخ حتى في كتابه في الاصل من هذا كتابه في الاصل  
لا يجد من حديثنا في الحديث من احمد بن محمد بن يحيى عن سعد بن عبد الله بن ابراهيم  
عن ابيه عن علي بن عثمان بن عيسى عن عمن في حديثه عن حماد بن اعين قال قال ابا عبد الله  
عنه السلام وكنت ولدت ابا عبد الله عدا وقلت ان كنت اغتسل في ثمانية عشر يوما

بوما وان احبنا شيئا فاعلموا انها ثمانية عشر يوما فقال ابو جعفر عدا  
من انما ثمانية عشر يوما قال قلت لابي عبد الله عدا في ثمانية عشر يوما  
انما نكس من ابي بكر بن ابي عمير في ثمانية عشر يوما قال لا بد من ثمانية عشر يوما  
واحتضت واحتضت واحتضت واحتضت واحتضت واحتضت واحتضت واحتضت  
في انفسهم في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
صلى الله عليه واله وسلم اهوون ولم اقل ولم اصنع فقال لهما رسول الله صلى الله عليه واله  
وكذلك اليوم فقال ثمانية عشر يوما فقال لهما الان فاحضوا الساعة فاحضوا  
واحتضت وطوى واصبى فاحتضت وطوى وسعت واحتضت فقال ابو جعفر عدا  
انما لو سالت رسول الله صلى الله عليه واله فقلت لك واحضرت لادها ما احضرت  
به قلت فما حدثنا فقال تقعد اياما لك كانت طهرت ايام قمرها فان طهرت  
والا استغسلت يوم او يومين او ثلثة ثم اغتسلت واحتضت فان كان انقطع  
الدم فقد طهرت وان لم ينقطع طهرت في ثمانية عشر يوما فقلت لابي عبد الله عدا  
التمدد في ثمانية عشر يوما فقلت لابي عبد الله عدا في ثمانية عشر يوما  
مشهد لا يثبت منها والاغتسال في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
ان طهرت صلواتها وبعثها في ثمانية عشر يوما الا اهل الحلال قال وقد وردت

عدا











وأنفقته للاحتياط المأمور به في الدين وهو أصله في حالات المنصوصة في مقام التفتيش  
وكأنه من معارض وبالجملة فالظاهر عندي هو القول بيقوت وطوئها على  
وخط ما يثبوت عليه الصانع أن يثبت في وقتها غرضي زائد عليه وما ذكره من  
بالجواز وإن كان ذلك من جهة جعالي لا دلالة على أن ذلك لا ينعكس على الكراهية فمعية  
وقد علم من ذلك أن الماخوذ في المسألة يرجع لأخوات خاصة كما هو مبني وأنها  
ما حد اليأس من عدمه أنه قد اختلفنا لا سيما في ذلك لا سيما  
قد هب معهم الشيخ في النهاية المارة جنون سنة مطلقا واختاره المحقق في كتاب  
الطلاق من الشرائع وقيل بإبطاله من مطلقا واختاره المحقق في كتاب الشرائع  
أيضا وقيل بالثبت في الفرعية والحق في غيرها وجه المحقق في المعبر بالظاهر  
هو المشهور بين المأثرين وربما احتج بعض أصحاب هذا القول بالفرعية النبطية أيضا  
والذي وثقت عليه من الآثار في حقه المسند صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله  
عليه السلام قال حدثني بيت من الخبيثين سنة ورواية عبد الرحمن أيضا عن أبي  
قال قلت يتزوج علي كل حال إلا أن قال والى قد ثبت من الحيض وشاها لا يتحقق له  
وما حد ما قال أن كان لها حشف سنة ورواية ابن أبي عمير عن رجل ما قال  
قال أبو عبد الله عليه السلام أنه قد ثبت من الحيض هذا جنون سنة وهذا لا يثبت  
عنه

جدة من زهبا الحسين مطلقا ورواية عبد الرحمن بن الحجاج أيضا عن أبي عبد الله  
عليه السلام قال قلت للشيخ من الحيض وشاها لا يتحقق قال إذا بلغت سن  
سنة فقد ثبت من الحيض وشاها لا يتحقق وهذه الرواية هي مستند الأول لا سيما  
مطلقا ومن سلا ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله ع قال إذا بلغت المرأة  
حسين سنة لم تزجر إلا أن تكون امرأة من غرض وهذه الرواية هي حجة القول لا سيما  
وعجا جعالي لا يثبت له كونه في المسألة وانت خبير بأن لا دلالة فيها على ما إذا  
من السنين الفرعية ورواية الشيخين المتقدمة مطلقا والخصم يحتاج إلى دليل لا سيما  
نظر في الشيخ في طاعة قال يباس المرأة إذا بلغت حشف سنة إلا أن تكون امرأة من  
فرع فأنه دعوى أنها فرقة دم الحيض لا سيما وقد انفصل عن الشيخ المعينة والمفخرة  
قال وروى في الفرعية من النساء واليه روي أن الدم الحشف سنة وهذا يؤيد  
بوصول رواية لهم في الفرعية بتحسين السن بالفرعية بل وهو النبطية أيضا فيها  
وشاها كنها الفرعية مع اجتماع من المأثرين منهم صاحب اللام والى وغيره  
بان المعينة ومن بعده ذكرها النبطية معترفين بعدم النص عليها وكلام المفيد كما أن  
موزن بالسر كما حدث في الجملة المسئلة عندي لا يفتقر في وقت الحكم فيها مشكل  
ووجه الاحتياط فيها هذا دفعه ومن يعمل بهذا الاصطلاح المتأخر في قسم الأجبا

فلا ريب في قوة القول بالحسين مطلقا عند عدمه مستندة وتعدوه وأما من  
بالاصطلاح المتقدم كما هو معمول عليه عندنا فالجواب عن هذه الأخبار والجمع بينها  
مشكل ولا عرفك وجهها ويمكن الاعتماد على الحكم عليه ورواية الشيخين مطلقا  
والثبوت بالفرعية لم يثبت عندي على وجه يوجب اليك به والفرعية وما قبله  
لا ينافي بين روايات عبد الرحمن في المنطوق إذا التمسك بالحقين لا يثبت عن  
ذلك الشيخين السيرة البتة نعم مفهوم «مؤقتة السنين» يعطى عدم اليأس به ورواية  
الشيخين في شغل الحسين فيكون ذلك المفهوم هو مفهومنا في التمسك بالحسين والمفهوم  
مع خصوصه لا يوجب لمعارضة المنطوق لا سيما بلقاءه معه فكيف مع غيره وحسن  
المنطوق بل يجب تفسيره كما هو القاموس في غيره فلا نغادر اشتراطه بعده كل  
استغناؤه وذلك لأن شوقنا في الروايتين الظاهر أن يكون تأخره بجهة  
عرضت لهذا القائل وبأن ذلك أنه قد علم من الشرائع تحليفا لثنا بالحكم خصوصه  
من الحيض وما يترتب عليه من الصوم والعتاق والعدو ويخوفك ذلك وحمل هذه  
الأحكام غاية وحسن يتقطع ويوقع ببلوغها وهو سن اليأس وهذا أن الروايات أن  
قد حدثنا وشاها مختلفا بيننا هذا أحد الذي سقط عنه الأحكام المشا  
أيضا فثبتت رواية الحسين سقوطها ببلوغها أحد وجهه ورواية الشيخين أنها

تستمر بعد التحسين ولا سقط الأباوغ هذا أحد وبذلك حصل التماس في جميعها  
على الرواية الأولى لعدم تلك الأحكام واستغناؤها بالحد الحسين خاصة وبوجه  
الثانية العمل بها الحد الشيخين والروايات لم يفتقرنا في العمل بشروط ذلك التحليفا  
وعدمه على بيان أنه رواية الشيخين إنما تدل على الثبوت قبلها بالمفهوم ورواية  
الحسين تدل على عدمه بالمنطوق والمفهوم يصفق عن قاعدة المنطوق فإن  
الأحكام ثابتة معارضة من الشرائع واجبة على هذا والعمل بها لا وجوبها وان كان  
التعارض هنا وقع في بيان هذا الحد كما قد هنا فإن ثبت كون الحسين واستصحاب  
الحكام أيضا خاصة وإن ثبت كون الشيخين واجبة على الأحكام بها وهذا الجدل  
بأن لا غنا عليه ويظهر لك أخبارا والبلوغ والتحديد ببلوغ الأربع عشرة والحسين  
والفلسفة إلا أن أخبارا والبلوغ اختلفت في أحد الذي يجيب الأحكام وتلك في  
الذي سقطت بالأحكام والله العالم لومر خزان من وراء قبابه  
مع ركونها وكذا الوصية مع يوسه ربه وبذلك يثبت على العمل بالام لا  
أن ظاهر السواء العمل وحمل العمل بغير الغرض الذي هو بيان عن زالة الغاية  
التي هي من الملية بعد موته وروية وقيل بتفسير العمل بغير الغرض  
الذي هو بيان عن زالة الغاية من الملية وهذا المشا الذي يقبل العمل بالام لا











فلا يلزم السيد السند في هذا المقام وصوبنا بحكم النسخة  
تجاءه القليل بالملافاث وان غاية ما يستعان من الاخبار في وصف القليل  
هو ما ذهب اليه المرتضى وهو ان الله من تخصيص النسخ بالقليل بوجوب التجا  
عليه ووقف وروى على التجاسة والكل من ظهوره من وجود الجدها انهم  
انما استندوا في القول بتجاسه القليل مع وروى التجاسه عليه الا انه ما  
قابل قد تجس بوجوب التجاسه عليه والنسخ لا يظهر غيره وفيه انه قد صرح  
من محقق شافعي لما حيز باق لا ساقا بين حصول الظاهر بالماء القليل وما  
بدلت الظاهر في غايه ما يستعان من لادله المانع من الظاهر بالنسخ هو المنع مما  
كان يجهل قبل الظاهر لا ما كان يجهل بذلك الظاهر فانه لا دليل على تجاسه وله  
فلا يرتفع الاستبعاد كما لا سيما وروى في الحديث الاكبر بالنسخ الى رفعها  
احد حال العمل كما او متخذا ذلك بما لا مزيد عليه في رساله المتقدم ذكرها  
وتأنيها ان مقتضى ما ذكره من تجاسه القليل بوجوب التجاسه عليه وان لا يجهل  
الظاهر به لذلك بوجه صحيح من عدمه فاما سالت ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك  
يعني البول قال لا غسله فان مررتين فان غسلته ماء فاجزأه وامعه وان  
غاما من عليه بوجوه الاطباء في غسل فيها الثياب ومن الظاهر البين ان  
فيها

هذا هو مقتضى ما ذهب اليه المرتضى في هذا المقام

فيها انما يجهل بوجوب التجاسه على الماء لا يجهل في تأنيها ان ما ذكره في المدارك من ان قسط  
ما يستعان من الاخبار في انفعال القليل بوجوب التجاسه عليه او لا انه وان كان  
جلد من الاخبار والداله على تجاسه القليل بالملافاث كما خبرنا في الكونه والظهور فيها  
قد اشتملت على وروى التجاسه على القليل لان ذلك لا يقتضي في التجاسه عليه دون  
مكسرة فانه الظاهر ان السبب في انفعال القليل انما هو الملافاث لا التجاسه كذا في التحقيق  
وفيما يليه الماء القليل من غسل القليل والمانع من الانفعال ان من وروى التجاسه عليه  
او روى عليها او الحكم بالتجاسه من القليل انما وقع في جواب الاسئلة المتقدمة  
التجاسه على الماء وخصوصا اسئلة لا يقتضي كما اقر عنهم في تأنيها ان من روى  
هذا القول عدم صحة الظاهر بوجوب وروى التجاسه عليه وتخصيص ذلك بوجوب وروى عليها  
وقد عرفت من صحيحه من عدمه ما يدفعه وثالثا ان جلد من الاخبار والداله بوجوب  
الغسل على التجاسه فدل بالاطراف على انفعال الملافاث اعني وروى التجاسه  
او عكسه ومن الظاهر ان جعلهم عليهم السلام الكوعيا في وروى الانفعال وعلى  
هو قولهم عليه اعني من الامر بالمذكورين واما ما ذكره في الوصية في الاصل  
يدل على انها التهام وقد اوحيها في كتابنا في وجوب غسل المسألة بما لا  
الير ما بين القول بالتجاسه مطلقا وان كان بعد طهارة المحل في انما

لا عرفت ثم يأتينا من جلد من الاخبار المتقدمة في احكام متعددة الطهارة الا انه  
ربما يتخالف ايضا من جلد اخر في التجاسه كما اننا في اخبارنا والجلد من كتابنا في  
الانزاع والمسدود كذا في ذلك عند من هو في شك في الاشكال والاحتياط فيهما وجب على كل  
فان هذا احد مواعيد وجوبه لا اشتباها الحكم في الاخبار كما لا يجهل في من خاسر فلا  
ذلك الذي يروى والله ابو الداد وابي الثالث طاهران ولا يجهل  
بين ان رواها وابيها ام لا ان الظاهر عن من في الاجماع والى على المدارك  
الابرار والاصحاب هو لا القول بالتجاسه وهو منقول عن الشيخ في النهاية وان  
واحد من شيوخنا العلامة الشيخ سليمان بن عبد الله البهرازي في قوله في المدارك عن  
المعاصر الظاهرة في الحديث لا ويطي واما هو فتوقف في المسئلة وروى عليه رواها  
عنه في كتابه حشره من سلم عذاب عباد الله عليه قال سألته عن احوال الدواب  
والنبات والحيوان فقال تغسل فان شئت من غير ما تغسل في التبريد وان شككت فانغسل  
وحسن هذه الرواية بناء على اصطلاحهم انما هو باجماعنا في الذي قد مر في  
في الصحيح جماعة من مؤوليها من المتأخرين في كتاب شيخ البهائي وولده وشيخنا المحقق  
ووالده وهو الاخير عن من بناء على اصطلاحهم وصحبه العلي بن ابي عبد الله  
قالا باسروا في التبريد واعل ابوا طه وصحبه الاخرين قال سالت ابا عبد الله

كل مسئلة كعصا قبل الغسل وان ثار من المسائل لا غير النهاية ونقل في الوصية  
عن الشهيد انه حكاه في حاشيته الا انه عن بعض الامامية لم يجهل في غسله في قوله  
اشيح عند ذلك باق ما قبل الا في التجاسه لان طهارة المحل بالقليل على خلاف القول  
المعتمد في التجاسه القليل بالملافاث فيقتضي فيه على موقع الحاجة وهو المحل وروى الملا  
ودويعكم الشافعي بالطهارة عند تمام النسخة انما اعتبر بها حصل بعد ذلك وتقدم  
ابحج الحق فان في المدارك بعد مكانة القول المذكور وروى في المصنف والعلامة  
وهو خطأ فانه المسئلة في كلامهما من غير ان يأتيا به التجاسه وهو لا يبعد في  
المقتضى بعد الحكم بالطهارة اشهر في قولنا في الشافعي في قوله في كتابه في  
العباس في الشافعي من هذا على من مقتضى المذكور ان تغسل هذا القول في كتابه في  
والمتقدمين في التحقيق والعلامة وانه في الحقيقة في من غير ذلك ان العلق انما  
والله هو اوضح ما لاقى في ان ذلك وكيف كان فهذا القول محل شبهة في التحقيق  
هو الا انه من حيث حقيقة اذا عرفت ذلك فالعلم انما هو في الاخبار بما يجهل  
الحكم في الغسل لها في او يتجاسه الا على ما في النص وروى عبد الله بن سنان  
والاول شيوخنا في التجاسه وان لم يجهل بما تقدم الا انك قد عرفت في وروى  
الثانية في جلد من ذلك انما يجهل في ما يجهل في المنع من الوضوء به وهو انما في التجاسه

لهذا























العالم ينقل جميع اجزاء المسئلة والمناخفة في ذلك المبدأ وتكون تلك الاجزاء  
 فيها كذا نطو بل من غير ما بل فان اخذنا ان الاخبار منها ما هو ال على النجاسة  
 او طهارة كذا على الطهارة فلا وجه للمناخفة في ذلك وانما يقع الكلام في الجمع  
 بينها ولهذا امر متماثل في الخبر والاختيار بالحلية والله العالم  
 اوزع وطالب للمسوخ كالحرام لا ان الاشهر هو الاكل الطاهر وعرض  
 وابن الحين وسار وابن حجر القول بانها لم ولم اقلهم على دليل ونقل من الشيخ  
 نقل ذلك في غيرهم بعضها ووجه الجمع فيهم والملازمة وهو ذلك والله العالم  
 الجواب والباقي من غير طاعة ام لا انه قد يشوبنا تحقيق  
 فحين المسئلة في اجوبة مسائل بعض الاعلام ثم قل هذا كونه وانما بالبرهان القاطع  
 وهو ان المعنى من كلام الاستحسان ونحو ان الله عليهم هو حكم بتمامه ما يعقل من  
 الميتة لا لاسمها بل لثقلها المبيح واجتمع عليه في المشهور ان المعنى بتمامه لثقلها  
 وهذا المعنى موجود في الاجزاء فيبقى به الحكم وما شئت به السيد السند في ذلك  
 بان غاية ما يستفاد من الاخبار بتمامه حيدلية الميت وهو لا يصدق على الاجزاء  
 قطعا ثم قال ومن ذلك يظهر قوة القول بطهارة ما يعقل من البدن من الاجزاء  
 المعبره حول البدن والقول لا سائل الطهارة السائلة من المفاصل وبذلك يجمع

على الجمع

على ان يجمع من اخيه موسى على السلام قال السيد عن الامم يكون به القائل لو لم يجر  
 هل يصلح له ان يقطع القائل وهو قصاص او يقتل من لم يجر من ذلك الجمع  
 قال ان لا يتحقق ان يسل الدم فلا بأس وان شئت فقل ان يسل الدم فلا بأس ولا  
 الاستحسان في جعل النجاسة في الدم انما هو في ظاهره لا في الحقيقة في المشهور ان  
 طهارته هذه الاجزاء الصغيرة من الشجر والقول لا يعلل له بعدم إمكان النجاسة  
 عنها فان عضوا لا يستحقه ولا في الحقيقة من المفاصل لم يستجور ولهذا  
 نقول لبعضهم القائل ان لا يسل ما يعقل عليه من الاجزاء من الميتة وانما منها وما  
 في غيرها من الاجزاء المتباعدة من الجوف لا على نجاسة هذه الاجزاء التي في جوفها  
 الجوف وقال ايضا لها بالبدن في حد اصل الطهارة والاطلاق في الداس عن هذه  
 الاجزاء في حال الصلابة بل على عدم العرض بان يكون المسوخ طويلا او قصيرا او في  
 مفاد تقصير ما يدل عليه اشتراط في النجاسة في شفاة فتكون بطلان الدم فلو كانت تلك  
 الاجزاء مقتضية للنجاسة ولو لم يعقل الجمع لم يحسن الاطلاق بل كما في الاطلاق  
 كما وقع في قوله بل ان اقول وبذلك على نجاسة القطعة المتباعدة من الانسان فادرك  
 الشيخ في الصحيح عن ابو بن موه ربه الا في عبد الله عدم قال اذا قطع من الرجل  
 قطعة هي بنية وقول السيد في مناقشة العلامة ان غاية ما يستفاد من الاخبار

السؤال فيبدل الدم في عضد في القطعة الواحدة في نوعه ابو بن موه  
 على مثل هذه الاجزاء المعروضة تطرح قال القول بالطهارة وموافقا للسيد السيد  
 طافا من الموطأ في الكفاية في جيبه وديما اية ايضا بما في السؤال الاول من  
 روايته على بن جعفر عن قلع العرقا فلم يجمع عدم الامحش الدم مع انه في  
 ان منها بالضرر من بعض اللحم عند ثامه الا انه ربما وقع ذلك فثابت من ذلك  
 الاختيار على جعل المدا في الطهارة والنجاسة كونه اذ وجع وعدمه فانه يشعر  
 بالنجاسة من وجع كونه اذ وجع فالمسئلة عند حمل يؤلف وانك لا لا اعتنا  
 لادم على حال والله العالم المتبسم مع زواله عن النجاسة فيجوز  
 بالاختيار ان كان طهرا ام لا ان القول بعدم تعدد النجاسة من المتبسم في ذلك  
 العقب بالسمع وسمع من غير ذلك المحدثات الحداث وقد تبعدت ذلك الجمع  
 من لم يجر على المسئلة من غير طاعة وانما سيجل منها كما عاده في ما يجر  
 فيجب بان شط الحلية والمسئلة وان افضت الى التحويل بل لعل هذه الشبهة  
 الى الاعتناء عليها ولا تعبد فيقول ما قال المحدث المذكور في كذا في النجاسة انما يجب  
 غسل الا في عين النجاسة والاما في المدا في ما بعد ما ازيل عنه العقب بالسمع  
 ويحذف ذلك بحيث لا يبقى فيه شيء من النجاسة فلا يجب غسله كاحياء من العقب على ان

نجاسة حيدلية في اية شفاة ومنها ايضا ان الطهارة والنجاسة من رايها  
 مدار حلول الجوف وعدمه ولهذا استثنى في الميتة ثلاثا لا يشاء العشر وحكم  
 بطارختها هذا من حيثها لا لاختصاصها المبيح ويورد ذلك قوله عدم في صحة الجلب  
 ان الصوت ليس فيه روح وقوله هو نفس من لا ما في ذلك حيث كان بعد هذا القول  
 المتقول من صحة الجلب ما صورته ومقتضى التعليق طهارة كل الارواح في شفاة  
 وربما ناش بعضهم في ذلك صحة على بن جعفر بان الطاهر منها ان السؤال المبني  
 طهارة ما يقع في القائل والنجاسة بل من يكون هذا الفعل في السؤال من جهة النجاسة  
 ام لا فانه سأل قبل هذا عن قلع العرقا فقال سأل عن الرجل يجره بعض اشياء  
 وهو في شفاة هل يجره لان يجره وبقره قال ان كان لا يجره كما قاله في ذلك  
 به وان كان يجره يجره قال سأل عن الرجل يكون في القائل الى اخره وفي ما ذكره  
 من السؤال انما هو استعمال كونه هذا الفعل في الصلابة ما فيها ام لا اجاب عليه  
 السائل بكونه لا لاختصاصها لانه ليس بفعل كثير في غير القائل نعم ان استلزم خروج الدم  
 كالغرض في السائل اما لا يدل من حيث له وغيره وان كان الامر كما ذكره الا انه  
 لو كانت تلك الاجزاء المنفصلة بغيره ولو مع الرطوبة لاستثناها على الرغم وعلينا  
 كما استنفذ الدم وجع فيمن ما ذكره السيد قدس سره من قوله في الاستحسان في

السؤال



لا يحتاج الدليل على ذلك فان علم الدليل على وجود الفصل دليل على عدم الوجود  
اذما تحيت الابدال لبيان ولا حكم الا بعد البرهان لان هذا الحكم ما يكون مقتضى  
الذين عليه لهم التشكيك من اهل الوسائل الذين يكررون بينه وبينه ولا ينكرونه  
رحمة الله وفي السد ثلث اشوايح ضيقوا على انفسهم وان الذين اوسع من ذلك انتهى  
كلوا ماحول فيه فخلوص وجوده ان عباده هنا لا تخلو من احوال ينسج  
من الاستناد اليها في غير المدعى في هذا المجال فان مقتضى فعلنا انما يجب على الان  
عين التجاسة هو ان تعدل التجاسة المدعى وعدمه ورواها لنا لعين  
التجاسة وجوده ما روى الملائكة للتبيين كما كان اللطيف على جوامد اعم  
من ان يكون عين التجاسة صلاحه لادام الابدان من سلافة العين وبني  
على عبادة على هذا المعنى انه في الخط والفساد واليد بعد ان ذكر التجاسة العرف متجانس  
متعدد فالناصور منه مفتاح كل شيء غير ما ذكره ظاهره بالان شيتا من التجاسة  
مربوطة لاصل الشا من المعاني والمشتق كل شيء مشتق من خلقه فدان فخصه  
الاستثناء بما لا في - يتبين من التجاسة المتكثرة خاصة بدليل ان لا في المنقول  
انما كان او بعد داخل على الطهارة وحق ما يراه هذا القول انما صرح في الملائكة  
للكعب ما انزل على العين بالتمهيد ونحو انما هو على حجة التثنية وانما احد الانوار

وعلى هذا فيستفاد منه ان حكم بطيئها كحكم الاطمان بل في حق النجاسة سواء لاقى المحل بعد  
زال العين النجاسة عنه اولاً فانه العين باقية لكن على وجه لا يضر لعل الملائق انما  
كان او غير ذلك فالدهن المتنجس في الاواني الخشبية ويحرم ولو اذافه الا انسان لم ينجس  
عيني النجاسة ودمع كونه غير لكن بما يشاهد ان نجاسته لا تشفى من العين باقية  
وكذا السكب على وبلغ في الاواني وعلم به من يناسه الا انه فان الاواني لا تنجس وانما يتنجس  
الماء خاصة ونجاسته الماء لا تشفى الى ان يذهب عنه العين المذكورة وهذا كما يظن  
اوضح من ان يظن فيحتاج الى بيان ولا يخبر في هذه طائفة البرهان معقبة قوله  
واما ما لا في الخلاف لها بعد ما ازيل عنه العين بالتمسح ويحرم ان تغسل النجاسة  
مدار ما اذافه العين بمحرم من المأفقات لها او المحل الذي نجس به فيكون  
ما نجسها صالحة لغيره بعد ما ازيل عنه العين اعلم ان يكون محل النجاسة طاهراً  
كالدهن المائع ويحرم او غير ما يوجب كالبهائم الصليبة مثل البدن والنسب والذهب  
ويحرم ما هو عليه من اقسامه من شدة الدهن المتنجس وعن فاعل حسنه  
بعد رفع النجاسة منه ولو انما يبعد فعله انما لا في الملائق لها بعد ما ازيل  
العين وحلته الاختيار لعله على تقدير النجاسة من مثل الدهن ويصح لا يعقل فيها  
فريقين ويجوز عن النجاسة فيها ولا عدم مدبريهم في دفع النجاسة الى

من بأشرفها مطلقا الآدمي لأن يحبس كل ذمير لا إلهام الله به فضل الدين والتسبب  
ومحوها وأدلت على عبارة قاضيه عن فائدة نظروا إلى الواو والياء في الدنيا  
التي هي أي نحو من المعاني المتعددة من حيث عبارة قوله فإن ما ذكره من إبطال  
مدح وروا الأخبار المشتملة على إبطال الواو والفاء والبيط ومحوها على ما يتبين  
شيئ منها فائدة من المعلوم أن الأمر بفساد الدين للمصلحة بقدر نفعها في الدنيا والآخرة  
بطلانها مما يثبت على غير الظواهر ولو كان نية زوال الدين كما في حق إجماعه  
فإنه لا يخفى أن الأمر بفسادها فائدة بل يكون عيبا محضا لأن ذلك لا يشترط بفساد  
لا يشتمل فيها شيء من فساد العلم أو كالمسألة ومحوها على ما في الأمر بفسادها  
لذلك وبالجملة فإن المذهب من الأخبار أن التكليف بغير مثل ذلك لا يشترط  
إثباته إلا ما من نفع في الدنيا لا بالأشغال وهو مشروط بالظواهر فلو كان أن  
الدين مطلقا كما في عدم التقديس يظهر وجوب هذا التكليف مع بقاء الشرع  
والتكليف على التسوية والتخفيف أن العبرة في الاستدلال بالأصالة  
لها ولا يلزم من خلاف ذلك الحال بل هي التي تروى ما صدق من الأخبار التي توضح  
هذا المقام وبذلك لا يسقط الاستدلال بها والاستدلال فيها موقوف على ما  
يصدق

سدد بر وجهه رواياته فان سمعت رجلا سال ابا عبد الله عليه السلام  
قال ان رجلا مات فلما اُنفذ على الماء، ويشد ذلك على فقال اذ ابك وكسحت  
فامسح ذكرك بريقك فان وجدت شيئا فقل هذا من ذلك وهذه الزواجر عن  
المعصية قد ذكرها الله ونفسه في كتاب الخائف في زيل الزواجر المذكورة احكامها  
والذي يظهر عندي من الزواجر وبه يسقط الاستناد اليها في الحكم المذكور  
فانما هو عليه كاهو واضح الظهور وانما الشك اليه انه ربما كان انليس  
معه ماء ويشد ذلك عليه بسجدة ذكره بعد ذلك او يترك من ذكره في  
منجج البول فيجبه فيه بل طاهر عدم لذلك لانه لا يشرب من البول  
فانما هو من غير المنجج من الذكر والواضع الطاهر منه بعدما ينشف المنجج حتى  
لو وجد بلا بعد ذلك لقد تروى نفسه انه يجوز ان يكون من بل وريقه الذي ومنه  
وليس من الرعي واللاق المنجج فلا يفتن في التماسه مع والاصل عدمها وثانيها هو  
الذي عليه ما ذكر ان يكون في ماء ذلك الغالب انما هو من ذلك فان من صوره  
بالبل الذي يجده بالبل الذي يجده بعد المسح لانه لا يكرهه ولا قوله انه لا يقدر  
على الماء يعني المزالة ذلك البل المحتمل كونه بولا فانه قد تغدى من المنجج الى قعر  
ويذكره فامع عدم ان يمسح ذكره يعني منجج البول بعد ما مسح البول عنه بريقه حتى



في يخرج بعد ذلك بلانار وشكوكا فيه من حيث الحق الموضع على طرف الذكر  
لا كما لا يكون منه هذا حاله كما أنه تمتع به قال وهذا الموضع للآخر  
والأول <sup>الآخر</sup> في ذات الآتية الحق فيها لا أنه قد عرفت صحة احتمال الزيادة في الأول لا في  
على تقديره فيبقى الاستدلال لا يجوز على مثل ذلك وفيه عاه ولا اعتلال ولم يأت به  
لهذا الموضع الثاني وسج في مثل ذلك الاستدلال لا فيبقى الاستدلال بالحق هو  
المفرد من أنه إذا قام احتمال جلال الاستدلال وثباته لا دلالة لا غير على هذا  
الذي يترتب عليه هذه المباني المتشعبة وأما كتب فيه هذه الاحتمالات المتكفلة  
إذا اؤتمرت الذي ذكره لا يكون إلا بعد البول فلم لا يخرج البول ولا يقع هذه  
الحق في شكها لا بعد البول ولا سيما على من حيث جلال الوضوء <sup>البول</sup> على غسل  
كما هو من حيث جلال البول وبه أختار صحة ما فيها ولا يبعد أنه لو كان شكاً في  
البها إنما هو من حيث خرق الشك في وضوءه بالليل الخارج من جهة احتمال كونه بولاً  
لأن جلاله بالمرأى الاستبراء بعد البول فإن قضيه الاستبراء البناء على طهارة  
ما يخرج بعده وعدم نقض الوضوء وخامساً الزكوان وجه الحكم في الأمر في موضع  
على جلال البول هو عدم اشتغال طهارة بان تيسر في الليل الذي يحرمه لا في  
ليكون غير نافذ ولا يشبه الخارج من الذكر فيكون نافذاً في غير ذلك وفي ذلك  
بين حكم

بين الحكم بعد الحيض من الحيض بعد حيضها وعدم دفعها فإن وجه الحكم  
يحصل على كلا الطرفين فإن الأول لما بالعدوى وسج الخارج ويؤيد لقوله  
الحكمة فيكون الخارج قد فاض أمكن وإن كان نجساً وبالجملة فإنه لا بأس فأن  
حصول هذه الحكمة وبني القول بتجديس النجاسة وبذلك يظهر أن الوضوء الصحيح  
والحق الصحيح في وجوبه إنما هو في الأول وهو الذي عليه القول في الاستبراء  
حكمة وبأنه لا يقطع الوضوء الثاني فإنه قد يتصل به من البول الذي  
ويقتضي نفسه احتمالاً لا منه وما يتسلك بأصله الطهارة وسج فلا دلالة  
الزيادة على ما ادعاه بطلان الدلالة على خلافه كما لا يخفى على من عاين الأضاف  
ووضاه ومنها دوافع حكم من حكمه قال في ذلك لا يبعد أن الله علم ببوله صلياً <sup>عليه</sup> وأما  
بدي من البول فما سجد بالخيار والواجب أن يفرق بين ما مسح وبين ما مسح  
أو يمسح فوفى قال لا بأس به وفيه دلالة في الخبر على كون إضافة الثوب <sup>صلى</sup> عليه  
أو بعضه لمحمد بذلك الموضع النجس ولا يخفى أن النجاسة شاملة للبدن كالأعضاء  
الأسنان في بعض هذا القول بل هو من ذلك وفيه اليأس والخبر إنما وقع لذلك فإن النجاسة  
الطهارة لا يترتبها إلا في النجاسة وما لا يبعد وصول النجاسة وما لا يبعد وصول النجاسة  
للأشياء ومما لا شك فيه أنها بطرية فلا يحكم فيها بالنجاسة متمسكاً بالاصل المذكور ومنها

معيضة العيص وقوله في الخبر ما وسالتم عن تركه بيه ثم عرفت بطلان ما  
نوشه بعض ثوبه قال لا لا تخف فيها كسائر ثوبها وقال الحق في الشيخ حسن وكذا  
الشيخ بعد ما اوردوه من خبرين والخبران لا يؤيدان الفاتح لما هو المعروف  
من أن هذا لا يمتنع ويمكن تأويلها بالخبر على عدم تيقن أصالة الموضع النجس في ذلك  
للثوب ولتجديسها على أنهم سريان النجاسة إلى ما قبل ذلك في أصل بطرية العرق  
اشتهر ولا يستند في حال خبرين المذكورين على ما ذكرنا فإنهما نظرا في الخبرين  
نؤمن بطاهرهما إنما افترض الفوائد والأصول ويتخرج ونظيرها لا يخرج  
مثل ما رواه الشيخ في الصحيح عن مدارة قال سأله عن الرجل يجيب فتوى فيعتق  
فيه من ثوبه فقال لا بأس به إلا أن تكون النجاسة فيه رطبة فلو كانت جافة فلا بأس  
فإنه يشك أن كونه النجس وغيره مما لا للفوائد الشرعية والصواب المروي مما  
على أن النجاسة بالبول لا كونه على ما وضع لخطه وربما اشكرك ذلك بأنه لا وجه  
ح الاستدلال النجاسة الرطبة دون الجافة لا في كونهما في حصول الباس مع الاستدلال  
لها وعدم دفع عدمها يمكن أن يقال إن الرطوبة مظنة النجاسة والجملة وصحبه  
إليه ما قال في ذلك لا بأس به الله علم بتجديس النجاسة على غير ذلك وأما ما ذهب  
بعض اصحابنا من أن النجاسة في البول لا يترتب عليه النجاسة بالليل خارجاً لا باليوم <sup>الليل</sup> التو  
بأنه

بأنه ويكون أصالة الثوب في بعض النجس ببوله وأما أن يكون الليل  
فلا يمتنع لا يتعدى مع النجاسة وإن كان الليل لما للثوب كذا أفاده  
والذي قد سوره في بعض فوائد في الخبرين في ذلك لا يخفى أن بعضه يقع في النجس  
البصر والخبرين هما إنما هو النجاسة على القول بالاستدلال في الثاني لا في الثاني الو  
من هذا القول فلا يمتنع بها إذا علم خلاف النجس الواضح السيل الذي عليه كافة  
العلماء جليلاً بعد جليل ومنها رواية سبعة قال في ذلك لا بأس به من  
إلى بول فاشع بالاجابة فيجب على النجس ما قبله من البول قال لا بأس به بأس وقد  
أجاب الشيخ عنها في الاستصحاب بأنه ليس في خبره قال لا بأس به من الاستصحاب  
الصلو بذلك وإن لم يعمل وأما قال ليس به بأس فيجوز بذلك الليل الذي يخرج  
من بعد الاستبراء وذلك صحيح لأنه الذي وهو ظاهر وفيه بعد واجاب عن محقق  
مشائنا من تأخره في التأخر في بان وجواب ما قيل من أن البول الذي وقع  
عدم القطع بغير وجه من خارج البول الباقي على النجاسة لا بأس به فاصلاً <sup>الطاهر</sup> لا  
واحتمال كونه من غير الخارج وغيره في البول والطاهر من النجاسة والأمر في ذلك  
أن مورد الخبر إنما هو بالنجاسة من كان فأنه لا بأس به في البول بعد الاستبراء  
بالأخبار ومنه كونه في الخارج لا بأس به من حيث أنه لا يكون نافذاً في النجس وإن كان

الليل















في المراتب العشرة الكاملة الواقعة في المهادنة وفيها هذا فتمت ان يكون  
طابقا للسؤال من يكون المراد في الباس الثاني عن الطهارة والظلال  
من خبر المسئلة مثل قوله عدم في صحبة الاول يطالع الموضوع الذي ينبغي  
ثم يطالع بعده مكانا تطبيقا فقال لا بأس به وفيه شيء يدل على حصول الطهارة  
كلها ما يلزم من خفا وتغل ولو من خصب وشي خصبه الا قطع وهو صحيح  
ايضا كما عرفت ويعود في قولهم عليهم السلام في حجة من تلك الاخبار ان الارض  
يظهر بعضها بعضا بل ربما يظهر منها في هذه الاغيا وظهرت في العضا  
والرج كما مر به بعضهم الظاهرة في الارض في حصول الطهارة فيكون  
بالشيء والمسح والدلك والاكفاء بالمسح وذلك صحيح ما ذكره ورواه بعض  
عيسى وبه موثق عنه في شعبة المنيح قدس سره المتقدم وكذا في خبر  
ابن الجبير في نسخة عن ابن الجبير من اشراط المشقة عشرة ذواتها ونحوها  
وذلك عليه صحبة الاول مقدار المنيح الذي يحصل به ذوال النجاسة في البنية  
قوله في الخبر او صورة ذلك النجاسة لا ما ذكرنا ولا اشكال ان هناك في الجنب في خبر  
في الخبر عبادته بالاكفاء بالمسح كما عرفت فلا يخفى ان الاخبار من ان الله  
عليهم في اشراط الطهارة الارض فيقول بالاشراط وبه صرح الشهيد في المذكور

صحيح

وهو صحيح عنه انه ان الجنب المستغفر قد غسل من الاغيا منهم شيئا  
الفاق لعدم الاشراط بل في سره ان الاغيا في الغسل في الغسل  
عدم الفرق في الارض بين الطهارة وغيرها وهو كما في الصحيح ما ذكرنا من ان  
بالاشراط الطهارة وهو ما مر في حجة من عبادتهم ايضا نعم المصنوع  
ثقلنا انها في فرق مالا في وربما اشرف صحبة الاول ما ذكرنا في حجة  
لما سأل عن الرجل يطالع الموضوع الذي ليس ينظيف ثم يطالع بعده مكانا تطبيقا قال  
لا بأس ان كان ذلك المكان النظيف في حشره عشرة ذواتها فغيره اشغال في البا  
مخصوصين يا اذا كان نظيفا في المذكور والاشراط عند الاستدلال في ذلك في قوله  
الطهارة عليه والله يعلم ان الارض مسجدة وبها طهورا وصورة في غرض اخبار  
فيها الصحيح وغيره وهو باطلا في شاملة ما عرفت فان الطهارة وهو الطاهر الطاهر  
كالحققة في كتابها في النجاسة وهو ان يكون مطهرا من النجاسة أو  
والنجس من اجسامها من ان الله عليهم حيث انهم في نجس لم يذكره والبلدا  
على طهارة الغراب في الامعاء وبعض ناعمة النجس في تغل في النجس المذكور  
وشطر في الاستدلال في هذا الموضوع لم يزل احد منهم به بالكلية وليس في  
اي من هذا الخبر وان صدق في الذي في نظير الله عليه والدة في الخبر

اهوى يذهب الى الارض فوضعهما في المنيح ثم مسح وجهه باصابعه وكعبه  
احدهما بالآخرين ثم لم يبد ذلك وصحبه داود بن اثنان عن ابي عبد الله  
وفيها بعد نقله حجة في نقله كيف انهم فوضعهما على الارض ثم فملا  
فمسح وجهه وبه يروى الكافي فليلا وحسنه الطاهر قال سأل عن النجس في  
فخر يديه على الشا طمس مجنا وجهه ثم مسح كفيه احدهما على ظهر الآخر  
رواه قال في مسجدا باعقر يقول وقد كثر انهم وما وضعهما فوضعهما في موضع  
بعضه في الارض ثم مسح وجهه وكعبه ولم يمسح الذراعين في حشره في المنيح  
عن ابي عبد الله انه انهم فوضعهما فوضعهما فوضعهما فوضعهما  
ثم مسح على جبينه وكعبه واحدة ورواية في رواية وفيها في كعبه في الارض  
ثم شفعهما ومسح وجهه وبذلك وصحبه امير المؤمنين في حشره في حشره  
النجم في الوجه وضرة الكعبين وحشره من سلم من بين الوجه واليدتين  
وصحبه في رواية وفيها بعد السؤال عن كيفية النجس قال هو مرتب واحد  
والغسل من النجاسة فغسل يديه مرتين ثم شفعهما فوضعهما في الوجه ومرتين  
الحديث وهذا الخبر في امير المؤمنين احدهما ان المراد بقوله ضرب واحد للوضوء  
والغسل اي نوع واحد للطهارة فيقال الطهارة على ضربين ثابتة وثابتة

للغسل وهو اختيار الصدوق وسأله في المنيح وان ادريس وكذا في المنيح  
ونقل عن المنيح في شرح الوسائل ان الواجب فيه واحدة في جميع حركات العمل  
في المنيح والمختلف والمحقق والاحتج به على ما يروى في صحيحه في صحيحه في صحيحه  
الميل الى في الخبر المذكور ظاهره انهم مسحوا باليمين واليسار في المنيح  
ثلاثين مرة في حشره باليدتين للوجه وضرة اليسار واليمين وضرة باليمين واليسار  
ولم يفرق بين اليمين واليسار وكذا في الخبر المذكور في حشره من مسح  
فقد لمس في المسئلة في الارض في حشره في حشره في حشره في حشره في حشره  
لما هو في الاخبار في المسئلة ومنها صحبة ابي ابي جعفر في حشره في حشره في حشره في حشره  
قال في حشره في حشره في حشره في حشره في حشره في حشره في حشره في حشره في حشره  
فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله انما نعتك كما نعتك الدابة فقلت له كيف  
النجم فوضعهما على المسح ثم وضعهما في حشره في حشره في حشره في حشره في حشره  
قال سألنا با جعفر عن هذا النجم فغسل يديه في حشره في حشره في حشره في حشره في حشره  
وجهه وكعبه مرة واحدة وصحبه في رواية في حشره في حشره في حشره في حشره في حشره  
صلى الله عليه وآله في حشره في حشره في حشره في حشره في حشره في حشره في حشره في حشره  
ثم عذرا رسول الله في الغراب قال في حشره في حشره في حشره في حشره في حشره في حشره في حشره في حشره

صحيح



ثم بين ان الضرب على الارض من ثوبين وعلى هذا يكون الجز من ثوبين ثابتا والاول  
على العز من مطلقا وثا بهما ان يكون الضرب بجعة الصخرة ومثله والفعل  
موت الحيا به مبالغة من واحد ان ضربه واحدة للوضوء والفعل ثوبان وح  
فيكون فيه دلالة على القول المشهور ورواية ليل الحادي وفيها قال الضرب  
بكتفك على الارض من ثوبين ثم شققتهم وفتح بها وجهك وذراعيك وذرا  
ساعده وفيها بعد سواد من ثوبين ثم شققتهم موضع يده على الارض فتح بها وجهك وذرا  
على المرفقين وصحبتهم ثوبين ساعدا على الله عز وجل ثم شققتهم على الارض ثم  
مسح بها وجهك ثم ضرب بها الارض فتح بها مرفقه الى اطراف الاصابع <sup>حده</sup>  
على ظهرها واحدة على ظهرها ثم ضرب بها الارض ثم شققتهم كراعيهم  
هذه جملة ما وقف عليه من اخبارنا والى ذلك وانتهى خبرنا ان الظاهر ان سائر  
المشهور هو ما بيننا وبيننا من المرفقين على الارض على الوضوء الثانية على الف  
وبل الساجد الشيخ في كتابنا الاخبار وتبعه الا ساجد عاذهم في غير ما بيننا وبيننا  
الاخبار وهو يكاد من الاخبار بغيره في جملة ما بيننا وبيننا من المرفقين على الارض  
المرة والوجه من العلامة قد سبق في المشهور تبعه الشهيد ان شققتهم على الارض  
التي هي بغيره من ثوبين سلم عن ابي جعفر ع ان النبي من الوضوء منه واحد وثوب  
منان

منان وهو وجه ثوبين هذه الرواية لا وجود لها وشيخنا لا يسلط بالحقيقة  
وحسبنا المشهور في الكتاب المذكور قد سجد على منشا الوضوء في ذلك وكذلك السجدة  
التسدي للدارك بان الشيخ انهم تطورا الى الامام الشيخ في كتابه حيث اخبرنا  
في الجمع بين الاخبار التفصيل المذكور واستدل عليه بغيره زيادة في قوله تعالى  
ذوالاخرين في ليلها وصحبتهم من سلم وهي الاخرة من الدنيا الى الآخرة  
بناء على فهمهم منها التفصيل ثم بعد كلام في اليمين اعترض على نفسه بان ان  
المرفقين ليس فيهما دلالة على الفصل في اركان التفصيل فاقباله قد وروى في الخبر  
فمن كان كثر من مرة واحدة والاخبار في ذلك وكثرها قد تضمنت المرفقين  
ما تضمنت المرفقين على الوضوء وما تضمنت على المرفقين على الفصل في اركان  
ثم قال على اننا قد وروى اثنين مضيقين لهذه الاخبار احدهما عن زرارة والاخرين  
ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع ان النبي من الوضوء  
واحدة ومن ثوبين من ثوبين هذا كلامه قد سبقه وروى في كلامه في الخبر  
ان مراده بالثوبين المرفقين انما هو سجدة واحدة وصحبتهم سلم المذكور وان ولكنه  
بناء على فهمه التفصيل منها وروى في ذلك احاديث معناه ما يروى هذه  
العبارة الى ذكرها فلو لم يجدوا في الخبر المذكور وجه لفظ المرفقين لكانت

الدلالة

غير ذلك الخبرين فان سائر ايراد العلامة للخبر الثاني في المشهور هكذا  
يعني الشيخ والصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع ان النبي من الوضوء من ثوبين  
ومن الحيا به ثوبان وبالجملة قال لم يشر على دليل من اخبارنا لهذا التفصيل وانما يشهد  
رشوان عليهم جيل بعد جيل بل الاخبار كما عرفت زوده عنهم بما وهم ذلك بجمعة  
زائدة المقتضى باعتبار الاستحالة لثا قدس ذكرناه في الرواية المشار اليها  
وهو لا يتم الا اذا ثبت كون لفظ الفصل موعضا ان يكون الكلام قد تم قبله بغيره  
منه واحد للوضوء وثوبه من ثوبين لا احدا لجز الفصل بالقطع على الوضوء كما هو لا احدا  
الثاني واما القول باحدة مطلقا فتشده الاخبار الدلالة على الوحدة فاقباله  
سجدة الفصل وما بين مطلقا كما يحمله عليه وثا في صحته زاده بناء على الاستحالة  
الاول الذي قد سجد في ليلها الدلالة عليه صحبا واما هذا القول فيكون  
رواياتنا التفصيل على الاستحالة بذلك صحيح المرفقين وهي المرفقين في الوضوء  
والاحكام الجاهل من ثوبين ثا ثوبين ولما القول بالثوبين مطلقا فتشده بعض  
الاخبار الدلالة على ذلك مطلقا مثل صحبه الكندي وحسبته محمد بن مسلم صحبه  
زاد على احد الاخرين ورواية ليل الحادي وفيها هذا القول ما لا يخفى في  
حسب كتابنا في ثوبين في الكتاب المذكور الذي يقتضيه القائل والاشياء

في اخبارنا هذا الباب باعتبار ما تضمنت المرفقين وانما لا يثبت في ذلك بين القائلين  
وان المسح بالواحدة للوجه وبالاخرى للكفين ويتخير في الغيرة الى المسح الكفين  
بين جميع اليمين كما في الغيرة الى الوجه وتزعمها من حيث يجب على واحد المسح  
كما في الخبر الثاني وهذا من جملة ما قد مضى في الاستحالة والوجه والجميع حرمانا  
واحدة على زاده بيان كيفية المسح دفعا للوجه ثم قوله لاعتنا المقام الذي  
يتبرحها النبي كما وقع له في حديثه لصفحة السجاد في ثوبين على ذلك اشهر  
واقضاه في هذا المقام الشيخ محمد بن الحسن في كتابه الوضوء في ثوبين  
الجميع على ما مر منه في كتابنا والاخبار من رواياتنا التي تشبه على الصحيح  
لاننا في الحديث في شرح المشكوك فيه شيئا وانما في الخبرين الاستحالة في النبي في ثوبين  
واحدة للوجه والكفين وهو منه على اربع فاس وعاد جميع من الثوبين في  
على ثوبين عرو وباب من الثوبين والاكثر من ثوبين في الاستحالة في النبي  
ضربا في ثوبين فظهر من هذا ان القول المشهور بين المحدثين في ثوبين وانما في ثوبين  
شهور عندهم من ثوبين في ثوبين عرو وعاد الثاني في ثوبين في ثوبين  
واين عرو في ثوبين في ثوبين ثوبين ان اخبار الغيرة الاولى واخبار الغيرة  
حماها على الثوبين اولى وان كان الاحوط الجمع بينهما فيما اشترط عليه وهو

في ثوبين















الظاهر في الشئ وفيها بعد اجبا ولا قابل في متوحد على الاطلاق اشهر  
ثم ان ما ذهب اليه ان الاطلاق من الاشياء والاشياء في وقتها في الوجه الرابع  
من اعاده الصلوة بعد الغل في محمول على الاستيلاء لا بد من ان يكون في الوقت  
المذكور شرعا والصلوة في جهة فلا وجه للاعاده فيها فضا وان كان النية  
غير مشروع والصلوة غير صحيحة فلا وجه للاعاده في وجه الاطلاق والصلوة فيها لا  
يحتاجان اليه فيعين المحمل على الاستجاب ولا اختيار الكثيره الدلالة انهم  
وصلوا ثم حبلا لما فاته لاعاده عليه والله العالم  
المنا وقد شئت في الوقت من شئ لم يثبت في محمل ما يستعمل في وقتها  
انه قد احتل في الصلوة وهو الله عليهم في ذلك فقل في المحقق في المعنى انه  
يتطهر ويغتسل ويحذر بان الصلوة مشروطة بالاهل بالماء والنية انما يشرع  
مع المحرم من استعماله والحال ان المحلف واحد للمنا من ان استعماله غايه الا  
ان الوقت لا يفسد ذلك ولم يثبت كونه مستوعبا للنية والحق ان هذا المحقق  
الشيخ على وجه الغواعد وعمل منصوص ما ذكره المحقق واحدا للعلماء في  
والذكر في وجوب النية والاداء لقوله عدم في جهة حيا وفي عثمان هو غير ذلك  
وانما يكون بمنزلة لو سواه في حكمه ولا يشرع لوجوب الماء وتمايز اربع ثمانية

وجوبه

وجوبه لاداء فكذا لو وجد ما سواه قال في المدارك بعد مثل ذلك ثلث وثلاثون  
عليه فهو على الاستلام ان رطله هو وجوبه بعد وقت جهة حين ان الله جل  
طهور كما جعل الماء طهورا وهذا القول لا يتناول وجوبه ولا ينافي النية والاداء  
ثم الغضا بالاهل ان المانية هو احوط اشهر قول والذي يقتضيه لفظ في الغواصة  
والصلوة بالوجه هو القول للثالث اما اوله لان المحلف ما هو بالصلوة في وقتها  
لا بد من ان لا يشرع واستغاضه به الوفاة لا ينافي الامتناع من طهارة ما فيه  
او الامتناع والافضل اياه ولما تقدم من الاختيار ولما يمكن المانية في الاستلام  
استعمالها خارج الوقت تعيينه للترتيب وانما ثانيا فان كان في شئ وعينه  
انما هو لا يتناول على ايقاع الصلوة من وقتها والاكاذواج في وقتها او  
استعمالها في الصلوة من وقتها اقل من يمكن من استعمال الماء فيستعمله ويغتسل  
كما يقتضيه كلام هذا القابل والمعلوم من الشئ خلافة مع في وجوب الماء  
في الصلوة الغرض منه مع استعماله في وقتها في وقتها في حكم العدم  
وقول ذلك القابل انما ثبت كون عدم انشراح الوقت صوغا للنية ووجوبه  
الشراح اوله لا ينافي انما هو لا يتناول والايان بها في وقتها والاداء  
انما هو وان وبالعرض حيث بها شرط فيقتضيه ما هو بالعرض على ما هو بالاداء

الغرض وضع الفرج او البرج او يمكن منه من الشئ فانه يفسد ويغسل بالحق  
الفرج والبرج هما لا ينافيان الدلالة على ذلك كونهما للوجه في وجهه على النية  
قال سالك في الحج كيف يصح به ففسد قال غسل ما حوله ووجوبه على عين  
سنان من وجهه الله تعالى قال سالكه من البرج كيف يصح به صاحبها بالليل  
ما حوله وانما لو نعت في الوضوء بالكلية ولو على الفوق الذي ذكرنا فانه يفسد في  
طاهره انما يكتفي بطهارة وجهه وانما يمكن في طهارة ما حوله اما لعدم الماء  
بالكلية او لغيره بالكلية في وجهه وان كان غسلا وجوبه في ان  
النية خصوص ما يمكن فلو نعت في الوضوء بالكلية في وجهه وان كان غسلا  
منعوت به بحيث شح في تلك الواضع فعدت النية الى الشئ المباح مع جواز  
نفسا فانه يفسد النية كما هو ظاهر اتفاق الامتثال ايضا اذا طاهره لاختلاف  
بينهم في شرايط طهارة الشئ بالاستناد الى قوله تعالى فسد ما حوله والليل  
بافتقار مفسري الامامية هو ظاهر وجه هذه المسئلة من حيث فاقده  
الطهورين والاختلاف فيها مذكور في وجهه والامامية عندنا وجوبه في ذلك  
المسئلة اما الامامية فغيره في رد الاحتياط فيقتضي الايمان به كسبنا العلم  
في محل البق والله العالم

الغرض

وكيف يكون عدم انشراح الوقت مستوعبا للنية والعلل العلة في وجهه انما  
هو الاحتياط على الايمان بالصلوة في الوقت كما عرفنا وهذا الوجه لم يفتقد  
المسوغات فانه يمكن هو الماصل في وجهه النية كلفه من جهة في  
المسوغات وكيف كان فانه وان كان ما ذكرناه من الاستنباط لقواعد الشريعة  
المجدي كما عرفنا لان الاحتياط لا يكون في الشئ المستند قدس يستعمل في الايقاع  
في كونه نية بان الجهل الخاص لا يفسد النية بل يفسد في عدم العمل  
الوقت لان الله تعالى في السائر الذي لا يفسد وجهه وكذلك في السائر  
اذا توقف على زمان يؤثر في الوقت فهل يصح في النية في الاول وعما  
على الثاني في الوقت او اذ يزيل النية او لا وقد يحصل السائر في يصح  
قتنا القولان المتقدمان وقد عرفنا الطهارة في ذلك والله العالم  
لو كان في وجهه او كونه دم لا يزيل النية وان كان موضع المسح نجسا  
او يفسد الماء وكذا ان كان استعمال النية نجسة ولا يكن معه ماء يزيل النية  
ما حكمه انه لا يشرع في هذه الحالة بتعد الطهارة الثانية لانه من  
كان لم يحج والفرج في قضاء الطهارة وهو ايم السائر لا يزيل فان اخرج الماء  
عليه بما بين يديه نجاسة وانشراحه واضع الطهارة نعم ان كان العم لا يبعد

الوجه



قد مرنا من قبل تلك النجاسة كونه فيهم لم يتصل الماء بصلها  
 في المقام الحان طاهر لا يتصلون الله عليهم الا بجمعها وجوبه فيهم ان النجاسة  
 والصلوات باليهم كما نعلم في المعبر والمشهور وعلا ذلك بان الطهارة المائية لها بدل  
 وهو اليهم بجملة ذلك النجاسة من ينجس بالماء واليهم بجمعها في المعبر وانما ينجس  
 بان ما ذكره لا يسل من طهر في نفسه لان الطهارة لا يجرى في الشارع وقد جاز ان ينجس  
 وجبان الماء ولا يجرى في المعبر منه فيجوز فيهم النجاسة على الطهارة من غير ان النجاسة  
 علم انما ثبت بجمعها في عدم استحالة استعماله وهو ان ينجس من المخلات في المعبر  
 مفضولة في المسئلة ودعوى لبدلية في النجاسة المذكورة ايضا مع ان ينجس في الشارع  
 الصلوات بالنجاسة مع تعدد ان النجاسة وجودها في غير النجاسة والنجاسة في المعبر  
 طاربا على القول الاخر فيقولون احدهما في استعمال هذا الماء الوجود على الاخر في الجملة  
 ولا يعرف في غير الجملة الذي ينجس فيهم وجمعه عندنا مجموعة كما هو جاز في غيرهم  
 وانما استعملوه في استعمال هذا المقام انهم لم يفرقوا بين النجاسة من ارباب النجوس  
 بالنجاسة بذلك وخرجه في هذا الاصطلاح كما هو جاز في المعبر وما دام والاحياء لا يجرى  
 في المسئلة واجبا على العمل بما ذكره في الاعادة بعد ذلك الا انه قد قلنا في انفسه جاز  
 من الاستحالة بانما يكون من الحكم المذكور وهو وجوبه فيهم ان النجاسة بالنجاسة والنجاسة

مخصوص بوجود ما ينجس به فلو لم يجد ما ينجس به وجب الصلوات بذلك الماء والصلوات  
 في النجاسة وهو مما لا يثبت الاشكال فيه وسرنا ايضا بتقدير الحكم بالنجاسة  
 الغير المعقولة بها وتكون النجاسة لو كانت النجاسة فيه مما لا يحتاج الى النجاسة  
 انما العلم بان النجاسة في المعبر ولا يسلط عليه والجمع مما لا اشكال فيه وانما العلم  
 هذا يثبت في قطع الكفن ان يكون كل واحد منهما سائرا  
 ام يكتفي بكون اجمع سائرا وعلى تقدير اشتراط كل واحد لم يجد الاثنان يكتفي  
 جميع سائر الاثنان فلو علم سائر اجمعها فيهم وما لو اجمعها اقول كما  
 قد مر الله نفسه الزكية ودوح وهو ما لم يمتد في الكفن سائر الاخر  
 اليه شرح التمسك الذي مشقه حيث قد قال فيها ويعتبر في كل واحد منها اي  
 الاقوال التي يكتفي بها ان يستل احدى بشي لا يكتفي ما يمتد ويكون من حيث  
 في القول هذه عبارة ذلك النجاسة المشهورة سوى على النجاسة وما بعد ما لا  
 قولنا يكتفي فيها وهي كما فرغنا واضعها في النجاسة في النجاسة وتنقية النجاسة  
 الى النجاسة والاشارة الى النجاسة والمعصوم من جهة ملك النجاسة والاشارة  
 لم افقت في كلام احد من الامامية ولا في شي من الاخبار على ذلك في المسئلة بغير  
 ولا اثبات وقد ذكرنا في الكفن شروطا بعضها واجتبه وبعضها مستحبة

تدبر فيهم كما في طاهر فلو لم ينجس به وهذا الوجه في الحقيقة ينسب الى وجهين  
 وثما فيها الايات القرآنية فيكون من اجل ذلك انما في النجاسة ماء طاهر والماء  
 اصله كله من النجاسة كما حقتنا ذلك في كتابنا على من ينجس بطنها وشعره في  
 دليل النجاسة وثما فيها اختلاف الاخبار في هذا الوجه في النجاسة الواحدة مع  
 صحتها او من طاهر لا يقبل ولا الهرج كما سيظهر لك انما الله تعالى  
 والعمل ببعض دون بعض فيخرج من غيرهم فيلزم اما اطرافها داسا للزوم النجاسة  
 وانما في النجاسة والنجاسة ولما العمل بها على طريق الاستحالة في قوله ولا بها  
 رتبنا اخبار الطهارة لو ثبتت لعارض موافقة ظاهر القرآن كاعتبرت النجاسة  
 العامة فان جمهورهم كان قد اختلفوا في المشقة على القول بالنجاسة في بعض  
 انما من المحدثين ان علماء الحقيقة الذين هم العهدة عند سلاطين العامة قدما  
 وحديثا كما تشهد به كقولنا في النجاسة والنجاسة بالنجاسة بالنجاسة  
 بالملائكة وزادوا على كثير من المحدثين ذلك الواردة واخبارنا في النجاسة  
 على ما ثبتت دلالة على النجاسة وهاستحالة النجاسة بالنجاسة بالنجاسة  
 من الاخبار الطاهرة مع صحتها واصلها واستفادتها كما هو في النجاسة  
 فيكون طريقتها والعمل بالنجاسة فيهما امكن اولى من طرح احدكما كما هو في النجاسة

وبعضها مكره وهو لم يتغير في الاشراط كونه سائرا او غير سائرا بوجه من الوجوه  
 لا باعتبار كل قطعة ولا باعتبار اجمع غايته ما ذكره في كتابنا بوجه من النجاسة  
 يعتبر ان يكون من جنس ما ينجس به وما بهم الاختلاف في الخبر في المعبر  
 لا يتوزع الصلوات فيه والله العالم البتة في النجاسة بالملائكة ام لا  
 وعلى تقدير الطهارة في النجاسة واجبا يثبت في قوله تعالى على علمه لا  
 ان قد اختلفوا في استعمال الله عليهم في ذلك على احوال اعداها وهو المشهور  
 النجاسة وثما فيها النجاسة بالطهارة وهو من جهة النجاسة والنجاسة  
 والنجاسة من جهة النجاسة وعلى هذا القول لا يستحب النجاسة والنجاسة في النجاسة  
 على وجوبه في النجاسة وهذه الاقوال الثلاثة كلها مشهورة في النجاسة وكثير من اهلها  
 التفصيل في النجاسة الكبري وعدس في النجاسة في النجاسة وهذا القول لا يتم  
 للعلامة باعتبار اشراط الكبري في النجاسة والنجاسة في النجاسة وهو لا يتم  
 وان لم يثبت عنه وجوبه في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة  
 بالطهارة فان ذلك الدلالة على النجاسة والنجاسة في النجاسة في النجاسة  
 وينبغي ما فيها ما يتبع الاستناد اليها والنجاسة في النجاسة في النجاسة  
 وجه احدها انما الطهارة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة



بهم وسادسها اعتبار الله تعالى في ذلك وقتها حتى يجهل من اجل ان  
 عن الرضا ع قال ماء البئر واسع لا يفسد شي الا ان يتغير ويبرد ويطهر فيخرج  
 حتى يذهب الريح ويطهر ليعلم ان له مادة وصحيفة اخرى قال كذب الحجل  
 اساله ان يسال ابا الحسن الرضا ع فقال ماء البئر واسع لا يفسد شي الا ان يتغير  
 ويبرد ويطهر فيخرج حتى يذهب الريح ويطهر ليعلم ان له مادة وصحيفة ثالثة له  
 ايضا الا ان يتغير ولا يتغير ما هو غير من ان يتغير بعد صمد الله وذلك  
 من وجوب منها وصغر بالسبح الصريح عليها انه لا يفسد شي الا ان يتغير ولا  
 وان كان كناية عن عدم جواز استعماله وهو كونه في المطلوب لان الطاهر ان الماء  
 هذا النجاسة بقران المقام الى من جعلها الاستثناء ومنها التحليل بان له مادة  
 ومنها الدلالة الا انها في طهارتها مع التغير يزوج ما ينزل التغير اعم من ان يكون  
 يزوج مقد ذلك النجاسة على ذلك او بما يخرج الجمع له ولو لا انه لا يفسد شي  
 استيفاء بالعدد ونزوح جميع في الصورين المذكورين ومنها صحفة على  
 جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال ساله عن شيء ما وقع فيها فنبذ في عذرة  
 ويطهر اوباست او ينزل من غير ان يصلح الوقت منها قال لا بأس والاحسن  
 عنها من جعل العذرة على عذرة غير الانسان وان نزل في الزنبل الى الماء لا

وروي

وصول العذرة وان المراد نقاها بالاس بعد نزع المقد فلا يتنجس ما فيه من النجاسة  
 والجعد اذا ازال فلما يخرج به الاستنجاء ونزع من بعض اصل العذرة ان العذرة  
 بمضمونها بفضيلة الانسان ومع تسليم العموم فان الاطلاق انما يتصل بالمرء  
 الشايع المتكثرة ويؤيد ايضا المقابلة بالسرفين الذي هو ثوبا عذري وعذرة  
 غير الانسان فذكر بعد العذرة طاهر فلو ان المراد عذرة الانسان وما القامات  
 عقيد بل ربما يقال ان يفسد بعد سبي العذرة وقوع الزنبل في الماء وعدم نفوذ  
 في الزنبل من التلوث ان عذرة النجاسة بالكلية لان الظاهر ان المرء والشاة بالانتماء  
 من وصول العذرة الى الماء وانما هل ينقض الماء ام لا لا وصول الزنبل فاستخرج  
 بعد ما فيه الى الماء فان في ذلك التلوث ان ينزل خالكا لا يتنجس اما الثالثة  
 فهو تسلي الا انها في المنافع للكل في اعادة الشاة في وتطهير الجاهلين و  
 صحفة معونة في غير ما روي في عصب الله ع قال سمعته يقول لا يفسد الثوب  
 ولا الماء والنجاسة في موضع في لسان ان ينزل فان غسل الثوب واعد  
 رما اجاب عنها في المعبر فنهى عن قوله عليه ولا يعتبر منها صحفة اخرى  
 عن الشاة في عدم اعادة تفع في البئر في ثوبها ومنها وبسط وهو لا يصلح  
 ابعاد التلوث ويغسل ثوبه لا بعد التلوث ولا يغسل ثوبه ويجوز ان يطهر في الماء

وسما صحفة اولها وما ايجب ثوب في شتم صلوات الله من اجل انهم قال اذا  
 وقع في البئر الطير ولا ياجره والفاقة فافترج منها سبع دلاء فلما كانت مملوءة  
 صلواتها وضوئها وما اصاب ثوبا قال لا بأس به والاحتمال المذكور صاحب  
 عن ظاهر اللفظ والسباني اذ لا يخرج في ثوبه جميع العلم بالنجاسة في كل موضع  
 وانما الظاهر في سباني الخبر انه لما امر عليه السلام بنزع هذا المقد المذكور فاجاب  
 عليه السلام في لباسه فقال هم اتهم استعمال الماء قبل نزع المقد علم من يرفع تلك  
 الاشياء ومنها وثيقة ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ع ما يوجب ثوبا  
 وينتسب به غسل ثوبا الثياب ويجزئ نزع علم انه كان فيها فقال لا بأس بغير غسل  
 الثوب ولا ثوبه كذا المتن والاحتمال المتقدم هذا الجواب ومنها ما روي في  
 مرسله عن الصادق ع قال سمعت ابا عبد الله ع يقول في ثوبه وكذا في الثوب  
 ثم يتلوه فيها القاء وكان النبي صلى الله عليه واله وسلم يقول في ثوبه  
 ومنها ما رواه المحقق في المعبر عن علي بن محمد بن جعفر عن ابي الحسن ع قال كنت مع  
 ابي عبد الله ع في طريق مكة فضا الى بيت فاستقناهم ابي عبد الله ع وروى  
 فخرج فيه فاذن قال ابي عبد الله ع ما روى قال فاستقناهم فخرجت فيه

في ثوبه ما روي في المعبر  
 في ثوبه ما روي في المعبر

وعدم غسل الثوب على عدم العلم بظهور النجاسة للحكم في وقوعها بعد ذلك  
 منطوقه بطلان بعضا الرجل على قوله تقع بالقاء الدلالة على ثوبه من  
 الوثوق فلا يفتن احوال كون الوقوع بعد الوضوء وغسل الثوب ان كان انما حصل  
 العلم بالوقوع اختيارا وهو ظاهر ومنها صحفة من سلم عن ابي جعفر ع في البئر  
 يقع فيها الميت فقال ان كان ثوبا في ثوبه عشرة دلاء ووجد الله بمهتر في ثوبه  
 الذي هو حجة عند المحققين لما ذكره في الاصول عندنا لما حققنا في كتاب  
 احداث من دلاله جلة من الاخبار على جرحه وبذلك يظهر الاحتياط في من امه  
 لا دلاله لها على انه اذا لم يكن لها ربح لم يزوج شي فانه لو لم يكن له ذلك لم يكن  
 المضمون وسكونا عنه بالتحليل في كونه في ثوبه حكم المنطوق خاصة مع انه  
 يشك في الوضوء في الامام ع بعد ما قال في ذلك مع عقده عنه ودعا العا  
 البعد وكونه احد شق سواله مع ما علم من غادرهم عليهم السلام في الاجابة  
 وذكر الشوق الزايد على صيغة السؤال كما لا يخفى على من جاس خلال ديار اخبار  
 الا ان وعلى من شرب في لال ماء الاستدلال ووضوئها وثيقة بان في ثوبه ان  
 عن ابي عبد الله ع قال سالته عن الفاعل تقع في البئر لا يعلمها الا بعد ما يوضوئها  
 التلوث قال لا ولا لاجلها لاني تقدم في صحفة معاوية في ان الثوب لا يعلم

وضوئها



نقل ابو عبد الله م امة قال قال في السنة الثالثة فلم يخرج فيه شيء فقال العبد  
الانا ضيقه فوضعا منه وشرب وهذا الخبر اوردوه الشيخ في التهذيب في قوله  
ضيقه في لانا وهذا في طعن في السنة قال لا يمكن ان يكون المراد بالماء  
الذي فيه من الماء ما ينبت به فساد على الكثرة لا يجب نزع شيء منه على الله  
لم يبق وقتا بل قال في سنة في لانا وليس في قوله ضيقه في لانا ولا في قوله  
استعمل في الوضوء ويجوز ان يكون اما امر بالصبي لانا لاهيها هم اليه  
في الشرب وهذا يجوز عندنا في الضرورة اشترط في كل ما فيه مع قطع النظر  
عن الزيادة في الضيق في الخبر من بعد والحق ومنها موثقة الحسين  
بن زياد عن ابي عبد الله م قال قلت له جلد الخنزير يجعل دلو لا يفسد من  
الشيء في شرب منها او يوثق منها فقال لا بأس برأى لا بأس بماء البئر  
والشرب منها والوضوء لانه لا يفسد بالملاقات لانا لا بأس بالاستقاء بجلد  
الخنزير وعلى ماء الدلو لانها لا تنجس بل الله الشيخ قد صرح قد وعى عن زياد  
قال سالت ابا عبد الله م عن جلد الخنزير يجعل دلو لا يفسد به الماء قال لا بأس  
ثم قال الوجه انه لا بأس ان يفسد به لكن يستعمل ذلك في شرب الدواب والاستحمام  
وتحت ذلك شيء في لانا راجعا الى الاستقاء بجلد الخنزير وهذا الخبر  
و ان يكون

وان كان خبرا به في الخبر الذي ذكره الا انه لا يرد في الخبر الذي ذكرناه فانها  
سواء وجوابه في ان في لانا ما هو جامع الماء البيوت لا ينجس ومنها وثق  
بجده في القاسم عن ابي الحسن م والبيوت يكون بينها وبين الكتيبة خمس اذرع  
او اقل واكثر يتوضأ منها قال لا يكره من قربة بعد وضوئها ما لم يتغير لما فيها  
موثقة بها م قال سالت ابا عبد الله م عن البيوت يقع فيها ذنبل عدو يا  
او طبة قال لا بأس ان كان فيها ماء كثير ومنها رواية احمد بن محمد بن عمار  
الري عن جده قال سالت ابا عبد الله م عن البيوت يقع فيها الخنازير وغيرها  
من الدواب فتموت فيجوز من ثوبا يوصل ذوات الخنزير فقال اذا الصلابة  
فلا بأس بل اقل لتعلق في الدواب عن ضامة النادل في كاهيه سواء القارة في  
وان كان الشيخ قد نقل عنه جلد الخنزير ينجس الخبز يستعمل في الماء مثل هذا الخبر  
احسن القائلين بالنجاسة بوجع احد ما الاخبار ومنها صحة محمد بن اسمعيل بن  
يونس قال كتبت لاجل اسأله ان يسأل ابا الحسن في الضلع م عن البيوت يكون  
في المنزل للوضوء فيسقط فيها الخنزير من بلا ودم او يقطر فيها شيء من  
عدو كالبقرة ونحوها الذي يطهرها فيجعل الوضوء منها للوضوء فيخرج  
عليه السلام بقطعه فيكتا بهذا يترج منها دلاء وصحة عن بن يقطين عن

عن ابي الحسن وموسى عليه السلام قال سالت عن البيوت يقع فيها الخنازير والدجاجة والقوا  
والقطيع فيل يترك ان يخرج منها دلاء فان ذلك ينجسها ان شاء الله وسجدت  
ابي يعقوب وعنه بن مسمع عن ابي عبد الله بن علي السلام قال اذا اقيت البيوت  
وانك تحب ولا يمتدحوا ولا يشعروا بمررتهم بالضعف فان دلوها ويطاها ويطاها  
ولا تقع في البيوت ولا تقصد على النجوم ما هم فان الاضواء كذا تخرج من النجاسة كما تخرج  
بهذا الخنازير والقطيع والنجم لا ينجس مع وجود الماء الطاهر وحسنه زارة ومجرب  
سلم والي يصير قال لو اقلنا له بئر يوثقها منها بئر ليلول قريبا منها انجسها  
قال فقال ان كانت البئر في اعلى الوادي والوادي يجري فيه البول من تحتها وكان  
ينها فذلك لا ينجس او اريدت اذرع لم ينجس لان شئ وان كانت اقل من ذلك فلا  
وان كان البئر في اسفل الوادي وجرا الماء عليها وكان بين البيوت وبينه تسعة  
اذرع لم ينجسها وما كان اقل من ذلك فلا ينجسها الحديث وثا فيها انه لو كان لاهل  
بعد ذلك انجسها لسانهم والثاني باطل فالمقدم مشكك اما الملائكة فيقطر  
والا يظن ان الثاقل فلتا م في صفة ابي يعقوب ولا تلوم بغير انهم لم ينجسوا  
استعمل الماء قبل النزع وهو نظيف مدلول الاخبار المستقيمة ووجه الثاني  
وهو خلاف الاجماع وثا فلها استغفار من الاضطرار بالامرا لا يخرج للنجاسة واليه

على الطائفة المحقة لعدم واحد فيا وليجوز عن هذه الادلة انما عن الاخبار المذكورة  
نما يثبت انما من ان الاخبار معتقدة بموافقة الاصل وطا في الخبر انما نقلت  
والاخبار من المرجح في المنصوصة وقيام تعارض الاخبار وانهما في الخبر  
فلا يجوز الاخبار في هذا مع كثرة ما يعرف وفيها التعويض والظاهر في قوله  
الاولى على ان البعض المأخوذ لا يقبل كما فصلنا ذلك في كتابنا الاخبار ومقتضى العمل  
بما وجدنا في الاول قبل هذا والنجاسة متواترة في التفسير فانما الخبر الاول فالظاهر  
الطهارات في بعض الموضع اللعوى والنجس في شئ من الطوائف فانما في الاول المأخذ  
مكروه وانما اخرج اجماع استعمله لانه هو يوجب ذلك انما في الحظف بعد ان  
منه ان واد اورد فيها ثوبا قد سفل في غبار الطهارات بالسنن المذكورة  
وقال انما البئر واسع لا يفسده شيء الا ان يتغير وضوئها او يفسده  
فمنها فيمكن في موضع واحد ثوبا بعد احتلاله فيمكن والاصح وسأل عن  
ذلك مع صراحة العبارة الثانية في الطهارة ويعضد ذلك انما في الخبر  
قد روي ما يدل على الطهارة فوجها صريح كما تقدم من رواية فتيعن الاول  
وهذا الخبر واما ما تشكك به بعضهم من الاضيق المذكو عن ثا هو في كلام  
الشاهل وليس صحيح دعوى المفسر ان لا ينجس الامام حليبه السلام والافهم الاخر

عمل



بالجهل لا يتولد عن شئ من ذلك في الجدل الثاني ويؤيده انه قال في باب  
ان تنزع شيئا دلاء وهو صحيح قلنا الله تعالى ان من جملة تلك النجاسات  
الكلية والرد والاعتقادي عند من في ذلك با ريعين ولولا وانما الجدل الثالث  
في جواب عنه بان الاضداد من النجاسة فلعله هنا باعتبار تغير الماء واختلافه  
بالماء والطبق وما يقال من ان الاضداد في النجاسة في جبهتين من ريع  
فرداه على عدم الاستغناء بالكلية بل على النجاسة هكذا ينبغي هنا جوابه ان وجه  
العرف بين النجاستين ظاهر فان الظاهر ان على ما ذكرنا متعاكسة به كل طرف فكل  
ما هنا وان الاضداد في تركه وقع في شيئين في النجاسة ولما الامر بالنجاسة في جهة  
الترابية فيمكن ان يكون هذا من جملة الاعداد المسوقة للنجاسة فان اعداده لا يخص  
في عدم وجود الماء بل في جهتها ما يؤدى الى شدة استعماله او شدة تقييده  
او شدة تغيره باستعماله وعند الوجه كلها يمكن الاحتمال في المقام لا لا يخفى على  
ذوي الايمان والاعلم عند محصل الحكم ان البين ما ذكره للنجاسة وانما من جهة الماء  
الاذن من جهة النجاسة وشاهد انما يدل على الاعتراض منها كما هو عليه عليه  
اللاقين اصحابا بالاداء وما دخلها سيما مع ما يترتب عليه من افساد الماء على  
اهلها بما ذكرناه وهو محمول عليه ولا اذن فيه وخرج فلا بد من ذلك امر بالان

الدرج

الى انهم وقوله عليه السلام تنفس على العظماء هم باضافته الى اولئك الله  
ما يؤذن بالاختصاص الذي هو حق بين الملك والعلية انما كانا في الاخرى  
منها كما هو العادة الجارية ورواها في هذا ما يندفع الاستبعاد في شريعة النجاسة  
باعتبار الوجوه الخفية منها ما ايقناه واية الحسن بن ابي العلاء قال سالت ابا عبد الله  
عن الرجل يراى في ركبة وليس معه ولو قال ليس عليه ان يقول الركبة فان قيل الماء هو  
الصعيد فيهم جواز النجاسة للوجوه مع انه لا يندفع اعتباره في نجاسة الركبة وفيه  
يعلم الجواز في الدليل الثاني وانما الجواز الرابع فالجواز منه اذ لان الظاهر بين النجاسة  
مختلفون على عدم حصول النجاسة بمجرد الدماء وبين النجاسة وبين الدماء والاربع ولو كان  
كثيرا فلا يندفع ما قبل الجواز منهم وقام بنا انه يندفع عن حاشية الاضداد المتقدمة  
المعتقدة بما عرف من تلك المراجعات الظاهرة يتعين لنا دليل في جعل النجاسة  
على جهة الاستعداد والنجاسة في الموضوع على الذكر ههنا وثالثا ان النجاسة من  
سوء النجاسة المذكور في الحكم في محل كثير ورواها بالنجاسة على البين ويطبق في  
فيه وما هذا لانه لا يبعد افتقار النجاسة الى النجاسة مع طول الزمان في  
ذلك من جهة النجاسة كدور حيث قال ذرا في فقلت ان كان لا يندفع في النجاسة  
لا يثبت على الارض فقال لم يكن له قرار فليس به باس فان استقرت قبل فانه

لا يثبت بالحق ولا يقر له حتى يبلغ البين وليس على البين منه باس فيوضا منه انما  
ذلك اذا استنفذ كل وجه فكل الحكم بالنجاسة ناطق بالشهادة القرآنية بان البين  
هو مثل ذلك في شدة التغير بالماء وانما الدليل الثالث في جوابه ان الامر بذلك اعلم من ان  
يكون النجاسة او لتغيرها من الاستعداد في ذلكها الظاهر بالاستعداد هو في قول  
التغير وتغير الماء ويختلف ذلك باختلاف الابدان عذرة وزيادة وسفوها  
واتخذ الشر والاشياء الاختلاف في مذهب وان نجاسة واحدة واما القول  
بالنجاسة في اشياء الكبرياء من العلامة ما سئل له بجمع ما من الاضداد على  
الكبرياء في عدم الانفعال بالملائكة ورواية الحسن بن صالح التودى في النجاسة  
قال اذا كان الماء في كبرياء لم ينجس شيئا حديثه وبه عليه ما في كتاب النجاسة  
قال عليه السلام وكل بئر ماء هذا ثلثه اثنان ونصف ثلثها في بئر  
الا ان يتغير لونها وطعمها ويحجرها يمكن ايضا الاستدلال عليه بوثوقه الى غيره  
قال سئل ابو عبد الله عن البئر يقع فيها نجيل عند ذبا بستره او طير  
قال لا بأس به اذا كان فيها ماء كثير والجواب عن الاول في نجاسة العجم مما ذكرنا  
من الاخبار وعن روايات المذكورة في بعض السند او لا فلا يندفع من جهة  
ما ذكرنا من الاخبار بها صحته من اسهل السند من في صدر اخبارنا

الدرج

الدرج



و قد ثبت بالتصور ما لا الشك في كل شيء لقوله عدم كل شيء ما عدا نفسه فاعلم  
انه قد وضح عنها يحتاج الى دليل والذي قام الدليل عليه بالنسبة  
الى ما قبلها هو عقد النجاسة مع مساو والسطوح او علو النجاسة وسماها  
على الظاهر وما عداه يحتاج الى دليل فان اخبار الدين والدنيا المنجس يرفع  
الفارق وعرف المصنف الذي يلحق وفيه الكفاية ويصور ذلك التماثل على الاقل  
خاصة وانما لو هو كمال من اركان النجاسة من اربعين معنى على نجاسة فيه  
حالة الصب والافعال بتلك النجاسة من غير النجاسة الى ما لا فلا دليل عليه  
وتوهم كون علو النجاسة هو الوطية وافعال الاجزاء الوطية بعضها ببعض  
ممنوع الا لا دليل عليه وانما هو من قبيل النجاسة المستبعدة او تلك الاخبار لا دليل  
فيها <sup>ليس</sup> من هذا وايضا فانه موضوع للمادة كما عرفت بل اخبار الدين والدنيا  
الحاجب الذي مالت فيه الفأفة والذخيرة انما كان كذلك قال الفارابي وما هو  
ويشمل الباقي فانه الوطية ومجوده بين اجزاء الدين والدنيا المنجس وان لم  
تبلغ الى حد المغان ولهذا قد صرح جلد من اصحابنا بان جبر الوطية والنجاسة  
في التوب المنجس لا يقتضي نجاسة الى ما لا فاة بيموسه باخبار الادلة <sup>والدليل</sup>  
المشار اليها باللفظ الذي ذكرناه على ان لم نفعف علم دليلنا من على نجاسة  
الحاجب

المائع مطلقا ملاقاة النجاسة يخرج منه شوائب سطوحه واختلف غير النجاسات  
وقد عرفت في غير موضع ما في هذا الاجماع من النزاع وما اشد له ببعضهم  
احاد بل انه من المذهب وحيد في العلم الذي يلج فيه فانّه فهو خاص للنجاسة  
فيه تجلج المياعات وانما لادالة لدعى الغام فلا يثبت حكمه على ما ما عاقلنا  
من المائع قابل للنجاسة والنجاسة وجوبه للنجاسة ما لا يثبت في نظره حكمها  
هذه الملاقات ثم شرع النجاسة بمنزلة المائع بعضه بعضا فهو مصادفة  
ظاهرا وان النجاسة يدعى هذا في المائع منوع فان حرم هذا الشربان بعد الملاقاة  
النجاسة يخرج من المائع الرطوبة المقتضية للشربان الملاقاة فيه ماعرفنا انما  
كان له ليل احر في البيت ان يدعى الملقام مع ان ذلك متفق عليها في الدين في  
منوع الشاة الميتة كما لا بد من النجاسة ودليله صحاح الاجتراء والجملة في  
بإصابة اللسان حتى يؤمن المتخرج عنها اقوى دليل في الملقام والله العالم  
هل يجوز تغذيتهم فانها النجاسة المتأخرات

انتهى وأودع بالناظر إلى دخول الوقت كذلك وودع بالفتنم عليه السلام  
 عنده أيضا وإن كانت الأخبار لا دلالة لكونه دأبا واشهرها ومنها ما يروى  
 أنه عن عروة أنهم سمعوا أبا جعفر ع يقول كما أميل المؤمنين ع من لا يعقل  
 من الهلاك في ذل والنقص ولما نزل الخبر بعد ما بينا الهفاء في بعض  
 الليل ورواه زناد قال سمعت أبا جعفر ع يقول كان رسول الله صلى  
 عليه وآله لا يبيت من النهار شيئا حتى نزل الشمس ويبدأ على رأسه الأختار  
 المستقيمة يتهدى بها من أول الظلم إلى دأب والغدوم ونحوها فأنزل  
 في ن وقتها معين مخصوص وإنما يدل على جواز الفتنم ورواها عنه منها  
 حسن محمد بن حماد قال أبو عبد الله ع صلى الله عليه وسلم يمشي في الهدية  
 في ما أن بها يفتك فقدم منها ما شئت ومرسله علي بن الحكم عن علي بن الحنفية  
 عن أبي عبد الله ع قال قال في صانع الهذات من عروكتها إلى الهذات  
 شئت أن شئت في أوله وإن شئت في وسطه وإن شئت في آخره وروايت  
 سيف بن عبد الله قال سألت أبا عبد الله ع عن الفتنم الهذات وقال العشر  
 ركعت من الفتنم في أربعين مسجعا ثم قال له سألته عن الفتنم في أربعين  
 فإذا شئت في بعضه أو سلطان فضاها أمّا أنا فممثل الهدية في ما

ما في قلبه وروايته محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عن من الرطل فيشع عن  
الزوال يعني من ذلك الخبر فقال نعم إذا علم أن يغيب فيعجبها وقد أذاها رطلها  
ورويته عن من يذهب عن أبي جعفر فثبتهم قال لا علم أن ذلك بمنزلة الحديث في  
المرحلية قلت ورواية القاسم بن الوليد القاسم قال قلت لأبي عبد الله ع  
يجعل نكاح مائة دينار وملك النواقل كم قال أنها تستعثر ما عاقل  
أنا وشيئان قبلها صليتها إلا لك إذا متليتها في رقبته أفضل <sup>أصح</sup> وأفضل  
جواب قال قلت لأبي عبد الله ع أن أشعل قال ما منع كل قطع من مت كل ما إذا  
كان في النفس وشيئ من وضعها صانع العزم عن ارتفاع الشيء الأكبر وأعظم بها من الزوال  
والشيخ رضي الله عندهم من الخبر بتجديد الخصم من علم من فانه إن كان لم يقد  
أشعل عظامه لم يكن من <sup>في</sup> فيها مستند إلى الصحيح أصح المذكور ورواية  
سيف بن عبد الله الملقب معه وروايته محمد بن مسلم الملقب به أيضا وبما من  
مقاسم المناظرين على أحوال ذلك الخصم وإن كان الأفضل لأخبرها أن في قولها  
ولا يخفى أن ما ذكر من هو لأظهر الخبر وما ذكر الشيخ هو لأحوط فينبغي أن لا  
عليه أن يطمع عليهم الشك أمّا بمنزلة الجدية في أن بها قلت لا يستعمل كقولها  
أما عاقل حال الظاهر أن المراد بوجهها لا شيء عند الوقت الحد ودها شرا



وهو وقت الذراع والمقدم ويخمدون في الاضلاع ولا يجوز تقبضها لضعفها  
ويجوز ثأخوها قشبا وهي مقبولة في جميع هذه الاحوال ولها بوسن ذلك ثأخ  
لوصف الحصى شيئا مقصودا  
اوله مع شتر حبه للعود فالحكمه ان يحد بحبه الحصى في الصاوة  
من غير ان يكون صليوكة او ماله من الصاوة ثابتة لا يخرج عنها الا بدليل ليس  
فليس وانما اذا كان ملبوسا فانه لا فرق بين كونه ساقا للعود ام لا فان ثلثا  
بغيره الصلوة في الحصى بطل وهو المشهور وروا ايضا والا فالاولى تقدم الحصى  
في ذلك في المسئلة الشاوسه والعشرين والله اعلم  
لوصف حبه الحصى اوله مع شتر حبه للعود فالحكمه ان يحد بحبه الحصى في الصاوة  
من غير ان يكون صليوكة او ماله من الصاوة ثابتة لا يخرج عنها الا بدليل ليس  
فليس وانما اذا كان ملبوسا فانه لا فرق بين كونه ساقا للعود ام لا فان ثلثا  
بغيره الصلوة في الحصى بطل وهو المشهور وروا ايضا والا فالاولى تقدم الحصى  
في ذلك في المسئلة الشاوسه والعشرين والله اعلم  
لوصف حبه الحصى اوله مع شتر حبه للعود فالحكمه ان يحد بحبه الحصى في الصاوة  
من غير ان يكون صليوكة او ماله من الصاوة ثابتة لا يخرج عنها الا بدليل ليس  
فليس وانما اذا كان ملبوسا فانه لا فرق بين كونه ساقا للعود ام لا فان ثلثا  
بغيره الصلوة في الحصى بطل وهو المشهور وروا ايضا والا فالاولى تقدم الحصى  
في ذلك في المسئلة الشاوسه والعشرين والله اعلم

فأبى له  
خلاد وفجاء القديس بيروم أفق على جبل بدل تحمل اللع منه وكما صا محمد القاسمي

المصلحة ايضا مثل اختيار الحديد الذل على التجرع السلق في فمناح حديد معاني  
 في تكسر رايه ومثل حديث المنع عن حمل ربه من حبل بخار او بقل في الضائق الا  
 ان الظاهر في قصر ذلك الاستعانة بآوار دمار الاحتيا لا لا ينفى والله العالم  
 في عبود الضائق في قصصه غير ما كوال الحليم اذ لم يكن ما يوسيه ام لا تقبل  
 عذرا به وان لم يقر في حق قتله الا الانسان نفسه ويخرج ويبقى ما لم ينس بله الله  
 اذ الحكم في هذه المسئلة يكون في سبب الغول في مسئلة السلق واليائين  
 عن غير ما كوال الحليم فنقول ان الظاهر ان الاعلان في الاستغفار عن جوار الضائق في حق ما لا يكون  
 لهم عند الفزع والاستجابات المتعاقبة بل على الهم وموقفه من بكروا بالمال انداء  
 يا ايها الذين آمنوا عن الضائق والشهاب والفعلت والستجاب عن غير من الوفا خارج كتابا  
 فانه اذ ملكه رسول الله صلى الله عليه وآله الضائق وفي قبول كل شيء حرام الا كفارة  
 في وروعه وحيله وبولعه وشره والبيان وكل شيء منه فاسده لا يقبل تلك الضائق  
 حتى يفسد في غير ميتا اخل الله اهلهم قال يا ذان هنا عن رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم ما فعلت ذلك يا ذان فاذننا بول كل شيء في الضائق في وبع وبولعه  
 وروعه والبيان وكل شيء منه فاسده لا يقبل تلك الضائق وفي قبول كل شيء حرام الا كفارة  
 فانه اذ ملكه رسول الله صلى الله عليه وآله الضائق وفي قبول كل شيء حرام الا كفارة

اولم يذكره ورواية الحسن بن علي الوشاء قال كان ابو عبد الله عليه السلام يكره الصلوة في يوم كل شيء لا يؤكل لحمه ورواية احمد بن اسحق المايهري قال كنت ليد بعثت ذلك عندنا جوارحه فختلف أهل من وبرا الدواب فهل يجوز الصلوة في يوم الارانب <sup>منها</sup> وبر ولا تقية محتجب على السلام يجوز الصلوة فيها ولا تقية على من فيها قال كذا في البر ابراهيم بن عبيد الله عندنا جواب وكذا أهل من وبرا الدواب فهل يجوز الصلوة في يوم الارانب من غير شروء ولا تقية فكشف على السلام لا يجوز الصلوة فيها ورواية ابن ابي عمير عن احمد بن محمد قال كنت ليد بعثت على عبد الوهب والشعر ما لا يؤكل لحمه من شروء ولا تقية فكشف لا يجوز الصلوة فيه وبريد هذه الاخبار جملته اخر على هذا ودعت بالتمنع عن الصلوة في يوم الارانب والسباع والطيور والارانب والارانب والارانب ويحذر ذلك واتخذ شيئا من المفهوم من هذه الاخبار المتقدمة انما لا يحسن متحمصا بالناس وما يشاء الناس وتلخص به كما يشير اليه لفظ في قولهم لا تقية في يوم الارانب فيه ويحذر ذلك ولا ينبغي سب الحكم الماحد مع المصلحة في صلوة طوطى وفي حجبته مشط من عظم الغيل ويحذر من يفر صلاته ادعائه ما يستعان به ليل هو ما عرفت وما عداه لا في على اصل العتمة الا ان يقول وليس على اخيه عتمة ان <sup>يعتد</sup> هذه الاخبار من عند جوارحه المتأني في هذه الاشياء قد ورواها زائدة في اخبارنا <sup>احد</sup> فانها

انما هو المشاورة في الحكم المذكور فغن ذلك صحتها من عهد عبد الجبار وما ذكرته الامة  
 على علم من اجل في تاسيس عليها وبرئنا لا يوكلمه او يذكروا ويكذبون وبرا لا ينسب  
 كجنت لا لا الصلوة في حجر الحسن وكان ابراهيم ياكل الخس في نية شاه اجاب  
 قال في مسجد علي بن ابي طالب قال كتبت الى ابي الحسن ثم هل يجوز الصلوة في ثوب ياتي  
 فيه شعر من غير الانسان والمناظر من قبل ان ينقصه ولبقعه منه من غير يجوز مسجد  
 الاصح فالرسالة ابا الحسن الثالث عدم على الرجل اخذ من شعره واطافه ثم يهرق الى  
 الصلوة من غير ان يتيممه من ثوب قال اباس ورواه في شعره يسا في الرسالة  
 من الصلوة في اخره يغش بوجهه لا ارايت فكيف يجوز ذلك وجب هذا الخبر في النية  
 الى الشد ورواه الصدوق في النقص هذه وحده الاخذ بها باجور ورواه  
 سابقه والاصل اذكره في رسالته الى رسول قال في الرجل يكون من شعره او بر الأذن  
 اشهر ورواه عبد الرحمن بن ابراهيم قال رسالته عن الحسن بن النعمان في الخبر من ان  
 فيه ام لا قال اذا كان ذكيا فلا بأس به وفي بعض نسخ الخبر في بعض النسخ  
 ذلك الخبر الواردة في جواز الصلوة في الخبز والخباب ورواه في الاخبار في  
 المسحوق في جواز الصلوة في الاربعين المزعوم وهو موقوف عليه بنى الاسلام في  
 عرف ذلك فاعلم ان الاطهر عندنا لتقصير في هذه الاخبار المتعارضة في المسألة







اذا دخلت الخياط فقصفت الحاجة فلم تفرق الماء ثم موضعت ونسيت ان تستنج  
فذكرت بعد ما صليت فعليت الاعادة وان كنت افرق الماء ففعلت غسل  
ذكرت في صلبه فعلت الاعادة الوضوء والصلاة وحسن ذكرى الله تعالى  
على نعم الاعادة وروايت عن ابن عباس رضي الله عنهما في الرجل يشترى ثوبا  
ان يغسل ذكره وقد قال فقال يغسل ذكره ولا يغسل اعضاءه وروايت عن ابن عباس  
قال قلت لابي عبد الله ع ما ان صليت فذكرت ان اغسل ذكره بعد ما صليت  
فاعدت قال لا وهو قد عاينته ومن قاله حدثنا بعد ما عاينته ع يقول لو ان رجلا  
نسى ان يستنج من الخياط فغسله لم يغسل اعضاءه وصح عنه حتى يفرغ من شيه  
قال سألته عن رجل ذكر وهو في وضوء ان لم يستنج من الخلاء قال يغسل ذكره  
ويغسل اعضاءه وان ذكره وند فرغ من وضوءه اجزأه ذلك ولا اعاده غايه وان شق  
مما في هذه الاخبار لمصادقة في الغمام من الاشكال ونهايا كل من الغايين المتفقين  
لاجل بعضهما مع بعض فاعاد الحق الاخبار لا يخفى ما فيه وتفصيل الصدوق في حديثه  
القول والاعطاء فاجعلك غايه بنسب ان الاول دون الثاني بما ترجمه كثرة الاختار  
الاول على الاعادة في البول وعدم الاعادة في الغائط لما قالها ولكن لا يقطع  
او لا الاشكال لا لا يحمل لها يندفع به الشك في هذا المجال من الاخبار والنا فيه ما

عنه

يقع عليه

مايل

واما بدل على الاعادة مطلقا فغير الاستحباب فلهذا استعمل في قوله قال  
عليه السلام ان كنت قد رايتك وهو اكثر من غدا وروى عن ضعيف عن مسيب بن  
صالح اكثر من غدا فيذكره وروايت عن مسيب بن صالح قال وان علم ان يغسل ويغسل  
فغسل عليه الاعادة وروايت عن مسيب بن صالح قال وان علم ان يغسل ويغسل  
فغسل عليه الاعادة وروايت عن مسيب بن صالح قال وان علم ان يغسل ويغسل  
يعاد صلوته كونه بالشيء اذا كان في وضوءه فغسله لم يغسل اعضاءه وصح عنه في الحديث  
ايضا قال وان كان اكثر من قد وروى عن مسيب بن صالح قال يغسله ويغسله  
وروايت عن مسيب بن صالح قال وان كان قد واداه مناحيه قبل ذلك فلا  
باس لم يكن يحتجب في الغمام من الخياط ان لا يغسل اعضاءه بل يغسل ذكره  
فيحسب فيه ثم يذكر بعد ما صليت الا بعد صلوته قال يغسله ولا يغسل اعضاءه فان يكون  
مقدرا للمعصية فغسله ويغسله ويغسله ويغسله وان قال قلت لابي عبد الله ع  
ومرغاضا وغيره او شئ من غنى فغسله ان لا يغسل اعضاءه بل يغسل ذكره  
ويغسله في شئ من غنى فغسله ثم ذكره بعد ذلك قال يغسل اعضاءه ويغسله  
قلت فان لم يكن في وضوءه من غنى فغسله ثم ذكره بعد ذلك قال يغسل اعضاءه  
ويغسله ثم قال يغسله ويغسله ويغسله ويغسله وان كان في وضوءه من غنى فغسله  
الا انما هي

فرايت في الاعادة يقع خارج الوقت البتة واما ما في هذا من طاهر صحت في  
مبطله وتبقى كتاب قريبا لاسناد وهو يعرج على الاعادة في الوقت في الوقت  
وهنا وجه لان وضوءه على السلام ووضوءه وعدم غسله من ان يكون سابقا وحال  
ودفعه الا بما غفل عنه المعتبر من الغنى وهو اجمع ما في الحديث ان ذلك في خارج  
الوقت وان الغائب صلوته مشددة ويؤكد ان من لم يفرق بين الغنى والوضوء  
من الغنى بعد الاستسقاء في اليوم الثاني او الثالث فلا غنى في الغنى في حقه  
وقوله عام قد مضى صلوته وكفى له ان لا اعاده ولو في الوقت كما مر في جملته  
من احكامه في عنوانه عليهم ايضا واذا كان في الغنى في الغنى في الغنى في الغنى  
مما يراى في الاستسقاء والجهل في جميع بني هذه الاخبار والجهل في الغنى في الغنى في الغنى  
ولا مجال للموجب الزيد الاشكال يمنع الاستسقاء في الغنى والاستسقاء في الغنى  
المناظرين هنا من الاخبار يحمل ما دل على الاعادة على الاستسقاء في الغنى في الغنى  
اما ما في هذا من الاخبار فمردود بالاعادة في جملة ما تقدمه وما في هذا من الاخبار  
الاعادة وانما هو في حقه العلة الغائبة وانما هي في الغنى في الغنى في الغنى في الغنى  
عليه السلام بعد صلوته كونه بالشيء اذا كان في وضوءه فغسله لم يغسل اعضاءه  
الاقبال في الغنى في الغنى في الغنى في الغنى في الغنى في الغنى في الغنى في الغنى







مع بقاء الوقت وربما يشك من هذا الحديث الاكثاف بوجوه واحد لان المر  
انجب ووقع احديث لهم بعدم وجوده فاما فان وقت من الصلوات المتعارفة  
بذلك الموضع وبناء التوجه المذكور على هذا القول فذلك لم يصح وضوحه وتسا  
الواجب على اعادة الصلوة خارج الوقت ايضا انما يقول ما ذكره جيب الا انك قد  
تشك هذا الامر الذي بنا عليه حديث التوجه المذكور وهو عدم الكفا بوجوه  
واحد لاننا انجب ووقع الحديث للاخبار المتعارفة وجوده في ذلك الوقت فاما  
البول في الشك واليقين والحقاق معظم الاستحسان على ذلك وبالجملة فالمستلزم  
في المسودتين المذكورتين لا يمكن ان لا يكونا من الاكثاف بل لا غاذه فيهما معا  
واجب على كل واحد من الصلوات ايضا لاكثر احوال المستثنين المذكورين والله اعلم بالمقام  
فمن عظم في التماسه جاهلا في التوجه بين الامتنان وشأن التوجه بين  
بل صريح كلام الشيخ رحمه الله في المحلات حيث قال المستألف اذا صلحتم على وجه  
او بدنه يتحقق انما كان عليه حتى الصلوة ولم يكن عليها قبل ذلك انما هو خارجا  
في ذلك الاشياء وما بانهم فتم من قال بتبيل لا غاذه على كل حال ثم قال ذلك  
من قال ان علم في الوقت اعادوا لم يعلم الا بعد من خرج الوقت لم يعد انظر الى غلط  
يعيد الوقت في خارجه وشك في باب الميا من النهاية وظاهر من الاكثاف على

صحيح

وجوبه

وجوبه في هذا القول لم يعلم حتى خرج الوقت بل ان بعضهم الاكثاف عليه ونسب في المشي  
الاكثاف وهو وقت الجفاف ومما يدل على ذلك هو رواية ابي بصير عن ابي عبد الله  
قال ما لثمن من جليل وفي توبه جبارا ودم حتى يخرج من صلواته ثم علم قال قد  
صلواته لا ينج عليه وصحبه عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سالنا ابا عبد الله  
عليه السلام بيضا وفي توبه عذبة من ان كان او سوادا لم يجد صلواته قال ان كان  
لم يعلم فلا يجد وصحبه فداه عن ابي جعفر عليه السلام وفيها قلت فان كنت  
انه قد ما به هذا ولم يتبين ذلك فظن ان لم او شيئا ثم صليت فيه فاني فيه  
قال فيسلك ولا يجد الصلوة احد بيت ورواية ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال  
ان اذا توبت اليك الدم فخطا فيه وحواله لم فلا اعاده عليه حديث وصحبه  
اجمع عن ابي جعفر عليه السلام قال قد لم تكون في التوب ان كانت اقل من قدر الله  
فلا يعيد صلواته وان كان اكثر من قدر الله ولم يزل ولم يفسله حتى يصلي  
صلواته وان لم يكن داه حتى يصلي فلا يعيد الصلوة وصحبه حتى يصلي على ابي عبد  
قال عليه السلام قال اذا توبت الى صلواتك قبل او بعد ما دخل في الصلوة ففعلت اعاده انقلو  
واذا انشد تظن في توبك فاقبص ثم صليت فيه ثم رايته بعد فلا اعاده عليك  
وتنالك القول وصحبه عبد الله بن سنان قال سالنا ابا عبد الله ع عن رجل

12

اصحاب توبه جبارا ودم قال ان كان علم انما توبه جبارة قبل ان يصلي ثم خط فيه  
ولم يفسله فعليه ان يعيد ما خط فيه وان كان لم يعلم فليس عليه اعاده وان كان  
سركا سابغ في نظر فلم يبينه اجزاء ان يشك بالماء وقد شك في المقام الاول  
في التوجه عن ابي جعفر المروي عن كتاب من كتابه في قوله عليه السلام وان كان دا  
وقد سئل فله بعد تلك الصلوة ثم ليس له يرد ذلك ايضا وصحبه عن عبد بن مسلم  
عن احمد بن محمد بن ابي عبد الله قال سالته عن رجل يخط في توبه جبارا وهو خط قال  
لا يؤمنه حتى يصرف وصحبه العباس بن القاسم قال سالنا ابا عبد الله ع عن رجل خط  
في توبه جبارا ثم انما خطه اربا فخرج اقل لا يصح فيه قال لا يعيد شيئا من صلواته  
وانما جعلنا هذا بين الوارثين في المذهب ان لم يجعلها من ادلة المستلزم فلهذا  
الوسائل وقدمنا في هذا الاصل انما جازيها عن الحديث المذكور ونقل عن الشيخ  
الاحتجاج بما ذكره عليه من التفصيل بان لا يلزم بالثبات في اثناء الصلوة وشك في الاعا  
تلكا اذا علم الوقت بعد الفراغ واجيب بمنع المأثرة ان لا يسل عليها وظاهر الشاهد  
الجليل انه لا يقول بالنية التي هي في التماسه ولم ينظر في توبه او بدنه فيمن قال في ذلك  
بعد شكه وصلح له ذلك على ان لم ينج بدنه وتوبه به عند المأثرة لا رواية وقال في  
الذكرين بعد نقل صحبه عن عبد بن مسلم الاول لو قبل لا اعاده على من احدث قبل

ويجوز

ويعيد غيره ان كان هذا الخبر والقول الشاذ في عدم الخطا في توبه جبارا ثم يعيد  
اعد صلاتك المواتك كنت غسلا فان لم يكن عليك شيء ان لم يكن احدا  
فلا تاتى توبه جبارا بوجوبه بوجوه الصلوات عن ابي عبد الله ع قال قلت له رجل  
اصليته جبارة بالليل فاعشلت فاما اخرج تظن في توبه جبارة فقال له بعد شكك  
لم ينج شيئا الاول بعد ان كان حين قام تظن لم ينج شيئا فلا اعاده عليه وان كان  
حين قام ولم يظن فعليه الاعادة وتبين ان الظاهر ان الامر بالانظر وصحبه عن عبد بن مسلم  
وعنه ما تقدم اما هؤلاء التمسوا بالوسواس على جهة الاستحسان ولا ذلك عليه  
صحبه زوان المذهب في حديث قال بعد ما قد شاقه صلواتها في هذا المقام فاشك  
ذلك قال لا انك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك ان تفسق  
بالشك انما ان قال قلت فهل هذا ان تسكتي في اداءه اصابه شيء ان انظر فيه قال  
لا ولكنك انما تزدان نداء الشك الذي وقع ففكك احدث وهو مخرج كل خطا  
في وجوب التماسه بيقين المأثرة انما هو القاعلة الصحيحة المنقطة عليها وان انظر في هذا  
الشك انما هو لا لادب وسوسة الشيطان وولم ينظر في توبه جبارا وجوبه  
ولو راي التماسه في هذا جعل الامر بالاعادة في رواية التي نقل على الاستحسان  
واما استدلاله بالشك والذكرين من الروايتين المذكورتين فوجه في المأثرة

شك



[illegible]

وعلى غير ذلك من الجبريد وغيرها لا  
مستلزمين احد من مسئلة الفراه خلق الامام المرتضى وفيها انما الضعفة والاراء  
مقرنة ولا سب عندى هو التخييم الا فى الجبريد اذ الم يجعل الامام ولا الهة فالتخييم  
له الفراه والثانية مسئلة جاهر الحكم من كونه معدوما مطلقا ولا مطلقا الا الله  
الصوري في المشهورين وقد تقدم تفصيل الحكم فيها فى المسئلة الثانية وباقى  
بناء على ما اخبرنا به من عدم وجه الجاهر في هذه الصلوة وكذا باقى فعل الصلوة  
الفرقة وانما يكفى الجاهر معنى ولا فرق في القولين بين الجبريد والاختلاف  
ولهذا العالم  
المرتضى والجاهل والفرق وكثرة الصلوة فيه مبداء لا  
لاحد من اصحابنا رضوان الله عليهم في ذلك الا ان الخلاف الاخير بالنسبة الى المالكين  
الاولين يقتضى العموم لكل صلوة واما اشتراط السجدة فبعض الاخبار يقتضى ذلك  
كله وادارة ارجحى ورواية الجبريد وبعض الخبر مطلق بالصلوة وحل المطلق على  
يقتضى تنقيس الحكم المذكور بالصلوة والسجدة وهو الاظهر وقد عاين الفقيهين  
فيما هما الصائل واداء العالم  
فانما هو على مثل اذا كان الصلوة لم تنفرد مطلقا ان الظاهر ان سقوط الامام  
ان

والاعتناء المذكور انما هو لغير صفات الامام والاعتناء بما زادته ولا خصه به  
في ذلك لما قل بعد الصلوة ومن ذلك والاعتناء بما جرى على الغالب المكتبة  
من يشاء ودخل المساجد والازدحام اليها للصلوة الجنبية الحاضرة ومن يتصلح  
تصاناً فحينئذ لا تدخل لاجل الصلوة بعداً بقضاء الحاجة فكيف هذا حكم حكمه من غير  
العتق وقد ما من مع الامام ثم اداد الصلوة وغرضها قضاء اركانها كما دخل  
مع صلواته ثم ما زاد الصلوة على غيرها وسخو لا في ذاته وان لم يرد به من غير  
الاختيار وحاشا لخلاف الغالب لان حكمه كذلك لا فرق بينه وبين الداخل والخارج  
على حيزه في الامام الجماعة كونه عالماً بقبض الصلوة ام لا يشترط  
سواء العدل وحسن الظن في كذا الامام ايجد شرط فيه ان يكون جاعلاً للشرائط  
والصالحين كما يكفي كونه عادوا في داخل الخطبة ان الاشهر والاهل لا فرق بين  
اجتهاد الامام الجماعة بل في كل من صلح للائمة والعقول باشتراط ايجد البقية  
الشرائط في ذلك لا يفتقر اليه وانما جاعله لاجل عليه واشترط العدل في الامام  
وغيره فان يدبر بوجه اشتراط العلم والهلل يجمع الواجبات من صلوة وشيهاً فبيان  
المشاور لكي يكره لعله اذ العلم بقدره انما هو اجتهاد في التقدير وتفصيل الاجتهاد  
في هذه العيان ان كل عمل من الاعمال ومصلحة المصلحة في الامام القائم بداته في علية

ويصير اجتهادها وتقابلها اذ كان ملكها بالاشفاق وجعل عليه معنى فقله العاصي فذا  
 وبسطها عنها وشكورها وتغوث ذلك من انكسارها فاذا كان ملكها بالصوم وجعل  
 باحكامه واذا كان من من عليه الزكوة وجعل له السبل الى الركون واذا كان من عليه  
 الحج وجعل له العلم باحكامه واذا كان من من على النجاس وجعل له العلم باحكام  
 النجاس وهذا مفضل على عليه باصل الشرح وخلق فيه من نفسه فانه يتجسس على العلم  
 باحكامه ومعنى واجب وحلاله وحرامه وما يجوز وما لا يجوز منه ليتقوا في فعله  
 كلها خارجا عن طغيان الاوامر الشرعية والسنن الحميدة والامر بكن ملكا فذلك على كلف  
 نفسه فانه لا يستطيع معرفة احكامها نعم يستعمل ان كان هناك من يقوم بالامر الكتابي  
 من الامم والافساد ويحج بمخالفته بالواجب كغيره في وجع والاضلال لما كان من الاعمال  
 بحيث الملك لا يثاب بها كل يوم وليلة فليس مرأت فلا ترث وجوئ في الحكماء  
 والاضطرار بها والاحلال ذلك الموجه لغيره العدل لا يلزم وبالله العالم  
 ما تريف لعدله ومن شرفها في مفرقها المعافاة النافذة في  
 الشهور وان لم يعرف من شرفها بينهم وعلى تعبير اشراط المعافاة النافذة  
 عددا ان الكلام في وجه العدل بين عدلنا وضوانه عليهم قد  
 فيه الحق الغريب والافراط والحق في ذلك لن وجعله الاوضاع لان



العقبر

اعمال تلك القوى الثلاث حدثت منها ملكة واحدة هـم الفطناء بالحقيرة  
وهي المعبر عنها بالاصل فهي اذ ملكة نفسانية قد ربحها المساواة في الامور  
الصاعدة عن صانعها ولا يخفى ان تحريكها من عند النفس <sup>فهي</sup> بالسرعة  
ايضا وانما دخل تحتها هذه الامور وهو امرها بالحقير فقد <sup>ختلط</sup>  
قيمتها اذ قال ثلثه احداهما وهو المشهور بين المتأخرين انها ملكة نفسانية  
تجسّد عن الامور الثقلوية المرددة وحسرت بالملكه عن احوال الغير والاسماء  
مبيحة عن الحقائق ويصير كالبعوضة المستقرة وهذا خلق كاذم في احوال الماديين الثقلويين  
تقبل بالترتيب بين الحقائق والصغائر من الخلق المحال للعاقل وقيل لمعتاب  
الكتاب بكامله وعدم الاصل على الصغائر وعدم كونها على خلافها في حق بعض  
الناقد ومنه المردد باتباع محاسن الفوائد واعتقاداتها وانما <sup>بعض</sup> من  
من المتأخرين يرون بديها في النفس وفيها علم والكتاب في قول منعه انه <sup>في</sup>  
مستطوع وقد اطاعوا من المتأخرين السلام فيها من هذه القول والاطمان في  
سند ويطالوا وما يورد عليها وتحتها برعها وقد اثنوا ان الارض عن ذلك <sup>الامر</sup>  
حيث يقع انهم عند تدبيرهم بل بظاهر الادلة الآتية توره والظاهر ان اول من  
بهذا القول العلامة نور الله تعالى رحمه الله قد تكدره كره في كتبهم اخبره فكل

في التفسير فتشاهد في بعض هذه النسخ وصلة الواو بعد الف التاليفاً وبالوجه الذي ذكره، إلا أن ليس من النسخ

من ثم لم ولا يبعد كما ذكره بعض أصحابنا أنه قد سبقت قد اتفق فيه العلماء أنهم موقوف  
الاعمال بذلك وتلك في القبول ونحوها وذكر متاخرها احتج بأن في هذا الفعل  
وايضاحه وكيف كان فلا اشتغال بمجاهد وام متاخر ذلك بالقبول وارجع عند زعم العقل  
الكتاب ما تقتضي من التبع في النهاية وجماعة منهم ابن الجيند والخطيب والندوي واليه  
والشيخنا المشيخ الثالث ويتبع جملة من صغارنا من اهلنا من كالحق الحاشا والافاض  
احسانا ما لا يكفينا به والحق فيه وهو جرح الاسلام قال في كتابنا المذكور انما شهد  
عند الحاكم وشهدوا فان عندهم فلا خلاف وقد شهدوا عنهم في جميعنا في الكش  
وان عرفت انهم قبل سبها واتهم كلما حازوا للفتنة بل قال في الاسلام الحديث  
ايضا وهذا كلام لا خلاف فيه وان عرفت انهم ولم يثبتوا احراز جرح ولا اعتدال  
هذا لما اختلف فيه الاحتجاج بالشهور بينهم خصوصا المتأخرين منهم في جميعنا  
من عند النظم ولا يكتفي بالاعتداد على ظاهر الاسلام ثم نقل عن الشيخ ف وابن الميود  
وكذا في الشرف فاما لا يكتفي بظاهر الاسلام ثم اورد الاله دلالا ووردوا في ابن ابي عمير  
بطريق الشيخ وعن ف ولا لانه الآية وعن ف وسند الرواية قال وفيما في المذهب من الجرح  
وعلى وانهم باحد الامر في اهل العلم يحصل ثم اوردوا من الروايات في الدلالة على جرحها  
على لا يكتفي بجرح الاسلام وتسلم بعده في المقام المذكور قال وبالجملة فهذا القول معتزل على

حاشية على الفتاوى والعدل في بيان بعض ما فيها

والله اعلم

وأكثر دياره وحال السلف في عهد به وبه لا يحكم وينظم الأحكام العام خصوصاً  
على المدن الكبيرة ولما كانت الفوائد فيها من عيالتهم المشهور الأولى بل المتعجزة  
أول وهذا الميزان بيننا الشهيد الثاني ومن يصح حيث مائة الف الف الف الف الف الف  
عيالة النصاب ما ينبغي بانه انشاء الله نعم وقال الفاضل المولى محمد باقر في كتابنا  
في كتاب التعريف من المعبر في العلم انما هو قبول الشهادة هو الف الف الف الف  
العدالة المستند إلى البحث والتفتيش وكيف في ذلك ظهور الاسلام ورفع  
ما يقع في العدالة المشهور بين المتأخرين الأولى وجود بعض الامتيازات  
العدالة على حسن الظاهر وقال ابن الجوزي كل المسلمين على العدالة انما يظهر خلاف  
والتشريع في الخلاف وان لم ينفذ في الاشارة الى انية في قبول الشهادة في  
الاسلام مع عدم ظهور الفتح والعدالة وما لا ينبغي وطولها في الاستعداد  
في الخلاف والاجماع ولا يحتاج وقال البحث وعدلة المشهور فكان في ايام النبي  
عليه السلام ولا ايام الخلفاء ولا ايام الظالمين وانما هو في احد عشر شرايق مشددة  
ولو كان شرايق الجمع اهل الامصار على انكر انهم هو اصح الامم في الدنيا  
بل انهم شغل منه كل النخبة على من اجد وانتهى بولاية فان على هذا القول ان  
الاصلي في المسلم العدالة وظاهر من ان حسن الظاهر في غير هذا الاسلام فانه







اولا ضعف المستند الذي يستعمله المتعصبون في معارضة ما سببنا من الاخبار والادله  
ثانيا ما ندعيه وثالثا بما ذكرناه في الخبر الاول لان الاخبار قد استفاضت على  
ثوابه ومنه بانه لا بد من العدل في الشاهد وفي معرفته واستغناء عنها عن  
زائد على ما في الاسناد و قد مر في الخبر انهم منها الخبر الثاني والثالث كما انهم  
في دليل كل منهما فكيف يمكن القول على ظاهره من الاكفاء في خبره ظهوره ولا سيما  
كالمشايخ والمؤلفين والذبايح ومن المعلوم به من الشرح والمحقق عليه حتى ان القائلين  
بهذه القول اختصوا الشهادته والاماميه بمراتب على هذه الاشياء القدره  
وثالثا ان قولهم ان الخبرين هما في الحقيقة ظاهرهما ما هو في الحقيقة شاهدان في  
لما تدعيه ولعل اسناد ذلك من عدم بالشيء الى الشهادته و ذلك الاشياء  
وذلك فانه يحكم على ظاهره بالماضي مع العلم بما يوجد في ذلك من الصفا التي  
اعتبرناها في العدل والاعتناء بها الذي انما نرى حاله عندنا كما  
الشرع في الشهادته مثلا كيف يوصف يكون ظاهره ما هو وهو مجهول لان الظاهر  
الذي يحكم على قيمته انما هو عبارة عن معرفته وما لا بد من معرفته لان الظاهر  
الذي هو عبارة عن معرفته وهو موصوفه ولو قيل ان المراد ظاهره الذي هو  
الاسلام الشئ والعقائد قلنا صفا لا اصل منوع ومنه في العيان في بيان نوع  
الاشياء

الاشياء ولا سيما هذه الامور ان عدل شهادته في البيان انما هو حقيقة  
هذا الاجمال يكون الحكم فأكبر الماتقدم واستدل القاسم على كونه غير  
الحكم على التاكيد كما هو مسلم بينهم وصار ما ذكره الحديث الكاشفاً عن الخبرين  
كوجه في كتاب الرافعي في دليل الخبرين ما هو في الحقيقة الذي يقتضيه المتن  
لا هو عن ان ادعى ثباته او وصفاً في المباشرة انما هو ادعى واجها  
والمتصرف في الخبرين المشايخ الذين يتابعون ما في العلم اذ ادعى ثباته والاشياء  
امراة ادعى العلم له ولا يخاد من احد من هذه لا فيقبل افواه من صدقهم في خبرهم  
خلافه في خبره ان يكون ما هو في الظاهر من وجهه حاصلة الوجه الى قولهم في خبره  
شياء ولا معارضة له وهو مستلزم اخر مما جعلنا في خبره انما حصة الخبرين  
من الخبرين انما قال لم يجعلنا في خبره في إطلاق الشئ قال يطلعها اذا ظهرت  
من خبرها قبل ان يتبينها بشا هذين عدلين كما قال في خبره في خبره في خبره  
الجزءين من خبره ولعلنا العطف ايجز في خبره في الخبرين في خبره في خبره  
خبرنا في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
متن خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
الشئ فقال يطلعها اذا ظهرت من خبرها قبل ان يتبينها بشا هذين عدلين

كما قال في كتابه فان خالف ذلك في كتابه عن حاله في كتابه فانما شاهد خبره  
فما يصح من إطلاق القول في الخبرين فقال من ولد على القطر ايجز في خبره في خبره  
الطلاق بعد ان يعرف منه خبره في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في خبره  
وهذه الرواية واضحة لا ساء والله لا بد من الاكفاء في خبره في خبره في خبره في خبره  
ولا بد ان قوله بعد ان يعرف منه خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
وغيره وهو يكتفي في سياق الاثبات لا يقتضيه العموم فلا بد في خبره في خبره في خبره  
منه الذي يظهر من الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في خبره في خبره في خبره في خبره  
ان يعلم منه ما يجادل لاعتقاده الصحيح لصديق معرفته من خبره في خبره في خبره في خبره  
باستقلال شهادته العدلين ثم لاكتفاء بما ذكرنا في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
فانما انما يقال في ذلك ان لا يطلع الشئ كان اولى اشرافه في خبره في خبره في خبره في خبره  
سبطه السيد السيد في شرح المختصر الثاني فقال بعد من كلام هذه المذكور  
ونذكره في القاموس الثاني من المتقدم ما هو في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
الاصل مع خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
وعرف بالاعتقاد في نفسه ليس للاشتقاق وانما ان في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
سالمين من المعاصرين في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره

الاشياء والقائل المولى في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
بالطريق ايجز ايجز في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
به الخبرين في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
في الخبرين في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
امراة ادعى خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
عابرة المنازع فيما ذكرنا السيد السيد من قولهم انما هما سالمين من الخبرين في خبره في خبره  
وليس في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
ان لا خلاف بين اصحابنا هؤلاء العقابين في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
وتمجاسه وحله في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
الخبرين في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
المتقدمين وجملة من تأسر في الخبرين في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
عن شهادته في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
فرا على ذلك مع الاتفاق على الخبرين في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
ثم لو نزلنا على ذلك وحلنا التام على مطلق الخالف وان لم يكن ما صيحا











عن قول شاهد اذا لم يعرف يقضى ثم نقل حديثه حديث ومن سلمه من  
المحدثين ثم قال لا يصح بين هذه الاثبات يقتضي تقييد مطلقا  
بمقيدها اعتدلتها لا على ما سوي الاول من اثنائها هذا الصالح والمواظبة على اجتناف  
الامتناع في ما لا يميز في صغر العبد لا في قوله هم عرب بالاضمار وتفسيره  
اذا لم يعرف يقضى وقوله لا يميز ظاهر ما هو عليه من قوله على ذلك فان لم  
ذلك فالاصلاح له وهو ما سوي كما وقع في الصحيح في الخبر الاول في قوله  
ما هو معروف بالاصلاح اي تحاشا للاصطلاح وما لم يميز على احوالها فهو مدعى  
عليها كنية وانما هو مدعى له وهو علمنا غيبته وان علمنا منه ذبا يتردد  
بل انما يميز علمنا انه يميز كبره اذا كان من اهل البيت عليه السلام ولا يميز في هذا عدم  
شهادته اذا كانا شيئا علمنا بتقديسه وان قبلها غيرنا لعدم علمه ولا يصح  
لنا انما ونفسه للبرهان اما الذي يدل على عدم جواز اطلاقه وشكرنا فانما في الخبر  
الاول من ابناء الراعي والما الذي يدل على جواز شهادته لما في ولا من غير  
العلم ما رواه احمد بن محمد ثم ساق رواية علقه المانعة من جواز شهادته  
المعروف من احوال ابناء الزمان في كل دور وادان ويؤكد مرورا بحديثي القضا  
الفسوق والجور والظلم والعيشا وانسكا بعلك لئلا تدنيه من حارقه

ولم يميز

وعدم المبالاة بالادان والمحافظة على قواعد الامان كيف يمكن الحكم على  
مجهول الحال في هذا المجال بالبعد له كما ادناه وابنت الاعيان الثالث هو  
الاعتناء بالدين على الاعمال والاداء والاصلاح وعليه يتبع الاعتناء بسلامتهم  
حبل علمنا انما الامور وحوادث العدل لم يميز من حسن الظاهر والملازمة ان يكون  
الرجل معروف بالاعتناء بالواجبات والاشياء من الحيثيات وواقع شيئا منها فقه  
بالايمان والشورى والاستغفار وان يكون من اهل الاعيان والاعمال ولا سيما الجهد  
والاجتهاد وان يكون معروف بالاعتناء بالزوم لما من الاوصاف والاصلاح في الدنيا  
هو محمول على الحال حيث ثبت وصفت له او الفسوق ولا بد في معرفة العدالة  
من نوع معاشرة مطلقا على احوال الاحوال ليعتد بها في ثبوت ما ذكرناه وقد  
المجال فان كان من كثير من الناس من يكون على ظاهر العقاقير حتى عدم وصول  
به الاثر من الدين فانما يمكن من هذا ان كانت تلك الاحوال مغلطة ملاها بجرها  
وكثيرا ما في حال الرجل اذا عاشت وصالحته باللفظ والتمتع فان يكون بينهما  
غاية ونفاية فانما حصل له من غيبه بطلت نعت وجب على ما يفرق بين  
من شيع الاحوال والافعال وبالحاجة فانما تعرف احوال الناس وما هي من احوال  
وغيرها بالاجتهاد والاعتناء في المعاملات والمخاطبات والاعتناء بالاعتناء

وتحذرون فيجب ان تذكر كيف حاله لئلا يكون له على غيره مثال في الاثبات وتكون  
على غيره ما في الاثبات وكيف حاله في الغيبة العشرة احد على ما في الغيبة  
منه او انما احد لا يصح ذلك فان كان شيع ذلك انما يعامل بالاعتناء ولا  
الاثبات من حسن الظاهر على القضا والاعتناء والبرهان على طريق الشهادة المحكي  
ولا يصح في الغيبة ان يرجع عن تلك الطريق العلية فهو مدعى الاثبات في ذلك  
اما اسوق اليك من الاخبار ثم اذنيها بقول جلال من كلام شافعي علمنا  
الاخبار من ذلك ما رواه احمد بن محمد في الغيبة في الصحيح عن ابن ابي عمير وقد  
الشيخ في الحديث ضعفه على الاصطلاح التمهيد للفتنة الغيبة وكما كان في  
زادنا تضع له علامة بغيره فيقول الحق بالبرهان في كلامه فان لا يصح  
ما تعرفه الى الرجل بغير المسلمين حتى يقبل شهادته عليهم فان فقال ان  
يعرفون بالسيرة والعفاف وكحل البطن والفرج والاب والامتنان ويعرف باجتهاد  
الكاتب لئلا يحد الله عليه لئلا من شرب الخمر وانما وعرفوا الى الدين والفرار  
من الخلف وغير ذلك والدلالة على ذلك ان يكون من اهل البيت عليه السلام  
على المسلمين قديري ما رواه ذلك من غير ان يصحوبهم ويصحبهم في كل  
عدا لئلا يكون منه التخاذل للفتنات انما هو في احوالهم من جمل

هو ان يميز

ارادته



ووجوب حيلته واذا دفع الى الامم المسلمين اذن وحسن فان هذا جماعة  
المسلمين ولا امر عليه بشيء ومن حطوا عنهم حرم عليهم غيبته وتبشيره  
عدا لغيرهم اذ لا تخافون ان لا تفتدوا بغيره الا انما في هذا الخبر على ما  
ووصفه فيما شهدناه فان قوله دم وان يعرف بالدين والعقود التي  
ظاهر انه لا يمكن الحصول الا على معرفة واستعلامها الا يمنع من المصلحة المطلقة  
على باطن الاحوال حسب ما شهدناه وبينناه وانما هي من عدم انما في المصلحة جامعة  
في كونها مظهر العدل والعدل اعلاها من حيث انشاؤه الا انما بان الصانع  
محمود الدين وان يقبلها فيقبل سائر الاحمال ويرها في سائر الاحمال وان يترقى  
لذاتها في وقتها مستهلكا لشرائطها كما في كفاية الله تعالى في ذلك التي  
وانما كما قال سبحانه من الغشاة والذكر في اهل ذلك جعلها المناط في الحكم  
ومنها رواية ابراهيم بن زيناب الطوسي عن الصادق عليه السلام قال من حصر صلوات  
فما ليعلم والليل في جماعة فخطوا بغيره واجتروا وشهدوا به واطلوا من حصر  
ما قبله ومنها ما نصير الامام العسكري صلوات الله عليه والكر قال في قوله  
تعالى ولشهدوا شهادتين من رجاكم قال لا يكونوا من المسلمين منكم فانما  
شروط المسلمين في العدل لقبول شهادتهم وجعل شهادتهم ومعنى ذلك من

الرجل

الرجل  
لم ومن ثواب دينهم ومن اهل الامم من عدم في قوله من ومنه من  
الشهادة قال من ومنه من دينه واثامته وصلاحه وعفته وبقية فيما يشهد  
وتبشيره وتبشيره فما كل ما لا يبرأ ولا يحسد الا ولا كل ما لا يحصل صالحا وشهدا بغيره  
مسلم عن ابي جعفر ع قال لا يكون الامم لنا الا انما شهدوا في الرجل اذ اعلمته  
خبرهم بغير انهم في حق الناس ورواها عن مروان في الرجل يشهد  
والا في لايه والرجل لا يرايه قال لا باس بذلك اذا كان خيرا وداراه وانه  
يسأل عن اوصاءهم عن ابا عبد الله ع قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
من عامل الناس فلم يظلمهم وحدثهم فلم يكذبهم ووعدهم فلم يخلفهم فهو منكم  
مروا في الحديث عدل الله ورجل له فؤاد وحرقة في قلبه وورق في رايها يستحق  
ابعد الله عنهم قال قلت من كن يمينه او يمينه ادبعا على الناس اذ احبهم لم يكذب  
واذا عظمهم لم يظلمهم واذا اخطأ لهم لم يظلمهم فاذا كان كذلك وجب له ان يظلموا  
من الناس عدل الله ويظلمهم بهم مرفعه وان يحرم عليهم غيبته وان يظلمهم  
ووصفته اجمع عن ابي عبد الله ع قال لا باس في شهادة العفيف اذا كان  
حقيقا ما لا يوافق ولا يوافق عليه من ابي عبد الله ع قال قال كالحمد والمناجاة  
والجمال قال لا باس بهم تقبل شهادتهم اذا كانوا صالحين ورواها في قوله قال لا

ما يشاء

عن رجل قال له يوفون وبنات مغاور وكبارهم غير بعيد ولا حديد وما اليك ذروا  
يعتقون الورق بقسمته ذلك الميراث قال ان قام رجل بقسمته فاسمهم  
ذلك كل فلان لا باس ورواها عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله ع في حديث الرجل  
قال انما لا يحسن بغيره العدل عن الرجل لم يبقه بغيره او ما في حقه العدل عن  
الرجل لم يحسن بغيره العدل عن الرجل لم يبقه بغيره او ما في حقه العدل عن  
المقدمه فهو منكم العدل ورواها عن محمد بن مسلم قال قدم رجل الى ابي عبد الله ع  
بالكنز فقال لا اطلبته اهل بيتي بعد ما طويت من حشيتها قبل ان اجتمعنا  
فقال امير المؤمنين ع من استشهد وجلس في وعوده كما امر الله عز وجل قال لا  
اذهب من ذلك ليس بشيء ورواها عن جابر عن ابي جعفر ع قال شهدوا في الشايرة  
حافض على انما استعمل او يرضى انما استعمل في حقه وبعثت بالجملة فالأخبار والادلة  
على عدل الشاهد وشواهد من لا ينبغي عظم من اجبها من عظمها مثل كذا  
ولا في الحلال والاطلاق والشهادات والدين ونحوها وان اختلفت في ثابته  
ذلك اجبا لا يقتضيها في بعضها في بعض الشاهدين يقولون في رواية  
بالعدل عن ربيعة بن جعفر عن ابي عبد الله ع انما لا اؤخذ بالعدل الا في  
انتم الاخبار وبعضها لا يعرف من طائفتها على مقيدتها وجماعتها على مقيدتها

تفتيح

يقين ما قلنا في حديثنا استند اليه لعدم هذه الاخبار لا حشواها مما  
الطائفة قدما وبعدها في كثرتها واستقامتها في كل ما رواها عنه ومن خالفه  
الاخبار في كثرته وافق في اخرها كاستصحابك انشاء الله فخر هذا الرجل  
في اخباره والمصلحة واما ما رواه من استعمل في الشاهد او ما في حقه العدل  
في الحج وقال الشيخ في النهاية العدل الذي يجوز قبول شهادته للمسلمين وعلمهم  
هو ان يكون ظاهره ظاهرا لا يمان ثم يعرف بالدين والعقود والصلح وكذا الدين  
والفرع والهد والاشياء ويرى في مقتضى الجواب ان اوعده الله عليها ما لا يوافق  
الحج والاداء فمؤخره في الدين والفرع من الزحف في ذلك الشاهد في جميع عيوبه  
شهادته الصالحة التي فيها عليه من اهل الامم من مؤخره في حقه حصون وجماعة  
المسلمين في شهادتهم الامم لوعده او عند وطأ للمفيد العدل من كان في  
بالدين والوعده عن عباد الله نعم وقال ابن البرقي العدل له معتبر في حقه الشاهد  
على المسلم وتثبت في الانسان شروطا وهي الصلح وكل العقل والحصول على  
الايمان والاشياء والعقود والاحتياط والقبول ونحوها المنة والله والعبد  
والعداوى وقال ابو الانصاف العدل له شروط في قبول الشهادة على المسلم وتثبت  
حكمها بالصلح وكل العقل والايمان والاحتياط بل الصلح اجمع واشتراط العقل



فصل في علاج جميع تلك قبليتها وقدره من المكن

والله اعلم بالصواب

20

عن الزيات ويجلس في هذا المجلس الذي هو منصب السيد والامام وذلك  
ان يكون منصفاً يعلم الاخلاق الذي به حصل بسبب الفريضة اخلاقاً وهو  
تجلى للنسب الفضائل التي بها تخلصها من الاذي والوديع وان كان هذا علم  
فلا يصح تخطاها وانما وافضلها خيرا فاما معنى العدالة في الشاهد والامام  
فقد تقدم في المسئلة انشا بقوله انما يقع هذا ذهابه على ذلك فان قيل  
بعض الاشياء والادوة عن الصلة والطهارات صلوات الله عليهم ويزود فيها ولا يخرج  
عن علمها وانما وصلوا الله عليهم ليشعركم الاخلاق وبذلك الانشراح في معنى شتمناقة  
الاسلام في كتابه سنة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من امر المؤمنين بصلوات الله  
انه كان يقول لا اله الا الله والحمد لله وحده لا يشركه شيء فيكونوا من  
عن الجسد وافته النعم ولسان الصدق وحفظ الفرض وتكثير النعم وعقل  
معرفة الاشياء والامور وبذلك الوجه وحمله في احوال العلماء وجمعة السامعة وحكمته  
البرع ومعرفة الحجة وقاية العاقل ومركب الرضا وسلاحه ليل الحجة وسبقه  
الرضا وفوسله المداواة وحيثه مع باقي العلماء وامام الادب ووجهه من اعتبار  
الغرض من اده المعروف وما في الحوادث ودر ليل الحجة وبقية محبة الاعداء  
انقلوا في هذا الخبر الشريف وكيف جعل هذه الاخلاق المكونة اجراما من العلم







الحرام منها لشعق نية ومهاشنة وجبن قلبه فحسب له دينه لا ريب في ذلك  
فيقول لنا من يظهره فان تمكن من اتمامه واذا وجد من يبيع من احوالهم  
الا يترككم فان شهودا اختلفت شناعة فما اكثر من يبيعون لما لا يحرم وان اكثر من يبيع  
فمنه على شهودها فيتم نيات منها حروما فاذا وجد من يبيع عن ذلك فربما  
الا يترككم حتى تظروا عقولكم اكثر من ذلك فالات اجمع ثم لا يبيع الا بعد ان يكون  
ما ليس به يبيعكم اكثر مما يصح به بقله فاذا وجد من يبيع عن عقولكم فربما لا يترككم حتى  
تظروا ما هو ولا يكون على عقولكم اوسع عقولكم يبيعون على هواه وكيف يحسنه للرجال  
الباطل من هذه فيهما فان من الناس من يفسد الدنيا والاخرى بترك الدنيا للدنيا  
ويحذر من ذلك الرباثة الباطلة افضل من ذلك الاموال والمنعم المباحة المحل للمشتري  
ذلك اجمع طلبا للرباثة حتى اذا قيل ان الله اخذنا العقل بالتمسك به بجمع  
وكسب المهاد فهو يخط خطا عتوا في قوره او لما طال الا بعد ما اذا اجتمعت  
وبعد ويره بعد ما لا لا لا يبعد عليه في طاعة نهر يحسن ما حرم الله ويحرم ما احل الله  
لا يبالى بها الا من دينه اذا سئل في رايه في شئ من احوالها فانه في ذلك النقص  
عقله في علمهم وجمعهم عظم عندا بامهيا وانما الرجل نعم الرجل هو الذي يعمل  
هو نجا لا لله ولا لله ودينه ولزوم نياه الله يري الذي لم يغيره في لغة الايد

من القز والمابل

من القز والمابل ويعلم ان قابل ما يجمع من من احوالها في وروا القيم  
قوله ولا يبعد ولا يبعد وان كان ما يجمع من من احوالها ان يبيع هو اكد  
للعقد لا لا يقطع له ولا يزال فذلك الرجل نعم الرجل فيه شكوا ويستت  
قاسموا والى بكرهم فوسلوا فانه لا يرد له وعقوله لا يغيره بل طيبه افوك  
وقد اضطر على ان يبيع هذا الشيخ سليمان بن عبد الله العتيبي في كتابه في الحاشية  
فلم يبد له المحقق الصالح الشيخ عبد الله بن صالح بن فواله تعالى في حرمها واخطاها  
في النقص عن احوالها عليه هذا الخرج في قولهما كل ذلك انما يجمع  
بأن العالم المشتري في الحقيقة يجب على العدة المشتري في الشاهد واما ما  
ولم يجمع وهذا الخرج على ما فرض من الشروط المشددة والناكبة العديدة في  
الاشارة وتوجد في من لا يصاد الا اذا داروا الاصل وضاعوا في علمهم الخرج منه  
لشدة ما هو على جماعته في احوالها على اصله بعد ما لا يبالى بها ولا يبالى به  
واخرجه عن ان يكون مسوقا لبيان العدالة وقد قلنا كلامهما وبيانا  
لا يفي من الوصف والخطا والخطا اليه انما وان ذلك افتاد وقع لصعوبة الخرج من  
هذه الشروط المذكورة في الخرج وعدم سهولته اقيام لهم بها كما امر ولا يرد  
ان الحديث موده العدة المشتري في الحقيقة لا يملك العدالة وذلك

العلوم الواسعة والامام من كان صاحبها فيها واعلام ويدرول في عقولها  
ويقولون انها مع سفر الظاهرية وعدم المتطرف في تلك العلوم الخرج الاصل  
ذلك انه لا يبالى بها ولا يبالى بها في احوالها واما ما يجمع من من احوالها  
بلا اختيار واستقامته في الاثام وخرج من جملة من علمنا انما الا بار من انما علم  
حقيقة الخرج عليها المذاهب لا يرد الا بالاصدار وبها يحصل الفوز في احوالها  
والخرق في الملك الجملة وهي التي شاركت اليها الايات لغيره وروى عنها  
الاثام والمعصية فان هذه العلوم الرسمية تباح للنفس كما عرفت فهو وانما  
شره في حدة انما الا انها بد في تلك العلوم وما كان ضررها على  
الدين من نفعها وجلبها البلاء عليها علم من دفعها وبذلك علم ذلك قوله تعالى  
انما يحب الله من عباده العلماء فان ثبت للعلماء العتية من غير العلم وهذه العلوم  
التي هي لا يترك عليها خشية لما عرفت من نفعها على النفس وانما ثبت  
على علوم الاطلاق ويومر في قولنا لاشاق في عدم في نفس الا يبيح بالعلماء في  
قوله ولم يترك من يصدق قوله في قوله في العلم وكذا قوله في قوله في العلم  
فربما منهم طاعة ليقظة واولئك الذين يبيعون واولئك الذين يبيعون من احوالها  
حيث ان الاثام لا يقع الا بعلوم الاخر لا بعلوم العلوم الرسمية فان ثبتها

عاز ذلك باوضح ولا لادراك ما لاحتجنا انما نقله من تفسير الامام العسكري  
قد ذكر قبل هذا الخبر ما يتعلق بالعلماء السوء الذين ورد التهم فيهم ثم صيب  
هذا الخبر عليه فيقال من حدثني ابي جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
ان الله يبعث في العلم انورا عايتهم من الناس ولكن يقبض العلم اذا  
لم يترك علم الى عالم يصرف عنه طلاب العلم الدنيا ويحرمها ويعتقون انهم  
ويجعلون له واحدا واتخذوا من سائر ما جعلوا في احوالها في قوله بغير علم فاعلموا  
واضلوا وقالوا لا يبيعون انما لم يبيعوا شيعتنا المتخلفين مودتنا اياكم و  
الراس فانهم عداة السوء فقلت منهم الا اذا دبش في حقهم وادعيتهم  
ان يبيعوها فانهم عداة الله ولا والله لا يصدقونهم الا في ذلك العلم والاطاع  
اشيا الطلاب وانما دعوا انهم في احوالها بالاثام العتية الذين وهم من القضاة المالكين  
فمنعوا فانهم لا يبيعون انهم لا يبيعون فاعلموا الذين يبيعون باذانهم فاعلموا  
اما لو كان الذين يبيعون انهم لا يبيعون الرجل ولا يبيع من طاهرها وقال القضاة  
قال علي بن الحسين م اذا اوتيت الرجل الحديث الى امره وهو كافر في بيعها  
فلما وانما فيها ادعيته واما ما كد من انما الاستناد الذي ذكرناه انما ما  
من ان المداوي الرجح العلم والاعتد بالعلماء ونما بهم واولئك الذين يبيعون

العلم







سألتها لما هنالك فقلت في متعة من الدخول فيه وادخاله نفسه في  
الله اهلا له وشهد له جاد على خلافه سبحانه ومجرب قد ليس وتلبس وجواز  
اشياء الناس به وقول شهادته من حيث عدم نفعه وفسدهم لا يدل  
على جواز الدخول له لان حكم الناس في ذلك خلافه وحكمه في حقه لا  
جواز الدخول له لان الحكم الناس من حيث عدم نفعه المانع للمعروف لهم جواز  
به وقبول شهادته تطهيره ان لموم الميمنة حكمه خلاف حدتها المبررة وعدم جواز  
اكلها وحكم من لم يعلم بكونها ميمنة جواز اكلها وبودنا لئلا يجلد في الاكل  
مثل صبيحة ابي يعرب عن الجصبة انهم قالوا في حقه لا يامون الناس على كمال  
المجدوم والابليس والمجنون ولد الزنا والاعراب وصبيحة من سمع من الجصبة  
قالوا في حقه لا يامون الناس ولا يسلونهم صلح في حقه في جماعة الذين  
ودعوا الزنا والاعراب في مهاجر والمجدوم قالوا في حقه لا يامون الناس ولا يسلونهم  
باعتبار الامانة لان الناس لا يسلونهم لانهم ليسوا من الاشياء المانعة  
من اهليته بل الله وبعض الاشياء ووان وددت انما سرت في الامانة بهم الا انه  
انما توجه الى المؤمنين والماضي في غير المؤمنين فهو يوجب الامانة من احد هؤلاء  
لا يجوز له الامانة فلو فرضنا عدم علم الناس في حقه من هذه الموانع مع اعتقادهم  
الامانة

عراق

العدالة فانهم يجوز لهم الاشياء بهم الا انهم يقتضون من المؤمنين لا يجوز لهم الامانة  
لما هم عليه من الموانع المذكورة وان خفيت على الناس كذلك القائلون الذين  
قوله اشيع الناس من الصلح خلقه لا يجوز له الامانة لعدم الاهلية طارئة  
ومشعل ما ورد في اخبار الفتوى والحكم من قولنا صبر المؤمنين مع المشرك بانهم  
قد علمت بجلب الاصلية لا بالية ومضى وشق وقولنا في عبادته عدم اعتقاد  
الحكومة فان الحكومة امتياز للامانة العالم بالفضاء العاقل والمسلمين ليس  
ادوية في فانها كالأمر الذي لم يكن مستجيبا لاسيما اننا به واهلية الحكم  
واقعا ولا ريب ان من اعظم الاسباب لبلوغ غرضها الشقاق في طاعة في منع  
العاس من الجلب في هذا المقام وان كان ظاهر العدالة بين الامانة وعدم جواز  
تقوله لا كلام وكلام من قد سلك امره وان كان محصوا عيشة الامانة والظلال  
لان الحكم في الموانع الثلاثة واحد فان عين العدل بين الامانة وعدم جواز  
في جواز التمسك بالامور المشروعة بها وان لم يكن كذلك لانه وانها لم لا بد من ثبوتها  
واقعا فلا اشكال والحكم الجاد في جميع ما يشترط فيه العدالة وهذا احصا  
معيها ذكر في الاماير في حق المؤمنين والحق في غير المؤمنين في الجوارح في  
اسان لا يقره على المخالفين المستبعد حين الذين يسلون في هذا المذهب في

استحقاقهم لمن قد عرفت وجب فلا مانع في الخبرين لما ورد في الاختيار  
الدالة على حكم العقوبة لشرائط الفتوى اذ جوبس انما هو في الدنيا  
عنه بل هو ان الله عليهم كما صرح به اخبا وهم جميع ما يملك به انما هو عن نصوم  
واختبا وهم ولو خرج عنهم لم يكن تأنيلا ولم يجر له الجلب فيه فان قيل انكم قد عرفت  
العدالة في المسئلة السابقة بحسب الظاهر الذي يجوز من الفتوى في المانع  
فاذا كان العدل لا ياتى فيها الفتى باطنا فكيف يتم بقية العدل من ظاهرها  
العدل لا ياتى في المانع فاسبقا وكيف تمتعون من الدخول في الامور المشروطة  
بالعدالة قلنا هذا غلط محض فان العدل لا يحدنا حقيقة واقعا لا يتجاف  
الفتى وان يتجاف جواز بل هو مقابل للفتى ظاهر واقعا والعدل لا  
عندنا كما عرفت سابقا بعد من القيام بالواجب والالتزام من التمسك  
من كماله وروايت وان واقع شيئا عقيب الجوبة والاستغفار والقوة التمسك  
والامانة للملك الغفار والملائكة على حدة من السنن والطاعة ولا سيما الجنب  
والجنايات لكن لما كان الاطلاع على ذلك كالمعروف مما يقتضيه او يقتضيه  
في ثبوت ذلك بحسب الظاهر الذي هو عبادته من حصول نوع مغاضاة عنه  
بموجب يحصل الظان الغالب بان ذلك لا ياتى هذا في عدم في صحيحه في بعض  
ان يكون

ان يكون سائر العيوب بحيث ان له عيوب ولكن يقتضيها ويشترط فان غلط  
بعض المبادى لا يقع منه عيوب بالحقية وذلك فان بعضا من كماله ولا  
معرفته بالاسرار والعقوبات في بعض المظن والفرح وسرقة باقتناء الكمال  
ذلك في قوله والعدل لا ياتى في ذلك ان يكون سائر الجلب عيوبه فانه قال في كل  
ذلك بان لا يقتضيه احد على الجلب في م بدو لا ياتى في ذلك جواز ولو عرفت  
لعمري عيبه بالانابة والتوبة والجلب فان العدل لا يحدنا كماله هو المضموم من  
الاختبا وادعوا بل للفتى ظاهره واقعا للتصديق حدها وانما لا يجوز احدا  
بالاخر وحيث فاذا كانت الفتى لذلك حد فاقبالا لتجاف الفتى في ان لا يجوز  
لمن علم عدم العدل لا يمتنع من لا يقيم به وقبول شهادته واخفا لا كلام من ذلك  
لا يجوز ذلك الشخص الدخول في شيء من هذه المقامات لعدم اهليته  
كاعرفت انفا وان اشاع لم يجعل من اهليته في حقه لها اهلا محضون  
بالعقوبات والشؤون كالمعروف من اخبا والعدالة المتقدمة في ذلك  
وان ظاهرها قد ساد من الاختبا وهذا ايضا فوجبه لانه لان اكثر التماسك  
وان ووديتها في الجلب في كماله في ومنها اشبههم الحكم على ذلك  
الطالبين كذلك وودى هذا الاختبا وبالشبهة الى ذلك المار منهم



٦٢

حتى يدخل الامام في الصلوة او لا وليس المراد به المعية في التكبير والمعاينة فيه  
بل هو كناية عن علة جواز الدخول لا بعد دخول الامام والادلة على ان  
هذه العلة كما هو ظاهر الا وهو قوله فان ذكره قبل اعادة الاية فيه على انه  
لو ذكره فانه لم يصح فانما يتحقق هذين العرفين بالذكر كمن اذنا في النظم  
انما هو من حيث كون ذلك هو المنكر للعامة وانما كان المفاد انه اذا  
والمنكر اما النظم فهو الوجه هذا وانما يكون الامام والمنكر ولا بد من ذلك  
في النظم وانما عليها وسبق الكلام لا حاجتنا والاحكام الشريعة غالبها لا  
انما يتحقق الا افراد المنكر دون الفرض لثبوت كالحقيقة غير واحد من  
ثم ان اولنا يجوز الجائز كما هو واحد العرفين وخالق المحض قد عرف ان  
كانت اجابا او اجابا فالمراد ان لا يتبين عليه حيث يقع الظلم ومعدودته  
وعدم دليل الظلم واما ان كان عادلا فاعلم ان لا يفرقها لانها صريحة  
الشريعة انما لا تخلو واما بطلانها هو الفرض واما احكام الشريعة فلهذا  
يتبين من واجباتها وانما سيجاء اعلم  
او التبريد او وقع تصدق الامام فان فعل الامام ذلك او ناسيا او  
هل يجب عليه اربع الميراث

العدل والعدل في الأحكام الشرعية والشورى والعدل في جميع الأمور التي ينبغي أن تكون  
على السبيل عند مواعيد الأقسام والأحكام وبالجملة فإن ما ذكره كلام الإمام عليه  
السلام في التفسير بين الفسوق والعدل العدم من وجهين أحدهما في الصدق والثاني في  
نحو المسألة وفيما لا يشك أن ما ذكره عليه السلام في قوله وإما الشيء الثالث  
منه عباد الله السؤال فلم يعرف له من يتبعه في الجواب والله العاقل  
هل يتبعه في الجواب الإمام في قوله كما قال له لم لا وضعت قدركم في التوبة  
لأنكم قد مضوا في ذلك ان لا يصح أن يكون الله يهديهم في ذلك فلو لم يكن  
علم وجوب التوبة وهو لا يقرب لعدم الدليل على ذلك نعم يستحسن من ذلك  
كقوله الأصم أنما قال في التوبة فيها إلا أنهم فسروا التوبة بعدم التوبة  
فيتمثل المقارن في الأخير وعلمه جواز المقارن في التوبة لأن القرآن أحكمها  
عنده وجوب التوبة وهو في كتاب توبه في السناد وبسند عن علي بن جعفر  
عن أخيه وسعهم قال سألت عن رجل يبيع الدان يبيع الدان قال الإمام قال لا  
البيع الإمام قال يبيع الدان وأما التوبة وعلمه جواز المقارن في التوبة لأن القرآن أحكمها  
عنده وجوب التوبة وهو في كتاب توبه في السناد وبسند عن علي بن جعفر  
عن أخيه وسعهم قال سألت عن رجل يبيع الدان يبيع الدان قال الإمام قال لا







[illegible]

فَيَكُونُ ذَلِكَ نَزْلًا لَّا قَوْلَ مَحْمُولٍ عَلَى الْكَلِمَةِ مَمْنُوعٍ بِمَا وَشَّيْنَاهُ وَفِيهِ وَاشْتِغَالُ  
الْمَذْكُورِ وَبَعْضُ مَا فِي قِيَامِ الْأَدَلَّةِ وَرَأْيُهَا فِي خَيْرِ الْإِفْرَاقِ فَالْخُرُوجُ مِنْهَا أَفْضَلُ  
مِمَّا يَخْرُجُ الْخُرُوبُ مِنْهَا لِأَنَّ الْأَدَلَّةَ الْعَدِيدَةَ تَعْمِدُ عَلَى تَوْحِيدِ ذَلِكَ لِيُتَبَيَّنَ  
مَا بِهِ مِنْ قَسْرِ مَعْنَى وَهُوَ بَيِّنٌ لِمَا ظَاهَرَ الْأَخْبَادَ الْمُسْتَعِصِمَةَ الدَّلَالَةَ عَلَى أَنَّ  
عَلَى خَيْرِ الْإِفْرَاقِ هُوَ أَنَّ أَفْضَلَ هُنَا عَنْ تَأْخِيصِ بَيْنِ سَوْرَتَيْنِ سَعْدُ الْجَمْعِ  
الْقِيَامَةُ عَلَى السُّورَةِ وَلَوْ أَدْعَى بَعْضُ الْإِفْرَاقِ لِدَلَالَتِهَا عَلَى تَجَمُّعِ هَذِهِ الْأَقْيَاسِ  
كَأَنَّهَا تَجَمُّعٌ إِلَى مَعْنَى فَهِيَ كَمَا فِي بَعْضِهَا فَاسْتَعِصِمْتَ الْأَخْبَادَ وَافْتِخَارُ  
الْإِسْمِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَعْنَى عَلَيْهِمْ عَلَى مَوَاقِفِ الْعَدْوِ وَنَزْوِ الْإِخْرَاجِ فِي فَحْشَى وَأَنَّ  
فِي تَجَمُّعِهَا قَامَةً بِهَا وَاجْتِمَاعُهَا مَا نَادَى السُّورَةَ فِي تَجَمُّعِهَا عَلَى التَّوْحِيدِ فَاصْطَلَحَ  
مَنْ أَدْعَى الْكَلِمَةَ إِلَيْهِ وَيُنَالِقُ فِي الْقَوْلِ بِالْوَجْهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ كَوْنُهَا  
عَلَى الرَّجْعِ أَوْ بِحَسَبِهَا وَمَا يَمُنُّ بِهَا مِنْ رَأْيِ الْعَبِيدِ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَالَ غُلَطِي سَرَقَ  
فَلَمَّا تَرَاهُ شَرَّاهُ ثُمَّ أَسْرَجَ وَبِهِمْ عَنْ بَيْتِهِمْ وَبَعْدَ رَجْعِهِ فَلَمْ يَوَافِقْ أَحَدًا مِنْهُمْ  
الْعَدُوَّ وَفِيهِ أَتَاهُ مِنَ الْوَجْهِ بِهَا رَقْدَهُ لِيُصْبِحَ مِنْ ذَلِكَ نَالًا لَيْسَ فِيهِ  
وَحَلَّ فَرَأَى سُوْرَةَ فِي رَكْعَةٍ فَخَاطَبَ أَيْعَ الْخُلُقَ الَّذِي غُلَطِي بِهِ وَبِهِمْ فَرَأَى أَنَّهُ  
أَوْبَعَ فَلَاحَ السُّورَةُ وَتَحْمُولُهَا فِيهَا فَقَالَ لَيْسَ فِي ذَلِكَ لَابَسْرٍ وَأَنَّ قُرْآنَهُ وَاحِدٌ

ويجوز هذا الاستصحاب شأنه وانما خلافه وسواء يثبت في حاشية في الحاشية  
ان ما في حاشية الصلاة هو الاستصحاب ومن ذلك جملته من الايمان وقد تضمنت  
نظم الياس عن الايمان على الفاعل من ايمان به وهو يدل بمفهومه على  
ثبوت الياس الياس كذا وفيه وان ثبوت الياس اعرف من الثبوت وثاناً ان ثبوت  
على الاستصحاب كما في الفاعل انما يقع في الدلالة على ذلك بطلان والمفهوم  
الياس من المخلوق وربما استدلل على الوجوب لا اختيار والدلالة على النسخة من القرآن  
في الفاعل من انما لا يفسد حقيقة في الثبوت ولا وجه لغير ذلك الا ان يثبت  
بأنه وثاناً وانما في الفاعل وهو يدل وفيه وان ذلك يثبت على انما في الفاعل  
وثاناً ان العبادة واجبة كانت واستحقة فثبت من الشارع ان العبادة تكون  
الشرع مستحب للشرع في الايمان فثبت ان يكون خلاف ما اذا كان الشرع  
يحصل بانه واجب باقياً شرعية وجوبه كذا في يحصل بزيادة سبب  
باعتبار بغيره واجبة عرف ذلك الحاشية والشرع كونه فاعلاً لا يتصل  
به سواء فلا يجوز لغيره واجبة الاستصحاب ما يمكن الاستدلال على ذلك بالانسان  
الدالة على فهم العدول من عرف الشرع والعبادة على ما هو في الحاشية والشرع  
وانما في حصول الاستصحاب على ذلك ومن ذلك الاخبار بعضها على غير ما في



قال اذا اتممت صلواتك بقل عوامه احد فانت زبد ان تقرأها فامض  
فيها ولا ترجع الا ان يكون في يوم الجمعة الحديث وصحبت ابن ابي عمير  
قال يجمع من كل صوت الا من هو الله احد وقيل يا ايها الصالحون وعصية  
اخبا وعدية وجه الاستدلال بها انه لا يوجد في هذه المباحرة العدد  
وليس وجوبها فاش من مجرد الشروع فيها اذ لا يثبت من المذهب شيئا بالشرع  
فيه الا ما خرج بدليل كالجموع وشمس العدل عنهما وجعلتهما معا وختمت الجهر  
في هذا بين الدورين ثبت في غيرها اذ لا قابل للفصل وجواز العدول فيها  
مع الاتيان بوقت كالملة بعد الاستدلال في كل الوجوب بل يوكه وهذا أقوى  
ما يمكن ان يستدل به بالوجوب وان كان بعض مقتضاه لا يجمع من المناقشة واما  
والاستدلال على الاستدلال في صحة ما على غير ما يوجب في جملته عدم قال  
يقولان فانه الكمال يتصور وحدها في الحقيقة وصحبت اهل البيت عدم قال  
فانه الكمال يتصور وحدها في الحقيقة وجعلنا لا نثبت ذلك على وجه  
التجسس بل يجمع ويرجع في عدم الوجوب في بعض هذا والتجسس منهم فمات  
تلفه احسن صورة لما كان ثم اتفقت اهلهم بعد الفراءه فقال انما ادرك ان  
وانت خير بان هذه الالهي واجمع سند واصح ولا تروى من غيرك العمل  
جهر

جهر مشاخرى لما نحن من لكن اتفاق الغاش على الاستدلال عليهم باليقين  
ثم اوجزنا لاعتقاد عليها وانكلمهم بمقتضاها فوددوا في الفوائد المرفوعة من  
العدة صلوات الله عليهم الا هذا فيما اثم والتمس ذلك عدلها جهر  
منعدها لا تتجسس مع صحتها وصحتها وبالجملة فانما في المسئلة من المتوقفين  
والا حيا لم ينعدي واجبت بحق الخروج من هذه يقين واما العالم  
في الشكوك والمشهور بين صحابنا رضوان الله عليهم هذا  
وقال المتكلم في الحقيقة المتكلمة مستمرة واجبة من تركها اذ عادوا اليها  
القول ما لا يتجسس الشهيد سليمان البراء فليس هو وبعده من غير ما لا يثبت  
وتقولان في المسئلة اخبا رخصها القول بالوجوب لم انقض عليها  
عن ظاهرها في عتيل القول بوجوبه والصلوة الجهرية وبطلان المشهور  
اخبا وعدية منها قول ابي جعفر في صحيفة البراءة عن الزنادم قال قال  
ابي جعفر في في المنور ان شئت فاشتت وان شئت فلا تفتت قال ابو الحسن  
فان كان التفتت فلا تفتت وانما التفتت هنا ورواية عبد الملك بن عمرو قال  
ابا عبد الله في من الشكوك قبل الكون وبعث قال لا قبله ولا يعبه وصحبت  
بعد الاستدلال في ابي الحسن الصاعم قال سالت عن الفتوى من يفتت

في الشكوك كما هي ام فيها جهرتها في الفراءه قال ليس في الفتوى الا الله بالحق  
والوثن والمغرب وموقفه بوشين يعقوب قال سالت ابا عبد الله عن  
الفتوى في ابي الصاوي اذ تفتت قال لا تفتت الا في غير موافقة لا تفتت  
قال قال لابي جعفر في الفتوى في الفراءه شئت فافتت وان شئت فلا  
وقال اذا كان تفتت فلا تفتت وانما التفتت هنا واستدل في ابو جعفر في  
يقول تعالى وقوله وانه فانتين واما بعد علمه من الالهي وصحبت  
انه ابن عبد الله بن ابي عبد الله في الفتوى في الجهر والاعتقاد والفتوى  
والاعتقاد في ذلك الفتوى وخبر عنه فلا صلاح له وصحبت صفوان اهل  
صليته خلفا بعد الله ثم فكان يفتت في كل صلوة جهرتها او لا يجهزها  
وصحبت محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر في الفتوى في الصلوة في كل  
اتفتت جميعا قال سالت ابا عبد الله في عدم ذلك عن الفتوى فقال اما  
فيه فلا تفتت ورواية اخرى في الفتوى قال قال ابو عبد الله في عدم ذلك  
فرقة او فانه قبل الركوع وصحبت اهل البيت في عدم ذلك قال سالت  
الفتوى فقال في كل صلوة فرقة وانه لا يفتت في كل صلوة مسلم وصحبت  
وصحبت بن عبد الله بن ابي عبد الله في عدم ذلك عن الفتوى وخبر عنه  
رجم

وصحبت زائدة عن ابي جعفر في الفتوى في كل صلوة في الفتوى الثانية  
قبل الركوع واما ما يدل على من صلب ابن ابي عمير في صحيفة سعد بن سعد لا يفتت  
الفتوى وصحبت عبد الملك بن ابي جعفر في الفتوى في كل صلوة في الفتوى  
في ابي سنان هو في كل صلوة في جهرتها في الفراءه في كل صلوة في الفتوى  
الفتوى في كل صلوة في جهرتها في الفراءه في كل صلوة في الفتوى  
من لا يفتت في كل صلوة في جهرتها في الفراءه في كل صلوة في الفتوى  
من لا يفتت في كل صلوة في جهرتها في الفراءه في كل صلوة في الفتوى  
بعض افراد الجهرية في بعض هذه الاختلافات في كل صلوة في الفتوى  
والصالح وايضا فانه على القول في كل صلوة في جهرتها في الفراءه في كل صلوة في الفتوى  
الاختلاف والمفتد مع صراحته في الاستدلال على الفتوى وان كان بعض  
الا انه لا يمكن فلا تفتت في كل صلوة في جهرتها في الفراءه في كل صلوة في الفتوى  
الفتوى في كل صلوة في جهرتها في الفراءه في كل صلوة في الفتوى  
لا يفتت في كل صلوة في جهرتها في الفراءه في كل صلوة في الفتوى  
في كل صلوة في جهرتها في الفراءه في كل صلوة في الفتوى  
حوادث المتكلم في كل صلوة في جهرتها في الفراءه في كل صلوة في الفتوى



لجاءه وتزهره على عدم اقتناعه بالاضافه الى ما لم ينعى انهم لم يأتوا بالثبوت  
 بالاطلاق اما نقل عن ابن باويه من الاستدلال بالاثارة فغيره ولا ان ثبت الشك  
 لانه باويه بمجرد العبارة المتقدمة لا يوجب شك لا شك في حمل كلامه على ما ذكره  
 الاستدلال كما حلت عليه الترجمة لان عادة المتقدمين غالباً النسخ يتوقف الا  
 وان كان المراد مخالفاً لما مررنا وهذا ان بعض اصحابنا ذكر انه القابل بال  
 غير معلوم ونقل ذلك عن المحقق الادريجي ومثله المحقق الشيخ احمد بن  
 متوج في ايات الاحكام كما نقل عنهما شيخنا السليمان في حواشي شرحه على رسالة  
 الصلوات وما فيها ان الاستدلال لا يات على ذلك بوجه ان الفتوى في القدر  
 يقع على معان منها الدعاء والاعطاء والتكليف والاضافه في الصلوات والاضافه  
 عن الصلوات وذكر ذلك في القاموس وذكر ان الاثر معان اخر ايضاً كالنسخ  
 والاضافه والعبادة وحلول الضام فيكون المراد في الآية الطاعة والعبادة  
 من المعنى ولا يختص بالادعاء ومع تسليم حمل على التقاطع لا يدل على خصوص الفتوى  
 الشرعية وان العمل على الدعاء متقدماً على العمل على الدعاء ايضاً ان بعض اصحابنا  
 يدل على الاكتفاء في الفتوى بالتسليم وهو ليس بدعاً بل هو ظاهرها وقد مر  
 الثقة المحجل عن ابن براهيم التميمي في تفسيره لآية المذكورة قال قوله واقعاً لا يشك في ان

الامارة  
 من المادون  
 في تفسيره

الاشارة اليه من دلالة الاضمار على الاكتفاء بالتسليم في الفتوى كما في آية  
 ورواية اخرى عن ابي عبد الله في جوابه عنهم السلام في لا يراد بالشك الا من الفتوى  
 فقال لا يشك في فتاواه وفي فتاويه في ذلك من الفتوى من حيث يتبين في قوله قال  
 الامارة في الفتوى من الاجابة في الفتوى انواع وعده منها ان يقولوا  
 من ذلك لرسالة الله والادب بالعبودية ومنها ان يسبح ثلاثاً يستأجر الله بها  
 الدعاء على التسليم هذا اذا كان على الامانة والواقع في الواقع والسرور ايضاً  
 كذلك وثابتاً من اجابته في الدعاء على الصلوة في الشك على المشهور في قوله  
 الاجماع وجوبها وهي دعاء وعلى ذلك يدل بعض الاختلافات وعن صاحبنا  
 وفيها الامانة عليه في اجوبة مسائل لا يعلم ولو اريد ان المراد بالفتوى هو  
 ما ثبت وجوبه بالكتاب لكانت تلك بالاجابة على ما يحصل الاشكال في قوله تعالى  
 على وجه الاجابة في الفتوى هو عبارة عن الاجابة على العبادة مستحبة لها  
 في غير ما يحصل الدعا ايضاً كذلك مستحبة وان اراد بالفتوى الواجبية المستحبة  
 من استعمال اللفظ في حقيقة ومجاناً وهو متوجع عند الاصوليين مردوداً  
 لا يحتج على المتبع للاضمار وحسن التبع وتوضيحاً في مواضع لا يخفى وادعوه  
 غير ثابت ايضاً الامانة وهو ما لا يخفى في ذلك لا سيما من الاخبار في

في التفسير

اخبار الرجل على ضلته ومخاطفة خطه لاجابه ولا ينبغي عنها شيء وانما ما ذهب  
 به جميع من اصحابنا وسوا من انهم عليهم باحتمال الاختصاص بالصلوات الوسطية  
 في ايات الاية وما اجاب به شيخنا المتقدم ذكره في حاشيته رسالة مع ادعاء  
 لا يترك الاستدلال لعدم القابل بالفصل المراد واولاً ان ثبت القول المذكور في  
 العمل البعيد من غير ذلك من لود وصحبه زيادة في ذلك عن الباقر ع وم فيها  
 قال قال انهم كما نقلوا على الصلوات والفتوى الوسطية وهو صورة الظاهر لا ان  
 قال قال وان ذلك هذه الآية يوم اجمعهم ورسول الله صلى الله عليه واله وسلم في صف  
 فثبت فيها وركبها على حالها في السفر والحضر الحديث وهو صحيح وان الفتوى  
 انما وقع في الوسطية وهو صلوات اجمع فاستداده ذلك فغير من حيث لا يفقه على  
 الغير المذكور وما فيها ان استناده الى عدم القول بالفصل بينا في عادية ويطرقة  
 المعهودة في جملة مصنفات من الفتوى في الاجماع المندرجة في الفتوى وما يشبه  
 في ثبوته وهو صريح في من العينة وكيف يشهد اليه هذا من جملة الاستدلال  
 شبهة المشا واليه ايضاً صريحة في ان قوله تعالى انما امرت ان اكون  
 والظهور والفتوى والثوب والركوع والسجود والاعطاء قلت ما هو ذلك قال  
 في ربيعة قال والفتوى دعاء ولا يثبت سواه اقول وفيه اولاً ما قد تنا

استدل

على الاستصحاب انهم ان ينكر ما اشتهر بالامانة والاعطاء في سائر الايات التي  
 تشمل على ذلك الاستصحاب والحيثية مع احتمال اجماع الفتوى ايضاً كما يدل عليه قوله  
 ايضاً قال سالت ابا عبد الله ع عن الفتوى فقال فيما يجهر فيه بالقرآن فقلت  
 ان سالت اباك عن ذلك فقال في سركها فقال نعم الله ان احب اليه ما  
 فاجبه بالخبر ثم اقول شكاً كما جازهم بالفتوى وكيف كان فالاعطاء يقتضيه الملازمة  
 عليه وانما انما لو اختلفت اجابة ما سألوا وكذا في سائر الايات التي  
 عليه عادة القراءة ام لا ان الظاهر من الاختلاف ولا اشكال في صحة الضمير في  
 وجوب القراءة فيما لو اختلفت فيما يجهر فيه او يجهر فيما يقرأ فيه ناسياً او جاهلاً  
 على القول بوجوبه للاختلاف سواء كان ذكره وقع في اذان الفرائض او في  
 منها وبذلك في ذلك صيغة زائدة عن اي معقولة قال في ذلك لم يحملها القراءة  
 فيما لا يثبت ان يجهر فيه او يخفي فيما لا يثبت الاختلاف فقال اي ذلك فعلى  
 فقد نقص صلوة وعليه لا عادة وان فعل ذلك ناسياً او سهواً ولا بد من  
 تلاوته عليه والله اعلم لو قرأ الحمد ولو كتمها في الاذان  
 هل يجزئ عن التسليم ام لا ولو ذكر في ثناء الحمد هل يعيد الى التسليم ام لا ولو علم  
 انه لا خلاف بين الاصحاب في هذا وحديثاً في ان المحقق في



الاخيرين بين الغرائز والتسبيح وانما الخراف في الاصل من هنا وتكون اولها  
نفسا عن ان يكون تاسيا فلا يجب عليه بعد ذلك ان يقرأ قلنا تعبيرنا للتسبيح هو  
ظم بعض صوامع الاغاني والسيرات لا بعض شائنا الايام من شائنا من الناس  
فلا يخرج من قوة قولنا الاتفاق سلفا وخلفا على التغيير والحال ان قولنا التسبيح هو  
بعد ذلك التسبيح وما دام قايما لان محله ان يقرأ في كل صلاة مرة واحدة بالقرآن  
ويجعله سجودا سهواً لا يقرأه في غير الصلاة على القول بوجودها في كل صلاة واحدة  
وهكذا لو ذكر قلنا انما في بعد التسبيح وسجد التسبيح من صلاة واحدة  
القرآن واحد علم  
ان ظاهر التسبيح في الايام اختلف على اهل البيت عليه وآله في الادلة الشرعية  
لا يصلح لان يكون مرجع الاحكام الشرعية ولذا لما كان هذا القول موقوفاً  
على جهة من يصدق من شائنا من الناس في وقت العالم  
نه موضع الاتفاق واجبك سبب وهل يتحقق الاولين والامام ام لا  
بين الاطراف هو الاستصحاب فيما يضاف فيه من التسبيح مطلقاً سواء في ذلك الاولين  
او الاخيرين اما ان كان في وقت واحد بن ادريس انما يتحقق في الركعتين  
الاوليتين دون الاخيرتين فانه لا يجوز ان يقرأ فيها وفي الركعتين الاخريتين

بالامام وقال ابن النجاشي في الجواب عن الجواب في غير المطابق وقال ابو الاسود  
ابن جهم في اولها انما هو العنصر كان من بعد التسبيح وهذا وقد قيل من الاول  
نه هذا الجواب والاولى المتعلقة بهذه المسئلة فيها صفة صفوان المروية  
نه يب قال صليت خلف ابي عبد الله ع ما يفتن في ذكرنا فالتسبيح انما يقرأ  
الركعتين اجمعين فاذ كانت صلوة لا يقرأ فيها التسبيح بالقرآن عير يسبب الله الرحمن الرحيم  
ما سواء ذلك ورواية الاخرى المروية في التسبيح انما صليت خلف ابي عبد الله ع  
ايما كان اذا كانت صلوة لا يقرأ فيها التسبيح اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً  
معاً وانت خير بان ورد ابن النجاشي بالامام فلا بد ان يكون اجماعاً اجماعاً اجماعاً  
في كل صلاة لا بد ان يكون اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً  
ان لا يعلم من هذا انهم سبب فيهما او في احدىهما يقال انما اختلفا في اختصاص  
ذلك بالركعتين الاولتين فلا بد ان يكون اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً  
ان التسبيح في كل صلاة لا بد ان يكون اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً  
انهم عليه السلام انما يفتن بالتسبيح فيهما دون التسبيح في الركعتين  
سواء الشائنا المسئلة وفي ذلك يظهر ان كل صلاة تسبب التسبيح في كل صلاة  
بعد ذلك صفة صفوان ورواية ابن النجاشي وهذه الروايات تتناول

بالطريق جميع الصلوات الاولتين والاخيرتين والثاني يقتضي حصول الامام في  
السجد السجد في المداولة بعد اذ ورد العبد المشار إليها استعان في ذلك  
على العموم بضم التسبيح الذي قال وقد تقرر في الاصول استحباب التسبيح في كل صلاة  
وجوبه لكل من صلاها وان لم يعلم اختصاص الامام بها بالامام وان كان في  
الروايتين لان المشهور من شائنا التسبيح في كل صلاة لا بد ان يكون اجماعاً  
ابن ابي عمير لما مر في الاغاني عنهم عليهم السلام ان لا يفتن في التسبيح في كل صلاة  
التسبيح ومنها من سئل ان يفتن في التسبيح في كل صلاة قال نعم انما يفتن في التسبيح في كل صلاة  
الصلوة اذا اقيمت جاء الشيطان الذي يفتن الامام فيقول له انك تقرأ فان قال نعم  
ذهب الادب عن كفتيه وكان امام العلوم ع في غير ذلك فقال جعلت فداك  
اليس يقرأون القرآن قال بل يقرأون في كل صلاة ما هو التسبيح الله الرحمن الرحيم  
واضح ان لا بد من القول المشهور في التسبيح في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
على كل من مقام التسبيح في كل صلاة وان الشيطان يكون امام في كل صلاة  
ومنه يفهم المنع من ذلك من ان العلة المذكورة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
الالة الملك الموكل بتسبيح الشيطان الموكل به انهم فانه لا بد من التسبيح في كل صلاة  
موكلين به هذا يهدي به وهذا يتبين ومنها رواية اخرى في التسبيح في كل صلاة

انما يحسن عدم عن الرجل يصلي يقوم بركعتين او ركعتين يسبب الله الرحمن الرحيم  
فقال لا يفتن في كل صلاة في عدم التسبيح في كل صلاة لان ظاهر الحديث ان التسبيح في كل صلاة  
انما يفتن في كل صلاة في عدم التسبيح في كل صلاة لان ظاهر الحديث ان التسبيح في كل صلاة  
عليهم السلام انهم سئلوا عن التسبيح في كل صلاة قال نعم انما يفتن في التسبيح في كل صلاة  
سواء الشائنا المسئلة وفي ذلك يظهر ان كل صلاة تسبب التسبيح في كل صلاة  
محمول على الصلوات الاخرى لا بد ان يكون اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً  
في كل صلاة لا بد ان يكون اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً  
ابن سعد قال صليت خلف ابي عبد الله ع فتعوزوا بحديثهم في كل صلاة  
وذكر التسبيح في كل صلاة عن ابي عبد الله ع انما قال عاذاً بالقرآن  
خمس صلوات الاخرة والنجاشي ورواية الادب عن التسبيح في كل صلاة  
والتسبيح في كل صلاة عن ابي عبد الله ع وهذا الخبر لا يفتن في كل صلاة في كل صلاة  
ودور التسبيح في كل صلاة لا بد ان يكون اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً  
في كل صلاة لا بد ان يكون اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً  
ممكن ودور في كل صلاة لا بد ان يكون اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً  
في كل صلاة لا بد ان يكون اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً اجماعاً

ابن النجاشي







الحق المولى لا ديمقراطية واستبداد وقال الله تعالى في القرآن وفي موضع آخر  
 ايضا لا تعبدوا غير الله في القرآن وفي الصلوة بالترجمة ما صورته في شرحه  
 احواله ترجمة القرآن صلافاً ووجوب لقراءة بالعربية لا بالغيره فلو افترق  
 الاجزاء وعدم جواز الاختلاف بها سرنا وحررنا بآية واحدة واحدة ولقد بدأوا  
 واجبا وكذا لا بد من الحرف ومن احوالها ومنها عدم حدث القرآن  
 فيبقى الصلوة في الحق لا يرد في مقامه وهذا امرنا ايضاً عدم الصلوة في  
 المقام وقال شيخنا الشهيد في التعليق بيان معنى الترتيب الترتيب في التسمية  
 وهو ترتيب الحروف بعضها في المعية من الحس واجزء الاستعلاء والالتفات  
 والعتة وغيرها والوقف اللام لا يكون للحال قبله شأن بمناجاة لفظاً  
 والحس بالذي يكون له خلق من جهة اللفظ دون المعنى ثم ان من ضايع علم انه  
 من احوال الحروف المذكورة وغيرها ليس على وجه الوجوب كما ذكره علماء الفقه  
 مع اطلاق الذي يدعى كما اقبل على اعترافه في اصطلاحه الوقت الواجب  
 قال المحقق لا ما بالترتيب على الوجوب بل ان اللام بيان الحروف احوالها من خارجها  
 على وجه الترتيب في بعض حيث لا يدمج بعضها في بعض ويجعل الوقف  
 ما كانا يتبع بالحق وبعدم الترتيب يخرج عن سائر القرآن الذي هو معنى ترتيب

اسلوبه ولا يغتر بكيفية شئ وقال الحق الاول الموفق هبة والديني  
الحاصل على انقلعه ابنه المذكور وادقناه الويل الراجح الى الحرف  
في الخابج وحفظ الحظم الوذوق بان لا يلفظ على التكرار ولا يميل بالسكوناها  
غير مطايعين بل لها في القراء واحل العربية والتبديل المستعجلا والحمد لله  
ثما المستعجلا وقد فعل الوفاء في استعجال القراء وبهوها في استعجالهم  
وانت خبير بان كل هذا هؤلاء الاعلام كلها تدور على ان الراجح الحق هو  
الماضي من استعجالها المرفق وان تلك الصفات العارضة لها نادرة على ما يقتضيه  
العادة من كونه في استعجالها في الامور المحسنة لا في ذلك بين العباد والظا  
ولا عليها هذه الامور ثبتت تلك المتعاقبات انما بالفتنة وضع عدم ذكرهم ذلك  
وشبهتهم بغيرهم فقط البعث من اجله والفتنة في عالم يتقلب عنهم فائل لا لا انما  
ويكون استعجالها من متانته وبالجملة والفتنة بالاصلين المتقدمين  
لذلك قلبه بين واضع العالم  
ما حكم الشك بين الاثنين والشك  
وبني الثلث والاربع وبني الاثنين والاربع وبني الاثنين والثلث والاربع  
وبني الاربع والخمسة في جميع صورها وكذا الشك بين اثنين والثلاث  
ان هذه المسئلة تشتمل على مسائل الشك بين الاثنين والثلث والخمسة

باب في الاحتياط في دعوان الله عليهم هو البناء على التثنية والاثنتان ثم الاحتياط  
 تركه فاما ادوكعتين جاءا في دعوى ابن ابي عمير في المنع عن الادب والادب والادب  
 اية في هذا العلم ما نقل من ادوكعتين في التثنية والاثنتان وهو صحيح  
 التثنية فاستدل بها وايضا فانه استدل بصحة تركه بالجملة وحدها وان ذهب  
 وجهك الى الاول فابن عليه وشهد في كل تركه ثم استدل بالسجود وان اعتدل  
 وجهك فانك بالجملة وان شئت بنيت على الاثني وشهدت في كل تركه وان شئت  
 بنيت على الاثني وشهدت في كل تركه وان شئت بنيت على الاثني وعلمك وان شئت  
 وفعل من اسيد المذنبه القول بالبناء على الاثني في جميع دعوى الشكوك ونقل  
 ايضه عن احمد وادب ابن ابي عمير وبدر على القول المشهور وصحة تركه وادب  
 احمد عليه السلام قال قلت له رجل لا يدري في دعوى احد على ام اثنتين قال يعيقل  
 رجل لا يدري اثنتي على ام قلنا قال ان دخل الشك بعد دخوله في التثنية فخط  
 نه التثنية ثم على الاثني ولا يشي عليه وعليه ودعي الجعدي في كتابه لا  
 عن عبد بن خالد عن العلاء قال قلت لابي عبد الله عم ورجل على ادوكعتين  
 نه التثنية قال ينع على اليقين فادامه في تشهد فقام فخط تركه فاعذر القضاة  
 وطعن السجود السند في كتاب المداواة هو في التثنية كونه بالبناء على

از منظر











نسام وهو وقع وفي الثالثة مثله وفي الرابعة اجملا وانما علم من التفسير  
 في الصلح الاحتياط بين الكعنين قيام الكعنين من جلوس وفي الخامسة  
 يعقل الصلح في صحة دعواه الى استند اليها السيد ونقلنا ما فيها  
 عن الواو فلما جيل فيها في صددها ونحوها الا ان صدرها اخره الله لا  
 على الفصل لان ذلك في الكتاب قريب على اداة الاحتياط كما هو صريح  
 في غيرها وان كان الفلان في الاخيرتين جازية من حيث التخيير لكنه لم يعرف  
 الاختيار كذلك ولا عين برقي بل التخيير بالقرينة في رواية الاحتياط كما  
 انما هو صريح الفصل وتكونها صلوة مشروطة فيها فراء فلما جيل كذا  
 على المثال فيها وفيما هي سامتها ويا في سنن جيل انما الله في مثل  
 من رواية الاية في مسائل الثانية الموضع ما ذكرناه وبالمعنى فالحكم عند  
 في الصورة المذكورة على القول المشهور لان الاصول في الاحتياط التي  
 من جلوس المثلث بين الاثنين والاربع والمشهور انه ينفذ على الاربع  
 ويمنع من كعنين من قيام وتقطع عن الصدوق في المنع ان الحكم بالارادة هنا  
 عند عدم نقل القول عنه بالتخيير في جميع احوال المكوث يدل على القول  
 المشهور وهو الاحتياط وروايات كثيرة منها ما يوجب جيل من سلم قال س

الجلسة الاولى

الجلسة السابعة من عشرين وعشرين فلما بدى وكعنان هم اربع قال سلم  
 ثم يقوم فيصعد وكعنين فياجتمع الكتاب ويتشهد ويتصرف ليس عليه شيء  
 الزيادة كما في كذا من قد تمت من الفصل الاحتياط بالصلح ورواية ابن ابي عمير  
 قال س الجلسة السابعة من عشرين وكعنين على ام او بعد ان يتشهد  
 ويسلم ثم يقوم فيصعد وكعنين واديع سيجب ان يقرأ فيها بقا فخذ الكتاب ثم يتشهد  
 ويسلم الحديث وقد اصرح فينا في فصل الاحتياط احوالها واديع سيجب  
 وصحبه في جيل من سلم قال س الجلسة السابعة من عشرين وكعنين فلا يقرأ  
 وكعنان هم اربع قال سلم فيصعد وكعنين بقا فخذ الكتاب يتشهد ويتصرف  
 وليس عليه ويؤثر في جيل من سلم في جيل من سلم قال س الجلسة السابعة من عشرين  
 ام وكعنين فيقف واربع وكعنين ثم سلم وامجد سجد بين واثم جالس ثم سلم  
 بعد هذا وهذه الرواية قد اجملا في غاية الاطوال ومثلها ما صدر في جيل من سلم  
 التقدمة في المسئلة السابقة وهو قوله قلت من لم يدرك ربيع واربعين  
 وقد احرق ثنتين قال بركم وكعنين واديع سيجب ان يقرأ فيها بقا فخذ الكتاب  
 على ان يقرأ فيها بقا فخذ الكتاب المذكور في معنى انه يركم وكعنين بعد التشهد  
 والمسلم عليه كما في الاحتياط قد بما وحدتها وقال في المدارك في الاحتياط

على الكعنين من قيام بالواو والموجود في الواو بالله في شدة هذا الحكم  
 ثم هو صريح في ان يركم وكعنين في جيل من سلم في جيل من سلم في جيل من سلم  
 ثنتين على ام ثلثا ام او بعد ان يقوم فيصعد وكعنين من قيام ثم يصعد وكعنين  
 من جلوس وانت خبرنا في هذه الرواية قد تمت على فصل الاحتياط بالقرينة  
 مثل ما وقع في ذلك الزيادة بين الاثنين صاونا ما مشاهير المزمع صاحب هذه الكتب والكتاب  
 ولكن لمعاوية الاحتياط هنا وانه لا يصلح للتخيير في جيل من سلم وكعنين جلوس  
 ابن جيل من سلم في ذلك القول ومن بعد ان التخيير ثلث العباد لا يجلوس  
 ما ذهب اليه جيل من سلم في جيل من سلم في جيل من سلم في جيل من سلم  
 بركم من قيام وكعنين من جلوس ويدل على صحة جيل من سلم في جيل من سلم في جيل من سلم  
 قال قلت لا يصح في عدم رجل لا بد من ثنتين على ام ثلثا ام او بعد ان يقوم فيصعد  
 وكعنين من قيام ثم يسلم وكعنين وهو جالس والاحتياط في كعنين من قيام  
 هنا قد وقع موصولا وما حصل الفصل في الكعنين من جلوس كما في نسخة  
 المتقدمة واصلح في الخبرين بالتخيير عن جيل من سلم والاحتياط هنا اقول شاذة  
 نادر في هذا الاحتياط زيادة وتقية وتقديرا واما جيل من سلم في الاحتياط  
 في شرح القسالة الصلواتية المثلث بين الاثنين والخمس والصدوق

والثالث

منه



الا انها ترجع الى الثالث صعود الاول ان يثبت قبل الركوع والظن ان الخلاف  
 ولا يتكلم في ان يجلس ويصير ثباتها الى الثالث والاربع جميعا على ما تقدم  
 في المستطاع لما بينه وبين جده ذلك سجد ثلثا وهو موضع القيام وهذا  
 مويد لما تقدمناه سابقا من ان اذا نزل في حال قيامه ثلثا او اربعة  
 فانه لا يكون ثباتا بين الثالث والاربع كما في جهة السجدة لثبوتها  
 بل يكون ثباتا بين الثاني والثالث كما ان في هذه الصورة لا يكون ثباتا بين  
 الاربع والخم بل بين الثالث والاربع الثانية ان ثبات بعد السجود وحكمه  
 يقع على الاربع ويحكم ويسجد سجد السهو ويحكم ايضا بالوعود في الثالث  
 وعودها بعد ثلثا بينه قبل الوقوع كما ينه عليه في الذكرى وبذلك عليه سجدته  
 ليحل عن السجدة اتم فالاولا في ذلك وادى بصلية ام قضاها ام  
 تشهد وسلم والسجدتين بغير ركوع والافواه تشهد فيها تشهدا  
 حقيقيا وموثقا بعد ثلثين سنان عن ابي عبد الله ع.م قال اذا كنت  
 لا تدري او بصلية او قضا فاسجد سجدة السهو بعد ثلثها ثم سلم  
 بعد ثلثها وشاهدا موثقا في سجدة ثلثا ثلثا ثلثا بعد الركوع وفي اتمام السجود  
 والمشهدور بين الاثنين وسوان الله عليهم ان حكمه في حكم سائر تشهداته التامة

فكر

والبناء على الاربع وقطع العلان في حمله من كبره بالاطلاق والتمسك بالحق  
 الشيخ في ان يكون سجدته واجب على البطان بانه الركود بين سجدتين والاربع  
 كل للمعنى الثانية والحمد للمعنى الثالثة وهو بان السجدة اتماء هي بين  
 الركعة الثانية والاربع والاربع في ذلك لا يكون الركعة ثلثا بعد السجود اتماء هي  
 اتفقوا هناك على السجدة الثانية فيثبنا الشاهد الثاني في الوقفة قبل الثانية  
 ما ذكره في السجدة هنا بغير ركوع وهو ان في الوقوف بالسجدة هنا ركوعا  
 وان لم يكمل الركعة حتى يصدر عليه ان ثبات بينها ولم يبعث به شيء مع انه ذكر  
 السجدة الاولى والخارج منها ما ذكرناه اول وفي هذا الصلوات ولا على ضعف  
 ما اعترض به السيد الشهيد على حسنة زيادة المذكورة في الصورة الاولى  
 وعودها في مدلولها الثالث بين الثالث والاربع والبناء على الثالث كما ان ثباتا  
 به ثم اقول ان هذا الحديث لا يتناول من فقه بناء على ما مر جوابه من ان الركعة ثلثا  
 عن الركعة مع السجدة بين فالاولا يتحقق ان ثباتا بتمام السجدة الثانية  
 وان لم يقع واسمها على الاظهر لان الوقوع ليس بخبر من السجود والاعاد  
 واجبة نحو فعل هذا هو الذي عليه بغير ركوع بين ثبوت تشهد السجدة الثانية العيوب  
 عن هذه السجدة بعد فعلها وانما خبر بان لا يلحق الى الجواب عن ذلك

بتسمية التي باسم الركعة وصار يحتمل ان اشياء فان المعنى الاول باعتبارها شيئا  
 المعنوية السجدة ذكره المحقق في رواية الجمل في هذه الصورة هو  
 الا تمام والسجود والسهو في الاعادة من واسر المسئلة الثالث بين  
 الثالث والاربع عندي في هذه الصورة والركعة في هذه الصورة والاربع  
 عن موارد التصويب هو الاعادة من راس وان كان حمله من جهات ثلثا قد ذكرنا  
 فيها وجوبها واحتمالاتها وتفريقها وبها استدل وفي بعضها على  
 الطلاق التصويب وعودها الا ان الاعتماد في التصويب على مثل ذلك لا يتناول  
 من غير ضرورة وطريقا فيها فيبقى لما انقلبت عليه المايات والروايات الظاهرة  
 في انه لا بد ان يكون من علم ويقين وما ورد فيها من الخطأ الموصى به خطأ  
 التهور في سجدته سجدته علم لا يتحقق انه قد وردت فيها اخباره الى  
 بغيرها على البناء على الاكثر من الاخبار وادانها اخبارا والاربع السجدة الثانية  
 مطلقا في الاول ادواه في لفظة عن ابي عبد الله ع.م انه قال بعد اتمام  
 الاربع لك السجدة وكلمة كل من في شكك فخذ بالاكثرة فان السجدة فانم  
 ما نزلت لك فخذ نصف وما رزق في الفقه من غير ادائها قال السيد  
 ابا عبد الله ع.م عن شيء من السجود في الصورة فقال لا اعلمك شيئا اذا

الا تتبع ما ادمع من كون الركعة عبادة جاز ذكرها والمفعول بانها عبادة  
 من بعد الركوع كما صرح به المحقق في المسائل الجيدة في حديثه في السجدة  
 بالسجدة وعدم البطان في الصورة المذكورة ما نصه فان الركعة واحدة الركعة  
 وعند اتمام الركعة تسعة ركعة وليس تسميتها ركعة شرطا بالاثبات بالسجدة  
 لان الركعة واحدة الركعة حسب كالتسجدة والسجود والركعة والركعة في الركعة  
 على ما ذكره شيخنا الشهيد الثاني في وجه الاحتجاج للعلامة من ان لا بد في سجدة  
 الركعة من اكمالها بالسجود حتى يصدر عليه ان ثبات بينها اتماء هي وهو  
 بصورة الثالث بين الثالث والاربع من ان لو شئت بعد ركوع الثلثا قبل  
 السجود فان بينه على الاربع كما يقع في ذلك لو كان الثالث بعد السجود ومع  
 الثالث وقع قبل اكمال الركعة كما هو في البحث وسؤال اخر في من لم يتبين  
 متبعا ولا غناس للعباد من ذلك الا انه ذكره المحقق في من قسمه الركعة بغير  
 الركوع هذا هو المذهب من الاخبار ان الركعة قد تطلق على جزء الركعة  
 والمذهب من الاخبار ان الركعة قد تطلق على جزء الركعة تارة وانما يقع  
 ما يدر في غير السجود بل ما يدخل فيه التشهد كقولهم تشهد الركعة الثانية  
 وبذلك في الثالثة والرابعة وفعل المصنف فيها سادس لا بد من ركعة السجود

بتسمية كل



ثم ذكرت انك انتمت او تقعت ان يكون عليك شيء قلت بلا قال اذا سمعت  
 فان على الاكثر نداء اسمهم فمصل ما ظننت انك تقعت وادواه وفيه  
 عنه ايضا قال قال ابو عبد الله ع م كلهم دخل عليك من الشك في صلواتك  
 فاجل على الاكثر قال نداء انصرفت فام ما ظننت انك تقعت من النماء  
 فادواه في القصة عن اسحق بن عمار قال قال ابو الحسن الاول ع م اذا شكك  
 فان على اليقين قال قلت هذا اصل قال نعم وصحبه عليه عن الخوازمي ع م  
 في المتنوع فقال ينبغي على اليقين وياخذ بالخير ويحذر من الضلال  
 وصحبه عن بن يقطين قال قال سالت ابا الحسن ع م عن الرجل لا يدريكم صلى  
 واحدة او اثنتين او ثلثا قال لا ينبغي له ان يحرم ويستحب له ان يسجد ويسجد  
 خفيقا ورواية سهل بن اليسع قال سالت ابا الحسن ع م عن الرجل لا يدري  
 اثلاثا صلى ام اثنتين قال ينبغي على التمسك بالخير والاحتياط في رتبة  
 الاخرى ع م قال ينبغي على يقينه ويسجد تسجدة السهو فله ظم الصلاة  
 في القصة الخبير في جميع الصور المنقذة من البناء على الاول ولا احتياط  
 مع الاحتياط جعاب في هذه الاطوار وتبع المحدث الخوازمي عن اوليائه ع م  
 وانما هذه الغلام بمقتضى احكامه من صحيح ما دل على البناء على الاكثر

من صحيح الاول

من وجود الاول انما صح سندوا وكثير عدد او اوضح ولا الا لان اول ع م  
 من خاص وجه الاخبار المنقذة في الصور التي فصلتها ومنه عام وجه  
 الاحتياط المدركة وهذا وجه فلا يبلغ هذه الاخبار ومنه المغايرة الثاني  
 بطرق الامامة الى بعض هذه الاخبار ما يخرج بها عن محذور الاستدلال بها  
 وظهر والتمس في البعض الاخر على ما راجع فاما الخبر الاول وهو رواية  
 ع م فان من اليقين المأمور بالبناء عليه فيها غير محال ولم يرد له  
 ما يخرج به المكلف عن العهد بيقين وتتمسك براءة الذمة على كل حال وذلك  
 في البناء الاكثر فانه انما عليه ثمة ع م فان من يثبت من براءة  
 الذمة فانه ان ظهر الغلام في الاحتياط فانه وان لم يظهر فانه لا احتياط  
 بخلاف اليقين في تركها وهو البناء على الاقل كما بدعوه فانه لا يستلزم  
 منه الصلوة ورواية الذمة للتحقق في صورة ظهور ع م الاستدلال فانه يمكن  
 لردا وفيها بما هو بطلان البتة وقد عرفت من رواية خراساني ع م  
 في الصلوة الاول طائفة اليقين على هذا المعنى ايفى وجه فاما بعد اذ قد  
 ايفى وما الثاني وهو وجهه من حيث انهم اذا كانوا في رتبة هذا  
 وهو خذ بالخير ويحذر من الضلال فان الاحتياط هو مقتضى الاحتياط

ابن اليسع موطوءة لولا ان هذا المذهب هو المذهب الذي اقبل عليه القصة  
 في هذه الاخبار ويكفي في نفسه نقابل لاشارة ما راجع في الخبرين من حيث  
 عن الشافعي البناء على اليقين وعن ابن جعفر البناء على الفان فانه بناء  
 على اليقين محتج به على ذلك بان الاصل عدم المشكوك فيه فلهذا روي عنه  
 ع م انه عليه السلام انه اذا قال من لم يدرك صلواتك او رجا فليكن اثنتان  
 على اليقين الاول ودعوى مسلم في وجهه ما سنده عن بلال بن رباح ع م  
 قال سمعت النبي ع م قال اذا سجدت في صلواتك فلم يدرك واحدة  
 على ام اثنتين فليكن على واحدة وان لم يدرك اثنتين على اثنتين فليكن على اثنتين  
 وان لم يدرك اثنتين على اواربع فليكن على ثلث وسجد سجدتين من الابل  
 قال النبوة في ترجيح السنة من العديتين على الحكم احدهما انما كانت  
 في صلواتك فلم يدرك على واحد بالاول والثاني ان محل سجدة التوبة  
 اما الاول فاكثر العادة على ان يبين على الاقل ويسجد السهو الى اخره  
 وما يستلزم به التيقن في هذه الاطوار وانما كلفا مشترك في التمسك  
 بالبيعة عن الحكماء ولا ينبغي على الاحتياط للاخبار والعرف بالسيرة  
 والا فان اذ اعطوا التيقن في وقتهم لم كان اشد من جميع الاوقات

رواية القصة على جميع الوجوه والاحتمالات انما يحصل مما قلنا على ع م  
 فيمكن ان يكون المراد بها باليقين والجهنم والاحتياط انما هو مقتضى الاحتياط  
 من البراءة على جميع الوجوه كانه كونه على كل حال فانه يمكن ان يكون ما ذكرناه  
 في كل من هاتين الروايتين المراد بها ان يكون ساءا او يرسوا لا  
 واما الثالث وهو وجهه على بن يقطين فهو معارض بالاختيار والكثرة  
 اما على الاقل في تعلق الشك بالاولين فخرصه ولا على التيقن المنة  
 كما سيظهر لك في مقام آخر انما هو والاربع وهو رواية سهل بن ع م  
 بخصوص حسنة زرارة ورواية خراساني ع م في جميع ذلك في  
 الصورة الاولى المصنوعة من اجل الطائفة فديها وحديثا وحل بعض الاحتياط  
 هذه الرواية على البناء بعد السلام وخرصه قوله باخذ بالخير يعني باخذ  
 الاحتياط وهو ان يحفل الا ان الاكثر محل على التيقن كما سيظهر في المقام  
 ورايت في بعض احاديث النسوية المشتهرة المجلية على يدهم ان استدلوا  
 حمل هذه الاخبار على التيقن وكذلك الشيخ محمد الحلي في الوسائط احتمال  
 اصلها على التيقن في ذلك صحيح شيئا الشبهة الثاني ان مقتضى هذه  
 كتابا لوضوح حيث قال بعد نقل رواية ابن اليسع في القصة ورواية

ابن اليسع



فيها الزم

للاحتياط ووصاها كما فرض في التبر الثاني والاحتياط في ذلك مختلف في بعضها  
اجمالاً كما تفت عليه وطريق التوفيق بينهما الغني عن ذكره في النقيض وبأن  
كلامه فيه وبما يقع الفصل بالبناء على الأكثر والوصل بالبناء على الأقل والفصل  
اولاً وهو على ما ترون في الفصل فاذكروا بعد ذلك ما لمعمل وكانت صلواته مع الالهي  
مستغرلة على زيادة فلا يصح استخراجها على خلاف ذلك اذ اوصل وما ادى الى ان يخرج  
لهما الذي يفتقر في وجهه والافاضة الى ذلك فلا تكون من العامة بل من  
اشيى وانما تجد في هذا الالهي ما لا يمتنع من اولى الملاحظة الى هذا  
وهو قوله صم كلاً وقيل عليك الشك فوصاها فاعل على الأكثر فاذا قال  
ثم بعد مقترنه هذا الصواب الحجة المشتملة على اكثر احتياط الباب وهو في كذا  
ونصاً بلهاضماً بطريقه في البناء على الأقل وبتمام الصلوة بجزء واحد انتهى  
اقول وفيه ولا انك تدع في ما حققنا انما اجمع في ما وروى الاصل في الملاحظة  
الظاهر في البناء على الأقل فاذا انما جتمع في النقيض والاحتياط والملاحظة  
قد عرفتم جميعاً فدخل في ذلك الصورة ان جعلها على وجه مقصداً وعطفاً  
على مقصد ثان ان الماد منها هو البناء على الأكثر والاحتياط فيها ما لا يجزى  
عن الصلوة وان حصل الاجمال في العبادة على وجه ما تأتينا ان اذ اورد هذه الالهي

فانه من هذه الاخبار بالجملة وجعلها تلك الاخبار المحض وقد بقدر اليه  
صاحبه اليه اوله كاعرفه واذا اراد ان هذا نوع من الاحتياط فيه فانه الاحتيا  
ي اى مكان كان واجب ان يكون او شيئا ما يطول على ما ينبغي به الحفظ من العهد  
ويحصل به يقين البرائة على جميع ادعوه المتمثلة في ذلك المقام وهذا لا يتم مع  
على الاطلاق بل هو ان ظهوره انشؤنا ما يكون قد ارجو فضا برابطها فان يكون  
الاحتياط وبالجملة فلا خوف منا وجهها هذه الدقيقة وانما هو مجرد توضيح الحققة  
والله العالم  
لو شئت السجود وقد اختلف في قيامه وما فيه شك  
في الكوع وقد عوى وما فيه شك  
في غير ذلك من غير فانه يطول الايات برؤية حتى لا يكون فانه لا يجرى على الايات  
برؤية حتى لا يكون فانه لا يجرى على الايات برؤية حتى لا يكون فانه لا يجرى على الايات  
قال قلت لابي عبد الله ع من جعل شئت في الاذان والاقامة وذكر في رواية في رواية  
رجل شئت في التكبير وقد عوى قال ع قلت شئت في الاذان والاقامة وذكر في رواية في رواية  
قلت شئت في الكوع وقد سجد على يمينه على ما رواه عن قال يادواة اذ عرفت  
من شيء ثم وثقت في غيره فشكك في شيء وصحبه احد من جابر بن ابي عمير  
قال ان شئت في الكوع بعد ما سجد فليكن في شئت في السجود وبعد الاقام يمينه

بر



وعلموا فيها عدا هذه الحاجة اطلاق كلمة الوترية وما هو المراد من الوترية  
الوترية ايهم بمصيبتها عبد الرحمن بن ابي عبد الله الاخرى قال قلت لا بد من  
جعل اهوى الى السجود فلم يدركه ام لم يركع قال فذكر لي فانه قد اصابه  
في مقدمته الفعل فيه وهو خلاف ما ذكره عليه تلك الصبيحة الاولى وما اصاب  
به المحدث فاحتمل في الوافي من هذا ومن هذا بين الصبيحة حين قال بعد ذلك  
الصبيحة لا بد من الثاني ان يركع ما اعرفه بين السجود من منى اشياء القيام  
الى السجود قبل السجود له حيث حكم في الاول في حديثه الذي بالاثبات بالسجود  
التي هي على ما علمه حكم فلما في هذا بالمعنى المستفاد من قوله تعالى ولما  
الفرق بينهما ان الهوى للسجود مستلزم للاختيار الذي فيه احواله والظاهر  
فعل امره بالسجود وقد فعل فيه وتبعاً وهو حصل الركوع قبله واليه من قبل ان  
تأتي فانه لا بد من فعل الركوع فيكون في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع  
عليه او لا فلا يستلزم انه في سلك فعل القيام قبل الركوع في الركوع في الركوع  
ركع ام لا ان يجزئ ولا يركع مع ان مقتضى صحته ان يصير وصيغته اجلي عليه  
كأنه لا يستلزم ان يصير على الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع  
الاختصاص فعل اخر واما ثانياً فلا ان اخية القيام ونهيه بالنسبة الى الركوع  
انما ثبت

انما ثبت لكون مرتبة الناحية منه كانه سائر الافعال التي هي اجلي في هذا بالشك  
فيها فيلها وهو ما عرفت معلوم لكون هذا القيام الذي هو من السجود  
القيام الذي يميل في ركوعه وهذا هو السبب وجوب الركوع ولو شك في هذا  
كما هو معلوم لكون الاختيار وكلام الاصحاب والجمهور في وجهه من منى اشياء  
واما ما بين اليأس من السجود في المداوة في هذا المقام من قوله تعالى ولما  
حيث قال الثاني ان يركع في الركوع ومنه هو الى السجود والظاهر علم وجوبه او كره  
الصبيحة عبد الرحمن بن ابي عبد الله ثم سأل في الوافية الثانية كانه قد اصابه  
الشك وجوب العود ما لم يركع احد السجود وهو متعريف ثم قال الرابع  
ان يركع في السجود منه اخذ في القيام ولما يشك في الاقرب وجوبه لا يركع  
كما اخذ في السجود انما هو في الشك في الصبيحة من عبد الرحمن بن ابي عبد الله ثم  
ثم سأل في السجود الاولى فغيره لا بد من مقتضى القاعدة المستفادة من الاشارة  
المقدمة انه يخرج من الفعل المستلزم وهو في قوله فانه في قوله ولا يركع  
وح فلا يركعوا اما ان يقتض ذلك الفعل الذي فيه بالدخول فيه تلك الاشارة  
المعقودة المعدودة التي اشرنا اليها انما هي في قوله وجوبه بالدخول في الركوع  
لم يدخل في ذلك الاختيار وعلى هذا اصيل الجميع في المتوديقين ويجوز ان يكون

عبد الرحمن بن ابي عبد الله المصنف في هذه المذكرة او يقول بانهم لم يقدروا  
فعل في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع  
للعوم تلك الاخبار بالثبوت الذي ذكرناه لكان له وجهاً اذا عرفت ذلك  
فأعلم ان الذي يقرب من هذا هو القول بان الاختيار المشاير اليها انما  
ومقد ما فيها وانما لا يركع على الركوع في تلك الافعال لما بالثبوت  
توضيح ما فيها فانه يجب الرجوع عما لا يصح من الركوع في الركوع في الركوع  
عوم الاختيار المقتضى مثل سجدة زيادة وصبيحة اسماء بن خلف المقتضى  
فانتم عرفت من هذا ما لا يركع في هذا هو الاختيار في هذا القول وقد  
المشاهدة وان فقهنا في هذا في باطننا في ذلك لان قولاً في سجدة السجود  
خبر ان شك في الركوع بعد ما سجد فليس وان شك في السجود بعد ما قام  
فليس ببدل في ركوعه على عدم الحجة قبل ذلك وان لم يكن هذا هدوياً في  
في الاول قبل السجود وهذا الثاني قبل القيام مع قوله لا بد من شيء في هذا  
قد خادوه ودخل في غيره فان كان مطلقاً كما يتلوه في بعض الاماكن فيجب فيه  
بما له عليه صد الخبر ويؤيد ذلك تأييداً ان هذا الحق قد وقع في سجدة  
على وجهه فانه قد قيل ان زيادة اذا اخرجت من سجدة ثم دخلت في  
فصل

فشكل ليس في شيء فانه قد فعله دخلت في غيره ثم الدالة على المصلحة والاشارة  
بدل في ركوعه الواسطة بين الخروج والدخول كما هو موجود بين تلك الاقوال  
المعدودة في الوافية والا فانه يخرج من الشيء مستلزم للدخول في غيره والظاهر  
به البتة فلا معنى لهذا التوافق والمصلحة التي تدل على ما لم يركع  
من قد ما لا فعلاً وتفسيرها على الاجمال في الاختيار وقع بناء على ما هو عليه  
الحكم يومئذ كما هو الا ان معلوم من التقاء فاتهم انما بعد وف الافعال التي  
بهذه الاشياء التي اشرنا اليها انما هي في قوله وجوبه بالركوع في الركوع  
الفقهية وحل روايات ابيهم وفي سجدة زيادة المشاير اليها استلزاماً  
ذكرناه او لا ايها في سجدة اسماء بن خلف وبالحاجة في سجدة عبد الرحمن بن ابي عبد الله  
سجدة الحكم فيجب اجمالاً في الخبرين بالتقريب الذي ذكرناه عليه والمعاينة  
على لوقن الثاني انه الذي انما في شك حال اهوى للسجود في ركوع اول  
يكون قال قد ذكر في الذي يظهر لما فيها ليست في محل الشك في شيء وانما هو  
على كسر الشك وعلى عليه السداد من منى اشياء وسواء ان ذلك هو في  
وبدفع الاستدعاء عن هذا اللابال الذي ذكرناه في سجدة المقتضى حيث  
قال قلت لا يصح عدم استقام قائماً او لا او لا كسليم الا ان يكون

عجوبة



فانه من في صاوتك فاما ذلك من المشيقات فانه لا انفصال في ذلك  
نحو الكرم وحو قايه فانه يحكيه الكرم كل ذلك عليه الاختيار وعلا لاختار  
مع انهم امره هنا بالحق في صلواته وحكم بانه قد رجع ونسبته الى جنة  
الوسواس ومما يستحقه في ذلك قوله في هذه الغاية التي قد كتبت في  
صحة عبد الرحمن ايقم قال قد رجع فان الامر بالمسئ في الصلوة بعد رجوعه  
عن الفعل المشكوك فيه لا يستلزم وقوع ذلك الفعل وانما امر بالانذار  
لا تفر بل وقع الامر بذلك تسهلا وتخيلا في التكليف ودفع الوساوس  
الغيطانية في هاتين الروايتين فالحكم بانه رجع وهو كناية عن عدم  
الحال في الحقيقة كما في خبر الشك ونما مقصدا في المقام بعد التمسك بالاحتمال  
وبلغتم على احسن وجه الا انما ما انتم العالم بمحقق الحكم  
لوشك في الفاعل وفي السوء فالحكم ان هذا من جهة مفعول المسئ  
المقدم وقد اختلفوا في ذلك ومن انهم علمهم هنا فالمشهور ويوجب  
الرجوع الى الفاعل لان الشك مغل واحد فندفع في المسئلة السابقة  
ان ادرك في المسئلة في اسود المذكور فطرا الى احوية السوء وعندها بالاحتمال  
لما الفاعل فغل عن الشيخ المعتمد في مسائل الغيرة واليجمع الحق في الحقيقة

بالحكم

بالحكم المثل لا ويطلب ايضا وجوب الخلو وتعلق الشك في الايات ههنا  
بعضها الى بعض والآخر يندى القول ان الشك لا يثبت لغزير والآخر بين  
الفاصلة والشك من لا يكون لاختلاف التسمية واختلاف احكامها وانما اولا  
منها جوازا فاحتماله فان قيل انكم قد احتجتم في المسئلة السابقة بكونها  
فعل واحد مثل الكرم والسجود وتجويزها والاولى من ذلك هو اختيار القول  
الاول المشهور فالجواب ان الذي يظهر من ان الفاعل الذي يرضى بها الاطلاق  
في الاختيار لا يقتضي انه ياربها الفاعل لاختلاف وجوبها وطبقات  
الصلوة بكونها كذلك قد عرفت في المسئلة الثالثة والسبعين ان صحاح  
الاختيار وصراحها انما دل على الاستصحاب في التوبة وان القول بالرجوع  
لا دليل عليه من جهة الاختيار وانما حجة الى الجواب فيها احتياط في فاعل  
المرجع احد اجزاء الصلوة بقينا انما هي الفاعل وحده والرجوع وان لم يرجع احد  
من الاعضاء الا انه هو المستفاد صدقنا في الاختيار في فلا انفصال فيها اختلافا  
ولا اعتراض على ما قلناه ونسبته الصلوة الى الفاعل عند التسمية الصلوة  
الى الفاعل عند رجوعه بمجملها واما ما ذهب اليه المولى لا ويطلب من اجزاء ذلك  
في الايات فطرا الى ثبوتها بغيره بين كل اية وما وجدها فغزير لا يثبت

الكل كثر وما بعد ما انظر لما مقتضا في المسئلة السابقة وبقدر العالم  
لو شك في كبره في الاحتياط فلهما سلم فعل شيان هنا في ان الصلوة  
ما يطلعا عليها وسبوا وعملها مشقة فالحكم ان من فعل شيان  
المتاقيات الموجبة لبطالة الصلوة عمدا وسهوا كالحديث على المشهور وطلبا  
فيه فلا يثبتان الى الجواز والاستقلال والمشهور الثاني وهو قوله  
لو اكدت كنهه وان ادريس وعندها وتطوع في هذا الشيخ المعتمد قد سرت القول  
ببطالة الصلوة وحدها لعل في الحج والشهادة في ان يكون وما في الدرر  
والبيان الى الاول المشهور واستدل في الحج على القول بالبطالة بان  
الاحتياط مزين لان يكون تمام الصلوة وكما يطل احدت للتحليل بين الوكعة  
المقتضية فكذلك ومن هنا وما يراى ان في بعض الروايات في حكم انشك  
بين التفتين والاربع فيشك فيهما وان كان على اربعة كانت هاتان فافلا  
كان على اربعة كانت هاتان مما لا لا اربع وان كان فليس يصدق السجود  
وقوله عنده واية الجواز انما هو دار جاصلية او كعشرين فمركب  
كعشرين والمثل للتعقيب وانما يثبت بقاءه متوابع احدى وجه  
على الاول ان شذوية الاحتياط لكونه اسند ذلك الغاية لا يقتضيه صوره

خبره

خبره من الصلوة مع انفسا لمرغبتها بالتسليم والنية وكيفية الاحرام بالصلوة  
مستقلة لا استقلال بالنية والاحرام والنية والشهادة والتسليم وبجمله  
فما يشترط في الصلوة وان سدد مسلا فالتوبة عند طهور وفاء وعمل التوبة  
بانه غير صحيح في كون الاحرام وقع بين الصلوة والصلوة وطلبا الاحتياط بالرجوع  
ان يكون في ثلث الصلوة او مثله الاحتياط مع ان ثبوت السجود عليه غير مرجح  
نه يخرجهم ولو سلم فخرهم ايضا فلا يلزم الاطلاق المذهب في المسئلة وعمل انما يطلعن  
من دلالة الفاعل الجزائية على التعقيب كما هو المشهور ولو سلم فخرهم ايضا لست التعقيب  
بدلالة كونه في بعض الاختيار كما انها كصحة صحتها وسلم وصحة العمل للصلوة  
في صور الشك لم يعدم ذكر شيء منها في بعض كسرة زيادة وكذلك مرجح انما  
بأن الفاعل منسحق عن هذه التعقيب امثال هذه المقامات وانما المار بها وجوب  
المباداة وليس الحرام فيها واستدل بعض الاسماء بالقول المشهور بالطلاق الا  
وان المستفاد منها ان من حصل له مقتضى الاحتياط فان عليه ان يصح صلوة  
الاحتياط وهو ان من حصل له مقتضى الاحتياط من غير الصلوة من غير كل من الامر به  
الاستقلال والاحتياط في الاصل في الصلوة المقيدة هو التمسك وبطلانها يحتاج  
الى دليل قاطع وغاية ما ند له عليه اخبار الاحتياط بعد الاعيان عن الملائمة



فيما هو وجوب المباداة به بعد الصلوة ويجوز الجواب لا بوجوب  
بطلان ما تقدم بالمطلح المجرد وهو يدور في الدلالة ايضا ما ورد في ان تعليقها اتم  
وهو غامض وتخصيصه يحتاج الى دليل وليس فليس ويؤيد ما ورد في الدلالة  
الدالة على صحة الصلوة مع تحقق الحدث قبل التسليم بناء على استصحاب او كونه  
حاصلا فيها شاملا ما طلقا لما نحن فيه وتخصيصها يحتاج الى دليل وكذا  
فان كان كان الاوفا في القواعد الشرعية والمواظبة على الصلوة هو ما قلنا من صحة  
الصلاة الا انما كان ذلك المسئلة غايه عن معنى على الخصوص فالاصح ان يقال في  
الاحتياط كما هو القول المشهور في الاعادة من راس هذا الحكم فيها اذا كان كما  
يرتفع بطلان الصلوة عما يسوقه الواجب بالاحتياط في الاعمال كما قلنا انما  
ولا اشكال والله العالم

لوتعلق الملتزم بين الاجزاء المتيقنة ما حكم  
ان هذه المسئلة تشبه من المسئلة السابقة وجميع ما تقدم من حيث هنا  
ايضا ووجوب يستند في البطلان هنا زيادة على ما تقدم المذكور في هذه المسئلة  
اجزاء يقين من الصلوة المتقدمة وقوعه المطلق للصلوة قبل الايقان بها نحو  
بطلان الصلوة المتقدمة وهو غير وجهها عن اجزائها المصنعة وذلك الحكم  
انما ثبت في وجهه على الوجه المحقق ويدل على إطلاق صحة عهد من سلم عن احد  
في الم

الموطن  
والحكم

انتم

عليه السلام في الرجل يفرج من ماله في فدية للشهد متى تصرف فقال ان كان فدية  
يرجع الى مكانه ففدية من لا يطلب سكا لا فدية ففدية فيه فان اطلاقها شامل  
لما لا يقتل المتناقم لا يقتل ولا يجلد فان غاية حاصلة فدية من الدليل هو وجوب  
الايقان بها بعد الفراق من الصلوة وهذا لا يقتل بطلان الصلوة المتقدمة بعد  
الواقع بعد تمامها وقبل الايقان بها سيما وقد وردت الروايات الصحيحة الصريحة  
فيمن ترك ركعة ركعتين من صلوة ساهيا ولم يذكر الا بعد من ايام عديدة  
انه يبيح على ما سبق وباقى مما تقدم ولا يشبه عليه فيها قال الصدوق في فائده  
صحيح هو الايقان بالركعة المنيعة خاصة والله العالم

لوشك  
شكك بوجوبك ميتا فلما سلم من مقام الصلوة اخرى فذكر فائضا لها حكمه  
انك قد عرفت مما تقدم ان لا يفهم من الادلة الواوثة بالامر بالايقان الا انه  
ازيد من وجوب ومع الايقان من المتقدمة الغورية المدعاة ثم نقول انما  
به فورا بعد اتمام الصلوة والحلف بما ذكره هنا شيئا وذكره في انما الصلوة  
الاخرى لا بوجوب بطلانها ولا بوجوب لدول منها لعدم الدليل على ذلك  
فالاصح صحة الصلوة المذكورة ووجوب تمامها ولو قيل ان مقام الدليل على ان  
في انما الحكم ان عليه فائده اعادة وقضا فانه يجب عليه الدول بطلت

انما عسى لا يتجاوز من اختياره واعلم انه بالاحتياط عندى لازم فبأن  
على ما ذكره الاصحاب ثم يبعد الصلوة من راس والله العالم

ما عسى فحكم عليهم انما لا سهو ولا اعادة في اعادة ان لا تسهوا  
وصون الله عليهم بيان هذه الاجال احتمالات والافعال والاصول في صحة  
حقائق الجحش عن أبي عبد الله ع قال ليس على الامام سهو ولا على السهو  
سهو ولا على الاعادة اعادة في راسل يوسل فيم ولا سهو في سهو ولا على  
الايقان فممن كتبهم العقيدة بهذه العبارة ايضا صبا لفظ الحديث في  
ما فيها من الجهل الموهب لانتاع وايرة الاحتمال والاشكال في العبارة  
به ولا استدلال وذلك بان يقال لا ينبغي ان تملك ان السهو يطلق في اختيارنا  
الشك وعلى ما هوام منه الا اننا شائنا كما لا ينبغي علم من الاجمال وتبع منها  
وهو غايتها فيجعل من اجل كل من القلق على كل من المعين فيحصل من ذلك  
اوجح حود في كل من هذه الصلوة والتميز من القلق على اي كان من المعينين  
هو غايتها فيجعل من اجل كل من المعينين فيجعل من ذلك  
حود وها نحن نقول انما لا يتوحيق انما لا يتوحيق من حود واحدة واحدة  
لما فيه من نبد النفع وحرر القايعة الشك في وجوب الشك بكم

انتم



اي شئ في اقل من ثلثه في الفعل ام لا وقد صرح الشيخ رضوانا في علمهم بالان  
 اليه ومن بعض شئنا بيننا المفاخرين فواسه في القديم اجبت فقال بعد ذلك  
 عن الاصح والحق ان كان الشك في زمان واحد وكان في الفعل  
 المشكوك فيه ثابتا ولا يتغير عنه في هذا الوقت الفعل والمذكور فهو  
 ثابت في أصل الفعل ولم يتجاوز في نفسه جهات الادلة وجوبه والبيان  
 بالفعل ولا يظهر من النصوص واستثنا تلك الصور فيشكل في صحة القول  
 ببعض الخصال البعيدة للقول به لا سهو ولا سهو ولا يتبع عنه احكام  
 الفعل او ان ذلك فهو خارج بالظن ومثالي في الشك ولو كان بعد تجاوز الفعل  
 فلا يبرر لو كان الشك في زمانين ولعل هذا هو الوجه الصحيح في ذلك  
 كان شك في هذا الوقت في زمن شك سابقا ام لا فلا يتخلوا ان كان  
 شكا في هذا الوقت يبرر من انذاره بان ثبوت او تحاشيه فلا يثبت  
 اليه ولم يقع شك بل ما يثبت اذ كان في الفعل او ان كان في جهتها ولو يقين  
 بعد تجاوزها لم يثبت شك قبل تجاوزها ولم يثبت في جهتها ولو كان  
 مما يثبت صلوته او كان سهوا في وجه لا السهو في الشك في جهتها  
 هذا اذا لم يثبت ولو يقين الشك والاحتياط في جهتها لم يثبت صلوته

والشك

بعد حكم السهو  
 ولو كان سهوا في وجه لا السهو في وجه هذا السهو في وجه ولو يقين  
 وكذا في جهتها الفعل المشكوك فيه ان حصول اليقين بما يثبت صلوته ان  
 جاء في جهتها وان كان سهوا فلا يتخلوا في وجه الحكم في جهتها في جهتها  
 بين الاثنين والثلاث والاربع فان وجهت في الاثني والثلاث والاربع  
 فلا يبرر من وجهات ما يثبت او يثبت او لا يثبت في وجه الوقت بين  
 اثنين والثلاث والاربع وكذا الحكم في وجه ان شك في وجه في وجه او في  
 قبل تجاوزها لم يثبت او يثبت او لا يثبت في وجه الوقت بين  
 المبرر في المفضل لا يتخلوا من ان شك في وجه ما يثبت من التحقيق في وجه  
 الا ان من جهتها العبادات يثبت في وجه ان شك في وجه في وجه او في  
 المشكوك فيه في وجه ان لا يبرر لان هذا الفعل المشكوك فيه في وجه ان كان المفضل  
 ام لا غاية الامارة بالنسبة الى الشك في وجه ان لا يكون في وجه الوقت في وجه  
 الشك مما يثبت في وجه ان لا يبرر في وجه في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون  
 فيه لم يثبت في وجه ان لا يبرر في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 هل يثبت في وجه ان لا يبرر في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 او السهو في وجه ان لا يبرر في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه

او من الشك

في وجه

الحل

شاك في هذه العبادات ايضا يعني ما ذكرنا ففرضه اجتماع الشك في الاثني  
 لفرق بين هذا الوجه الذي يرتفع في نفسه وان كان الله عليهم الحكم بعد  
 الانقضاء ثم ان ظاهرنا لا يثبت في وجه ان الله عليهم هو كونه المشكوك في الشك  
 بقوله مطلق لا شك في كونه في وجه او شهد او بين في جهتها او في وجه  
 في جهتها في وجه ان لا يبرر في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 ولا ان كان احد في وجه ان لا يبرر في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 بينهم من وجه في وجه هذا اللفظ في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 ما قلناه من ان الشك المطلق وهذا يقتضيه علم الانقضاء اليه بقوله مطلق لا  
 هذا انما هو وجه في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 عليهم بالتحليل الشك في وجه الشك في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 من جهتها الا في وجه او سهو ولا يبرر في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 او لم يثبت في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 وتبين ان الشك في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 كما لو شك في الوقت في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه

من

منه بعد الاثني مثلا الا ان شك في وجه في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 من جهتها في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 اليقين في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 وشك في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 نور كذا الاحتياط او ان كان في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 وهذا الوجه هو الذي ينطبق عليه في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 من جهتها الا في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 انذاره في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 انذاره في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 ما نقرر في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 اي ونفس الشك وكان شك في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 كلام الاحتياط والحال في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 ذلك الشك بعد الصلوة او في جهتها في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه  
 باثني بحيث اذا شك في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه ان لا يكون في وجه



انه لا يفتت اليد لا يجمع الخ لثقت بعد تجا وز الحبل وفقد لا لا فها  
الكثرة على عدم الانقضاء اي وانما الكثرة يجمع الى الشك في الفعل قبل تجا  
محل وانه لو كان لا يبار على وجوبه لكان بالافعال المتكاثرة فيه وحل كلام  
ايهم مخصوص بغير تلك الصورة القول بل الظاهر ان كلام الانقضاء انما يقتضي على تعاقب  
الشك بطلان التعميم غير مقتضى تعيين ما قلنا في الصورة الاولى وهذا  
ان جازية منهم من صرح بعدم الانقضاء ذكرنا في ما في المسئلة بالنسبة الى السهو  
المفتقد وادبوا عليه احكام الشك كما لا يخفى على من راعى مقولاتهم  
في موجب التعميم بفتح الهمزة ولم اقل صحتها ان يقع منه سهو يترتب له ذلك  
تلك بعد الصلوة كالشك في صحتها او بعد السجدة او بعد الصلوة في انه  
صل في تمام لا وانما لا اشكال ولا خلاف في وجوبه لكان به معين ما قلنا  
في الرد الاول من موارد الصلوة الثانية ومنها ان يثبت افتتاح السجدة  
المستترة او التشهد المنسب الى التسليم او الطائفة او بعض فقرات التشهد  
ولا اشكال في انه يجب عليه الايقان بمراتب المحل باقيا وانتهى بان ثبوت  
من هذا الفرد لا يدخل في صيد في التعميم المذكور الا على الوجه المتقدم  
الخبر او الصورة الثانية ومنها ان يثبت في عدد سجدة السهو او افعالها

فيلزم

تجاوز المحل فانه يثبت على وقوع الشك في الا ان يستلزم الزيادة فيمنع على الجمع  
وهذا الغرض مصادق في هذه الصورة يثبت السهو في وجوبه لكان  
كسائر اى والشك نفسه والظن انه غير داخل في صيد الا ان المتكاثرة فيكون  
فرضه فيها لو شك في فعل يجزئ او كذا السجدة قبل القيام وكانا على عليه  
فها فانه لم يأت بها فلو ترك الشك والمحل باقيا في ذلك ولو ترك بعد  
تجاوز المحل لا يثبت اليد لا يرجع الى الشك بعد تجاوز المحل واستحل  
فيه بعض الاشارة بان يمكن ان يقال ان هذا الفعل الواجب سببا للشك في  
الفعل الاصل في اوجوبه لكان هذه السجدة صادرة واجبة بالشك فيها  
في محل يجب ان اذكر فيه وهو قد سخر من ذلك الشك فكل ان السجدة  
الاصيلة اذا سهو عنها في ذلك قبل الركوع باقيا بها ولو ترك بعد الركوع بقصدها  
بعد الصلوة وكذا هذه السجدة الواجبة على كل ايمان بها ولو تركها بعد الصلوة  
وقبل الركوع لا يخرج عن حكم الشك في اصل الفعل بسبب لزوم من السجدة  
بسبب الشك ففد يثبت ترك سجدة واجبة في الوقت بان تميز الا بقاءها  
ويمكن ان يقال بان شمول ادلة السهو في افعال الصلوة واخرها انما تعرفه  
غير معلوم ولا يثبت في المتبادر منها كون ذلك الافعال التي عرص الشك

فيها اجزا حقيقة الصلوة فان لو لم يكن شك في سجدة فحكمه كما لو شك  
في الركوع فحكمه كما انما يتبادر الى الافعال الاصلية التي هي محال الشك فيها  
هذه السجدة التي انما حصل وجوبها من حيث الشك وفيها تعرف من المحل  
بترك الفعل الاصل والوجه الحقيقي في سجدة ذكر في الصلوة او بعد هذا شك  
الجهل بل ما حصل اليقين بترك فعل وجوبه لكان به معين ما قلنا  
في ثالث الفصول غير معلوم في جميع اقسام الاصل وهو عدم وجوبه في تمام الفعل  
وبالجملة لا يسئل لا تخلف في اشكال ولا حوط لوافق ذلك التام في الشك  
ثم الامانة وما يترتب على هذا الاشكال ما لو ثبت في السجدة من معان  
المحلول فخطا ان ياث بها في تمام ذكر في القيام او بعد الركوع في سجدة بركوعها  
حكم الاجزاء الاصلية يجب عليه لعود في الاول وتبطل الصلوة على التام في  
الوجه الاخر لا يثبت اليه اصلا السهو ويجب ان الشك في جميع  
ويحصل من ذلك في موضع منها ان يسهو عن فعل في صلوة الايمان او  
سجدة السهو التي لو تبا بالصلوة في الشك والاشكال لا ظهر ان لا يجب  
عليه ذلك سجود السهو لان الادلة على وجوب سجدة السهو غير معلومة  
مثل صلوة الاحتياط وسجود السهو في الظاهر احتياط بها باصل الصلوة

الغاية

الاسهر

ان يسهو في فعل من افعال صلوة الاحتياط او سجود السهو وذكر في صدر  
الحقيقة والظن ان لا اشكال في وجوبه لكان به معين في صلوة  
الاحتياط وذكرها قبل القيام او قبل الشروع في التشهد او ليس الا بقاءها  
من جهلة السهو حتى يسقط بالسهو السهو ويوجب اليقين بها انما نشأ  
من اصل الامر بصلوة الاحتياط والامر بسجدة السهو بالامر باليقين يقتضي الامر  
بجميع اجزائه هذا اذا كان في فعل الفعل واما اذا كان في فعل الفعل ولم يجر  
عن محله فادرك الفعل المنسب اذا كان في فعل الصلوة فيكون الحكم هنا الحكم  
في الصلوة وجوبه لكان به معين في سجدة الاحتياط لا تارة جهلة من المتأخرين من شجاعتها  
الشك في الثالث الاول وثقل فيه بعض مشايخنا المتحققين من مشايخنا المتأخرين  
معنا ذلك بان بعد الشروع في فعل اخر فاقصده المأمور به بالامر الاول والادراك  
والعود منها الى الاول وشيئا ولا بل العود او اودة في الصلوة اساقه الا  
ممنوع والمسئلة لا تخلف من اشكال ومنها ان يسهو عن صلوة الاحتياط في سجدة  
السهو الواجبة في الشك فلا ياث بغيره من ذلك بعد الصلوة ثم انه يذكر بعد ذلك  
وهذا السهو لا يقترب عليه حكمه فان كان ذكره من المصل الصلوة فلا خلاف ولا  
اشكال في صحة الصلوة ووجوب الايمان بها انما تقدم في المسئلة الثالثة



والقوانين ومع عرض المجلد فلهذا في الخلاف في المشا واليهما والظاهر القدر  
ايضا فلا يثبت على هذا التهوركم السهو في وجوب السهو كغيره  
اي ونفس السهو كان يترك السجدة الواحدة او الثلثة سهوا فذكر  
القيام وكان الواجب على العبد ان ياتسبه في السهو والعود والسهو وجب فان ذكر  
قبل الرجوع اليه وان ذكره بعده فذكره بعد السهو مع سجدة السهو على السهو  
ولو كان السهو عن سجدين معا وذكرهما في القيام ولم يأت بهما سهوا ثم ذكرهما  
بعد الرجوع بطلت صلاته ومن ذلك يظهر انه لا يثبت على السهو صلاهما بعد  
بالتسليم الحكم السهو من مثل الفعل وكذا لو نسي ما يجب تذكره بعد الصلاة  
او سجود السهو بغير ان يات بهما بعد الذكر او ليس له بها وقت معين ومع  
المطل لا يلزم وجوب الايمان بها كما عرفت في تلك المسئلة السهو  
في وجوب السهو بغيره لا يثبت ولا يثبت وجوب سجدة السهو وقد يوجب قضاء  
السجدة والسهو وقد يوجب الرجوع الى الفعل وتذكره في المشا لم يتجاوز  
محل الشاركة وفي جميع هذه الصور قد يتعلق السهو بفعل الفعل المشا  
او بآخره فاذا سهر في المسئلة الاولى من مثل الفعل بعد الصلاة من السهو  
ثم ذكره بعد ذلك وجب عليه الايمان بعد الذكر وفي الرجوع يات به ان ذكره  
في الرجوع

في محل الشاركة والافان كان متمايقا فلهذا والاسقط فلهذا في جميع  
هذا الصورة غير والخطي مصدر في الخبر كما ذكرنا سابقا ويجوز ان يات بهما  
علم في سجدة السهو في كل مرة لان المتبادر من العبارة المذكورة انه من سجدة  
سهو لا من سجدة السهو بل من سجدة السهو في كل مرة لان المتبادر من العبارة المذكورة انه من سجدة  
بالله وقد يتعلق بآخره ذلك الفعل كان سجدة السهو في كل مرة لان المتبادر من العبارة المذكورة انه من سجدة  
في سجدة السهو وهو السجدة او السجدة وهل يات بهما ما يجزئ فقال السهو في  
من الخطام ظاهر لا سيما لعدم لفظ هذا الخبر وحمل بعضه على ما ساء  
للصلى في الخطام وهو الاخطاء وما في قوله في الخبر المذكور ولا على الاعادة  
واعادة ذكره استحياءا بهما احتمالا بين احداهما ما ذهبنا اليه المحل في سجدة السهو  
قد مر بها من انما اذا صدق منه شات او سهو بغيره في سجدة الاعادة فلهذا  
في الاعادة ما هو عليه عادة ايضا فان لا يثبت له فيها من سجدة السهو  
ثم وجد الامام فاذا عاد استحياءا فان لا يبعد مع امام اخر والظاهر جواز الاول  
فان نفي مع قوله لا سهو في سجدة السهو وحمل واحد ومقام واحد فربما على ذلك  
اذا النسخ الثاني لامناسته في الخطام وان كان صحيحا وثابتا في حد ذاته لا  
ان الاخطاء لا عادة في الصورة الاولى ايضا للشاير خبر عدم اليقين بالعادة

الحق المذكور والله العالم لو نزل لنا في الاقامة وعلى تمام ما قبل  
له الخرج في كل يوم عليه اتمام الاقامة واستيناءها ام لا يجب عليه شيء  
من ذلك ان هذه السوا لا يخلو من اخطال او قصور في التعبير  
كما لا يخفى على الناظر في قوله في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو  
ما بعده عليه السلام الا ان يكون المراد من السؤال وان قصرت على العبادة انه  
في نوى القيام وعلى تمام ما قبله الخرج هل يجوز له ان يخرج ام لا يجب عليه اتمام  
الاقامة واستيناءها بقاء على نوى بطلان الاقامة الاولى فان كان المراد من  
السؤال ذلك فالجواب انه بعد نية الاقامة والعبادة تمام ما يجب عليه اتمام تمام  
المحافظة فاذا اتم السهو وصعد المسافة خابز ويصرفه بلغ على التوضيح في ذلك  
البلد ولا يجب عليه تمام العشرة ولا نية اقامته اخرى بل يجب السفر ويصح له في  
ان يكون المراد من السؤال هو الخرج لا ما وروى المسافر مع فصله الى كل محل  
الاقامة كما هي المسئلة الدائرة في السنن الاصل في ذلك الاستكالات والاحكام  
الواسعة لا يات بها على الاقرب والواضح او ادفعها بالجواب فيقول ان  
المذكورة من مشكلات المسائل واهمها المعاضل للتعدد الاعمال والعبادة  
الثابتة والخلوص والوايا وتكنا تسلم فيها بما يقتضيه الحال نوع من التخصيص

دون الاحمال فقول اعلم ان هذه المسئلة فمالم تنف فيها على نوى المحسوس  
ولا العزم ولا تشكلا فاعلم ان من استبان بنوا ونبهوا الله عليهم واولوا بالادب والاحتياط  
ايضا في كلام احد من المتقدمين على هذا الشيخ وضوان الله عليه ولما ذكره الشيخ  
في المبسوط في سجدة السهو على سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو  
فما اذا نسي سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو  
نصا ونوى ومن عادة كذا اذا نسي سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو  
للكثير المزمع الشريعة لتبسيطها فبين على ان ابطالها ليعتبر لا يوجب سجدة  
كأن يحولها من سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو  
للعرفه فقال اذا خرج حيا الى مكة وبنيته وبنيته مسافة يقصر فيها الصلوة  
ونوى ان يقصر فيها عشرة اقدار الطوبى فاذا وصل اليها انما وان خرج الى غير ذلك  
فتكنا مسكنا لا يوجب المقام عشرة ايام اذ ارجع الى مكة كان عليه القصر لانه قد تقص  
مقامه بغيره بينه وبين بلده يقصر مثله وان كان يوجب اذا انقضا مسكنا كما  
يقتضيانا بمكة اتم بينه وعرضه ومكة هي مخرج من مكة مسافرا في قصره عتبة  
وهي اول ما ذكر في هذه المسئلة ثم تبعه المأخوذون في ذلك وعمدوا العبادة  
وكثرت فيها الشقوق والفتريات ومما لفتت بها في وجوب الصلوة بالبناء



ان عرفت في الصورة المذكورة وهو عدم الاقامة في العود الى اصل الاقامة  
كما ينبغي ان نشاء الله وبذلك يعلم ان هذه المسئلة هي ما فيها من  
القضايا والشقوق والاحكام الاقامة استلزامها الجبره وان كان ظاهرهم  
وكل اقرتها بما وصل اليه علمه ونفسه وهي في الحقيقة من انفس كل عاقل في  
اجل ذلك فليبحث في ثنائياتها بحال والجزم بالثبوت في بعض شقوقها  
غير خط من شرب الاشكال وتفصيل الحال بما يتضح به هذا الاجمال ان يقال  
ان اتمامها من موضع الاقامة بعد نيته الاتمام والصلو تاما سواء كان  
بوضعه العشرة او بعد ثنائياتها لايجزى من ان يكون به بالعود الى موضع  
الاقامة ام لا وعلى الاول فاما ان يكون صدوره فاصدا لمقام عشرين ايام  
ام لا وعلى الثاني فاما ان يكون فاصدا للبقاء وقفا او احوالا او  
اوع فلهنا سواد ان يزعم على المقارضة وعدم العود وظاهر الاصل  
المترشحين للبحث عن هذه المسئلة الاتفاق على التفصيل وانما اختلفوا  
في انه يقصر بحد يخرج من البلد ولا يتيقن او يحصل لفرص الصدق في السفر  
عليه والغرب في الارض واختصاصه بوقت على ثنائيات محل التخصيص في  
الوقا وهو دليل المسافة او يتوقف على وصول محل التخصيص وتجاوزه اتمه

لقد

لصرونه وموضع الاقامة بالنسبة اليه بعد الاقامة والصلو تاما في حكم  
البلد وكلامهم كل في على اطلاقه غير واضح له لا لصحة الجواب ولا على انه  
في نوى الاقامة وصل تاما فانه لا يصح ان يقصد المسافة والمقصود  
المسئلة ان المقصود داخل المسافة فوجوب التخصيص له وبغيره وهو ان  
ان يحتاج الى مزيد بيان والمحقق بعزل الامتياز هذه الصورة ما يورده الخارج  
على الوجه المذكور في العود وعدمه وما لو عزم على قصد اقل المسافة او  
العود بنية اقامة عشرة ايام او غيرها وهو الاشكال في ثنائيات عدم تحقق قصد  
الى المسافة في جميع الذي هو شرط في العود ان يزعم العود الى موضع اقامته  
والاقامة عشرة مستأنفة وهذا لا خلاف ولا اشكال في كونهم في احوال  
وقوع مقصده وجهه ان قول الامام سابقا ولم يحصل ما يوجب الخروج  
فيجب تصديره والعمل عليه الى ان يتحقق الخروج ان يفرغ العود بدون  
اقامة عشرة ايام مع الاقامة ما فيها اودون اقامة بالقرى وقدره في  
تقدم من كلام الشيخ وجوبه لغيره من وجه من موضع الاقامة وبغيره عليه  
في وجهه وفي مقصده وجوده وحمل اقامته وبغيره قال العلامة وجبا  
وقد تقدم بتسليم الشيخ لذلك وعلمه الجماعة بانه قد خرج عن حمل الاقامة

ما ذكره من الاشكال هذه المسئلة لا يخفى ان ثنائيات المسئلة قطع ما ذكره  
وهذا ان الفاضل المولى صاحب الكفاية يخرج وجوب قصد الخروج من كل  
كما هو قول العلامة والشيخ وقد اضطرر كلام شيخنا الشهيد في هذا  
المسئلة فيما اذا فرغ من العود الى موضع الاقامة من غير قصد اقامة عليه  
فقط في بيان بعوده الى القصر بالخروج كذا الشيخ في خط العلامة وذهب  
في الدور الى العقر العود كما نقلنا عنه الا ان عبادته في الخارج من اشكال  
حيث قال في الصورة المذكورة ان فيه وجهين احدهما القصر الى القصر  
ومقتضى ذلك التمام بالوصول الى المقصد وظاهر وجوب العقر المقصد  
وان اتمام اياما فلا يدخل في ذلك في الذهاب الذي اوجب فيه التمام وهذا  
ما ذكره اصحاب هذا القول فانهم يحذفون القصر وقت الوجوع وانما خرج  
القصد فهو تابع للذهاب وجوب التمام فيه هذا ولا يخفى عليك ان كلامهم  
في هذه المسئلة لا يخرج ايضا من نوع احوال حيث ذهبوا القصد على عدم الاقامة  
بقوله مطلقين وينبغي تقييده ايضا بما اذا كان من مصل بعوده الى القصر  
بمسافة لان وجوب التخصيص على قصد المسافة وقيد شيخنا الشهيد في  
توسا لشرائطها بما اذا كان بلدا لا اقامته بالخروج اليها في معنى القصد

وايشية اقامة اخرى فيعود اليه حكم السفر وهذا الاستدلال كما لا يخفى  
يقع في شمول الوجوع المسافة من الذهاب وبان فيه المتقدمان في التخصيص  
بغيره يخرج من البلد او اشتراط لكل التخصيص فوجب حمل المسئلة في  
نهم الشيخ ايضا والمحقق الشيخ على التخصيص والظاهر ان الشهود يخرج  
بطلان ما في انهم ان يكون التمام في الذهاب المقصد والقصر  
للاجوع واحتجوا على الاول بانه انما يخرج عن حكم الاقامة وجوب التمام  
بالقصد الى المسافة وهو في غاية الذهاب لان المقصود الخروج الى  
المسافة وعلى الثاني انما لا يجوز فاصدا للمسافة في تمامها فاصدا الى  
في الجملة اما الآن او بعد مودود وثبوتها في بلد الاقامة اياما دون العشرة  
والبلد الذي كان مقيما فيه ساوي في النسبة اليه وانما يجب له وجوب التمام  
في الذهاب كما هو عليه على عدم ضم الذهاب الى الايام الا ان هذا لا يخلو  
في الذهاب ايضا لزم الحكم الاقامة ببلد من التخصيص وتحقيق عدم المسافة  
على الوجه السابق وحيث فان ثبت ما ادعوه من الاجماع على عدم جواز اتمه  
الى آلاف قصد الادوية مع الرجوع ليوما والية والا فاعول الاول المذهب  
فليس بما في ثبوت الاتمام الشبهة بمثل هذه الالفاظ على الاشكال وان كان

المسافة

لا يخرج







ولم يكن الاستعانة واحدة واشتركت في كون النكاح مبررا للوصول الى ذلك الملك  
لاعتقده انما شره في كل حال وفي بعض وجوه اخرى ولا عن استيطان سابق  
كما هو ظاهر منها مما تقدم حديث عرائق بن محمد اشكر من جهة اخرى حيث  
ظاهر التقدير في خمسة قواسم فان المشرقة قد انقطع بالوصول الى الصبيحة لا يحل  
النكاح فيها فاذا راد الرجوع هناك غير ممكن لما ذكرناه وهذا انما يتم على من يرى في  
التخيير بين وجهين وقد لا يبعد كنهان هذا ذلك وهو قول من يرى فيه ان لا  
عليه بل الاظهار بوجهه كما اوحيى ذلك في محل البق والجملة المذكورة وشكل لا يبعد  
الان وجهه انما هو بوجهه وروايتهم في بروج قال قلت لابي الحسن <sup>عليه السلام</sup> يبعث  
فذلك ان لا يبعثه ووقوعه اذا خرج من الكوفة او بعد بعدا فاقبم في تلك الصبيحة  
اقول انم فقال ان لم يبق للمقام عشر قصور ورواية عبد الله بن سنان عن ابي  
قال من وضعته ثم لم يرد للمقام عشرة ايام ثم رجع الى اداء المقام عشرة ايام انم  
الصبيحة وهما ثانی الوائيان صريحتان كما ثبت في الاصح والاعتماد والصبيحة  
والملك الا ومع فسد اقامته عشرة وصبيحة علي بن يقطين الرجل يتخذ المولى  
فيتم بمراتبهم يقصر فقال كل منزل لا يستوطنه فليس يترك منزله وليس له ان يترك  
فيه وصبيحة الحجة عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يبيت في المنزل في الطريق <sup>الاستيطان</sup>

المعنى

ام يقصر قال انما هو المنزل الذي يوطنه وصبيحة سعد بن ابي خلف قال قال  
علي بن يقطين انما هو الاول ثم قال لا يكون للرجل سبيل والصبيحة في هذا  
ان كان ما قد سكت ان فيه الصلوة وان كان من ماله يمكنه فليقتصر وصبيحة علي  
يقطين قال قلت لابي الحسن الاول انك ضياعا ومناذل بين الفرية والذرية  
الفرسخان والمثيرة فقال كل منزل من منازلك لا تستوطنه فليترك في الطريق  
وصبيحة ابيهم قال سالت ابا الحسن <sup>عليه السلام</sup> عن الرجل يبيت ببعض الاموال ولا يملك  
وليس له وطنة انتم الصلوة ام يقصر قال يقصر الصلوة والضياع مثل ذلك ان  
بها وصبيحة محمد بن اسمعيل بن بزيع عن ابي الحسن <sup>عليه السلام</sup> قال سالت عن الرجل  
يقصر في صبيحة قال لا بأس بسلام يوم مقام عشرة ايام الا ان يكون له فيها منزل  
يستوطنه فيصحبه بالاستيطان فقال ان يكون له فيها منزل يبيت فيه في ستة  
اشهر فاذا كان ذلك يوم يبيت فيها وانت ضياعا فانها طام الاستيطان فيعيد  
الملك او المنزل بالاستيطان ستة اشهر وجوب النكاح بالوصول اليها وان  
يظهر من الضياع انما هو الاستيطان بالمنزل وذلك ان الضياع ضياعا  
بالعبادة لا بالصبيحة والملك في ذلك يبيت في النكاح ويجوز له ان يبيت في كل  
عليه الاضبا والاولا ولا بد من اقامته عشرة ايام كما دل على ذلك رواية

في الاستيطان والصبيحة المشا واليهما اعطاء استيطان الستة في كل ستة  
كما يشاهد من صبيحة المتعارفين على التسديد وذلك انهم اسدوق في الصبيحة  
قال بعد نقل صبيحة اسمعيل بن الفضل المتقدمه يبعد بذلك اذا ادا المقام  
في فواه واد اشبه عشرة ايام ومن لم يرد المقام بها عشرة ايام ومن لم يرد  
فعل لان يكون له فيها منزل يكون فيه الستة ستة اشهر فان كان ذلك لم يترك  
وقد سبق ذلك ما رواه محمد بن اسمعيل بن بزيع وسأني ابا عبد الله <sup>عليه السلام</sup> في رجل  
الاعتماد في الصبيحة والملك باقامة العشرة كل عليه خبره وصبيحة في  
سنان وسد وصبيحة ابن بزيع وان امكن في بعض الاضبا والمتقدمة الا ان لا يمكن  
مثل خبره في الرجل على الاقامة اليوم واليومين والثلاث وصبيحة عن ابن محمد  
الداعي الاقامة ثلثة او خمسة وسبعة وظاهر صبيحة عن ابي الحسن <sup>عليه السلام</sup> بالرجوع  
الذي ذكرناه في ذلك بالها والتقييد بالمنزل انما لا يترك طوام ذلك الامتداد  
بمؤقتة مما دل على ذلك بالتحكم الزامه والاثم من العمل بالصبيحة  
المشا واليهما بعد تقييد تلك الاخبار بها وان بعد في بعض ارجح هذه الامور  
التي لها بالالتقييد وهو شكل وجه من منازل المتأخرين مثل الحمد والاشارة  
في الوافي وجوابه الصبيحة بين الاخبار ومحلها على مقتضاها

موسى بن حمزة بن بزيع وعبد الله بن سنان وكذلك صد رواية محمد بن اسمعيل  
بن بزيع واما الاستيطان فظاهرها انه في المنزل خاصة وبموضعها ايام  
استيطان الملك الصبيحة سعد بن ابي خلف حيث قبل الشوا على الدار  
والصبيحة واهيولة ان كان مما سكت ان فيه الصلوة ويمكن من فريه الى الدار فيصحب  
كما هو معلوم في الاخبار ولا يبعد صبيحة ابن بزيع الاخيرة فانها كالصبيحة  
في تخصيص الاستيطان بالمنزل حيث ان الضياع انما فيه ها باقامة العشرة  
فان كان التقييد المذكور جارا في الضياع لم يطر على اقامته العشرة ويجوز  
ايضا العرف فان الاستيطان مثل هذه المدة المذكورة انما يقع في المنازل  
والدور وبالجملة فان صبيحة ابن بزيع المذكورة ظاهرة الدلالة على هذا الوجه  
فصل الضياع وجوب التقييد ما لم يوف اقامته عشرة ايام والمنزل بالاستيطان  
في وجوب النكاح فيه واما صبيحة علي بن يقطين الاخيرة فليس في خبره ان الدار  
والصبيحة سواء في حجب الدار وعليها وجوب التقييد فيها في جارية على اليد  
عليه واثان موسى بن حمزة بن بزيع وعبد الله بن سنان وتخصيصه في  
المذكورين وقد استصحب المشا واليهما تخصيص الحكم بالمنزل وهو شكل  
لاطلا في الاخبار السابقة في وجوب النكاح بمراتب وصول الملك واستيطان ذلك

المعنى



القديسين اما فاما العيرة والاستيطان وتعلقه والواحد من الشيخين  
 والصدق والفضيلة وفيه ان القديسين الذين اتمت عليهم الصلوات  
 اما فاما العيرة او المنزل الذي يتوطنه الاجرة الاستيطان وان كان من غير  
 منزل وهو الذي يخرج به في الحقيقة كما سمعت من عبادته فكله فله رتبون  
 تبعه لا يخرج عن منزله وقلة فامل وهذا الجمع وان كان اقل اشكالا الا ان الحقيقة  
 المذكورة لا تقبله ولا تستلزم عليه كما عرفت من حيث انها صريحة في كون الاقامة  
 في الملك والضيعة لا يكون الاقامة العشرة اوسع المنزل المستوطن تلك الامة  
 واصل الحد من المشاهدة في الواقع فيهم وغيره وعنده حملها على الامانة  
 وغيره صوفي الاثنا عشر والاستيطان على العشرة وفيه ما لا يخفى اذ الامانة  
 صريحة في وجود الاقامة وتعيينه ولا يخفى في شي من تلك الاختلافات فلو كان  
 بالخيار وجوب المعاني والمنازل لا يستدعي ذلك ان يجرى في  
 في جانبها من وجوبها على هذه على حملها على بعض هذه الاجزاء  
 المتعارضة فهذا المعنى قد خرج من حيز الحقيقة التي هي الاصل في اختلاف  
 الاختلاف في الحكم وسئل عن استيطانها وعرفنا انها لا تحصل الا  
 وقد عرفت الاختلاف على انهم عليهم السلام كانوا يلقون الاختلاف في الحكم

تقريب

تقية وان لم يكن ثمة قابل بها يؤمن من الفاسد ولو فرق بين مؤمن بها ثابلا  
 فانه لا يلزم وصوله اليها لان منافعها لا يوجبها العلم وتستمر على هذه  
 والاستيطان على هذه الاربعة انما هو اصطلاح حصل منهم اخيرا فعدوه سنة  
 شاملة مرييا ولا فقهيا فقدم كل من تقدم للعلماء عند خيرة العصر  
 اقام المذهب حيث جعل فيه الشورى من جميع اقطار المسلمين لا لا يخفى على من لا  
 كتب السيرة والاختلاف بين كثيرنا وكثيرهم وبالحقيقة فالمسلمون في غاية الاستيطان  
 فيها بحال واي حال ثم ان الاستيطان المعبر عن المنزل وغيره هل يتبين  
 بالسمعة الاشهر كما دلت عليه صحة ابن بري وهو ظاهر المشهور او يكفي فيه  
 ما نصده في الاستيطان عرفنا وقومنا على اطلاق ائمة الاضداد وحمل العشرة  
 المشاهدة على ما عرفت في الشرح كما عرفت في هذا الموضع من انشاؤنا في الكفاية  
 وجهان احوطها الاول واما ما ذكره الصدوق وتبعه على جميع من شاخروا  
 من اعتقاد اقامة الستة فانه لا يلزم عندي من بعد فان ظاهره فقط  
 المضاعف في اعتبار المكون وان دل على ذلك لكن يجب فيه من ظاهره قبله  
 الكثرة الدالة على اتمامها على الاكثريات بالاستيطان كيف اتفق وهو ان كانت  
 مطلقا في مدة الاستيطان وانما جعلها في الاصل على ما عرفت الاربعة في تقديرها

شيخ

المقدم

بالستة المذكورة في هذا الخبر كما اتفقت عليه جملة جهود الشياخين في حق الله  
 عليهم وكيف كان فالواجب من الاحتياط فيما عمل المنزل المستوطن المدة  
 المذكورة بالجمع بين نصين فاما العالم  
 السقراط وعلى بلد اعتقادها المسافر وادانته ام لا ان هذا هو  
 لا يوجب الاحتياط وتعدد الاحتمال فيجب ان يكون المدة مائة سنة  
 الاثنان مليا وادانته وقطره مائة ثم انزلها في قولهم فيها  
 وبعد ذلك مائة سنة من سفره وسقاه وهذا ينقطع سفره بالمرور عليها ام لا  
 والواجب ان هذه المسئلة من حيث ان المسئلة المستدل بها وجواز لا بد من  
 انقطاع السفر للمرو عليها من الملك والاستيطان على التفصيل المقتضى  
 مع المسئلة السابقة وهذا الاحتمال وان كان هو ظاهر السؤال الا ان الظاهر  
 ليس هو بل هو السائل والاحتمال الثاني ان يكون الماد الملبس الذي هو  
 بها لا يقبل وقاعد الاقامة عليها على الدوام وانما هي بغيره وتعلق السفر  
 وصول اليها وان لم يكن ثمة ملك بالطينة او لا بد من الملك والائمة سنة  
 اشهر سابقا والظاهر في هذا هو المار في السؤال لكن التعيين بالمرور عليها  
 ذلك بل ينبغي ان يقال بالوصول اليها وتفصيل المظالم في ذلك في هذا

ظاهر

ظاهرا لا يحجب الاثبات على ان فوائد السفر تتفرع من ثلثة احدها انما  
 عشق ايام وقاربها مئة ثلثين يوما متروكا او انشا ومول ليلتها  
 ملك او منزل قد استوطنه على اختلاف الذي قد عرفت في المسئلة السابقة  
 على الاكثريات من الملك او اعتبار المنزل وظاهرهم دخول بلد الوطن الذي  
 زعمه الانسان من زمن ابائهم وابدانهم في الثالث وانما اصله وعن تاجر  
 عنه بالملك اتعاذ اليه وادانته على الدوام قال في المدارك بعد نقله  
 عنه ولا بأس بفتح المسافر بالوصول اليه كونه مسافرا قائما من  
 تاجر عن العلامة اختلاف في ذلك يشترط هنا الستة اشهر قال في الذكر  
 الاقرب ذلك لتحقيق الاستيطان الشرح هذا ماله العزم قال في المدارك  
 بعد نقل ذلك عنه ومعه يعيد لان الاستيطان على هذا الوجه اذا كان معتبرا  
 مع وجود الملك فهو عدمه اولى اشهر ومثل ذلك صرح شيخنا الشهيد الثاني  
 في الوصى وغيره وظاهر الشهيد في بيان التوقف في ذلك حيث قال وانما  
 ببلد اتخذ وطنا على الدوام يلحق بالملك على الظن واشتراط الاقامة ستة  
 اشهر والعشرة الايام لا اشكال في الجمل والمشهد والمال واستخير  
 لا يخفى على من لا عدا للاختبار بعين التحقيق وقامل في هذا الفكر الصواب الذي



ما وقع له من الامور وصوابه الله عليهم قد بيا وعده في هذا الفصل في الخاطا  
 مستوعبا انشاء الله تعالى في حقته وطلحه على ذرى لا فلام ففعلوا  
 من الاختيار وعبر لا يعبر به الشك بعد التماس والافكار ان الفواعل الثلاثة  
 التي احدها بلد الملك او المشروط فيها الاستيطان اتمها في اختيارها اذا خرجت  
 من بلده مسافرا فانه يبيع عليها الفرض مدة سفره وذلك الا ان ينقطع سفره  
 باحد تلك الفواعل الثلاثة ثم ان بعد الرجوع لا يلبده الا يخرج منها فان يبيع  
 عليه الاثم بالوصول اليها لكن الاختيار انما يفتقر الى ان يبيع بعد رجوعه  
 الفرض والاختيار الاول لا يبيع له اهل ودخول منزله ورجوعه فاما الاختيار الثاني  
 الثالث اتمها فانه يبيع المالكون وزايد عليها او اقطاع السقيا او يبيع  
 بلده الخ يخرج منها ليرسله يدخل في تلك الفواعل بوجه وقد اسلفنا ان  
 الاختيار المتعلقة بغيره من هذا الفاعل الثالث الذي هو واحد هذه الفواعل  
 الثلاثة ومنها يعلم ان هذا الفاعل الثالث الذي هو خياره عن غيره الملك  
 او المنزل على التخصيص المستعمل انما هو هذه السقيا يكون ذلك في الطريق  
 وظواهرها لها من يبيع في ذلك اذ في بعض وظائفه في الخوض في غلظ مسافر  
 من ارضه لداره وانما يتول فراه وبيعته وقولهم يتخذ المنزل من يبيع ويحوز ذلك

وغيره

وجعل تلك الاختيار اشتملت على لفظ المروءة وهذا الخطا في كون ذلك  
 المنزل في الطريق وبلد الاقامة التي خرج منها لا يدخل بها وهذه الاختيار  
 بوجهه وحمل الخلاف باعتبار الافتاء بالملك مطلقا او لا بد من المنزل فاما  
 الاستيطان مطلقا او مقيده او يمتنع ذلك كما انما هو في هذه البلدة التي  
 يربها في طريقه وسفره وبها ينقطع سفره اذا احصلت الشروط المعينة  
 فيها واما بلد الاستيطان فلهذا اختيار على هذه انا اقولها عليك  
 فيها موشقة استحق من عارضة ان يبيعهم قال سألته عن الرجل يبيع  
 ثم يقدم فيدخل بوقت مكة اقيم المصلحة ام يكون مفعولا عنه بدخل اليه  
 وصحبه العصبين ثم من يبيع ببلده عم قال لا يزال المسافر مفعولا عنه  
 ببلده وروى الصدوق في الفقيه مرسلا قال روى عن ابي عبد الله  
 يكون بالبيع وهو من اهل الكوفة فيها دار ومنزل يبيعها كوفرا وانما هو  
 لا يربد المقام الا بقدر ما يتجهز به من امواله او يبيع في بلده المبيع  
 قلت فان دخل منزله قال عليه السلام وصحبه معوية بن عمار عن ابي عبد الله  
 قال ان اهل مكة اذا راوا البيت ودخلوا منازلهم اموالا او اهلهم بدخلوا  
 منازلهم وتروا وصحبه الجلي عن ابي عبد الله قال ان اهل مكة اذا خرجوا

من ذلك ففعلوا ان يقولوا في قولنا ان يبيع  
 من ذلك ففعلوا ان يقولوا في قولنا ان يبيع

قال فيكون المبيع من اهل الكوفة  
 قال فيكون المبيع من اهل الكوفة

واختلافها فيه بما قد ثناء فكلهم منهم واشترطوا فيه ما اشترطوا من شرائط  
 المنة من تعلقك حادثة اليه ولا بد له اليه وبذلك يتضح ان الفواعل اربعة  
 احدها بلد الاقامة وانما اشتملت للاختيار في الاثبات في الوضوء في شرط  
 وصول المنزل كالعقود وهو صحبه الله سبحانه ظاهر لاسيما عليه وحولها  
 انما لم ينخلقه فلا من يبيع ببلده والله العالم  
 ما هذا السفر الذي يبيع به الثام ان الظاهر ان لفظ الثام وقع به  
 دائما هو التخصيص وذل الصلح في هذه المسئلة وتحقيق شروطها والبيع  
 ونحن قد حققناها في شرح اوتملة العنقوتية وهي عندكم في المحققين  
 اليها واعتمدوا في كل ما تضمنته عليها وفيه غرض من غرض الصلح في هذا المقام  
 والا لا لا يلزم التخصيص ونقص الايام والاشتغال بغيره مما يصل اليكم تحقيقه  
 اخرى واوجب بالقبول كما هو ظاهر من تلخيص بغيره العقول فالجواب  
 انما وقعت على كتاب موجود معكم في ذلك الباب فلا منافاة لشرطكم  
 في ما ذه من المواد لو خرج الى موضع التخصيص وعطفا  
 اوله يصل ولم يتفق لم يسقط بغيره ثمة الاثبات والاصل في شرطكم  
 ثام ما ولا يشي عليه ان هذا السؤال ايها لا يخلو من الاجابة الموجب

مما جاء به من اذ ان له ما وجوهنا من اهل الكوفة وصحبه عبد الله بن عثمان  
 عن ابي عبد الله عندهم قال سألته عن التقيير قال اذا كنت في الموضع الذي  
 سمع الاذان فاذن فاذن في الموضع الذي لا تسمع الاذان ففقد اذا  
 كنت في موضعك مثل ذلك هذه جملة اخبار بلد المسافر اذا بيع  
 ابيها وقد قلت كلها ما عدا الاخير منها على ان مكرك انفسه بعد  
 البلدة حتى يدخل اهلها وهو واحد الفواعل في المسئلة وصحبه ابن سنان  
 قلت على انقطاع السفر بوصول الرجل الى الموضع وهو المشهور في الاستحباب  
 ولا تخرج فيها بوجه من الوجوه لشيء من تلك الشروط التي وقع فيها  
 الاختلاف والخلاف في تلك الاخبار ولا دلالة فيها على اشتراط الملك  
 في المنزل والاشارة فيه في هذه الاخبار اتمها للاختصاص ولا تخرج فيها  
 لاشتراط الاستيطان ستر اشهر ولا عده وهذا بعد الله سبحانه في ظاهره قابل  
 بالاعتناء وجانب التعصّب الناطق والاعتناء وهو الذي اشتملت  
 على السري هذه الاخبار على انهم من اهل تلك البلاد لا تخصيص فيها بكونهم من ذلك البلد  
 من بين الناطق واحد ادم بل هي اعم من ان يكونوا كذلك او يكونوا من غير ذلك  
 وطلنا مدة قريته ورجع فموجبنا قلناه ان هذا الفرض الذي جعلنا

الكل



لعدد والاحتمال وتقصيل ذلك ان يقال هذا الخارج للموضع المرفوع  
مسافر ان لم يتوقف السفر ما ان يكون عنده على السقاية وانما توقف  
لما في هذا من غرضه فلو كان بعد زوال المنع على السقاية يكون قد عدل  
عن نية السفر الى غيرها او ان صار موقفا بين السفر وعدمه كمنظر الوقفة  
ان جازا مسافرا فوالا فلا لا يتلوها من احد هذه الثلاثة فان كان الغرض على  
بقاها فانه يثبت على التفسير لعدم انقطاع السفر شيئا من قطع المخرج مع حصول  
الشرائط وان كان قد عدل عن السفر لم يثبت التمام وذلك لان من جهة  
الشرائط الموجبة لا قصير بعد المسافة استمر ذلك القصد فيبلغ  
المسافة فلو لم يستمر غير المذكور وانقطع اما بعد الغرض بالتحديد والتعدد  
فيه وكان ذلك قبل بلوغ دار المسافة وجب الرجوع الى التمام ومن ذلك علم  
حكم المخرجه وهو انما ثبت في الخطاب فيما اذا حصل قطع المخرج عن ذلك  
الغرض على وجهه فمما يجب الرجوع الى المشهور لعدم صحة الرجوع الى داره  
اجامعة عن الرجل يخرج مع القوم في السفر فيجده قد دخل عليه وقت قد  
خرج من الغربة فيخرج من مضاهوا وانما في بعضهم خطية فلم يقصر المخرج  
فما يمنع بالسانع ان يكون صلاها وكفى في قال ثبت صلوة ولا يجب وقوله

العلم

ايضا انه صلواته ما هو واجبها واشتغال الامر بغيره الا ان يشاء وتغلب  
الشيخ في الاستصحاب انه يجب مع بقاء الوقت واستدل عليه بما رواه من  
سأله ان يفرغ من الغرض الذي هو الخطاب ثم انه قال وان كان قد قصر ثم رجع  
عن نية اعادة الصلوة وروى المأخرون بضعف الاستدلال وجعل فيها  
وبين الصيغة المتقدمة بحملها على الاستصحاب مما يشاء من طريقتها  
فيما لا يشك في بقاء الصلوة عن ان يفتقره ولما قال قلت لا بد من  
ان يكون خيرا في الكوفة فيصير الى مصر فيصير صبيحة وهو من الكوفة  
على صورة من عشرين فيسقط الماء من ثوبه في ذلك اقل الصلوة ثم يركع  
في الليل الرجوع الى الكوفة فلم ادر اصله في رجوعه بقصر الام تمام فليكن  
ينبغي ان امنح فقال ان كنت ست في يومك الذي رجعت فيه يوجب اقل  
عليك حتى رجعت ان تفتقر بالتحصيل لانك كنت مسافرا الى ان تقرب الى  
مذ لك قال وان كنت لم تشرع يومك الذي رجعت فيه يوجب اقل فان عليك  
ان تقصر كل صلوة صليتها في يومك ذلك بالتحصيل تمام من قبل ان تقيم من  
مكانك ذلك لانك لم تبلغ الموضع الذي يجوز فيه التخصيص وبعضه من  
عليك اذ رجعت ان تشرع الصلوة حتى تصلي في ذلك ولا ينبغي ما فيها من الغلط

على التاكيد الاكيد وجوبه فلو انما من قبل ان تقيم امر يخرج من  
مكانك هو المسئلة لذلك غاية الاشكال والاحتياط فيكون هذا القول  
ولم يتقوا حاشي الكتب الاستدلالية وانما نقول انما يثبتها في بعض  
واجابوا عنها بما عرفت واحمدت وان نقول هذا المخرج كذا الخبر  
الا ان احدا لم يتعرض للخطام فيه ولا يمان هذا الحكم منه وكيف كان فالله  
وجوبه في هذا الموضع فيما اذا كان الخطام في المسافة المذكورة من الموضع  
واما لو لم يكن وانما كان جازا فيها بنية الاقامة ثم عطف السفر وحصل كل  
الرجوع الذي يوجب فيه القصر فانه يثبت اقامته ويوجب عليه القصر ولو خرج  
السفر فان قصد الاقامة في ذلك البلد او موضع جاوره وجب عليه الاقامة  
الاقامة وان كان متوقفا قصر ما بينه وبين ثلثين يوما ثم بعد ذلك وما  
وكان من التخصيص لما في العبادة من الاجابة فيظهر لك من ان الغرض من الخطاب  
والله العالم  
لو تولى الاقامة في قرية على وجه المخرج من  
القبل موضع التخصيص لا يجوز وهل المستعفى وغيره في ذلك سواء ام  
ان المستغفر من الخطاب وكلام علماء الاثرين غير ان يداهلوا  
والا فكل الامور لم يعطوا انما حقه هذا المضام وان اعيدوا التوبة

العلم



ان يخرج الى خارجها موش في نيل لثيرة الاقامة انما هي عبادته عن  
منتهى صناع اذ انها وروية حذرنا انها وان الشيا وزعن ذلك يعني في  
عليه الاذان والحمد لان مبطل للثيرة لاسنان من يخرج من البلد فالمبطل  
للثيرة مع مصاحبتهما والفاطحة بعد تقدمها صحتها انما هو الخروج  
عن هذا البلد لا الخروج عن سور البلد او حذرنا انها كما نوهها ولذلك  
المشار اليهم انما ونزاعه في هذه المسئلة انما هو مع من قال ان الخروج  
الى محل الترخيص وما اذا لم يقصد مسافة لا يبطل بنية الاقامة كالتأني  
ذكره انشا الله تعالى وقال المحقق الطوسي في فروع الشريعة في شرح الارشاد  
وهو ثبت في بنية الاقامة في بلدان يكون بمثل الخروج الى محل الترخيص  
او بغيره عدم المسئلة مسافة او يحال الى المرفع بمثل ما تقدم في هذه البلد  
فلا ينفذ السبيل والبيان في الاسواق الجيدة عن منزله وغير ذلك فتخرج  
الشبهة والبيان بالاول لان قال العلم من الاختيار وهو لا خلاف في غير  
ولم كان مثل ذلك شرطاً لكان الاول بنا منه الاختيار ولا يلزم التاخير ولا يخرج  
بالجمل فيمكن تنزيله الى المرفع يخرج من جعل نفسه في هذه الغرض من المقيمين  
في البلد بان هذا هو مشعر مكانة ومحل ومثل اهله فلا ينفذ السبيل في الجملة  
المستثنى

له البسائين والمؤد في البلد وحولها في المصل الى موضع بعيد حيث  
يقال انه ليس من المقيمين في البلد وكذا لو تركه في دارها في الموضع  
البعيد في الجملة ولا يبعد عدم من يخرج الى محل الترخيص احياناً في الموضع  
مع كون المسكن والمزاج في موضع معين لصدد في اقامته العشرة في المذكور  
في الواجب اشمل وهو صحيح كما ترى في ذلك المصالح المتقدمة والتميزات  
المقدمة وظاهر كلامه كما ترى في الجواز في الخروج الى مواضع الترخيص احياناً وان  
غيره من مظاهر كلامه ايضا واختيار الرجوع في ذلك الى المرفع وهذا ايضا ظاهر  
اليد السند في المداد ان حيث قال يعين كلام عبد الله المقدم ما هو منقول  
جيد لكن ينبغي الرجوع في مدنى الاقامة الى المرفع فلا يندرج فيها الخروج الى بعض  
البسائين والمزاج المحض في البلد مع مدنى الاقامة في مهابها في المرفع قال  
شيخنا المجلسي قدس سره بعد نقل كلام شيخنا الشهيد الثاني المتقدم والظاهر  
ان عدم التواني في اكثر الاختيار يتدخ في صدق المصلحة المذكورة ولا يفتح  
غيره احياناً كما اذا خرج يوماً او بعض يوم الى بعض البسائين والمزاج المطارة  
في البلد وان كان في جوارحه ولا يباس به اشهر واما القول الثالث وهو ان  
اختار الى المرفع المذكور بقوله او ينفذ عدم السفر له مسانده وهو الذي يملك

اشارة اليه شيخنا الشهيد الثاني في كلامه المتقدم بقوله وما يوجبه في بعض  
من الخروج الى خارج البلد مع العود الى الموضع من غير المصلحة في القول  
قال شيخنا الشهيد الثاني قدس سره في المسئلة وفي بعض المواضع المستوية  
الى الاقامة في الموضع قد سره عدم قطع نية الخروج الى المرفع في المصلحة  
والمزاج المتقاربة عن احد ورؤية الاقامة بل ينفذ على الايام سواء كانت  
النية الاولى ثم تخرجت وسوى يوم بعد الخروج اقامته عشرة مساندة ام لا  
اشهر بالجملة فانه قد ظهر من هذا الكلام ان في المسئلة اقول لا تفتة احداهما  
الزود في حدود البلد واطرافها انما يصل الى محل الترخيص كما مر في  
وثانيتها الرجوع في ذلك الى المرفع كما سمعته من كلام المولى لا دوسيل والسبب  
السيد السند وشيخنا المجلسي وثالثها القول بجواز الزود حيث شاءوا  
والبقاء في المأوى في الموضع المسافة وبذلك يظهر ان سقوط تلك الاوامر  
الفاصلة والحيث لا تفتة احداهما وبالحقيقة فانظر انما كلام الاصحاب على تحديد بلد  
بجده احد وبالنسبة الى المستوطن بها لوسا في حوله وخارجها فلو اراد  
منها وجب عليه الاقامة الى الحد المذكور وكذا لو خرج من مرفوعه وجب عليه الخروج  
المذكور وبالنسبة الى المقيم بها كافت وكذا بالنسبة الى المولود في السفر هناك

خروجها فانه يجب عليه الاقامة في بلد الحد المذكور وانما اختلفوا  
في المصلحة في الموضع في الاقامة بتلك البلد قبل الوصول الى المرفع  
فصل بين حكمه حكم من اقام في بلد فيتم في جميع الاذان او ادى احد انما  
يدخل في بلد في ينفذ كما قاله هناك ظاهر جواز ثبوتهم في المصلحة  
وحدة مرفها في الزود الثاني في صريح المحقق المولى لا دوسيل قد سره في شرح  
الارشاد والاول وهو الاظهر ولا يباس به ان المسئلة المذكورة فتقول قال  
السيد السند في شرح المدارك اذا سبقت نية الاقامة ببلد عشر ايام في  
الير في انقطاع السفر بها فيقطع بالوصول الى بلده من شاهدة الحد وان  
وسماع الاذان وجهان في المصالح الباقية الفصل في ما يصل الى البلد ويتر  
المقام فيها لا بد ان مسان في يتعلق به حكمه ان يحصل ما يقتضيه المقام ولو  
خرج من موضع الاقامة الى مسافة فيفرضه فيخرج من موضع الاقامة  
او الاذان الوجه الثاني الوجهان والمصلحة هنا اعتبار الوصول الى المرفع  
لان من سلم سال الضاد في فقال له يجب عليه السفر فيخرج في سفر  
قال اذا اراد من السفر وهو يتناول من خرج من موضع الاقامة كما  
يتناول من خرج من بلده انتهى ويمكن تطرف النظر اليه اذ لا بان ما عليه







من الطرفين اعتبارا بغيره عليه وشيئا ثمة الاسلام الصلح قدس سره  
 قد افنى فيها ما لم يمتص في وكفه وهو دال على صحة الصلح عنه  
 وربما كان موافقا بغيره على نعم لان الامم وطعن على المتصلي  
 كما ذكره قدس سره ثم اعاده واقر العالم  
 هل صلح العبد بين من الغيبة والبيعة او سميته وهل يمكن ان يكون بين  
 الصلح بين فرسخ ام لا وهل يشترط في صلحها ان يكون بشرط اللبث  
 والمتوعد لا ان هذه المسئلة تشمل على مسائل ذلك وجوب  
 صلحه العبد او اعتبارها في زمن الغيبة والمشهور بين الاصحاب هو القول  
 بالاستصحاب بناء على ما ذهبوا اليه في اجماع من الوجوب والتمسك بها  
 وبما اظهره ان كانتا فصل الزماني وتفصيل هذا الاجمال على وجهين  
 حقيقة احوال ان الاول في الحاضر في السنة عندهم في كل اجماع والعقد  
 قد دل على الوجوب ولكن قام الاجماع الذي هو بعد الادلة الشرعية على  
 على اشياء الوجوب الحين ومن الغيبة فمعها او مع اجماع بين الدليلين  
 بالنسبة الى اجماع على الوجوب لدى ذلك عليه الاية والاختصاص في الوجوب  
 التي هي بينهما وبين اظهر العبد لما لم يكن في ارضه او وجبت له

عسرين

عشا وهو متفق بالاجماع فعملوا تلك الادلة الدالة على الوجوب على المستجاب  
 هذا المصالح اعتمد وعليه في كل من المسلمين وانت قيس بان من لا يراوا الاتجا  
 دليل لشرعية عدم الدليل على ذلك وانما يثبت على ذلك الصلح في السنة  
 فالوجوب عند ثابت الاشكالية في ظاهر الامر بغيره وهو المتنازع  
 والبر صوب من وقتت على كلامه من حقيقة من حق في المتنازعين وبديل  
 على الوجوب قوله سبحانه قد افنى من نورك وذكر اسم به فصل فانه قد  
 في تفسيرها ما يدل على ان المراد بالتركه الفسخ والصلح صلح العبد  
 نوره الصلح وقوله سبحانه في امسلا من افنى من نورك وذكر اسم به فصل فانه قد  
 قد افنى من نورك قال من اخرج الفسخ قيل له وذكر اسم به فصل فانه قد  
 الى الجحيم فصل اقول والمجانة لغير الصلح في تفسيره على ان اجماعهم  
 بنوع من الاخبار صحيحة جليل بن دراج عن الصادق ع قال الصلح  
 العبد بين فرسخة وصلحه الكسوف في ربهته ومثلها وايز في سامية  
 وصححه اليه بصير عن ابي عبد الله ع قال اذا اذن الشك في يوم  
 عبيد فاقب الصبح وانتم المبلد فلا يخرج في شهيد ذلك العبد كلام  
 المتفرد بين المرحبين بالوجوب اجماع في الحجة وكذا اجماعهم في كل من

لا لاستصحاب ثابت بجهل من الاعتبار في فقه الوجوب بعد صلوة الجماعة  
 الاول مع الامام مشرعية العدد وانها لا تعدد في مكان واحد  
 وقية ما بين في الاجمال في عدد اخرج كما يقول الاستصحاب الجمل في المسئلة  
 من خصوص اشكال والاهتمام بطريق السلافة على كل حال اشترطها  
 بانامة الفقيه الجامع الشرايط وعدمه وهذا الشرط وان كان في احد الامور  
 في صلح اجماع كما هو المشفوع عن الحق في الشرح على وجه صرح الشهيد في اللعنة  
 الانام اشق على صرح به في هذه الصلح ومقتضى اطلاق عبارهم بان  
 صلح العبد مشروط بشرط اجماع لزم هذا الشرط هنا على هذا المعنى  
 هناك والمشهور بين الاصحاب ما نسبته الى هذا الشرط انما هو الامام الامير  
 واشدد لواعليه بالاختيار مثل قول الباقر ع في صحبة زائدة ومن اجل  
 مع امام في جماعة فلا صلوة له ولا قضا عليه وقول احمد على ما السام  
 في صحبة محمد بن مسلم ليس صلح الامام وشاهدا رواية معمر بن يحيى  
 بان قام من الامام هنا امام الجماعة الامام الامير كما يظهر من كلام الامام فقط  
 الجماعة وثم عدم في صحبة ابن سنان من ان يشهد جماعة الناس في العبد  
 فليقتل وليطيب بما وجد وليس وحده كما يخطى واجماعة في وثقة

بذلك في هذه المسئلة لان حقيقة الادلة كما عرفت هو الوجوب والاجماع  
 رضوان الله عليهم صرحوا بان الشروط المعينة في وجوب اجماع مشروطة  
 في وجوب هذه الصلح ايض من الامام والجماعة والعدد والوحدة في فرسخ  
 واما الخطيئات فالمشهور هنا استحبابها وهو الاظهر ان شرط ان  
 يكون بين الصلح بين فرسخ وقد عرفت ان هذا احد الشروط المذكورة  
 الاختصاص في وجوب العبد بين وهو الوحدة في فرسخ واشدد لواعليه  
 بصحبة محمد بن مسلم ع في بعض من قال قال الناس لا يهر الخ فيهم  
 الاختلاف رجل يخطى العبد بين قال لا اخالف سنة وان شئتم بما يبره  
 الاجمال وعدم الدلالة المبرجة بل ولا الظاهر على المنع وهذا نوقف العلة  
 في المذكور والنهاية في اشتراط هذه الشرط قال في المداولة بعد نقل  
 العلامة ذلك وهو في حد ولا يثبت اللبث في الوقت على ذلك وفي  
 ابد ذلك فها هو بعض الاخبار مثل قول ابي جعفر ع في صحبة زائدة  
 ومن اجل صلح مع امام في جماعة فلا صلح له ولا قضا عليه وكذا في صحبة  
 اخرى له ايفى فان ايفى ان معناه ان لم يصلح مع الجماعة لقوله وعدم جوده  
 وعدم ادراك الصلح مع الجماعة لا يخطى جهر العرض والوجوب والا

فلا استبر



سماعه لا ينافي في العبد بين الامام والعلوية وحده ذلك فلا ينافي  
 معا بل الجماعة في هذين من غير ان ينافي بالصلوة وحده مما يعني على ان المراد  
 بالجماعة الجماعة المتعقبة مع امام ثبوتها به مطلقا لا يقتصر على امام  
 الاصل والامام في حق الجماعة لوجوده في ثالث والجماعة في القول بالوجوب  
 مع امام الجماعة هو مقتضى الامام في كونه وعليه العمل والله العالم  
 ولو ادرك الامام في منزله الكسوف بعد فواته ركعتين  
 او اكثر ما حكمه ان الصلاة في هذه المسئلة وتكون على سنة اخرى  
 انه من يجوز للمأموم التمسك عن الامام لغيره بركن او ركعتين ام لا  
 ذلك قد مر في جملة من استجابنا وسوان الله عليهم في بحث صلوات الجماعة  
 بالبناء قال شيخنا الشهيد في الذكرى ولا يتحقق في الغدق بغيره  
 ولكن ولا اكثر من ذلك في الغدق في بطلان الغدق بالناظر  
 بركن والمدعى بقاء الغدق واداء عبد الرحمن في ركعتين منهم في ركعتين  
 في الخط الامام للعبادة ان يركع ويأتي بركعتين في ذلك كراهة في الغدق  
 وقال المحقق المشيخ على في الحجة ولو تعلق المأموم بركن فاكتمل فيقطع الغدق  
 قال الكاشغري في الروايات في هذه المسئلة المذكورة اعلم الحكم المذكور في الغدق  
 لغيره

التخلف

بام الخياط في الاول وعدم اعطائه الامام في الثانية اما في ركعتين  
 واحدة من الركعتين قبل تمام القراءة والدخول في الركوع والثانية قد  
 انبثرت في الفقه والحكمة وتفصيلها في آخر المصنفين وحقا ان الشيخ التمسك  
 وان كان لا يستغنى بواجب فكيف يجوز ان لا مطلقا كما ادعى وبذلك  
 يظهر ان ما ذكره من غير اعطائه الامام في ركعة والاولى اما في الثانية فان  
 شيخنا الشهيد قد خالف نفسه وناقض قوله الذي قدما قلنا في حق  
 الجماعة بما ذكره في صلواته الايات حيث يصح بالمنع من الدخول في الركعة  
 عند ان يقوم التمسك عن الامام بركن او اكثر فقال بعد ذكر صورة المسئلة  
 ما يخصه فان قلنا بالجماعة فالامام عدم صلاحه الا اذا كان لا يستلزم احد محدد  
 اما التمسك عن الامام او حصل الامام الركوع لا فزان ان يجازي عليه ولما يجزى  
 مع الامام في ركعتين والاول وان ركن الركعة وسجد سجود الامام  
 لزم اتفاق الحنفية قال ان قيل لم يأت في المأموم بما يجزى عليه ثم يسجد ثم يركع  
 الامام فيما يجزى من الركعة وليس في هذا التمسك عن الامام في ركعتين  
 فاصح في الاستدلال لما سبقنا من ان قال ان التمسك عن الامام في ركعتين  
 فوالله ان قطع من صلبه لا يتم هذا وتبين ان ذلك فاما ان يكون عند ركعة

كراهية

لغيره وان اذ اولها بعد ذلك يحتاج ان دليل والاصل عدمه ولو  
 عبد الرحمن ثم ساق في الركعة المذكورة ثم نقل التمسك عن الجماعة في الركعة  
 واستبعده اية بناء على ما ذكره هؤلاء ان المأموم يجوز له الدعاء في  
 الصلوة المذكورة بعد ركعتين او ركعتين يتابع الامام في الركعة المذكورة  
 انما يتابع علي بن ابي طالب وان فاشا في المناجاة في السجود والخشوع في الركعة الثانية  
 بعد السجود وكن يفعل في الركعة الثانية اذا فاشا في ركعتين من ركعاتها  
 الا ان الاظهر عندنا في السجدة المرفوعة عليها هو وجوب المناجاة وعدم  
 التمسك عند ركعتين فقلنا لا اكثر مما ذكره اما في الركعة الثانية  
 موردها العذر وهو هو المأموم وهو في حال الدعاء والاستناد  
 في عوم الحكم لا يخلو من جواز ذلك واما ثانيا فان ظاهر صحة رواية  
 حكم المسوق وانما في ركعتين ما ادرك بام الخياط وسواء فان لم يدرك  
 الركعة الثانية اجزا ثم اتم الخياط سجدة معوية بركعتين ادرك الامام  
 اخر صلواته وحصل اول صلواته الوجه فلا يجزى في ركعتين الفقرة في آخر  
 صلواته قال نعم يمنع ما ذكره فانما ظاهر ان في وجوب المناجاة وعدم  
 التمسك عن الركوع وان كان لا يستلزم بواجب المناجاة المرفوعة وهذا

الاجتهاد

كالمراعاة والضرورة هنا في دستانت المأموم في الثانية في آخر كلامه  
 في صريحه في المناجاة للصلوات المرفوعة في الركعة المذكورة بركعتين  
 وان كان لا يذوقه فلو لم يكن ان التمسك بركعتين في ركعتين اما الجواز  
 مع الضرورة او البطلان وانما بالمرام المأثور في سجدة عبد الرحمن  
 للحاج عن ابي الحسن في رجل صلى ركعة بركعتين في ركعة فقام ركعتين الامام  
 الناس الى حيا او اسطوانة لم يقدر على ان يركع ولا ان يسجد في ركعة  
 وسهم اركعتين ثم يسجد ثم يقوم في الصلوة قال لا بأس وهذه كراهية في ركعة  
 الاولى وان موردها العذر وجازية في الركعة في الركعة الاولى في ركعة  
 لا يجوز الدخول في الامام بعد فوات ركعتين من الركعة الاولى في ركعة  
 الوقوف في الركعة المذكورة بل يجوز في ركعة الثانية ولو ادركه  
 كذلك في الثانية لم يدخل حيزه على من فواته الله العالم  
 الصلوات على الجماعة في ركعة من ركعتين لا ان المشهور بين الصحابة  
 رضوان الله عليهم الجواز في الركعة وقال الشيخ في الذكر في طائفة  
 اختصار الحكم من على الميت لما فواته عنهم من ركعتين الصلوات من  
 فواته على العباد في ركعة بالكلية قبل الدخول في ركعة من الركعة

كراهية



ابن اوديس انه قد الكراهة بالصانع جماعة لتكرار العبادة الصلوة  
على النبي صلى الله عليه وآله والارادى ويظهر من كلام الشيخ في الخلاف انهما  
الكراهة بالمعنى المتحد ولعلنا قول بالكراهة اذا خيف على الميت  
وقول اخرج الجوفل ومناثا لا يجبل وقيد شتمها الشهيد الثاني  
الكراهة بالمعنى الواحد او يكون الفكر او منايا لا يجبل هذا ما اؤقت  
عليه من افواه وما الاخبار الواردة في هذه المسئلة فحقها صحيحه الخلية  
عن ابي عبد الله ع قال كبر الامر المؤمنين على سهل من حيفه كان يدنا  
خسرتكيات ثم منى ساعة ثم منى كبر على خسا اخرج وضع به والحق  
كبر عليه خسا وعنه في تكبيره والرواية في الصلوة على سهل من حيفه الخلية  
كشبهه وقد رواه ابي بصير عن ابي عبد الله ع كبر رسول الله صلى الله عليه وآله  
الامر على امره سبعين تكبيرة قال كبر خسا كلما اودك قوم قال يا امير المؤمنين ع  
التكبير على سهل من حيفه فيضعه فيكبر عليه خسا في شهر الى فريضة  
مراث ووقفته حمار الساباط على ابي عبد الله ع قال يا شقيق الجنادة  
لم اودكها في بلفه الشرايط عليها قال ان اودكها قبل ان تدفن فادقت  
فصل عليها وصول العباس في كتاب الاحتجاج عن سليمان بن قيس اهلاك  
عنه ان الله

هذا الحديث في نسخة من كتابي في تفسيره  
في نسخة من كتابي في تفسيره  
في نسخة من كتابي في تفسيره  
في نسخة من كتابي في تفسيره

عن سلمان الفارسي قال ايت عليا وهو نجل رسول الله صلى الله عليه وآله  
وقد كان اوشى ان لا يلبس غير عمامة فلما علمه وكنته داخل في وادع في ابادر  
ولمقداد وفاطمة وحسنا وحسينا عليهم السلام فلقمهم وصفا خاضعة عليه  
ثم ادخل عشق من المهاجرين وعشق من الانصار فيصاوتون ويخرجون من  
لم يبق من المهاجرين والانصار واحدا لا يصلي عليه ومنه اخبار اخر ايضا  
ودوايز ع من شمر عن الصادق ع ان رسول الله صلى الله عليه وآله خرج الى حياطة امرأة  
من بني النجار فصلى عليها فوجد الحقة لم يمسكوا فوضعا الحياطة فلم يمسكوا  
الا قال لم ساعدوا عليها وهذه الرواية كلها ما نزل على جوار الصدوق  
كاف من واما ما يدل على المنع من رواية وصية من جعفر بن ابي عبد الله ع  
ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يدركه على حياطة فلما وقع خا انا من قبا لاي رسول الله  
تدرك المشايخ عليه فقال لا يصلي على حياطة مرتين ولكن ادعوا له ودوايته  
استحق بزيارته عن ابي عبد الله ع قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يدركه  
توم فقا لاي رسول الله صلى الله عليه وآله فانتها الصلوة عليها فقا لاي انما لا يصلي  
مرتين ولكن ادعوا له وفولوا خيرا وانتم خير من اهل بيتي في غير علي بن الحسين  
على الوجه المتقدم من اجل اودقصيل لا يكاد يسلم من حدش اما اصل الحديث

التي من قبل النجا وانما كانت كذلك وانما امر بتكرار الصلوة لذلك وانما  
على خاها وبذلك يظهر ان ساذن في الهدوك من شفا ما ينهض حجة  
على اختصاص الحكم بذلك الشخص ليس في محله والله العالم  
على الاحتياط بالعلم بدين صلوة الحجة اذا كان المأموم شاك في عدالة الحاكم  
جاءهم لا انه لا يجوز الصلوة خلفه تام في حجة او جماعة حتى يكون حقه  
العدالة لم يتقنا لودعه وقواه وما يشه وسيا نرا ان تكون تقيده وهذا  
مما لا خلاف فيه ولا اشكال يقرب وقد قدمت في الاضداد والادلة في  
مسألة العدد الزوائد العالم  
الزكوة لكن لا يكفي لمؤثره على الزكوة ام لا ان العبادة لا تخلو  
الاجال بما في لفظ يعطى والسلطان في محل على ضيعه المجهول والمعلوم المذهب  
لعدد الاحتمال وحمل الكلام في ذلك ان من ملك احد النصب الزكوة وحصلت  
قربا الوجوب تعلقت به الزكوة ووجب على المالك اخراجها غنيته كما في  
او قبل اجملا بالاطلاق الاول لا الشرعية الدلالة ذلك ولا فيما جواز اخذه  
للكوة حتى كان فقرا اعتبرها لما لا تقوت شدة بالفعل او الفقه في ذلك ليس  
تكتسب يقوم بمؤثره سنة ولا اموال بالصلوة ثم بذلك واما اذ باخذ الزكوة

فيما فيه امر الله صلى الله عليه وآله والافس وانه من في شهر من الزيادة الصلوة  
الزام امير المؤمنين ع في الصلوة على سهل من حيفه لفعول المكاره حتى يت  
والظهور في صلوة النبي ع على حرفة وصاله الناس على النعم وما شفعه فيهم  
بالصلوة تشبه فيها فيه وروى الفريقان في هذا القول ورواهما من اجل  
على الجنازة واما ما ذكره ابي اوديس فيما فيه اجبا وسهل من حيفه وكذا  
على عيسى عليه السلام والامر بغيره في جميع هذه الاحكام هو الفرق  
فيها بين ذي المزة وغيره قد والمزب يتجوز الصلوة عليه بغير كراهة ولا يبعد  
الاستحباب وانما عيسى في حرفة وكراهة وما يشهد لهذا القول اذ عليه  
بعض اخبار سهل من حيفه من ان تكرار امير المؤمنين ع عليه عزم ان كانت  
كانت باذنه من قبل وهو غير عقبه عن جعفر وفيه اما يعلم ان حيا  
صل على تكبيره خسا على عليه خمس مرات يكبر في كل صلاة خمس تكبيرات  
قال ثم قال انه بدوي حجة احدث وكان من اقتباه الذين اخذوا من رسول الله  
صلى الله عليه وآله من الاثني عشر وكان ذلك من حيفه في صلوة على كل تكبيرة  
صلوات اما الزكية بالنسبة لغيره من صلواته فظاهر والظاهر بالنسبة الى غيره  
ويكن ايقم حيزه من شمر الدال على امر صلى الله عليه وآله بالصلوة على تلك الاما

القول في الزيادة



لو ملكت احد النسيب لكونت بناء على الاحتمال الاخر فلا ريب فيه ثم كان فقيرا  
بالاخذ الذي ذكرناه لان المعاد في جواز اخذها اما صغر ذلك لانها ملكات  
الانساب وعدمه ويستفاد من جملتهم ان لا خيار حوازي ثناء ولا ذكوة لمن كان له  
راس مال في يده او صغير مع كونه اربح او الفلز لا يقوم بموته وان كان كفا  
الاصل لذلك ولا يخلط الا نقاش من راس مال ولا يسع عقاوه بل لا يخفى ان  
تتمه توفيقه في تقضى الربح والمغرم عن القيام به من ذلك صحيح وعوضه من قسب  
قال سائلا يا عبد الله عن الرجل يكون له ثلثا درهم او اربعة او خمسة او عشرة  
دينار وهو يخوف ولا يصيب تحققة فيها الا يكتب فيها كلها ولا ياخذ اذنة  
او ياخذ اذنة قال لا بل لا يغفل ان يتنصها في قوتها من نفسه ومن غيره ذلك  
من غيا له وبها هذا القسمة من الزكوة ويصير بها ولا ينفقها وداية استعمل  
عبد الله في زينة ابيه قال دخلت نادا ابو جعفر ابو عبد الله ثم قال في الربح  
ان لنا صدقنا وصور من صدق به بيننا ثلثين دينارا فقال من هذا يا ابا عبد  
الذي كتبته فقال القياس بين الوليد بن صبيح فقال ان هذا الوليد بن صبيح  
يا ابا عبد قال حدثت نداء لردادشاه اربعة الاف درهم وله خادمة وله غلام  
يستعمل على ارجل كل يوم ما بين الدريهمين الى الاربعة سوا علفها لعل له غيا له

انما

ان ياخذ من الزكوة قال نعم قال وله هذه العروض فقال يا ابا عبد فدا من  
ان امره ان يسرع وان يصبر واستطاعه اوسع جارية التي تقيه الحزن  
ويستوفى وجهه ووجهها له اذ امره ان يسرع غلامه وجهه ووجهه وعفته  
بل ياخذ الزكوة فيهرق حلال ولا يسرع داهه ولا علامه ولا جملته ورواية جعفر  
بن خزيمة الغدوى قال قلت لابي عبد الله وعمر بن الخطاب انما قال لا تحصل الفتنة  
لغيره ولا الذمعة في صومى فقال لا في غير قال قلت له الرجل يكون له ثلثا درهم  
او درهمين او ثمانية او عشرة او عشرة او عشرة او عشرة او عشرة او عشرة او عشرة  
قال فليقتطع منها يستغن من غيرها في كل يوم ومن يسرع ذلك وبها هذا من يسرع  
من غيا له وموتقة منها عمن ابي عبد الله قال سائلا عن الزكوة هل يصلح لها  
الداد والخدام قال نعم الا ان تكون داوه وداية فيخرج من ثلثها درهم تكفيه  
وعيا له فان لم تكن الفلز تكفيه لنفسه ولعيا له في طعامهم وكسوتهم وحقهم  
في غير اسراف فقد حلت له الزكوة وان كانت غلما تكفيهم في كل يوم ولا يبيع  
ان رسال ابا عبد الله ثم عن رجل له ثلثا درهم وهو رجل خفاف وله ثياب  
كثيرة الدار ياخذ من الزكوة فقال يا ابا عبد اربح في داههم ما يقوت به ثيابا  
ويصنع قال نعم قال نعم ففصلت قال لا ادركك ففصلت قال ان كان ففصلت

دوامه واسباب الشيخ المفيد في المقتضى والشيخ في جملته من كبره والمرفق  
في الاختصار وقبل مجواز الاقتصار على ما يجب في الانساب لثلاث  
وهو درهم او عشرة دينارا او ثمان ونسبة ابن الجبير وسلاوة  
هذا المرفق في المرفق في المسائل المصيرة ونقل عن ابن ابي عمير  
بان يعطى اقل من نصفه ثيابا وبنية من المقتضى مجوز ان يعطى الرجل  
الواحد الدرهمين والثلاثة ولا يجوز في المذهب الا نصفه ثيابا ونقل  
عن المرفق في الرجل وابن ابي عمير في المرفق في المرفق في المرفق  
بجمل لا يخرج ثابوته واما الاخبار الواردة في هذه المسألة فما هي  
محمد بن ابي الصهبان قال كتبت الى الصادق عليه السلام هل يجوز لي ان  
الرجل من اخواني من الزكوة الدرهمين والثلاثة الداهم فما شئت ذلك  
على كذا في ذلك جازي بالصادق في هذا الخبر كما ذكره جملته من اصحابنا  
هو الامام الصادق والعسكري فيهما فان الرجل من اصحابها وجعفر بن  
عمر بن ابي عبد الله ثم وربما وقع النسيب بقيمة ومنها صحيح محمد بن  
عبد الحميد وروى عن بعض اصحابنا في كتابه في رجل من اصحابنا في رجل من  
محمد العسكري فيهما اعطى الرجل من اخوانه من الزكوة الدرهمين

مقتضى راضف الفوت فلا ياخذ الزكوة وان كان اقل من نصف الفوت اخذ الزكوة  
وبذلك يظهر ان لا اشكال في الحكم المذكور وان كان اقل من نصف الفوت اخذ الزكوة  
لو كان عند شخص ثيابا واكثرها عليه احد عشر درهما وثلث الفوت  
وقيل انصافه في ثيابا او ثلثه من ثيابا او ثلثه من ثيابا او ثلثه من ثيابا  
ان يدخل الفوت ثلثه عشر صاعا او ثلثه من ثيابا او ثلثه من ثيابا او ثلثه من ثيابا  
وزاوة عن ابي جعفر قال قلت له رجل كان له ما يتا درهم فوهبها لبعض  
اخوانه او اولاده فادان الزكوة فقل ذلك قبل حياها عشرة مثالا او ثلث  
عشر فقد حال عليها احوال وجبت عليها الزكوة ومقتضاها ثلث  
الوجوب بهل لا التثنية شرف في حال ثيابها المولود فان كان التثنية  
الاخراج خمسة من ثيابا او ثلثه من ثيابا او ثلثه من ثيابا او ثلثه من ثيابا  
فلا يثبتها ولا واجب لثبوتها ولا شرف ثبوتها التثنية في المسألة  
ما يشاء العالم ما اقل يعطى الفقير من الزكوة وكذا  
العلم من الحسن وما اكثر يعطى الحسن انما قد خلت الاما والاصحاب  
عليهم في اقل ما يعطى الفقير من الزكوة على افعال مستثناة من ذلك ولا يثبت  
فصيل لا يعطى اقل مما يجب في الانساب الاول وهو عشرة مثالا او ثلثه

درهم



والثالثة فكذلك فعل قضاء الله فيها صحيح في ولادته لمن  
ابى عبد الله عنهم قال سمعته يقول لا يعطى احد من الزكوة اقل من خمسة  
درهم وهو اقل ما يخرج من الزكوة في اموال المسلمين فلو طعوا  
احدا اقل من خمسة درهم فصاعدا ومنها رواية معوية بن عمار وعبد  
كبير عن ابي عبد الله قال لا يجوز ان يدفع الزكوة اقل من خمسة درهم  
فانها اقل من خمسة درهم فاما اقل الزكوة ويهدى لغيره اخذها  
لقابل بالثول الاول ومنها سنة عبد الكريم بن عتبة النخعي عن ابي عبد الله  
قال كان رسول الله يقسم صدقة اهل الجاهلية والاهل الجاهلية  
اهل الجاهلية اهل الجاهلية ولا يقسمها بينهم وبالسوية انما يقسمها على اقل  
من يحضها منهم وبما يرى لغيره في ذلك من وقت ومنها سنة ابي عبد الله  
ابو عبد الله عن ابي عبد الله ما يعطى الصدقة قال ما يرى الا ايام او عكاز  
الذين يقرب اليهم الزكوة واشتد خبر بان يقسمه اجمع بين هذه الايام  
على وجه ينفذ عنهما القابض من غير ان ينفذ الدرهم على الفصد والاربع  
دون الفصد والاربع ايام او حمل ما عداها من الاخبار على الفصد وكثرة  
الاخوان وعدم الرخاء الا ان فعله في سنة عبد الكريم بن عتبة في ذلك  
شئ

في رواية اخرى عن ابي عبد الله قال لا يعطى احد من الزكوة اقل من خمسة درهم

٢ شئ مما هو من بوجوه الاحتمال الثاني وبذلك يظهر ان الاقوى ما ذهب اليه  
الشيخ المشايخ من ان ابا عبد الله بن القولين علم ان طاعة الله تعالى  
في الزكوة اقل من خمسة دراهم اعراضا عنها لشدة حاجتهم اليها  
وهذا ما اكثر ما يعطى الفقير نظام الاخبار والاحتياط لا احد له كفى في نفسه  
ان يعلم ان ذلك اذا وقع دفعة او دفعتان قبل ان يحصل الغنى اياك  
له الغنى وملك مائة سنة او دفعة مثلا وامنع اعطاه بعد ذلك  
لصدقة كونه غنيا ومن الاخبار انه لا يعطى ما قلناه صحيحا معجبا  
خروا عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال لا يعطى الرجل الواحد من الزكوة  
فعل اعطاه من الزكوة في تغييره ومعه مائة او اقل من ذلك في نفسه  
بشار قال قلت للرجل يعطى ابا الحسن ما جحد المؤمن الذي يعطى من الزكوة  
قال يعطى المؤمن ثلثة الاقلام ثم قال عشرة الاقلام يعطى الفاجر ينفذ ذلك  
المؤمن ينفعها في طاعة الله والفاجر ينفعها في معصية الله وفي هذا الخبر  
دلالة على عدم اعتبار العدالة في المشقة خلافا لما اشتهر بين جمهور الفقهاء  
الاصحاب فان المراد بالفاجر الفاسق من المؤمنين واما الخالم والفاقر  
وما يعطى من الخمر جانب الفاقة والكثرة فالمعروف من الاخبار وكلام الاصحاب

في رواية اخرى عن ابي عبد الله قال لا يعطى احد من الزكوة اقل من خمسة درهم

ان الامام في وقت وجوده كان يعطى على قدر كفايتهم فان من ثمن كان له  
وان اعوز كان عليه فمروعه احمد بن محمد قال اعطى ابا عبد الله وهو يعطى على قدر  
كفايتهم فان فضل ثمنه فهو له وان نقص عنهم ولم يكفهم ائمة لم من عنده كما  
هذا والافضل كذلك لغيره الله تعالى ومن سئل عن رجل عيشه من غير ان  
عن ابي الحسن الاول قال لا ينفذ احد من الزكوة على اهل بيته درهم ولا ثمانية  
وسمى لساكنهم درهم لاني ائمتهم يسلمهم يقسم بينهم على الكفاف والسعة  
ما يستغنون به عنهم فان فضل عنهم شئ فهو لغيره الى وانما نقص  
عن استغنائهم كان على الخواص ان يتفق من حده بقدر ما يستغنون به وانما  
صار عليه ان يجمع لان ما فضل عنهم بقى الصلوات وشهد الايام هل الاطراف  
على من جحد من فراق السادة فان نقص عن كفايتهم او وجع البقرة بما يقرب  
بكونه مستقلا انت فيه على طام لاحد من اصحابنا دون الله عليهم والظاهر  
هو ان كل من لا يربح وان يربح البعض يربحان دينه وانما يعلم  
هل المنتسب الى هاشم بالامام كمنتسب بالائمة استحقاقا  
وجوان الزكوة ام لا ان المشهور بين اصحابنا ان الله تعالى ان الله عليهم من غير  
احد من انتسب الى هاشم بالامام دون الاب وانما يعطى من الزكوة من حسبنا

المر

المرثية وفيه الله عنه ونقل عنهم ان من خرق الى غيرهم الزكوة عليه ولا يعطى  
من الجحد هو لا يربح مسمى والمختار كما استفاضت به الايات والاشياء  
وبذلك على المشهور في الامام في وقت وجوده في عيشه ومن كان له  
من يربحهم وابوه من سائر قرشي فان الصدقات تخرج له وليس له ان يخرج  
شيئا ان الله تعالى يقول ادعهم لايائهم وهو مروي في المعنى واحتمل  
ذلك اوجه بان الولد حقيقة اما يقال على ابن الابن دون ابن الابنة كما ورد  
عن العرب في قولهم بنوا بنوا ابنا ابنا وبنا بنوا بنوا ابنا الرجال الا بعد  
احتج السيد المرتضى في انه منقطع ما نقل عنه بان ولد البنت ولد  
وذلك ان خلاف بين الامم ان يظهر قولهم من عبيدكم امهاتكم وبناتكم  
حرم عليهن بنات اولادنا فلو لم تكن بنت البنت بنتا لكانت حرة لا خلاف  
فيتميمه الحسن والحسين عليهما السلام ابنا رسول الله صلى الله عليه وآله وانما  
يقتلن بذلك ومهد خان ولا فضيلة ولا مديح في وصفهما في بعض  
نقلت انه حقيقة ثم قال ولا ذلك العرب في اجدادهم تنسب الولد لجدده اما  
في موضع مدح او ذم ولا يثبتون ذلك ولا يثبتون منه ولا خلاف بين الا  
في ان عيسى من بني ادم وولده وانما ينسب بالامومة دون الاية ثم انشئ

في رواية اخرى عن ابي عبد الله قال لا يعطى احد من الزكوة اقل من خمسة درهم



عائضه فقال اسم الولد حمير على ولد البنت حماد وليس كما قيل  
وعنه يكون حقيقة ثم اجاب بقوله تلك الاطراف لا تستلزم الحقيقة على  
من ادعى المجاز الدلالة اشعشع كلامه واعتز عليه في المداوك بغافل  
جملة هذا الكلام بان الاستحسان لا يوجب مع الحقيقة فكذلك ابو حنيفة مع  
المجاز فلا دلالة فيه على احدى ما يقتضيه وهو علم الصانع الاستعمال  
الحقيقة انما هو اذا لم يستلزم ذلك الاشتراك والافانجا خبر عنه كما قرر  
في محله اشعشع وايجبه بان الاستعمال هنا على سبيل الحقيقة لا يشترط  
الاشتراك القطعي الذي يترجع عليه المجاز ويجوز ان يكون استعمال الابن  
في ولد الابن والمبت على سبيل الاشتراك المعنوي اقول والحق ما ذهب اليه  
السيد قدس سره اما اولها فلا يأت القافية الواو دة في باب النسخ وفي باب  
فانها منقطة فصدوا ولد شرعا على ولد البنت والابن وصدق الاب  
ولذلك مؤثبات عليها الاحكام الشرعية في الثاني المذكورين وكلام  
الشرعينة لا يقتضي الادعاء المحقق للفقهاء من المعنى المجازي على المشاع  
الذي قد ثبت وقد لا ثبت وها اما انوار عليك شرط من تلك الايات  
الواردة في هذا المجال ليعطى خبرا بان ما ذهب اليه لا يعجز به عن شانه

الاشكال في ذلك قوله نعم ولا تسكروا ما منع اباؤكم من النساء فان لا خلافا  
في اثر هذا الاية يحرم على ابن البنت نكاح زوجها بعد الاية لكونه ابا له حقيقة  
الاية في ذلك على ان ذاك حقيقة اولها ذلك لما اؤتمنت الاية فيهم وجوز  
عليه فيكون ولد البنت وحده حقيقة للتقاييف بينهما ومن ذلك  
قوله سبحانه اني قد اعد السموات لاني اعد لكم فان لا خلافا في ذلك وهذا هو  
سبيل بان البنت النظر لادوية جديدة بل زوجة بعد قوله او ابنة فاقول  
ومن ذلك الخبر في باب وحب الزوجين على السهم الا على وجه الابوين مما ذكر  
على السدس في قوله سبحانه فان كان لحي ولد فلكم الميراث وان كان لكم ولد فليس  
التمير والابوين لكل واحد منهما السدس مما تركه ان كان له ولد فان لم يكن  
له ولد وولته ابواه فلكم الثلث فان اختلف في جميع هذا المواضع شأنا فلا  
للد البنت والاعظام المذكورة مرتبة عليه بالاختلاف كما ثبت على صاحب  
بلا واسطر ومن الظاهر اليقيني انه لو اصدق الماعلان حقيقة لما عارضت  
الاعظام الشرعية المذكورة في جعله هذه الايات وسماها عليه بذلك  
فيظهر لك ما في كلام صاحب البداوي في الشفيع وما في انية فلا خلاف والظاهر  
المناوئس لجهة الاية او ضلها ما رواه ثقة الاسلام وعلى الاعلام

والله نفع الاسلام وعلمه للاعلام  
ومنه ايضا ما كان من فضلها  
اوياها لمن فاته بعد ذلك

عطا الله ثم قد في روضه الشريفة عن ابي الجواد قال قال الله  
ابوجهير يا ابا الجواد ما يقولون لكم احسن من علي بن ابي طالب  
ينكون عليا انما ابنا رسول الله قال فاشيى احتجاجهم عليهم قلت  
اجتنبنا عليهم بقوله الله عز وجل عيسى بن مريم ومن ذرية داود وسلطان  
وايوب ويوسف وموسى وهرون وكذلك نختار المحبين وذكرنا في حجة  
عيسى بن جعفر عيسى بن مريم بن ذرية نوح م قال فاشيى احتجاجهم عليهم قلت  
اجتنبنا بقوله الله ثم قال تعالى فادع الابرار وابناكم ونساء  
واخوانكم الالية الان اشهد اني قوله تبارك وتعالى وحلال ابناءك الذين  
من اصحابك تسلم يا ابا الجواد هل كان يجعل لرسول الله من خارج حليته  
قال قالوا نعم كنهه يوم مجيئه وان قالوا لا انما ابنا اصبه احمد حديثه  
ما فيه من العواطف المطروب والمطهر والشفيع القاضى عن قال

بالقول المشهور وفي الخبر كائناً من كان ولا والله وأمنه على أن الملائكة الولد  
هو الأيات المتعددة على أن البعث على جهة الحقيقة وأنه للصائبة حقيقة  
أن كان من عرب أو من غير العرب وبنيته الأمان ومنها ما رواه في أنما أئمة  
في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحمد بن عليهما السلام أنه لم يهرم على الناس  
أدراج النبي لقول الله عز وجل وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا  
أن تنكروا إذا جاءكم من بعده إلا بحرم على المحسن والنسب لقول الله تعالى  
وقفا ولا تنكروا ما نكح آباؤكم من النساء ولا يبيع للرجل أن يبيعكم أمراً فمعدوماً  
ما رواه الليث بن سعد في كتابه لا يحتاج في مدني شغل عن النكاح، يفتن  
وكما في غيره وبين الوشيد لما دخل عليه موضع أحاطة منه قال له الشيد  
لم جؤنكم للحاجة والله العادة أن يفسدكم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقولون لكم  
يا بن رسول الله وأنتم من نكح وأما السب الملائكة فإلههم فإلههم وأما النبي  
حديث من قبلكم قال يا أبا عبد الله الموصي بهم لو أن النبي صلى الله عليه وسلم  
كتمت كل كنه تجنيه فقال سبحانه الله ولم لا يجيبه بل أشترط العرب شتر  
بذلك فقلت لو كنته لا يخطب إلا ولا أذيعه فقال ولم فقلت لا والله  
ولم يلدك فقال أحسنت يا موسى أهدرت وجهي للأسند لأن هذا الخبر



الى الالهة فقد سناها في محرم البناث من قومه سبحانه وبنائكم وانتم خير  
بما في هذه الرواية اولاً لأن الفاضل في ان الملائكة المولدين في تلك الايام على  
ولد البنت حقيقة لا محالة او انما يثبت دلائلها على ان نسبتهم صلوا  
عليهم الى الرسول تعالى الله بالنبوة حقيقة لا محالة كما قد عرفت في غير هذا من قائلهم  
من اصحابنا غفلة عن ملاحظة هذه الاخبار ولا يحق عليكم انتم ما في الرواية  
الاخيرة من الدلالة الصريحة على خلاصتها فثبتت من سبله حجة على المتكذب  
فانه يحكم في تلك المسئلة بان المؤمن ليس له حجة واستدل بالاية اذ هو  
لا بانهم وفي هذه الرواية لما اورد عليه لا يشهد ذلك المصلي لعدم جواز نسبته  
بالنبوة الى الرسول اجمع عليه لعدم جواز نسبته الى رسول الله صلى الله عليه وآله  
انما له حقيقة بمقتضى الاية المتقدمة وسيجاء من يدعي تحقيق الجواز في المسئلة  
المذكورة ومنها ما رواه ثقة الاسلام قدس سره في الصحاح والصدوق في كتاب  
قراية في القمي عن عابد الاحمسي قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام وانا اريد  
ان اسال عن صانع فقلت اسم عليك يا نبي رسول الله فقلت انما اسال عن  
او الله انا لولده وما من يدعي قرابة اجدت وهذا الخبر يروى بطريق  
ثقة رواه وموقوف فتجاهه وفي بعضها انه كره هذا الكلام الاخر قلنا

ومرسل

ولما في رواية الطبري المتقدمة نقلها فهدى بشايد مع الكلام في ثبت  
قال له انما يشهد بعد احكام المتقدم انما كيف علمتم ان ذرية الخضر والخضر  
لم يعقب واما الصليب المذكور لا يثبت وانتم ولد الابنة ولا يكون لها عقب  
ثم سألني عن اهل البيت فقلت اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم  
ومن ذرية داود وسليمان وداود وسليمان وبوسيف ويونس وهود وعيسى  
نبي على الحسين ويحيى وعيسى من نبي عيسى بالامر بالمؤمنين فقال الحسين  
يعيسى اب فقلت انما الحق باذني لا ينبت عليهم من طويعهم عليهم السلام  
وكذلك الحق باذني لا ينبت من طويعهم فقلت انما فقلت انما فقلت انما فقلت انما  
كان التعيين في الخبر في الاخبار واما وقع يا مثالي هذه الاقوال الى الاصل  
في دخول المنتسب بالام اليهم من غير ان يثبت له النزع العزم في حقه باعتبار  
عدم صدق النبوة على من انتسب اليه هاشم بالام لان خبر النسبة الهاشم  
لم ينف عليه الا في مسئلة المتقدمة حيث قال فيها وهو لاء الذي يعقب  
لم يحسنهم قرابة النبي الذين ذكرهم الله تعالى وانما يعقب تلك القرابة  
وهم بنو عبد المطلب فثبتهم الذكورهم والاقبال ان قالوا من كانت اليه  
من بنو هاشم الى اخرها فثبتهم وكذا انه رواه عن ابي عبد الله عليه السلام قال

لو كان

وهو قوله ان الله انا لولده اولا الى اخره اخذ فانظر الى هذا كما امرنا  
في المطلوب والمراة وتحتك على ذلك بالان الله رتب العباد وانه ليس انتسابهم  
اليه من غير القرابة كما يدعيه هؤلاء الضالون بل من غير انتسابهم  
في هذه المسئلة عن خاتمة السناد اذ حيث حملوا الالفاظ الالمانية في حقهم صواباً  
عليهم على الجواز من اخبارهم صريحة في الالينية الحقيقة في المصحح للعدل  
عنهما ولا يحدوا وبالجملة فثبت في الاخبار كما قد عرفت في ان نبوتهم بالنسبة  
اليه اجماعاً هو بطريق الحقيقة الى لا ينكرها الاعادم الفهم والسليقة ومن ثبت  
ذلك في حقهم ثبت في غيرهم من اولاد الرسول المنتسبين اليه بالام بلا ريب ولا شك  
في المقام بل ثبت النبوة لهم من انتسابهم بالام فيسائر الاحكام واما انما فان خبرين  
الاخبار الى وقت عليها بالنسبة الى مستحق الجنس عدل من سبله حجة على المتكذب  
انما تضمنت التعيين عنهم بكنيتهم المحمدي وروية او عرفت او عرفت في الية  
او اصل بينه او عرفت ذلك من الانفاذ الى الاشارة في حق المنتسب بالام اليه  
فيها فان معنى الاول على ما رواه الصدوق في كتابه الاخبار عن ابي  
عبد الله عليه السلام عن حماد بن محمد بن كاهن عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
في صدق الذرية عن من انتسب بالام لاية الدلالة على كونه عيسى من ذرية آدم

لو كان عدل ما احتاج هنا شيء ولا يلحق الا صدقة ان الله جعلهم في كتابه  
ما كان فيه منهم والثاني منها لا صلاح فيه في المتع بها انه عيسى لان  
اليه هاشم يصدق بكونه من الذرية وعرها صلباً لا انتساب بالام كما عرفت في  
الا مسئلة المذكورة وموضع المتألف فيها وهو الصريح في المتألف انما هو  
ومن كانت احد من بنو هاشم وابوه من بنو هاشم فان الصدقات على له  
من الحسن بن علي والافقهسهم بالقرابة وانهم بنو عبد المطلب صواباً في الخبر  
لان الله انتسبوا حصول النبوة بواسطة الام بالايات والرواية المتقدمة في  
الحكم في عدم صدق الابنة بحقيقة والاستناد الى ذلك بالشعر المنقول  
في مقابل هذه الادلة او هو من يوفق لتكثير وانما لا يوفق للثبوت وما  
ثبتنا التمهيد الثاني قد سره في قرينة الخبر من جهة السلب في قولنا  
هذا ليس باخي لاني بنو ابي ابي من ذرية علي اطلاقاً غير مسلم فلا لام  
استلزامه سلب الولد بحقيقة اذ حاصل المعنى بقرينة الاطراب انه اراده  
ان ليس بولد من غير واسطة والولد حقيقة كما عرفت من ان يكون بوا  
او بلا واسطة ولو قال ذلك القائل ليس بولد من غير ابيان بالام لا ينسب  
له صفة السلب وبالجملة فنقد الحصر مما ذكرناه وتبع مما حققناه انه لا ينسب

من الحسن بن علي والافقهسهم بالقرابة وانهم بنو عبد المطلب صواباً في الخبر لان الله انتسبوا حصول النبوة بواسطة الام بالايات والرواية المتقدمة في الحكم في عدم صدق الابنة بحقيقة والاستناد الى ذلك بالشعر المنقول في مقابل هذه الادلة او هو من يوفق لتكثير وانما لا يوفق للثبوت وما ثبتنا التمهيد الثاني قد سره في قرينة الخبر من جهة السلب في قولنا هذا ليس باخي لاني بنو ابي ابي من ذرية علي اطلاقاً غير مسلم فلا لام استلزامه سلب الولد بحقيقة اذ حاصل المعنى بقرينة الاطراب انه اراده ان ليس بولد من غير واسطة والولد حقيقة كما عرفت من ان يكون بوا او بلا واسطة ولو قال ذلك القائل ليس بولد من غير ابيان بالام لا ينسب له صفة السلب وبالجملة فنقد الحصر مما ذكرناه وتبع مما حققناه انه لا ينسب



شيئ منها فيما ذكرناه الا قوله في المصلحة المذكورة ومن كانت ايام من هاشم  
ولا ريب ان مقتضى القواعد المقررة على اهل العصر صلوات الله عليهم من  
الاختيار على الكتابين من الاختيار واذا فقه وان ما لم يفرق بين  
وعرضها على من سبب الغاية والاختيار لا فقه وهذا اية صحتها ما فقه  
فلا يلا المتشدد من كثره وصحة الموافقة لمصلحة الغاية في الجملة انما هي  
التي في الاسئلة اختلافها في معنى وصاحبها يوم من ان سببها لا  
احتمل الاختيار لان ما في نفسه من الاحكام والافق للقواعد الشرعية وعرضها  
على ما في التقدير مردود بان حمل هذا الكلام بمقتضى صفة التقدير لا يستلزم حمل  
ماعداه عليها الا ان يردود مثل ذلك في الاختيار وفيه غير ذلك لا يخفى على من عاين تلك  
الادبار وحمل على التقدير لا يتصور في نفسه من مخالفة الفقه في نفسه في الجملة  
وبالحيلة هذا النوع انما يحصل من جاهل لم يدبره الاختيار ولم يعلم على احكام  
الاختيار ومن اجل كونها زيادة في هذا المقام ومن قال في الجملة  
من العلماء الاعلام فليجمع الى كما في الدردر في التفسير والله العالم  
وان العباد اوجب ليل في شهر رمضان ثم نام ناولا للفصل  
ثم ابتدئ ثم نام ناولا على غير الفضا والكفاية ام لا  
انه لا ناول يوجب  
الكفاية

الكفاية في هذه الصورة فيها علم وانما هو التوافق مع النوازل الثلاثة  
والمتفق على الشجيرة واتباعها القول بوجوب الكفاية في هذه الصورة  
ودره المناظر من تعميم الدليل على ذلك وهو كذلك فان ما اوردوه من  
الدليل ليس من محل الاستدلال في شيء وجوه واية او يصير من اية  
في رجل اجنب في شهر رمضان بالليل ثم في ذلك الفصل مع هذا في اصحابه  
يقضي وقته او يصوم شهرين متتابعين او يعلم ستين مسكينا انهم يتفقون  
رواية سلم بن حفص المروزي ورواية ابيهم بن عبد الحميد الا انها خاسرة  
من فقد المتعمد وغاية ما يدل عليه اختيار الاول هو وجوب الكفاية ومع هذا  
البيان في الجنب الى الصبح وهو ما لا اشكال فيه واما الاختيار فيها وان كان  
مطلوبا لكن يجب حملها على المفيد جميعا ليدفعها وبين الاختيار والكفاية الدليل  
على انه لا يؤم من اوله ناولا للفصل لا شيء عليه من فضا ولا كفاية ولا  
السؤال وهو ان من نام من اوله ناولا للفصل ثم يستيقظ ويقيم  
ناولا للفصل حتى يصبح فان الامسح من وجوبه بوجوب الفضا خاصة وبل  
صحيحه معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله العرجي يجزي اول الليل  
ثم ينام حتى يصبح في شهر رمضان قال ليس عليه شيء قلت فانه استيقظ  
ثم نام

ثم نام حتى اصبح قال يلفظ في تلك اليوم عقوبة وصحة ابن ابي عمير  
قال قلت لابي عبد الله العرجي يجزي شهر رمضان ثم ينام يستيقظ ثم ينام  
في يصبح قال لهم صومهم ويستقظ يوما اخر وان لم يستيقظ حتى يصبح ثم ينام  
وجاز له الا ان ياءها بين الروايتين ما يدل ايضا باطلا في حكم الفضا  
بعد يومه وحمل على معناه ليقا على اجنبية وبالجملة في المسألة من اجنبية  
هذه المسألة بالجمع بين مختلفاتها والى غير ذلك ان من نام شهر رمضان  
على اجنبية فغير الفضا والكفاية وان كان اول يومه وما خالف هذه  
الاختيار فهو محمول على التقدير ومن نام ناولا في الانتباه والفصل في اول  
ومما خالف هذه الاختيار فهو محمول على التقدير لا انتباه عليه ولا انتباه  
وما دل بطلان على الفضا فهو محمول على معناه ليقا على اجنبية وقوله  
في يومه على الفضا خاصة وهكذا في ثلث يومه وما ادعى هناك من وجوب  
فلا دليل عليه كانه والله العالم  
يجوز الخلف في ام لا انه قد اختلف لا سيما في هذه المسئلة فذهب  
منهم الشيخ في التوثيق الى ان ابدال الاختيار والغايضة الى الجنب في معناه  
للمسئلة والكفاية واليه مال لحدث الشيخ محمد بن الحسن الحلي في كتاب  
البريل

الوسائل ووجب جمع مهم ابن ابي عمير وادفع انه المشهور الى وجوب الفضا  
خاصة في ان مشهد او ذهب جمع من مشايخي لنا من اهل العلم للاختلاف  
وعدم وجوب شيء من قضاء او كفاية وهو الاقرب ويدل على القول الاول  
رواية سلم بن حفص المروزي قال سمعت يقول اذا تمضمض الصائم  
في شهر رمضان او استنشق متعمدا او شرب راحة غليظة او كنس يداي فقل  
في اقتدر وحلف غيابة عليه صوم شهرين متتابعين فان ذلك لم يقط  
مثل الاكل والشرب والنكاح الاول وهذه الرواية مردودة بوجوه اربعة  
فيها لا المسائل والمسئول فلعلى المسئول غير امام وجهها لا المسئول كان  
الاختار ويخوفه انما يتباح فيه مع معرفة السبيل والوثوق به كونه من الاجنب  
في احكامه على عبد الامام كما صرح به اصحابنا وضوان الله عليهم في قولهم  
والمرسلات اما اذا كان صوم لا يملكه في هذا الخبر فلا تأنيها في هذا  
بوتقة عمر بن سعيد عن الرضا عليه السلام قال سالت عن الصائم يدخن بعود او  
ذالك فندخل الدخنة في حلقه قال جائز لا بأس به وسالت عن الصائم  
يدخل القنطرة فخالطه قال لا بأس به ويجزي بين هذا الخبر وبين الاول  
على القنطرة والخالط على ما ليس كذلك كذا ذكره صاحب لونا في نسخة



لا دليل عليه مردود بان الضباب نوع من الميثا ولا ان كان مسددا للشمس  
فلا فرق بين تغطية وكشفه ولا فلا وجه للافتقار به وثنا انما هو حقيقة  
مسلم الدال على انه لا يغير الصيام ما منع اذ اجنبى ومع خضلا لا طعام  
والشرب والميثا والادوية موقوفة مسعدة في صدق من اجنبى  
عن ائمة عليهم السلام ان عليا عليه السلام سئل عن الذباب يدخل حلق الصائم  
قال ليس عليه قضاء لانه ليس بطعام واما معها انه قد دخل وجوب الكفارة  
بغير المضمضة والاستنشاق ولا قابل به بالحلي والاختنا فده في صحة  
حماره ذكره عن ابي عبد الله في الصيام يستشق ويتيمض قال نعم  
ولكن لا يبلغ وفي رواية زيد الشحام عن ابي عبد الله في الصائم يتيمض  
قال لا يبلغ بغيره برف ثلث ثبات قال في باب بعد نفل الزاوية وقد  
مرو واحدة وما الجواب بانه ليس بل من محل غير الموضع على تعدد اعيال  
الماء احياء مردودا لان شهر ابتلاع الماء موجب للقضاء والكفارة بالاحل  
لا يقبل لم يخل خصوصية المضمضة فلا يستشق لا يوتيه عليه هنا بل لا  
يعمل ذلك فانه يجب عليه القضاء والكفارة بلا اشكال وثنا ان ثباته  
اعمال الماء له اخلق في اعتبار ما ان يستند فيه الى قوله منعهما اي شعدها

البر

اعمال الماء له اخلق فيه ان هذا يكون من قبل الفاظ الخارج عن زيادة  
الحقيقة والحداد فان منعهما في الخبرين والمضمضة والاستنشاق حيث  
انه حال من الصيام الذي هو فاعل بيقظة من ويتحقق فخره لما ذكر  
يكون من قبل ما ذكرنا وهو منافعة التعليم والافهام في اثناء الصيام  
واما ان ثباته في هذه الحرام من خارج من غير ان يكون في الفاظ اعتبارا  
البر ولا دلالا عليه وجه بل هو ذكر منعهما في الخبرين ويصوّر ذكره بغير فائدة  
يصح حاصل الخبر انما مضمضة الصائم في الاستنشاق فسد اعيال الماء  
فعله الكفاية اذ العرض ان هذا الفاظ قابل به وان المضمضة والاستنشاق  
يقول مطلقا وانما يمنع منها اذ قصد بهما اعيال الماء اخلق فاصل الخبر  
على ما يقول به هو ما ذكرناه وجه ذكره منعهما في الخبرين فانه في ذلك  
بأنه مردود بالحلي فذكره من الحلي في قوله وجه من وجوه الصواب وغاية  
عليه الاختيار هو انه ربما يسقط الماء في بعض الصيام لان تعدد اعيال  
كذلك في وجوه الناقل فعمله اقتصا حاشية واما في وجوه التضييق فلا  
عليه في صحة ما عن ابي عبد الله في الصائم يتيمض لا يخل في  
الماء فقال ان كان ومثله لصلوات في وقت ليس في شيء وان كان وجوبه

حر من عن ابي عبد الله قال الصائم يشقعه الماء ولا يشقعه حتى  
سليم عن ابي جعفر قال الصائم يشقعه في الماء ويمسح به واسره ويستره  
في الشرب وينفع الموضوء ولا يمس راسه الماء ويحتمل جده من سلم  
انصافا لا سمحت ابا عبد الله في قوله ما يغير الصيام ما منع اذ اجنبى  
او يوجب خصال الطعام والشرب والثناء والادوية في الماء وموقفة  
هنا ان يسد بانه سأل ابا عبد الله عن الصائم يشقعه في الماء قال لا بأس  
ولكن لا يفسد ورواية مثله اسماء قال سالت ابا عبد الله عن الصائم يمسح  
في الماء قال لا وموقفة اسحق بن عمار قال قلت لابي عبد الله في مسح  
او مسح الماء بعد عليه قضا ذلك اليوم قال ليس عليه قضاء ولا يعود  
قالوا وغاية ما ند له عليه هذه الاخبار باعتبار ظاهر الخبرين فانه  
لان الخبرين هنا عن امر خارج عن العبادة فلا يوجب طهرا لها ولذا ثباتها  
موقفة اسحق بن عمار وجوب القضاء واما موقفة عبد الله بن سنان  
او حسنة عن ابي عبد الله في قوله للصائم ان يمسح في الماء فلا ضرر في ذلك  
بل ولا ظاهر فيه في الكفاية الذي هو الجواب عن بعض من سألهم فان اسما الكفاية  
في الاخبار يخرج الخبرين اكثر كونهما لا يوجب عينا من خارج بعباد الاشد لان

صلوات فائقة فعليه القضاء ومثلها موقفة سماعه وبذلك يظهر ان  
الخبر المذكور هو الجواب للاعتقاد عليه والاستناد في حكمه في الاصل اليه  
وبه يظهر صحة القول الاخير ولما افشول وجوب القضاء خاصة فلا  
له وجه والمعزوم من كلام ابي دريس ان اجنبى في اناه والاجماع والادوية  
ان الاحتياط يقتضي الاتيان به والله العالم لو اوجب الصيام ما حكمه  
انه قد اختلفوا في انما رضوان الله عليهم في هذه المسئلة فقبل  
بوجوب القضاء والكفارة وهو قول جمع من مشايخنا المتقدمين منهم  
الشيخ المصنف والسيد المرتضى والشيخ في به وطوابق السراج وقبل انه مكروه  
وهو امتيلا وابن اديس وكما المحقق في المعبر والعلام في المشهور  
المرتضى ايضا في مسائل الخلاف وقطر الشهيد في شرح الادعاء ومن لا يقبل  
وقيل بالترجيح في حد ذاته انما لا يوجب قضا والكفارة ويقضي في الشيخ  
به الاستصحاب واعتقاده الحق في المعبر والعلام في المشهور والمحقق  
منابر من من اجنبى المتأخرين منهم السيد السند في المداولة والقاض الم  
انما ينافي في ثبات ادعية وغيرها ونقل عن ابي الصلاح انه يوجب القضاء  
خاصة واستند الفاظون بالخير في النسخ الواحد في الاخبار ونقل في صحة

المحقق

حر من عن ابي جعفر







المتقدمة مع صلاحيتها والعمل بالدين مهيأ يمكن اوقافها لقول  
 الشريعة ورايتها انتهاء وانفسه للاحتياط الذي هو احد الحجج  
 الشرعية عند اختلاف الاخبار ومع فصيل الجواز العمل بها ثم انه  
 يجب ان يعلم انه بناء على المشهور يكون الاعتبار بتمامه وحمل القول  
 والاختلاف على القول الآخر بوصول المنزل كما عرفت في المسئلة الشهر  
 فان حكم الصوم كالصائم والله العالم  
 لو سألني  
 بعد الزوال هل يجب الامساك ويجب له ام لا انه قد اختلف لا سيما  
 وضوان الله عليهم في هذه المسئلة لا اختلاف لاخبار وقيل ان شرائط  
 قصر الصلوة والصوم والحد كما ان من سأل في خروج من النهار يجب عليه  
 قصر الصلوة كذلك يجب له الاطوار وان كان في اخر جزء من النهار نقل  
 ذلك عن علي بن بابويه وابن ابي عمير والمرفوع وابن ادریس ونقل عن الشيخ  
 المفيد عطا الله مرده انه قال المسئلة وان خرج من منزله قبل الزوال  
 وجب له الاطوار والقصر الصلوة وان خرج بعد الزوال وجب عليه  
 اتمام في الصلوات والعقر في الصوم وهو منه صلب بن الجليل والاصلح  
 الا ان بالاصلاح وجب الامساك في الخروج بعد الزوال والاضواء وقال الشيخ

في النهاية

في النهاية واذا خرج الرجل الى السفر بعد طلوع الفجر وقت كانت  
 من النهار وكان بيت نية من الليل للسفر واجب عليه الاطوار وان كان  
 قد بقيت نية من الليل ثم خرج كان عليه اتمام ذلك اليوم وليس له قضاء  
 ثم قال ومنه بيت نية للسفر من الليل ولم يتفق له الخروج الا بعد الزوال كما  
 عليه ان يمسك بقية النهار وعلى القضاء او يستفاد منه التفصيل في  
 الصورة الاولى في صوته ببيت ليلة بين الخروج قبل الزوال فيخرج  
 الاطوار وبعد فصيل المسئلة واما الاخبار الواردة في هذه المسئلة  
 فتشتمل على خمسة اوجه عن ابي عبد الله ع انه سئل عن الرجل يخرج من بيته  
 يريد السفر وهو صائم فقال ان خرج قبل الزوال فليطو وليفعل ذلك  
 اليوم وان خرج بعد الزوال فليطو يومه وموئقة عبيد بن ذرارة عن  
 ابي عبد الله ع قال اذا خرج الرجل في شهر رمضان بعد الزوال اتم الصيام  
 وان خرج قبل الزوال افطرو وحشة عبيد بن ذرارة عن ابي عبد الله ع  
 في الرجل يسافر في شهر رمضان بصوم او يفطر قال ان خرج قبل الزوال  
 فليطو وان خرج بعد الزوال فليطو قال ويعرف ذلك بقول علي ع  
 وافطرو حتى اذا انزلت الشمس عز عبيد بن الصيام وصححه محمد بن مسلم

ورواية سليمان بن جعفر الجعفي قال سالت ابا الحسن الزماني عن رجل  
 يتولى السفر شهر رمضان فيخرج من اهل بيته ما يصح قال اذا اصبح  
 فطو وجب عليه صيام ذلك اليوم الا ان يذبح ويجزوه هذه الاخبار  
 تدل على ما ذهب اليه الشيخ في النهاية من وجوب الحكم على بيت ليلة  
 على الوجه الذي ذكره وشذبه الشهيد ايضاً حيث قال ومنه خروج الانسان  
 الى السفر بعد ما اصبح فان كان قد نوى السفر من الليل لزمه الاطوار  
 وان لم يكن نوى السفر من الليل وجب عليه صوم ذلك اليوم وان خرج قبل  
 طلوع الفجر وجب عليه ايضاً الاطوار وان لم يكن نوى السفر من الليل  
 ثم قال بعد نقل حاشية الجليل وصححه محمد بن مسلم الدالين على منهجية  
 المعتمد الوجه في حديثي معتز بن وساجرا فيهما انه اذا خرج قبل الزوال  
 وجب عليه الاطوار ان كان قد نوى من الليل السفر واذا خرج بعد الزوال  
 فانه يستحب ان يتم صومه ذلك فان افطرو فليس عليه شيء واذا لم يكن قد نوى  
 السفر من الليل فلا يصح له الاطوار على وجه واحد وحاصل جوابي عن الزوايا  
 المشار اليها تفهيد وجوب الاطوار فيها بالخروج قبل الزوال ببيت ليلة  
 لاهل البيت الوجوب بالخروج بعد الزوال على الاستحباب ومنها موئقة

عن ابي عبد الله ع قال اذا سافر الرجل في شهر رمضان فخرج بغير  
 النية فعليه صيام ذلك اليوم ويعد به من شهر رمضان ويحرم  
 يطره في كل وجوب الصوم مع السفر بعد الزوال وهو مفهومها على  
 الحكم فله هذه الاخبار كما ترى من جهة الدلالة من حديثي المعتمد  
 ومن يتقدمه الاخبار بالنسبة الى الحكم ما قبل الزوال ومنها ما لا يعتد  
 موثراً في سائر الوجوه يريد السفر في شهر رمضان فانه يطره وان خرج قبل  
 ان تغيب الشمس قبل هذا الخبر مما يدل على القول الاول ويعينه قول  
 الصادق ع في صحبة معوية بن وهب في امرت افطرت واذا افطرت  
 فموت ومنها رواية علي بن يقطين عن ابي الحسن ع في الرجل يسافر في شهر  
 رمضان فيفطر منزله قال اذا حدث نفسه بالليل بالسفر افطرو  
 ان خرج من منزله وان لم يحدث نفسه بالليل ثم بدله السفر من يومه ثم  
 صوم ورواية ابي بصير قال اذا خرجت بعد طلوع الفجر ولم تسافر  
 من الليل فاعتد بقر في شهر رمضان ورواية ابي بصير ع قال سمعت  
 ابا عبد الله ع يقول اذا اردت السفر في شهر رمضان فتؤتي الخروج في  
 فان خرجت قبل الغروب فانه فطر عليك قضاء ذلك اليوم ورواية

سليمان بن



وفائدة قال سائلا يا عبد الله عن الرجل يبرئ له الشكر وشهر رمضان  
 حين يصنع قال نعم صومه ذلك وموقفه جماعة قال سائلا عن الرجل  
 يبرئ له الشهر رمضان كيف يصنع اذا اراد السفر قال اذا اطمع  
 الفجر ولم يشغف تعليمه صيام ذلك اليوم وروايتهم قال قال ابو  
 من اذا السفر من رمضان فطاع الفجر هو في اهله فعليه صيام ذلك  
 اليوم واذا سافر لا ينبغي ان يفطر ذلك اليوم وحده وهذه الاخبار  
 يمكن جعلها على من هلك في قوله بوجود الصوم على بيت نية  
 بحل اطلاقها على عدم تبيت لنية ويناؤها في ذلك صحيح وفائدة قال  
 سائلا يا عبد الله عن الرجل يريد السفر في رمضان قال اذا أصبح  
 ثم خرج فان شاء صام وان شاء افطر وان شىء بان اجمع بين الاخبار  
 المستقلة على غاية من الاشكال من الاحتمال الذي يمكن اجمع بينها بين الاخبار  
 متداخلة والقنوي فيها عندى متعدد والوقوف على مادة الاطلاق  
 عندى لانم وحل الاخبار لا يلزم على التخيير في المخرج بعد الوال  
 كما صار اليه الخ لا يقبل بعضها كحسنة عبيد بن زرارة وقول  
 في اذا ان الشكر عن على احتمالها من غير محتمل في حال الاحتمال  
 التخيير

الشكر هذا وظاهر المداك في جميع القول بالتخيير مطلقا كما لا يصح  
 المتقدم وهو على مذاهب وطريقته من طرح الاخبار الضعيفة والمؤلفة  
 من البين والافتقار على الاخبار الصحيحة والحسنة لا يخرج من قرب واما  
 على طريقتهما في الحكم بصحة جميع هذه الاخبار فهو شكلي وعلى خروج  
 على جملة من اخبار هذه المسئلة خرج التخيير الا انه الاصل في اختلاف  
 الاخبار وان خفف علينا الان وحينئذ لك وبالجملة فالامتناع عندك  
 فيها لانم وافتد العالم لو تيقن اوطى وصوله قبل  
 الزوال هل يجب عليه الامتناع ام يجوز له الاكل انك قد عرفت  
 فيما تقدم في المسئلة المتقدمة انه يتخير قبل الدخول بين الافطار وبين  
 الامتناع حتى يدخل ربه صومه وفادام خارجا فانه سافر والمنافق  
 حكمه الافطار ولا يتعلق بالاحتياط حتى يكون حائرا واذا دخل وحضر قبل  
 الزوال ولم يتناول سائلا بقا لنية الفرض والاقل وافتد العالم  
 لوان وجبا اطلاق زوجته فراجعتها ثم طافها فراجعتها  
 ثم طافها فراجعتها ثم طافها فراجعتها ثم طافها فراجعتها  
 في الصورة المفروضة من طافها فراجعتها ثم طافها فراجعتها

موافقة كما هو المشهور واما بناء على اشتراط الموافقة بعد المراجعة فصح  
 الطلاق ثانيا كما هو المتقول عن ابن ابي عقيل فانها لا تنضم ولو وقع ذلك  
 وان لم يظن بغيره انه طلقها ثم راجعها في ذلك الطهر ثم طافها فراجعها  
 موافقة وهكذا فانها لا تنضم بناء على القول المذكور والاختلاف في هذه  
 المسئلة بخلافه يقع فيما يدل على المشهور وموقفه استوفى بها في  
 ابن ابي عمير قلت له رجل طافا ثم راجعها فبشهر ثم طافها ثم راجعها  
 فراجعها فبشهر ثم طافها فبشهر ثم راجعها فبشهر ثم طافها فبشهر  
 فطهر واحد قال تبيين منه ومضمون هذه الرواية موافق لما في السور  
 وهو صحيح في انها تبيين بعد الثالثة ولا تشمل في تكرارها وراجعها  
 فان جرد الراجعة كان في صحة الطلاق وثانيا وان كان في طهر واحد صح  
 عبد الحميد بن عواض وعبد بن مسلم قال سائلا يا عبد الله عن رجل طاف  
 امرأته واشهد على زوجته ولم يجامع ثم طاف طهر اخر على السنة ان ثبت  
 التخلية الثانية تبيينه من راجعها فان لم اذا اوصاهد على الوجه ولم يجامع  
 كانت التخلية الثانية وهو صحيح وموقفه المشهور وان كان الطلاق  
 الثاني هنا ليس في طهر الطلاق الاقل وصحيفة الطهرى قال سائلا

الفرجاء عن رجل طاف امرأته نيا من ثم راجعها ولم يجامعها  
 بعد اربعة حنف طهر من راجعها ثم طافها طهر ثابدين اتفق  
 عليها التخلية الثانية وقد راجعها ولم يجامعها قال نعم ومثلهما  
 اربعة بن رشيد وما يدل على مذهب ابن ابي عقيل صححه عبد الله  
 بن الحجاج قال قال ابو عبد الله في رجل طاف امرأته الله ان يراجع  
 قال لا يطلق التخلية الاخرى حتى يجمعا ودواة المحل في تبيينه في  
 عبد الله في الرجل طاف امرأته تطلقها الثانية قبل ان يراجع  
 فقال ابو عبد الله لا يقع الطلاق الثاني حتى يراجع ويجمعا وموقفه  
 استوفى في راجعها في راجعها قال سائلا عن رجل طاف امرأته في طهرين  
 جوامع ثم راجعها في يومه ذلك ثم طافها فبشهر ثم راجعها فبشهر  
 في طهر واحد فقال خالف السنة قلت ليس ينبغي له اذا اوصاهد راجعها  
 ان يطلقها الا في طهر اخر قال نعم قلت في جوامع قال نعم وهذه الروايات  
 الثلاث صحيحة فمن ذهب الى ابي عقيل من ان لا يقع الطلاق بعد المراجعة  
 حتى يحصل جوامع بعد المراجعة وبه عليه اية صحته ذواته عن ابي بصير  
 ان قال كل طلاق لا يكون على السنة وعلى العدة قلبه شيء ثم طافها

الزنظيم



ثلاث الستة بان يطلعها على طهر فيسقط فيه ثم يدعيها حتى يطلعها فأنه  
 قرو وندبا ثلث عنه ومنس ثلاث العدة يطلعها على طهر فيسقط فيه ثم  
 يراجعها ويواقعها ثم يمتثلها حتى يحبس وتظهر في طبعها ثم يراجعها  
 الثالثة وندبا ثلث منه وجه الاستدلال بها انه من ان الطلاق بعد  
 العقد بدو في موافقة غيره واختلف في من هذين الفرضين ثبت بموجب  
 انه ليس بشيء وما اجاب السيد السند وشرح النافع عن هذه الرواية بان قوله  
 يعتمد في الأدلة كما هذين الفرضين فلا يخفى ما فيه من البعد والغرض سيما  
 مع اعتقاد هذه الرواية بما ذكرنا وما ياتي ويدل عليه ايضا حتى يثبت  
 عن ابي عبد الله ع قال سالت عن ثلاث الستة قال اذا دار الرجل ان يطلق  
 امراته ان قال ع واما الثلاث الوبعة فان يدعيها حتى يحبس وتظهر  
 يطلق بها مدة شأدين ثم يراجعها ويواقعها ثم يمتثلها على طهر فأنه  
 حاصت وطهرت اشهد شأدين على طليقة اخرى ثم يراجعها ويواقعها  
 ثم يمتثلها على طهر فأنه حاصت وطهرت اشهد شأدين على طليقة  
 الثالثة ثم لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وعليها انقضائة قرو من يوم  
 طلقها الطليقة الثالثة فان طلقها واحدة على طهر شهدها ثم انكح

بها حتى تعين وظهر غلطها قبل ان يواجبها لم يكن ظلاما الثانية طارا  
لانه طلق طارا لانه اذا كانت المائة مغلقة من زوجها كانت حارجه  
من ملكه حتى يواجبها فاذا واجبها صار في ملكه تمام بطلاق الطليقة  
الثالثة او قد يخرج ملك الرجعة من يده فان طلقها على امر شهورة <sup>بها</sup>  
وانقلبها الطهر من غير الواقعة فصارت وظهر ثم طلقها قبل ان يواجبها  
بواقع بعد الرجعة لم يكن طارا طارا لانه طلقها الطليقة الثالثة  
في طهر الاولى ولا ينفق الطهر الا للواقعة بعد الرجعة وكذا للثانية <sup>بها</sup>  
الثالثة الامر بالرجعة وسواقعة بعد الرجعة ثم ينفق طهر بعد الرجعة طارا  
بشهورة حتى يكون الطهر طليقة طهر من تدنيس الواقعة بشهوة او اهلها  
مخرجها وقفت عليه من الاخبار التي فصل لان يكون مستندا المذهب  
اي عيقل والاشبه في كتبهم لا ينفق طهر من تدنيسها في رواية الغبر  
الصريح في مذهبه وانما ذكرنا واقعة او اثنين من هذه الروايات  
واما صحيحه اي يصح المذكورة فلم ينفقها فان قلنا منهم وعبدته ابن عيقل  
المخولة عنه فهذا المقام شاوذه من هذه الروايات حيث قال <sup>طهرها</sup>  
من غير جماع بثد نيس الواقعة بعد الرجعة لم يخرج ذلك لانه طلقها <sup>بها</sup>

ان ينقض الطهر الاول ولا ينفى الطهر لاقول الا بدنبس الموافقة بعدا  
ولا احبان ان يطلقوا النسخة الثانية بلا طهر بان يطلق على تطبيقه  
لو حبان ذلك لما وقع الله الطهر شيء والوقتية المذكورة وكذا عبادة  
ابن ابي عبيد قد ائتمنا على حكم تحريم غيرها فوسد كلام الاستحباب ولا  
في الاخير وهو ان الطهر عبادة عن الطهر عن قد نبس الموافقة والمحرر  
المشهور ان الطهر لما هو عبادة عن النسخة بعدا يحض على الرجوع المقترة  
هناك ولهذا ان شئنا الشهيد الثاني في المسالك بعد ان نقل عبا  
ابن ابي عبيد قال ما صورته وانما ذكرنا عبادة تملأها على الاستدلال  
على حكمه وبه يظهر تحريمه مع شدة دونه فانما لا ثم ان الطهر لا يتحقق  
مواقتة للبطح بان فعل المحض بين العربي يوجب نقضا الطهر السابق  
كان واقع فيه ام لا ثم اشترط انفس الطهر صحة الطلاق مطلقا وانما  
الشرك انفسه الذي واقعها فيه وهو منفسه لان الطلاق الاول في  
عبادة طهر اخر لا ثم انفسه ولا يتوسط امر اخر انتهى وانفسه بان الطهر  
في كلام ابن ابي عبيد طهر اخر المذكور ولكن بشئنا الشا واليه المصالح على  
ولم يقع عليه اذ عرفت ذلك فان علم انفسه ذكر الجمع بين هذه الاخير

صحيحه اي بصير الاخيه وجوه وادامتيه اي بصير فانه سيعرف المحل  
فيها احد لانه الكتاب لا يلائم ولا في الكتب الحديث وانما رتبها فيها  
عداها من اخبار المسئلة الى قولها وان كانوا اكلوا لسانه لا يترتب  
في الاحتجاج منها لان ابي عبيد الله لا يقبل منها ذكره الشيخ في المدة  
وهو خارج من اشكال واغترال كان يفتي عليه في كتاب الله والتفسير  
انما بسطنا الظاهر على المسئلة فيه ومنها ما ذكره شيخنا الشهيد الثاني  
وسجله صاحب الجواهر انه شرح الثامن من محل التفرع صحيحه عبد الرحمن  
الاحتجاج ونحوها من ادله ابن ابي عمير على الكرامة في استحباب الجماع بين  
الطلاقين بعد الزجر واختار الجواز على اصل الاية فيرد ذلك وان كان  
في بعضها صحيحه عبد الرحمن المذكور اما في الاية في فرعها مثل في  
الحال في قبيل لما دل على ان لا يقع فانه صحيح في الابطال واسا ومن صحيحه في ذلك  
صحيحه اي بصير الطول فانها ما هيان في الابطال ولكن العذر لم يظهر  
لم يفتوا في ذلك الاحتجاج ولم يجعلوا عاينها ومنها ما ذكره المحقق الحاشاني  
في الوافي والمقاني في انه افسأ عن غيره من ابي جعفر ان يطلقها فطلقه  
اخرى حتى تبين منه فانه من لم يفتها ولا يصح طلاقها عبد المجيد ولا يفتي



من انكثت هي سبيلها وان كان غرضه من المراجعة ان تكون في حباله وفيها  
مناجاة ثم يدان بطاها فلا طاعة له المسويح فلا طاعة له ولا طاعة له  
الثالث اقول وهذا المبدأ بل قريب كما اوضحنا في التصانيف المشار اليها  
وايدناه وسدناه ببعض الاقوال ايضا الا انه لا يجرى في جميعها او بعضها  
في كل نكتة معتمد ابن ابي شيبل ومنها اخذت عنها وثرة فانه لا ينبغي  
هذا التاويل حيث انما قد صلا في الطلاق الواقع على ذلك الوجه بوجه  
وعلى اخر من كونهم يقع الما في طهر الطهر الاولى وكيف كان فانهم العمل  
هذا التعديل وهو انه كان طاهرا فلما نكحها نكحها في طهر واحد بعد المراجعة  
مواظفة فان كان مقصد به مجرد البينونة فلا يقع الطلاق الثاني والثالث ولا يثبت  
بذلك حتى يتبين معها بعد المراجعة وان كان مقصد بالمراجعة ادخالها في طهر  
واحدة مما شرطها ثم عرض له اعادة المفارقة مع وثيق التينونة على  
الطهارة الثالثة وطريقة الاحتياط في العمل بالصحة المشار اليها وهما  
بذاتهما من راجع ومن ادان تحقيق المسئلة في اعادة طهارة طهارة طهارة  
كما في المذكرة وانه العالم  
الكرامة لكن يشقان بينهما طهارة بدل هل يكون كالحكم فلا يصح او يوجب أم  
يوجب أم يكون طهارة

وجبها ام يكون بالطلا  
ان العلم انه لا خلاف بين الاصحاب انما يصح  
من كلام شيخنا الشهيد الثاني في الوضوء والمناسبات ان لا يصح الطلاق  
بعوض حيث يكون كالحكم الاسع الكراهه فانما اخلت الخلع وقسم من انما يصح  
يشترط فيه ما يشترط في الخلع من ان يكون طهرا او لا طهرا  
تمت وتوضيحه انما يظهر شيخنا المشار اليه في الكفاية بين المذاهب من كون  
حكمه حكم الخلع وان لم يكن فانه كالمصنف في الخلاف للادلة كفاية وسنة ولما لم يصح  
الاصحاب قد يما وحدشا وانما لم ينعش على موافق ونحوه بذلك اذ لم يصح  
السيد السند في ترجيح النافع فقال انه خلاف لمصلحة المصلحة والمصلحة لا يصح  
فانما لم يعلم لموافقا انه قال انما لا يصلح المولى محمد باقر في انشاء الكفاية ولو  
والا خلاف لمصلحة المصلحة ولم يملك الهبة لا عرف فيه خلافا ولو طلقها ح  
بعض المشهور انما يملك العوض وبه عليه عموم الاية والاخبار وفي قوله  
المناسبات ان الطلاق بعوض لا يثبت فيه كراهية في وجه خلافا لطلوع وهو غريب  
وقد كبر بعض العلماء انهم يوجب لموافقا وقالوا في التحقيق في الشرائع ولو طلقها فلا  
ملكه بعوض لم يملك العوض ومع الطلاق ولم الوجه ويصح قالوا في الخلا  
نه كبره فقال انه في الفوائد ووضاحتها والاختلاف في ملكه لم يصح الخلع ولا

اخلع

انفردت ولو طلقها ح بعض لم يملكه وقع وجبها  
والا ينجس بل طاهر كذا في كتاب كنف الحق وفي الصدق انما اجماع حيث  
قال ذهب الامامية الى انه اذا كانت الاطلاق ملزمة سلفه بين الزوجين  
والعمل اعلم فبذلك لا يشترط طهارة لم يجل له اخذوه وقالوا فيه انما يثبت  
ومالك والشافعية واحد وقد خالفوا في قوله ولا يجل لكم ان لا خدما مما اشتهر  
شيئا لان شيئا لا لا يقيما حد وراثة فافهم الا يقيما حد وراثة فلا يثبت  
عليها فيما انكثت به اشتهر في الشيخ جمال الدين احمد بن عبد الله بن الشيخ  
في التكملة قد ستم وهذا الشيخ كان من افاضلة هذه فخر الحجة بين شيخنا العلامة  
في قوله ان لا يوجد بالبينونة كذا في الاحكام ما صار ان طلاق البتة  
في اعم مود امن الخلع والمباراة فيصير مع كراهية الزوجية خاصة ومع كراهية  
ادامها وبالجملة فان من ذكر المسئلة فانهم يهكم فيها الاما ذونا وبذلك لا يثبت  
ان كلام شيخنا المشار اليه عقله ظاهرة والعجب من جهة من يدعي من اهل  
العلم في هذه الاما بل ينظم نفسه في سلك الفقهاء والعظام وقد نكح  
ولا يبرام كيف عثروا بطاها عينا قد يشكنا المشار اليه الكفاية ولم يثبت  
الا دلالة في قوله في البين ولا كلام الاصحاب العلم في اذكاره في البين

فتبوه في هذا القول وجبوا عليه في التعليل الذي هو مرتبة كل حال  
وعليه ان عمل علماء العراق كما نقله بعض الحنفية من اجمع ما استدلوا به  
الاعتناء والاحتياط في الزوجية التي سبها كونه الاولاد كما كثر ذلك عن الناذرة  
الاحبار واعتبار رب الدار وما ان هذا الطلاق هل يقع باطلا من اصله او يحل  
وجبها فقد صرح جميع من ذكره في المسئلة بصحة الطلاق وكونه وجبها في نقد  
في عبارة الشرايع والقواعد بل انما المشهور الا ان النظم في كلام السيد  
في شرح النافع احتياط البطلان وعنده بان الطلاق في الوجه غير مسموع ولا يعمل  
عليه بالفظلان الطهارة انما يبرم بان لا ان الغرض من الطلاق الطهارة  
فلا يثبت صحة طلاق اخر وقال في الكفاية من صلح الطلاق وجبها قال  
القائمان في نفي وجبها اشكال لان الطلاق في الوجه غير مسموع ولا مدلول عليه  
باللفظ او يجوز بعض المناجحين وقوع الطلاق باطلا من اصله وهو في بعيد  
اشبه والله انما يشاء وبذلك البعض في السيد السند المذكور وكلامه في شرح  
المختصر كما قد ساءه والى هذا القول في شيخنا الشيخ سليمان النجاشي قد سره  
في بعض فوائده حيث قال بعد نقل كلام السيد محمد النجاشي وهو جدي متين  
اقول والمسئلة موضع فوطت لعدم الدليل الصحيح والنقل الصحيح الدال على

تبيينه



حكم المسألة المذكورة وما ذكره السيد قدس سره من الدليل وتبع عليه  
فولاء الاحياء وان كان مما يتسامح الخالق بقوله الابناء الاحكام الشرعية  
على ذلك لا يخلو من ثمانية ودرج بعض النصوص ما يفرق بين هذه  
القاعدة وبين مقتضى ما يقتضيه عليها من القابلية فان السيد المشار اليه  
فيلزم قد مر جوابا انه لا يخلو العقد على شرطه فاسد وجب بطلان العقد  
ربما كان من دمج العقد وبطلان الشرط خاصة وعلاوة بمقتضى ما ذكره  
من ان اصل العقد غير مقصور والمقصود منها تجميع ما كان مقصورا  
غير صحيح وان يكون صحيحا ليس مقصورا والعقد بالصدور فيكون بطلان العقد  
مع اننا قد رأينا جلالة الاختيار جازا في خلاف هذه القاعدة منها ما يفرق  
بين من يبيع من اجل بعضه في الرجل يبيع من اجل بعضه فانما  
يبيع فيها الى اجل من اجله وان لم يات بصدورها الى اجل فليس فيها  
سبيل وذلك شرط منهم حين انكحوا فقصير الاجل ان يده بضع امرأته  
واحبط شرطهم وشمل اختيار اخره احكام اخره فينفى سبيل التعديل في الاحكام  
الشرعية على مثل هذه الشكليات العقلية بقية الكلام في مسئلة اخرى تتعلق  
ايضا بالسؤال وان كانت غير مقصودة للسائل في هذا المجال وهو انه هل يجب القدر

الشرعي

اشترط في صحة المخلع ان تكون ذاتية ام يكتفى ولو كانت عارضة الفرض استندنا  
من شائنا المتأخرين في بلادنا العربية وحضرنا غيرته في مجالسهم  
هناهم لا يوقنون الخلق بالجملة الا بعد تحقيق احوال وزيارة العظمى والاولاد  
في وقت الكراهة الغائبة وفيه الكراهة العارضة والسبب في قطع الاستدلال  
الموجبة الكراهة الى شريعتها المأخوذة ليعلم كونها ذاتية غير عارضة فان تحققوا  
كونها لا يمكن وقوعها فوجب من الوجوب وعلم ان هذا اتيه او هو المخلع  
انهم انما اخذوا ذلك عن مشايخهم وانما قد حمل منورهم بحالهم وحلق  
ودوسهم وبما عهدت لك منهم من ملامتهم ولم يلمزم عليهم فالذي يقتضيه  
عليه بعد الفحص والتبنيع للحكم اصحابنا ومنوا ان عقد عليهم خلاف ذلك  
فان كلامهم ظاهر في كونها اعم من ان تكون ذاتية او عارضة ولكنهم لم يفرقوا  
بذلك في باب المخلع واذا اشاروا الى انشاء ما الا انهم اوصوا ذلك في  
الاشفاق بين الزوجين في تحقيق معنى الاكراه على الفدية وما اذا سوي  
لك ما حلف من كلامهم لتعلم على صحة ما نقلناه عنهم قال المحقق عظم الله  
مرتبته في الشرايع ولو منعها شيئا من حقوقها او اعاها فذلك لا يبدل  
لمخلعها صح وليس ذلك اكرهاها قال شيخنا الشهيد الثاني قدس سره في الفتاوى

بعد نقل هذه العبارة ما نقله المراد بالحق الذي منعها اياه فبدلت  
للمعقبة لا جمل الحق الواجب على القسم والتعقير وضوحها وانما لم يكن ذلك  
اكرهاها وان كان عرضا لانه امر شقك عن طلب المخلع ولا يستلزم بل قد يتراجع  
اوله المظالم معها وانما الباعث على ذكره حقها ضعف دينه وعرضه عليه  
الغيرها وزيادته وتجاوز ذلك لانه لا يتلزم اوله واقفا ولا يبدل عليه بوجه  
وبنه يقول انما عارضا اي يخرج عليها على انه لا فرق في ذلك بين ذلك المحقق  
الواجب وغيره صالنا انا وانها غير محرمه وذلك شيء من حقوقها الزائدة  
محرم وكما هذا لا يقتضي ان الاكراه اعمير الحق الواجب على الزوج عليها وذلك  
بعض المستحبات كالجماع وغير الوقت الواجب والعشوة بينها وبين غيرها  
والاذا تفاقمت وتجاوزت لوقته بقاء ذلك فاعتقدت نفسا لم يكن له  
عليه ذلك امر متابع واخره انما يارده فواتها لا يقتضي الاكراه واما ذكر الحق  
الواجب على الزوج انما من ان يبرره ولا يبدل على الاكراه بوجوبه كذا لو فقدت بتركه حقها  
ذلك ولم يظهر لها ادا لغيرها ان تذكر لاجل البذل كان ذلك اكرهاها والمهر من  
ما لا كراهة على الزوج ان ما ذكره المصنف في طواعتها على العلامة  
في الاكراه وفي الخبر في القول الى الشيخ ساكنا عليه مودة بقرده فيه اضعف

والا كراهة

هو القوام وقد عرفت حقها بالمستحب ومقتضى منه لو منع الزاوية كان اكرهاها  
وهذا القول نقله الشيخ في الاول من بعض العامة ثم الذي يقتضيه من حيث ان  
ليس الاكراه وهو المعتمد اشد كلام شيخنا الشهيد الثاني قدس سره في الكتابين  
المير وهو كما ترى مع كلام المصنفين الدلالة في ان يترك صحة المخلع الكراهة اعم  
من صفاته الزوجية من التقدير والاشارة او حصول الزوجية عليها وهو ذلك  
من موهبات النفس والكراهة العارضة وظاهرة لانواع ولا خلاف وصحة المخلع  
هذه المظالم وانما الاستدلال بجبره ان ذلك يستلزم الاكراه على العقد اتمامه والد  
حقه قد مر من اعتمده انه ما لم يظهر ان تركه ذلك المحقق لاجل الفدية فليس  
ذلك اكرهاها ولا يصح احتكامه بوجوبه على المصنف وقال الشيخ في كتاب الجمل ان  
المخلع عند قول المصنف او كرهها على الفدية فعمل حراما موصوفا ولا يقتضي الاكراه  
يقتضي في حقوقها الواجبة لها من القسم والتعقير فان ذلك منه لكان عارضا  
الا ان يظهر ان تركه طلبا ليد لها يكون اكرهاها الصديق في غيره ثم احال ذلك  
على ما تقدمه بالاشفاق وهو ما قد متنا في غيرنا واشارة بقوله لا اكرهاها والمهر من  
على ما تقدم من ظاهر عبارة المؤلف وهو الذي نقله الشيخ في طعن بعض العامة وقال  
في شرح المعتمد ان مقتضى الفتوى وليس مع بعضه فحقنا لتبديل له ما لا يفيها



فان قيل فبذلك انهم صرحوا بولم يكن اكرامها وقالا لا يخلو في الترتيب ولو  
 منها بعض حقوقها اذا عاينها فبذلك لم يصرحوا بولم يكن اكرامها قال الشيخ  
 وقال في القواعد ولو صحت شيئا من حقوقها المستتبة انا عاينها فبذلك  
 لم يصرحوا بالخلع صرحوا بولم يكن اكرامها ومفهوم كلامه من هذه المسائل انه اذا اصرح القائل  
 كان اكرامها باطلا لا يخلع وقال الشيخ ايضا الاشهاد الطبري في كتابه في بيان  
 والخلع بالعدنية على ثلثة اوجه احدها ان تكون الملاءمة محجوزا او ممتدة فيضا  
 الزوج للعدنى نفسها منه فهذا لا يخلو له العدا لغيره ثم وان ادعوا استناد  
 فوجع مكان فوجع وانتم احد من فقلنا لا والثاني ان يزل الرجل امره على  
 فيضا وجعاً للعدنى فهذا غير صحيح وهو قوله ثم ولا يفتى بوجع من  
 ما لا يفتى به من الا ان ياتين بفائدة معينة والثالث ان يفتى بان لا يفتى بوجع من  
 لسوء خلق او ثلثة نفقة من غير مصل او موقوف ذلك فيجوز لها جميعا العدنية على امره  
 اشهر والوجه الاول في كلامه من كلامه على العدنية وهو الوجه الثالث مما استثنى  
 من فانه اتمم وهو جواز الاكرام على العدنية والثاني هو موضع المسئلة فلو لم  
 اوله نفقة من غير نظام يظن ان لو كان لثمة النفقة بقصد الاكرام بها والظلم لها كان  
 اتمم باطلا وكان ذلك من قبل الاكرام على العدنية وهو مطلقا في ظاهر هذه القول

مبطل

كما عرفت وسواء اختلف المانع من اقامته احد ودوا يجهل ان يكون من الملاءمة  
 يجهل ان يكون من الوجه بقرينة عطف لفظ النفقة عليه وهو اظهر من عاين  
 الكراهة الحاصلة لها لسوء خلق الزوج او لثمة النفقة او موقوف ذلك وقا  
 منه في لادشاد ولو عاينها او منعها بعض حقوقها فبذلك ما لا اتمم خل  
 وليس بالاكراه هذا اما من غير من عاينها بالاختصاص في المقام وكما هو مقتضى النظام  
 على صفة الخلع الناشئة عن الكراهة العادئة من غير مصل خلاف ولا يفتى به في  
 منكره والامانة التي في الخلع وهي قوله سبحانه وان خفتن الايقاع فادعوا  
 جناح عليهما فيها افشئت به وكذلك الاخبار الواردة في المسئلة فتعبر بها  
 منها انه لا بد من براءة الكراهة الجديدة في غير عدم اقامته ودونها في  
 بان سمعها لا يخلو اما التكميم من قبلها لا الطبع لك امرا او اضر لا يملك قسما  
 ولا اعتسالت عن حجابها ولا ولبس فرائض من تركه ولا ذمت عليك بغير ذلك  
 ومن ذلك ما تضمنته الاخبار ومنها لا يقرى على الكراهة الذي اثير لمضوعها  
 كما عرفت من من خسر بالكرهية العادئة بل يجوز في براءة الكراهة العادئة  
 لبعض الاسباب وبالنسبة لبعض الأشخاص اشد من البقية بالنسبة لبعض  
 ولا سيما في الاعاق بالزوج فانه بما حلت لمائة الفية على اهله والزوج وتكر

لا يفتى به في  
 لا يفتى به في  
 لا يفتى به في

فتدبر في مقصده باقرار الاذني كقول من كثير من المشايخ انه لم يثبت ما فيها  
 اعلم من شتم او اذى البالغ الحد المتنازع في اوبأ وتوقف الخلع على  
 يتبين من هذه البيانات وبالجملة في كل ظاهر كلمة الاية وسواء اضر عليهم  
 الاتفاق على الاكتمال بالكرهية العادئة كما نكرنا عليك من كلامهم والوزايات  
 لا اشعار بها بالمتنازع ان لم يقد متيقنه لكونها من المصلحة ما ذكرنا بالاطراف والقر  
 بخلاف ذلك قول غير قليل ومثلا فالما عليه العلماء جلا بعد كل نعم وروى فينا  
 الشهيد الثاني في شرح المسائل ان في شرح حديث ثبت عدا الله بين أبي هريرة  
 ثابت بن قيس ان كانت صبيحة وعبر الخلع لانها كانت تفتقر وكان يجهلها  
 رسول الله صلى الله عليه وآله فقامت يا رسول الله لا انا ولا ثابت ولا يجمع واستمر  
 بيني وبينك ما اصب لي في ديني ولا خلق ولكن اكره الكفر بعد الاسلام ما لم يقم  
 بغضا ان دفعت جاني ثوبا فاني اكرهه عده فاذا اكرهته سوادا او قسما  
 قامة او قبح وجهها نزلت الاية وهي ولهم وان خفتن الايقاع فادعوا  
 الاية وكان قد اصدقها احد يقر فقال ثابت يا رسول الله فادعوا احد تصرفان  
 ما تقولين فقال نعم واذا زده فقال لا مدية فقط فاختلقت منه وهذا  
 ابدى وان كان من عاين الكراهة انما لا يفتى به في غير ما ذكر

اخبارنا ولعله من طريق العامة وقد نقل بعض القاصد في كتابه جميع الشبان  
 اسنادا لا يصدقها ان لا يصحح والباقي للاختصاص وان كان سببا في النول  
 كالاية في عامة العالم قبل مقتضى العدة بولاية الدم الثالث  
 ام لا يقتضيه ان الظلم في ذلك يفسد على تحقيق معنى الشر المأد في ان  
 هل هو عداوة من الطهر والحيض والافلان في ان يخلق الفروع على كل منها هو  
 في الاية حصل صلح بينهما والاختلاف اذ لم يخلو فاختلقت فان الاقوال المتبعة والعدو  
 ايهاه فبذلك من الاخبار ولشك ان امداد الاطراف ووجع اخرى ولشك ان ذلك  
 اخص ولكن المهر من من مده الى الخلع وسواء ان الله عليهم الاول من الاختيار العامة  
 على ان المأد بالاقوال الا انها لا يصحح زارة من ابي جعفر قال قلت له احاطت  
 بعمل مطلق امراة على طهر من غير طهر في شهادته عدلين فقال اذا خافت من  
 الثانية فقد اتفقت عدتها وحلت للزوج قلت له اصبحت على ان اهل  
 المأد مروه من غير طهر قال هو من يوجب هذا الملم تعذر من ابي جعفر الثاني  
 فقال كذبوا وصححه الامم عن ابي جعفر قال قلت له المأد اذا دلت الدم من  
 الثانية فقد بانته منه وشهدا موثقة بالثبوت له اظهر عنه في غيرها اول دم وان  
 من ابي جعفر الثاني فقلت بانته في ابي جعفر المأد المطلقة بين عند اول مطلق

الدم











نقداً فنفقت عدتها ان مرث لها ثلثة اشهر الا ان فيها حكم فقد انقضت  
 عدتها وان مضت ثلثة افرافاً فنفقت عدتها وفي رواية اخرى ان  
 ثلثة اشهر من يوم طلقها فقد بانت منه وبالجمله فالمراد في هذه الاخبار  
 بالسبق بغير الطلاق فانها حصل ولا بعد الطلاق فانها حصل ولو  
 بعد الطلاق كان العمل عليه والاشهر والثلثة بعد تقديم الدم ثم اوتى  
 غير حبل ولا مفيد في الخرج من العدة للاستبراء بذلك فلا بد من تمام  
 الاقواء او من المدة الى ذلك او الى التقدم على انهاء التلقيح لا ينعى  
 التسعة ثم الثلثة وكذا التسعة بعد تمامها يحصل بها براءة الرحم فلا بد  
 عليه الرواية لا ينافي ايها الثلثة والعدة او بها بعد التسعة كما اختلفوا  
 ببراءة الاقواء لا ينفك عن المهر المثلثة العلى او اودة في الاغتسال وان جاز  
 العمل لا يستعمل الا حقه يدور والمعلول مدادها وجود اودعه وانما  
 جوده من انسابه وتقرينات العقول في الجمله الا ترى انه تدور والى العلم  
 المستخرج في غير هذه العدة انما هو استبراء الرحم من الحمل مع انه لو طلق الاذن  
 زوجته وتما عنها بعد ثلثة اشهر من مفاوخته لها لو جبت عندها العدة  
 في الموضعين وجب تصريح الجبر بان الثلثة الاخيرة عده لا ينافيه معلومته

برائة

براءة الرحم قبلها بثلثة اشهر كان اصل النكاح العدة لاستبراء الرحم لا ينافيه  
 حصول البراءة بثلثة اشهر الى ذكرنا هاهنا ثلثة اشهر وبحوها وانما ينافي  
 فلان جملتهم من نكاحها والى هذه الاخبار وحسب تضعيفنا الثلثة بعد  
 في الدلالة على كون اكثر العمل استبراء من ثلثة اشهر في المسائل ايضا قالوا  
 فان النكاح لا اعتداد بالثلثة بعد التسعة يدل على انه لا يحصل يقين براءة الرحم  
 من الحمل الا بمضي المدة المذكورة وهي ثلثة اشهر فيكون اكثر العمل  
 ستة وجب وكيف يتم اعتراضه بالاكثاف بالثلاثة عن الثلثة او اية ويدل على ذلك  
 مخالف الاموال ثم المستفاد من وثيقة ابن حكيم انه هذه التسعة عده لا ينافي  
 من شأن العدة ان يكون مبداه من وقت الطلاق وبذلك يظهر ان العدة ايضا  
 ما في غير اضرار المسالك على الرواية المقدمه ان يحصل مبداه التسعة  
 من حين الطلاق لا يوافق شئنا من الاقوال في اقص العمل ان الاعتبار من حين العدة  
 وبذلك يظهر ان اية ما في كلام شيخنا المجلد على ثلثة اشهر في جوابه  
 كتابه حيث يستبعد من الغافلين فقال بعد غسل حامله السيد  
 وبعد منس منها قول ما اشار في غاية التيقن ويمكن ان يجزى عن الاشارة  
 اشهر واشار بالجنين المعتبر سورة والى غير هذا والمثلث وبالجمله فان ذلك لم يرد

وعدم منه بالمداد والله العالم  
 من العمود العربية ام لا وعلى تقدير الاشتراط لو تسربت العربية على المخالفات  
 كالا على والبر الذي لا يجزى لنا على الفواعل العربية ما حكمه  
 ان المشهور بين الامم ان عنوان الله عليهم حتى كان يكره اجماعا وجوب  
 العربية والعقود لولا ان العقود المخالفة من الشارح كما مر في  
 فالعدول عنها عدولها لم يثبت شرعا كونه سببا في بطلان الحكم الحامية  
 ولا سيما في النكاح فان هذا اللفظان وهن وجبت والكلت متعينا  
 في الاعجاب وجماع بيان قد ثبت شرعا التعبد بهما عن هذا المذهب وكونه سببا  
 في عدله فلا يجوز العدول عنهما الى غيرهما من اللفاظ الثلاثة على ما يجرى  
 العربية وموافقا لمعاده الشارع ونسب سببا لا لصالح الزيادة الفروع على النكاح  
 الى ان ثبت الميزان غير العربية وان اوتى معناه كما كنا في الدلالة  
 عدتها بالبرية فكما لا يصح العقد بالانكاح لا يصح غيره العربية ولو جبت  
 حمة الى ان الايمان باللفظ لا يلقاها وعلى مستحالة ايجاب المقصود  
 من اللفاظ دلائلها على الوضوء الباطني فكما دل عليه كيف ولان غير الجبر  
 اذا دل عليه كالمراد في الذي يجوز ان منه مقام مرد يضر ولا مانع ان يجزى

ان ما ذكره من الاحكام لا يشرع بها في حكم اجتهاد في مقابلة الضموم والقول  
 التام انها غير شرعية اقص ما قيل في مدته العمل فلا يرد في اليمين الا بغير ان العمل  
 اعندنا بوضعه الا عندنا بعد ما قلنا اشهر يدل على هذا القول وثيقة  
 غيا والى ما في رواية السيد الفاضل من جوده ائمة سائرته في غير ذلك  
 او ثلثة اشهر في حقه واحدة كيف يطلقها زوجها فقال امره شديد يطلق  
 طلاق السنة طليقة واحدة على طهر من غير حجام يشهد ثم يترك حتى تمضي  
 ثلث حيض حتى خاضت فاذا خاضت ثلثا فقد انقضت عدتها قيل لربنا  
 مضت سنة ولم تنقض بها ثلث حيض قال لربى بها بعد السنة ثلثة اشهر  
 ثم قد انقضت عدتها بعد احدى والشيخ في الاستصحاب جميع بين الخبرين  
 هذا الخبر على الفصل والاستحباب وانت خبرا يرضى بما فيهما من التامين  
 قد مر من ايجاب ثلثة بعد التسعة في الاخبار المتقدمه فان المهورين  
 بجميع هذه الاخبار وان العدة الشرعية هي الثلثة الاخيرة وما تقدم على ط  
 من التسعة والسنة فالغرض منه ان يخرج وان حصل براءة الرحم وكيف  
 كان فالظاهر هو العمل على الخبر الاول كما هو المشهور لثبوتها بالاشهر  
 الذي قد منها وما ذكره اول ثلث المتقدم ذكرهم في الما يرد فقد عرفت ان العدة

البرية



ليست ان يكونوا كذا بل ان يكونوا كذا فان ما دل على ان اللفظ العربي  
 بخلاف كذا الدلالة بالغة البعيد كايضا والحق ان ذلك فاعلم ان كل  
 من جهة التفسير بغير العربية جواز الحق في اللفظ العربي الذي لا يقبل التفسير بطريق  
 اوله وانما شرط ما دة العربية اقصر عليه فظاهر عدم اشتراط الاعراب  
 لان ذكره لا يخل باصل اللفظ العربي والاصل عدم اعتناء بالاعراب ومنهم من يصرح  
 باشتراط الاعراب مع القدرة على ما ذكره في اشتراط اصل العربية فانما يقول  
 ومع العرف انما يمكن التعليل بغيره لا يشق عادة لم يصرح به وقد لا يخل بالقدرة  
 وهل يجب التمسك باللفظ او بغيرها وجهان احدهما عدم العلم بالاصول  
 انما يجب ان يراعى ان لا يمتنع حول لا في سفيهم الاجزاء او اداة في هذا المثال  
 فان لم يصرح منها ولا سيما بالنسبة الى عقود البوع والصلح والهيبة ونحوها  
 هو اللفظ المشهور في ارضها من الطرفين ورواها بعض اللفظ على السهم  
 بناء على انها المتعارفة بغير مثله والعقود في اصطلاحهم لا يصدق الاخصاؤها  
 وعدم جواز ذلك اذ ان استعمال اللفظ العربي دون غيرها انما هو  
 من هذا القبيل وذلك اشغال لفظه ويثبت في التسمية انما هو من هذا القبيل  
 لا انما يشاع فليس منها ذلك ولهذا انما ذكر من القواعد والشرط  
 والعرف

قولهم ليس لشيء الاخبار وما في الحديث كذا والمخارج باعها اعتبارها  
 اللفظ العربي اقصر على المتقين ورواها مع الاستحسان في اهلهم من جهة  
 بدو ذلك اما في العربية والاعراب وتقدم الاستحسان لعدم الدليل  
 على ان ذلك لا يخل باصل اللفظ العربي والاصل عدم اعتناء بالاعراب ومنهم من يصرح  
 بالاعتناء بالاعراب مع القدرة على ما ذكره في اشتراط اصل العربية فانما يقول  
 ومع العرف انما يمكن التعليل بغيره لا يشق عادة لم يصرح به وقد لا يخل بالقدرة  
 وهل يجب التمسك باللفظ او بغيرها وجهان احدهما عدم العلم بالاصول  
 انما يجب ان يراعى ان لا يمتنع حول لا في سفيهم الاجزاء او اداة في هذا المثال  
 فان لم يصرح منها ولا سيما بالنسبة الى عقود البوع والصلح والهيبة ونحوها  
 هو اللفظ المشهور في ارضها من الطرفين ورواها بعض اللفظ على السهم  
 بناء على انها المتعارفة بغير مثله والعقود في اصطلاحهم لا يصدق الاخصاؤها  
 وعدم جواز ذلك اذ ان استعمال اللفظ العربي دون غيرها انما هو  
 من هذا القبيل وذلك اشغال لفظه ويثبت في التسمية انما هو من هذا القبيل  
 لا انما يشاع فليس منها ذلك ولهذا انما ذكر من القواعد والشرط  
 والعرف

ويشعر ان يقوم به في يكون ذلك منه بالبنية والفارسية بغير التسمية  
 ذلك بالادب في يعود الى ما علم ومثله قاله لو لم يكن في مثل  
 قال اللفظ المحرر ففعل في اللفظ والاعراب على ما قد وصفنا انما يكون التفسير  
 في غير ولا يبرهن في الجاهل من العالم انما هو التفسير في اللغة ان القارة المحررة في  
 انما يكون في مثل وحلهم اوطى فيهم في ارضهم ووطى فيهم في ارضهم ووطى فيهم  
 عرفة اوطى فيهم في ارضهم ووطى فيهم في ارضهم ووطى فيهم في ارضهم ووطى فيهم  
 الاثبات بالضرورة ونحوها على وجهها باخرى احرى من خارجها ولا يفتق  
 لشبهه بالثبات انما لم يثبت في ارضهم في ارضهم في ارضهم في ارضهم في ارضهم  
 الخوازم من جهة ومما لا يخفى ان في من جهة الاثبات بالضرورة والاذا دخل  
 ونحوها على وجهها اذ لو كان لهم مع سعة الوقت فلا يجوز في غير ذلك ولا يخفى  
 في غير ما استمر وما خرج به لنا هذا ما يقتضيه التفسير في اللغة في اللغة في اللغة  
 ان العلة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة  
 الذي منه يكون التفسير في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة  
 على الاحتياط في غيرهما وقد مر في سفيهم انما لا يشبه في اللغة في اللغة في اللغة  
 العلة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة  
 اوجه اخرى

المثل من اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة  
 بالولاية لفظها في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة  
 دعوان الله عليهم في جواز استغلال البكر المثل في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة  
 او الجوع في احوال بغيرها في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة  
 الى العهد ايتهم في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة  
 الشيب بغيرها في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة  
 الولاية عليها مطلقا في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة  
 وفي ارضهم في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة  
 والعرف في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة  
 احمد في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة  
 بين الماخزين في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة  
 والميتة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة  
 او اسر في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة  
 في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة  
 الحينة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة







استقلالها بغير البكر اذا لم يتم من ذلك يستدل على ان ذلك العمل بما لا يحسن  
 له كما ذكره ويجعل من قبل العام المحض من هذه جملة من الاختيار الذي  
 علمنا اننا قد استقلنا في بعض من هذا العمل فترى ان الاستقلال لا  
 للثابت بل وبعض من هذا ظاهره لا لا موجه للثابت عليه وان قيل وقيل ان  
 مع كون خلاو النظر لا يقدح في صحة الاستقلال لاننا قد قرر الاستقلال  
 على التقديرين لا يستدل بالثابت والحوادث بل بالثابت في الجملة لان ما لا يحسن  
 في الفاظ واسع لا يمكن تحديده وان تفاوتت في ما ذهبنا اليه في الفاظ بل وطلقا  
 مطلق للاستقلال وبالمثل فالاعتماد على الاستقلال على ما هو المختار في  
 من حاشي للفظ والمتمسك الى الذي عند النظر في الدليل فما مضى في كثير  
 التحليل والمغالاة في الاستدلال على من غاض بغير التحصيل والاعتماد على  
 الثبات من لا يخلو منها حتمه عندنا ومن الباقية قال المثلث في الملك  
 نفسها في الاستدلال ولا يلزم عليها ان يكون في نفسها بغير ذلك وان  
 الاستدلال بهذه الرواية السيد السند وشرح النافع وقيل هذه في شرح المش  
 بانه يوجب على الاستدلال بها ان الحكم فيها يسقط الولاية وقيل هو ما بين  
 ملك نفسه فادعنا لا لبكر فيها حتى للمنازع فيها وكذا قول غير الملوك

فيهم

عبد

عليها فان انعم بدي كذا البكر مولا عليها فيهم من يستدل بها على  
 زوال الولاية اشبه وهو جسد ومنها صحيحة مقبولة جازم عن البا  
 قال شتا من البكر وجرها ولا يفتح الا بامها وقد تضمن ايضا الاستدلال بغير  
 الرواية بفتحنا الشهيد الثاني والمسالمة وسبط السيد السند وشرح النافع  
 بان اقص ما قبل عليه عدم استقلال الولاية لولا ان افادها وانما  
 مع فلا يفتقر القول بالثبات كما هو احد الاقوال في المسألة اشبه باحق  
 بعض المحققين على ما على بغيرها اب جميعا بينهما وبين ما تقدم من الاجزاء  
 العريضة واستقلالها بغيره وهو جسد وبين اجواب الشيخ بما ذكره الشيخ قدس  
 في حاشي على الاستدلال بغيره قال بعد نقلنا وهذا الخبر على الاصح  
 يحسن ان يوجب في البكر وما يخص غيره محمول على ظاهره من الوجوب لا يجوز  
 العقد اليها الا بامها اشهر وهذا العمل لا يوجب عليه عندنا لغرضه بما  
 هو اصح سند او اكثر عددا واما مع دلالة كبره في نقلها ورواية زوارة  
 عن الباقرية قال في كتابها في الكوفة ايمها يتبع وتشتبه وتنفرد  
 وتقطع ما لها من شياطين فان امها جازم في ان شات بغيره في لها  
 وان لم يكن كذلك فلا يجوز تزويجها الا بامها وروايتها هذه الرواية

وحمل المالكه امها على الثيب والبكر الى الاول لها بقرينة المطابقة بالبكر  
 لها بالخصوص الملائكة اذ لا يزوج الا بالاذن اذ لا يزوج الا بالاستقلال  
 الا بقرينة وبما استدل به فان ما يوجب الاستدلال بغيره هذا العمل في قيام  
 المالكه من العمل بالثبات ان لم يكن انما هو الا من ان يكون مساويا وبما يوجب الاستدلال  
 ومنها رواية سبط بن سالم قال قال ابو عبد الله في ما يوجب تزويج البكر اذا  
 رخصت بغير اذن امها وهذه الرواية وان كانت من جهة الدلالة وليس فيها  
 هذا العمل مولاها الا انها لا تسقط وقوة المدا في الباب لا تتبع حق  
 المعاصي بغيره لا لاجلها بل لاجلها والامامة الصحيحة كاعتق وتشتبه بها  
 في الله في كل هذه المتعدلات من الاختيار او وضعته يد لك بالقرينة المعترضة  
 واخرى على ما اذا اعطىها الاب ولم يزوجها من كفورنا لثابتها في الثقبه فان قيل  
 ان من هو جسد المعاصي استمر الولاية على البايع الرشيد فيمكن من اختيار المعترضة  
 باستقلال الاب على الثقبه فان ذلك مفيد لشافه واحد وجب فيه اختيار  
 القول لثبات ساليته من المعاصي وتعيين القول بها والعمل عليها فان قيل فيه  
 اولاً انه من انشاء المعترضة بينهم انما هي في الرواية في حصول المعاصي  
 على وجه لا يمكن تطبيقها فيها ويعضها على بعض من اوجب وقد رقت بما يثبتها

ظاهره فان المالكه امها المرفوع عنها هو المفضل لما لا يحسن ان يزوج  
 وتشتبه به وقت تمسكها بغيره ما كثر امها وان دفع الولاية عنها في النكاح  
 بدور وجودها بعد ما ساد وتبع الولاية منها في المالكه بغيره الاستدلال بها  
 واحمل بعض الحق في من فاصل منها من المالكه حتى ان يكون جسد في تزويج  
 امها في انما لها ان لا تقيم كما قيل في هذا الا في ان دفع المالكه الى المالكه  
 ما كثر الامور معناه في كونها فيما بناء على ما سبق في تلك الاخبار وفي انما  
 الباقية الرشيد في كل ما فيها امر فكيف تكون ما كثر امها وصحيح حسن في  
 الاختيار وان كان الاول لا يثبت في اختيارها فانما حجت تلك الاخبار  
 المتقدمة بامه في قلل الاب على وجه لا يمكن وضوحه في كل شيء ومنها  
 فالواجب تطبيق هذا الخبر في حقها ومنها رواية اخرى من اوجب على امها  
 قال الجواب بالبكر انما هو الا بامها وانما اذا كانت ما كثر امها  
 في وجه من شات وجب الاستدلال بها ان تجعل البكر في صدق الرواية على  
 او غير الرشيد والمالكه امها في الرواية على المالكه الباطن الرشيد وفي  
 الاول تخيير لعموم النفع من غير دليل بل الدليل على خلافه في رقت وانما  
 والثالث منها في المخط والمنازع في الرواية ابقاء صدقها على عموم  
 وحمل المالكه



في بيان الخبر والاعتقاد الثالث ما يرجع به الى الخبر والاعتقاد الاول فانه لا يخلو من  
منها في المعارضة سواء رايه سعدان وهو لا يتبع وقع المعارضة كما لو ثبت وجعلها  
على التفسير لا يوجب التفسير كقولهم فان باقية فانه لا يتبع وقوع المعارضة بالواقع  
في جميع المقالات في انصاح وبحسب طريق عام محل ما اورد استقلال الفكر والاعتقاد  
التي هي محارضاها وانما ان التبرج بالثبوت وان يرد في الاخبار والاعتقاد فلهذا  
الاختصاص في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد والاعتقاد في وجهه يفسر عليها في  
الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من  
من نصيبه فلهذا يجوز ان يفسر في غير المقالات في جميع اقسام الاعتقاد والاعتقاد في بيان ما لا يخلو من  
ان الاعتقاد في غير المقالات في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من  
الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من  
وقد ثبت ان الما من حيث يجب ان اتم الفاعل في زمان المعصية على احد من اوجه  
الاعتقاد وهكذا ان ليس في هذه الاربعة المشهور ان في الما من السابق الكفر  
من سائر المجتهدين في الاطباع على هذه الاربعة اقسام وقع في حدوده وسببه في  
وسمائه واستمرت الخلاف في كيفية يمكن التبرج بالثبوت والاعتقاد في بيان ما لا يخلو من  
الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من

مما اورد به

الى هذه الاربعة الما من حيث لا يستقيم ما اوردنا ان خصم ايضا فان ذهب  
الشافعي عدم التفرقة في استيراد الولاية بين البكر والشب وهو من مذهب  
ايضا وقد ذهب بعضه انه بالبلوغ تستقل بالولاية بكونها كانت او لم تكن فالاول  
قابل لاستيراد الولاية الى بعد البلوغ مطلقا والثاني فان هناك مطلقا وان  
قد عرفت ان جملة من اخبارنا والقول الاول قد تضمن التفرقة بين البكر والشب  
كصحة حديثه في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من  
وقد اوردنا في جميع ما يورد في رواية عبد بن زهارة وحده الولاية لا يمكن  
جاء على من هذا القبيل منهم بالاستقلال مطلقا ولا الاستيراد مطلقا واما  
احكام التفرقة باعتبار ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من  
وان وافق واحد منهم اقر بالجملة في الروايات وادخل في فائدة الاستيراد كادلت  
مقبولة من حيث من قوله لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من  
ويؤخذ بالاخر في القول الثالث وهو القول بالتفرقة في فائدة الاستيراد ووجه  
هذا القول في وجهه في الاخبار ووجهه في عدم قبوله في الاستيراد في  
الاعتقاد وهو ان بعض الافعال في عدم العمل عليه في الاخبار والقول في الاعتقاد  
من حيث رده كاعتدائه في احتياط بالخرج عن مخالفة اخبارنا كقولنا في

عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اذن ابيها وصحبة النبي  
في الصلاة كما قال النبي لا تقرب متعة الا اذن ابيها وحده الصبيحة ورواه  
في كتاب قريب الاسناد عن احمد بن محمد بن ابي قحافة عن عبد الله بن عمر في حديثه  
الصبيحة في رواية عن القول باستقلالها بالاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من  
هذا او بما يقال في اجمع بين هذه الاخبار وما يثبت عن طريقها من  
الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من  
بالقاء هذا القول على ما ذكره في بيان من يفسر الاخبار والمقتضى من باخبر من المقتضى  
وجعل الصبيحة في المعارضة بين على الاستصحاب دفعا للبحث العارضا على اهلها  
في رواية الاب لا بأس في حديثه في التفسير في جميعه ان التبرج على  
في الوجه في وجه البكر متعة مال بكون للعب على اهلها ويحتمل ايضا في التفرقة  
وبوجه رواية مهيب الدلال ان كوفي ابو اعين في كانت امرأة في الدار  
ثم انها توبخت في نفسها ثم اوشهدت شهرا وصليته على ذلك ثم انابها  
زوجها من قبل اخرها في قول كوفي التبرج في الدار لم يكون الا بولي  
وشاهد بين ولا يكون في وجهه بكونه بغيره في نفسه وانما وجهه في  
ولعل هذا هو الاصح لما فيه من احوال وروايات استقلال الاب على اطلاقها  
هو ظاهر واما القول الخامس وهو القول بالجملة في الفاضل فانما ان وجهه في

ولعل هذا هو الاصح لما فيه من احوال وروايات استقلال الاب على اطلاقها فان اهداه  
الافق في وجهه في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من  
الاحق من من حيث يجب ان يبرج في اتم الفاعل في زمان المعصية على احد من اوجه  
برضاها فان لها في نفسها نصيبا فان لا يستأثر بها لغيره او من وجه  
في تفرج الله على من يفسر في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من  
نصيبا لها فان لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من  
ويجب ما في هذا من اخبارنا والقول الاول محل هذا الخبر على التبرج في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من  
كذلك في حديثه في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من  
الاول الدلالة على استمرار الولاية في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من  
المقتضى كناية في السجدة القام على رواه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جارية يكون بين  
ابويها وبينها في نفسها اسرا في ابيها في فعل ذلك قال نعم وانتم موضع التبرج  
قال قلت فان رغبته قال وان رغبته فان رغبته الاخبار ورواية احمد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من  
عن التبرج من يكون انما كانت بين ابويها في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من الاعتقاد في بيان ما لا يخلو من  
لغيره وهذا انما يرد مع احواله في نفسه لا ساء وعدم توفيقها بالمعاصرة  
لغيره في الاخبار والمقتضى في القول الاول معارضة في جميعه في وجهه في



المحيوت الأولية لمافى اليهم اخبارا والعقل القاذح يحاطها العلم وبالنسبة الى حلب  
الولاية عنها في المخطوع صحبته ابراهيم والذين على المنفذ من ان وكيف فاداهم  
قول تحيف لا يثبت عليه ولا يصح عليه فزنت من اهلها على اخبار القدر القاطن  
وهم من اهل الاول ولا امتياض في المسئلة عنها لا ينبغي ذكره فان امر الفروع بتعيين تدويره  
الاخذة وقد حقت على الاحتياط فيه بالخصوص والله اعلم  
هل يجب المقدس من الاربع ام لا  
ان الاشهر والاهم  
هو عدم دخولها في الاربع بل لا الاربعين بل لا التسعين كما استفاضت به  
به الخصوص هل مخصوص صلاته عليه ام اجمعين وخلافا لابي البراهم استنادا  
الى ظاهر الولاية وشذوذ من الاعتقاد ظاهر بعضنا في القصة ضعيف لا يلتفت اليه  
وشاذ لا يقول عليه من اخبارا والدلالة المشهورة صحيحة ان اذينة عن  
ابو عبد الله قال قلت لرجل من المعتقة قال فقال نحن بمنزلة الالة وصحبتهم  
انفسهم في مزارع والحق بعض الناس في صحبته بكنى محمد الا ذى قال قالت  
ابا الحسن عني المعتقة امرنا لا بدع فقال لا وصحبتهم ذرارة قال قلت قال  
من المعتقة قال كم ثبتت ودوايت له بصير قال سئل ابو عبد الله عني المعتقة  
امرنا لا بدع فقال لا ولا على السبعين ودوايت له بصير ذرارة عن ابي عبد الله

قال ذكره له المتعة اي من الاربعة فقال ترجع شعبة انما ما بين سنائي ان  
وذلك رواية محمد بن مسلم وصحة العقل الحاشية والاولية وهي قوله شيخنا  
ناكحو اما ما طالب لكم من النساء شيئا وثالث ورابع مع قوله لا على الزوج انما  
ما ملك ايمانهم في محبة بالزنا والمقدمة وما دوى يخلها فيها  
من رتبة چهار من ابي عبد الله عن المتعة قال هي احد الاربعة وصحة اربعة  
محمد بن ابي نصر في نكاح الزنا قال قال ابي جعفر ع يجعلون من الاربعة  
فقال له صفوا بن يحيى على الاحتياط قال نعم ورواية ابي بصير فهو قاصر  
تقدم مع تقرير صحيح ابن زياد بان جعلها من الاربعة انما هو على الاصل  
والعلم ان المار بالاحتياط في هذا المقام هو النية اي الاحتياط والمخالطة  
على الدين واهل من المقتضى الخافين بالاشيع عليهم في مخالطة طاهر  
القران او تقدم بالادنى والخوان فانها اذا جعلها من الاربعة اكثر انشيط  
بانها زوجة دائمة وليست بمقتعة بخلاف اذا انكحها زيادة على الاربعة فانه  
يعلم يقينا انها ليست بزوجة ويتبع على المحذور والمذكور ويشير الى ذلك  
قوله في غير ما عاين من بابيلا فاقول المشهور وهو المعتمد المنصبي  
والدلتى غاية الظهور واشهر العالم هل يجوز الجمع بين

الذين يفتنون أم لا ولا يثبتون عدم إمكان وجود غير الله تعالى أم لا  
إن هذه المسئلة مما لم يرد في كلام المتقدمين ولا المتأخرين وإنما انطلق  
المؤلف ودوننا من أقوال متأخرين لما خرج من كلام المتقدمين مما لا يوافق  
ووقع الاشتراك فيها والالتباس بها إنما اتفق صدوقان من هؤلاء  
في قولهم هذه الأيام وانكروا عليها ذلك ونعتوها من الجمع بينهما والافتقار  
وشرح الأمر عند علماء العراق طاعة في ذلك وصنعوه من إطلاق واقتصر  
بالكراهة دون الخبر ومعرفة والمقام على ذلك الأمر التزم به من هذه المسئلة  
ثم نظرنا سماعهم قبل ذلك ولم يفتوا عليها في الشارح ولا المسائل فجمع  
كثير منهم سابقا ولا حاضرا بهذه المسئلة من غير تشارك ولا افتراء وطعننا  
قائلين كثير منهم بالصدور كونه ولا استبعاد وكثير فيها التمسك والافتراء  
والاستدلال وكتب فيها بعض علمائهم شرحا شافيا بغير ذكره في القول بالشرع  
وتأويل أحمد بن محمد الوادع في المسئلة بما يرجع إلى الكراهة والحال أن  
كثيرا في المسئلة وسأله شافعية بطنا بنية الحكم بالإمام الفقير وشيخ الأئمة  
وأعطنا بأطراف الكلام بما لم يجد انهم لم يدينوا التسليم في المقام ونقلنا حكمنا  
ذلك القائل ونقصناه من آثارنا فخرج فصلناهم عن ذلك بعد الوقوف  
على ما ذكرناه

على ما قدمناه والمائل فيما سطرناه ومنهم ذوات القائل المتداول وكثيرا  
خلطوا بينهم على ما شئت الفسالة للوجوه عما كانوا عليه وهما من اذك خلاصة  
الحريته في تلك الوسيلة بما يحصل به جواب السؤال ويقع مادة الشبهة في المسئلة  
والاشكال فاقول من خرج بالمقول بالغريم في هذه المسئلة المحدث التي يخرج  
استدلالها قد سرى فوكتا والى ما ذكره الشيخ الفاضل المحقق الاديب الشيخ جعفر بن  
محمد الدين السجستاني ما رواه محمد بن ابي جعفر الفاضل القائل المحدث اخذنا  
بما نقله عن المشهور بالوجوه وقد اتفق الاجماع يرى شيوا ذلك انما غاية من  
الوجوه والى هذا والى البحث للناس والافانواع عنهم مرج بذلك في كتاب الوارد والى  
تجنتا القهيد سلبا من البراءة فدل اختلاف النقل عنه في ذلك والذي واصل خط  
بعض الفضلاء الموثوق بهم فقلنا من فعله هو القول بالغيرم والذي شككته  
لمينه الحمد الصالح الشيخ عبد الله بن صالح الجرجاني فقه هو التوفيق له طاب له  
من ايامهم ان بعض اصحابه ممن شق به نقل عنه التبريم وادامه بطلاق والهدية  
في سائر وكان منتهى فاطمته ثم قال الا ان لا اعرف من غير التوفيق ما ينبغي  
الصالح المتداول فان ظاهر التوفيق المسئلة حيث قال بعد العلم والحمد في  
الان بعد علمي نوع حيرة وانطوى اب ووعده وادواتها في المسئلة











14

بأمرها وعطقت عليها ولم يجعلها من جعلها وادخلها فيها من حيث كانها  
صادق منهم وإن كانت داخلها فيها من جعلها من حيث التي لا تملك  
لأدولة الماتق الامام والفتنة صل عليه  
قوله الامام لا على تقدير الوجوب لم يتمكن من كمالها وادخلها وادخلها  
انفسهم بعض اصحابنا وضمان الله عليهم بان كلام اكثر الامام  
خالف عن العرف بل هذه المسئلة الا ان العللة المنقولة لا تستلزم اليقين  
السند المدرك وقيل من المنة وسماهة من القول بالوجوب والحنا والم  
العمل ندمه عقبا حقيقة احوال هذه الحنا في هذه المسئلة في المنة  
في امتنانية التفسير لا يبرهن وهم الممتا مبران النجيم في امتنانية التفسير  
كلامنا المذلة وينا افر ما اكتشف عن ضعف طائفة وخاصة من الاصا والالة  
على التسمي قد راد عن ابو جعفر قال اذا ادرك الاجل بعد الصلاة وفاز  
بعضها فلام يمتد بالصلوة خلفه جعل اذ ادرك اول صلوة اذ ادرك من الطلوع  
الغيا وكنتين وفاتمة وكنتان قرا في كل ركعة ما ادرك خلف الامام في نفسه  
الكتاب في حقه فان لم يدرك السورة فانه اخر الام الكتاب وسورة فانه لا يترك  
سلام الامام فام وصل وكنتين لا يترك فيها لان الصلوة اذا اقر فيها في الاولين

أولم

فكل ركعة في المأثور من الكتاب وسورة في الأختين تين لا يقر فيها أحدهما في سجدة وتكبيره  
وقيل ودعا ليس فيها قراءة وإن ذلك ركعة قرأ فيها اختلص المأثور  
خلف المأمور فإذا استلم المأمور قرأ المأثور وسورة ثم قعد فشهد ثم قام  
فصل ركعتين ليس فيها قراءة وسورة عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري  
عن أبي عبد الله قال إذا سبق لك المأمور بركعة فادركك القراءة الأخرى فقرأت  
في الثالثة من صلوة وهي ثلثان لك فإن لم تدرك بعد الركعة واحدة قرأت  
فيها وفي التي تليها الحمد وبصحة وعوية وفيه قال سألنا أبا عبد الله عن رجل  
دبر ركعة المصلي المأمور وهي أول صلوة الرجل فلا يملك حتى يقرأ فيفقر القراءة  
في المصلي قال فيحتمل عبد الرحمن بن أبي حنيفة قال سألنا أبا عبد الله عن رجل  
دبر ركعة الثانية من الصلوة مع المأمور كيف يصنع إذا أحل المأمور أن يقرأ  
وسأله عن الذي دبر ركعتين الأختين تين من الصلوة كيف يصنع بالقراءة فقال  
أمر فيهما فأفضل لك الأولان ولا تتجمل أول صلوات أخرها من غير قراءة حتى  
الاعتبار أنك أيقنا عليها في الوساكن المشركين واليهما من أراد الوضوء على من قبل العتق  
والعبث والمسئلة فلان جميع اليها وأما إذا غاب عن الوضوء لم يتمكن من الخلع  
خوف فوات الركعة فعلى أن تتم القراءة ولذا فإنه الركوع أو يقطع القراءة ويبدأ بالركعة



اشكال وان كان ظاهر الاستحالة لا يثبت انهم يجوزوا التخلّف في الامم ولكن  
 بل كين وان كان من غير عذر الا ان حقيقة عوارق وصحة معبوتين  
 المتقدمة بين تصديقهم المبادىء المذكورة ولكن الاطوار عند انتمى اراد التخلّف  
 مع الامم في الحزبية فان قيل له وقيل يسع الفناء ولو اريد خاصة وقيل مع  
 عرف صديق الوقت من ذلك اجرا لدخول فيه بكون الامم فانه لا فرق هذا  
 ولو ائنفذ معوله وصديق الوقت ولو عن بعد فالا حلاله فطعن الفناء والمناقبة  
 ثم اعادته الصلوة من رتب وانما

كأقرب وجوب المباداة المتأخّرة في الزمان وتقدّمه على الزّمان وبذلك أيضا  
الحاق هذه الصورة من حيث الحاقها بما تقتضيه رواية عبد الرحمن المتقدّمة في  
السّلسلة المذكورة انفا حيث لا مورد لها من كونها ما يجب في انقطاع الام للسجدة  
فانهم حكم بانها كونها وبذلك في وكيف كان فان الاصول عندى حيث ان السّلسلة  
مقصودة على الخصوص هو المتأخّرة للام في هذه الصّورة ثم إعادة التّعليل  
من ارس واثم العا  
او يقضون من غيرهم على يقط الاذان والافاق عند ام لا . انه لا ينفك ثمة  
السؤال من الاجل وتفصيل الحال في ذلك ان يقال لا يخفى ان مورد الموضوع  
في السّلسلة هو الداخل على جماعة قد صلوا جماعة ولم يتفرقا اذ كانوا فيهم يتفكرون  
هذا ان كان بعد صلوات الفريضة جماعة بحيث يكون مناخله الفريضة الاولى كما  
في صلوات المغرب والثانية كما في صلوات الظهر فلا بد ان الجماعة لا يقتصر  
وهو من واقع السقوط وان كان الشغل لغير بعض المذكورين بحيث يكون قضا  
او من ذلك والحال ان ذلك بعد الصلوات جماعة فكذلك حيث يحصل الشغل  
المعكس سقوط وان كان الشغل قبل الفريضة كما في الظهر مثلا فان لم يحصل  
شرط السقوط الذي هو الصلوة جماعة وان كان الزمان وغير ذلك قال المرحوم

ومنها ما الذي يقتضيه عن خبرهم فان كان المراد ان حصولها يجعله القبول  
عندها الداخل ليس في الصلح اليه التخاصة جماعة بحيث يصلوا الجماعة  
جماعة ثم قاموا واصلوا اخرين فصلا فلا ريب ان شرطه السقوط هو عدم حصول  
الجماعة الخاصة التي ورد فيها التصريح وعدم التفرق بعدها وان يكون  
قد وقعت اقامة من غير تقدم الجماعة في الجماعة وبما يصلوا جماعة فصلا ثم قبل  
عليهم داخل فاستكمال من اقام التصريح وان كان بعضها مطلقا هو كون  
ذلك الصلح جماعة في جماعة ومن احتمال تعاقب السقوط وجماعة فانه لا بد  
في الاكتفاء باذنه واقامته فلا يثبت فيها شرط والمقتضية وعلى اتفاق الفقهاء  
هذه المعاني على استنباط من السال وتخرج  
الفكر والخيال بافعالات الاشتغال والمعاونة على التاخير والفضل الماخر  
اصلاح ما عثر واعلم من العناء بعد التامل في التامل بدقيق الانظار وتبوء  
الانكار والمهمل والبيان ولا يما في هذه الاذعان قد بينا وكما لم يبق الغائبة  
للانذار وقد وفق الله سبحانه للعراق من ذلك بآيات في يوم التلخيص قبل الصبح  
السابع شهر جمادى الثاني ختم بالخبر والثالث من السنة الثامنة بعد المائتين والالف  
فربما يشهد بالصلح والى السيد الشهيد وامام السعداء صلوات الله عليهم وعلمه بان الله  
ومنه



بسم الله الرحمن الرحيم

منه الساب للشيخ علي بن الحسن التبريزي والابو الشيخ الزيات شيخنا الشيخ يوسف الخزاز  
 بطبقه الشيخ واعطاه رحمه الله تعالى وان السجدة  
 بنماسته او فخره فاشبهه بانثا كثيرة فهل يشبه جنتنا بالجميع وان اخفها بها  
 لغو او يخرج واحدا ويكون القاطن اهل لا يدخل في ذلك ما لم يعلم ان في الشق  
 تراحا ما ينام فاشبهه غيره ام لا ان يبين ان يعلم ان الان الفقه الحاشي بالافضل  
 تحليل اخر اعلم علمه بغيره او لطيفه ليشبهه علمه بغيره الاما استغنى عن جواز المنة  
 المنظر بقدره ان التوق اذا عرفت ذلك فاعلم ان المشهور بين الاصحاب ان يكون  
 اجماعا بالامم عليه الاجماع هو ان من اخلط احوال الحرام او الطاهر بالقبول كانت  
 الافراد التي وقع الاختلاط بها ام قليلة فانه يجهل بكم يتبع الجميع ونجاسة ولم اقف  
 على خلاف في الحكم الاما ما يظهر من الحديث انما في مفاهيمه وانما في كفايته  
 حيثما فشا في الحكم المذكور وخلفا واخل الجميع في صورة اختلاط الحلال بالحرام  
 العاقل المشا واليق كفايته في سلة الهم المختلط في كبريته ما انظم المشهور بين

سنة

الحواس

المناظرين انه اذا اختلط ولم يعلم وجب له تجنب عن الجميع حتى يعلم ذلك بعينه  
 ويستند ذلك قاعدة معروفة بينهم في ان الحرام يعلو الحلال والمشتبه وسبق الى  
 العاقل في اعتبارات العقلية وقيل الحظر وقول التلويح في وجهه ان  
 سنان كل شيء حلال وحرام فهو ذلك حلال حتى لا يفسد الحرام بعينه بل على الحلال كذلك  
 غير الاخبار المشهورة في المحدثات في المشا راين في وجهه فاما في وجهه ما يوجب  
 بالعائن فماذا اختلط الحلال والحرام فهو حلال للصحيح وغيره في يعرف انحراف  
 بعينه كما في قوله وان الاصل في ذلك هو السبب السند في فتح المادك في الحق  
 الشيخ في العلم وقيل انما يشبهها المحقق لا يوجب بما ذكره في قوله الا ان  
 مما يشبه الاشياء واليه وهذا هو فينا البشع من غلات في وجهه على المداك  
 وتحتوي المقام انه ان وقع الاشتباه في افراد صحت في الحكم كما ذكره الاصحاب  
 ايهم وانما في افراد صحت في كل من تلك الافراد على طاهر الحرام والحق  
 حتى يعلم الحرام والتجنب بعينه وهو راجع الى ما ذكره الاصحاب في المحصور وغيره المحصور  
 وان ذلك قاعدة كلية في المقام بل المذكورين وجبه انهم يرون المقامين ظاهر ذلك  
 في كانت الافراد التي وقع الاختلاط بها معان صحت في عدم معنى في اشتغال  
 معينة فانه يعلم وجود الحرام قطعاً والشايع فلا وجب تجنبه مطلقاً ان من لم يكن  
 قد انحرقت

مشهدا مشتهرا ام يشبهها بافراد الادلة والاعمال وجوبه بغيره مطلقاً في  
 قوله تعالى حرمت عليكم الميتة مشا ملا طلاقاً كانت الميتة ميتة او شبهة  
 يعرفون او يشكوا في او يتوعد ذلك وقوله حرمت عليكم امواتكم وهذا كما لا يتردد في  
 لما حكاه في الامم مشهورة او شبهة بافراد صحت او هو باذنه في الآية غاية الامر  
 وجوبه بالتجانب في وضع الاشياء الما بين الايجابين في حلة الاقوال في وقوع الاختلاط  
 بها وجوبه بالتجانب بين الاقوال الواجب عليه فهو واجب ما في غير المحصور فانه لا يعلم وجوبه  
 ثمرة ولا ينقطع وجوبه ولا يتحقق الحكم الشرعي بغيره وجوبه في الواقع وفيه  
 بحيث يمكن ان يكون هذا الامر منه والافراد منه لا يوجب تغافل المقام لان التواضع في كل  
 الواقع ساطع للاصطلاح الشرعية وانما بعلمها من غير المصنف عليه كالاختلاف في حلال  
 خبرها في التحليل الشرعية والاضوابط الشرعية وبانها في الغالب انما لو اشتبهت حلالا  
 باخرين او ثبات مثالا فانه يجوز له ان يحقق ولا يلزم اليقين في قوله تعالى حرمت  
 عليكم الميتة والذي يدل على ما قلنا بالنسبة الى الحكم الاول انما هو بعد ما عرفت  
 من عدم الاية جلة من الاخبار فيها صحت من في السالك بالعبادة في غير الحلال  
 والذين يتبعونه في امر الميتة في انهم انهم في حال ما عرفت في ساطع الحرام فلا فاعل  
 واما تعلم تعلمه حتى تعلم انحرافه ونقصه المطلق بل انها على مذهبنا في المحصور







الشهيد الثاني المسألة الثانية وفيه علم أن في كلامهم على فخر مخرج بالنية إلى الله  
الأنظر أنهم مخرج من جهة النظر والذوق وقت غير من الجانبين وهو المخرج الأول  
والأصل الثاني بالنية إلى النظر فانه يتحقق إجماع المخرج في كل من الطرفين  
والصبيحة والنية في حقهم هي التي بها إجماع المخرج في كل من الجانبين  
عن الحياة التي لم تدرك منه بل في هذا أن نطق راسها في حقها الصلوة والمز  
بقوله أن في حقها الصلوة في حقها في حقها وهو كناية عن البلوغ وفي حقها في  
عن أبي جعفر قال لا يصلح للجارية إذا خافت إلا أن تخرج إلا أن لا يتجدد وفي حقها في  
أحمد بن محمد بن أبي نصر في حقها في حقها قال في حقها في حقها وهو في حقها  
سني ولا نطق المخرج في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها  
قرب الأسرار من الوضوء قال لا نطق المخرج في حقها في حقها في حقها في حقها  
خير مما في هذه الرواية الصحيحة من الطرفين في خلافها في حقها في حقها في حقها  
على جواز النظر في كل من الطرفين إلى مدة البلوغ ويعتد بها ظاهر الآية وهو في حقها  
وجوب سني أن الأطفال بعد البلوغ دون ما قبله إلا في تلك المواضع التي لا يتر  
ولا يترك اعتبارها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها  
وإن كان في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

المخرج الثاني

المخرج الثاني المسألة الثالثة وفيه علم أن في كلامهم على فخر مخرج بالنية إلى الله  
الأنظر أنهم مخرج من جهة النظر والذوق وقت غير من الجانبين وهو المخرج الأول  
والأصل الثاني بالنية إلى النظر فانه يتحقق إجماع المخرج في كل من الطرفين  
والصبيحة والنية في حقهم هي التي بها إجماع المخرج في كل من الجانبين  
عن الحياة التي لم تدرك منه بل في هذا أن نطق راسها في حقها الصلوة والمز  
بقوله أن في حقها الصلوة في حقها في حقها وهو كناية عن البلوغ وفي حقها في  
عن أبي جعفر قال لا يصلح للجارية إذا خافت إلا أن تخرج إلا أن لا يتجدد وفي حقها في  
أحمد بن محمد بن أبي نصر في حقها في حقها قال في حقها في حقها وهو في حقها  
سني ولا نطق المخرج في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها  
قرب الأسرار من الوضوء قال لا نطق المخرج في حقها في حقها في حقها في حقها  
خير مما في هذه الرواية الصحيحة من الطرفين في خلافها في حقها في حقها في حقها  
على جواز النظر في كل من الطرفين إلى مدة البلوغ ويعتد بها ظاهر الآية وهو في حقها  
وجوب سني أن الأطفال بعد البلوغ دون ما قبله إلا في تلك المواضع التي لا يتر  
ولا يترك اعتبارها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها  
وإن كان في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

من أن لا يقول وحده الاختيار كلها قد أثبتت على فخر مخرج من الجبل إلى الجبل  
من كانت لها سني في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها  
الأنظر في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها  
ذلك ما علم أن الاختيار في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها  
المخرج لا يثبت والرجل في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها  
كان من سني في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها  
تدبر عدم الحائز في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها  
حسب سني في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها  
سني وتغير سني في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها  
في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها  
فالتدبر في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها  
لذلك في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها  
جواز في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها  
مؤثر على حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها  
وفي حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

في حقها



يقع احكامه في الحق ولا يبعد الوقوف فيه على طائفة اية التمهيد المذكورة اذ لا معارض  
طاعة المقام الاطلاق حيد ورواية في ذلك وما كان تعقيد بها واما فيهم من يروى  
من رواية كوكبة المؤمن المنفرد متجاوزا لنفس الحق لا يجمع من غيرنا ولا من غيرنا  
بجواز المباشرة حال الحق في ذلك المدة والاحتياط لا يخفى والله اعلم  
من قطع الكفر وهل يشترط في كل طاعة ان تكون سابقة ام لا وما الاول لو وجد من طاعة  
سابقة او ما يكون جميعا سابقة اياها بما يقسم اذا الواجب قطع الكفر بانفاق  
الاعتقاد الا من شدة تلك قطع والمشهور بانها تقصر في طاعة شاملة للدين واذا لم يزل  
فالمدة للدين واذا وصل لشدة الاعتقاد في طاعة شاملة للمفهوم من الاخبار اذ تلك الشاملة  
تلك لغايات شاملة للدين او قصر في طاعة واحدة لا اذ لا تدرك كون تلك طاعة الحق  
فلم تقف لغايات الاخبار على انما لا يشترط في تلك الاخبار القطع ان تكون سابقة لملازم  
معها من علما شأنا الابواب ولا يلزم الا على الاعتقاد وانما ذلك لان بيننا من غيرنا  
والاعتقاد المتواضع لا يقطع على الا ان يكون السوا عن الكفر في قطع واحدة من  
او القطع الثالث الذي يحصل التبرع بها دون كل واحد منها وجوابه يعلم مما ذكرنا  
من عدم وجوبه بعد الاعتقاد الشارو في المقام صلوة الهدية المرفقة  
بل الدفن وروايتها في طاعة الام لا ما هو منها الخ لا يغفل عنها وهل يجوز شرعا  
اشهر

اشهر في مسلمة ام لا ان هذه الصلاة ورواها الكفر في طاعة كمال المسما  
عن التبرع قال لا ياتي على الميت شدة من قبلنا فاجابواكم بالصحة فان لم تجدوا دليل  
الحكم وكهتف يقر في اول العهد وآية الكسرة وفي الثانية العهد والقدر عشر مرات  
فان اسم فان الله حية على عهد والتبرع واما في طاعة الله فان الله عز وجل  
يقطع تلك الطاعة مع كماله في طاعة يوسع له في طاعة من الضيق المديوم يفتح  
في الصلوة في طاعة الله ما طاع على الله سبحانه ويرفع له اربعين درجة وروا  
السيد بن طاووس في كتابه في طاعة الله تعالى طاعة من يرضى بها من الجنة الا ان قال فيه  
يقول في الاصل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
التمتع في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
يقول في الاصل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
ان في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
ولا ان شدة طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
افهم التبرع في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
انما في ذلك التبرع في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
فيه واما اهل البيت في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل

من حيث الشريعة في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
واحد والله اعلم لو كانت اذن ووضعت جبهة في سجوده على ما لا يوجب  
عليه فذلك هو ما يجد او بعد دفعه وفراغه من الشدة في الوقت وفراغه من  
انزاله في من وجب السجود وضع الجبهة في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
في ذلك شيئا لا يوجب السجود عليه شيئا فانما كان اقل بوجوب طاعتها لك  
والاختلاف في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
فيما اذا ذكر في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
الاكتفاء في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
بجبهة على موضع موضع بارز في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
على الارض لعدم تحقق السجود في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
تقع جبهة على موضع المنع فقال ارفع راسك ثم متعه في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
جهاض الامتناع في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
على طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
التراب في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
ابجته على الارض في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
يقر

برفعها ولا تشد عليه في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
السجود عليه في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
في الكفاية في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
وتفضل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
له هذا الامر في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
الطاعة في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
وتدبر في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
وانتقل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
على هذه الطاعة لان في كلامه في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
يراعون في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
ما ذكر في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
من طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
الامر في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
والسجود في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل  
في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل في طاعة الله عز وجل



















فانتی

والسلام

مُعَلِّم

الاولم

212

الشيخ محمد باقر الخليلي















مع ان جميع ذلك مما اشرف فيه الشرف فما علمه لغة او عرفا صدق الالهي عليه خيل  
 انما الحق والافاق مثل لا باخذ الحق ولذا قال الحق الادبيل ولادعوى الاما  
 وعلم ظهوره لاختلاف المكان القول باكرهه الاشكال ايضاً حكماً الآن الآيات  
 مع بعض الاخبار يدل على عدم الثبوت ايضاً فلا يترك ومنها عمل الالهوكا  
 والصليب ويتدبر فيه عمداً في ذلك حبس نفسه بل عمداً في الحروب والذ  
 للرجال لان ذلك مقادير على الامم والعدوان وقد نهى الله عن جعله في الغر  
 اشبهت ما اردنا ان ولى  
 بسم الله الرحمن الرحيم لولا اني قطعته او غيره فاشبهه باشياء كثيرة  
 فكل شيء يختار للجمع وان اجتمع فيها الفقر او يخرج واحداً يكون البا  
 ظاهراً وحداً لا وهل يدخل ذلك في العلم ان في السور في امرها انما فاشبهه بغير  
 ام لا هل يجوز ان يجعل في الصفة والصفة تعين الصفة وجودها في كل  
 ام لا وعلى الاول فالتحيزان ما الرابح قطع الكف وهل يتوسط في كل  
 قطع ان تكون سائر ام لا وعلى الاول لو وجد في قطع سائر وما يكون جميعاً سائر  
 فاشبهت بغير صلتها الهدية المهيبة لينة الذوق هل دود بها مد يد من طرفنا  
 ام لا وما دودنا التي بعدد ونها وهل يجوز ان يترك اشياء في صلتها ام لا  
 لولان

لوني انشا ومنع جبهته في سجوده على ما لا يحس السجود عليه نذكو وهو ساجد  
 او بعد عنه فوجهه من الصلوة في الوقت وخارجها حكمه هل يفتي  
 جميع اجزاء الشهاد ام لا هل يجوز الصلوة بدون كراهة الامتناع  
 ببول او غيره او ببال عذره او انا فيه قول والاصح هو جواز او ببول او بغيره  
 انسان ام لا يجوز الذي يجوز قطع الصلوة لاجل المسافة المعتبرة بين صفوف  
 المأمومين هل من الموقوف في الموقوف وقوفه على الموقوف في الموقوف  
 هل يعتبر المسافة بين المأمومين في الصف الواحد كغيره في البناء بين الصفوف  
 كونهم في صف واحد هل يجوز الادتماس في غسل المبتدئ وغيره في غسل  
 الجماعة ام لا هل يجوز ان يتدبر في وضوءه او ابد ونحوه اسان ام لا  
 وكان المغسل في الماء والماء الاضطره فغسل واسم ثم تركه جازبه الامن ثم الاضطره  
 فهل يجوز في غسل الذنوب ام يتعين عليه الادتماس لو سئل انسان في  
 من سجدوا وغيره من السجود كانت بين الناس في الغيبة فقهه ولو تغلبت عليه  
 فصلا فيه هل يطل مساو ام لا هل يجوز الصلوة في ثوب يخطا بالبر  
 وفي ثوب شوبه ام لا وكذا هل يجوز في قطع حوبه ببوله في بده او في سطره  
 هل يجب ناول لا فاعله السجدة المبركة اذا اقبلت في موضع التخصيص

ام لا وعلى الثاني لولا حفظ ذلك في نفسه جهلاً فعمله عليه اعادته الصلوة واشبهت  
 الاقامه ام لا لو سئل الانسان مع انسان جاز على ان يفتي في كل من فعل  
 ففتح صلوة مع الاعتقاد في عدم صرام لا لو انشأنا غيره فشهد  
 فله شخصنا في له في سائر من سائل الفطر والتمام فعمل بقوله واحتاط بغيره  
 لم يرد في كل خلاف او ادعى له وجوده في غير فاحتاط بالظن في وجوب  
 لعملاً هل صرح ام لا هل يتوسط الفسخ بين الصلوات في العبد  
 ام لا وعلى الاول لو صليت عبد فصرخ هل يجوز الصلوة فيه استجنا بالام  
 هل يجوز سجود عوم ما المطر بلا اقية في قطعها ام لا بد من ثبوت  
 عليه لو نفذ او فسخ الوصول الى الحكم الشرعي واستدانة فيما يشترط فيه دنة  
 هل يقوم عدول المسامحة مقامه في جميع ما يتوقف او في كل من يتوقف  
 وعلى كل تقدير هل يكفي اجابة عدل واحد ام لا بد من اثنين وعلى كل تقدير هل  
 الانسان من نفسه القسنى او يؤذد وعد الله نفسه مع طلب الاذن منه  
 لا اعتقاد بعض انشائه في وجوده الاذن ام لا وعلى كل تقدير هل يجب  
 التدخل في جميع ما يقع في علمهم ام لا يجب ولو عدل العدول في بلدنا  
 الى سبع مفاصل الاطفال مع حاجتهم وكذا القسنى في العلم بما فيه صلاحهم مع  
 نظر الوصول

مع نظر الوصول الى العدل  
 لا يشترط الامام والمأمور في ذلك  
 لا يشترط في حياض هل يجب عليه  
 الايام من دة الاهتباط ام لا سئل عبد الله  
 قاسم في المزاجية الاصل والمسكن الواسع عقرانته وجميع والده المومنين  
 والمؤمنات والمسلمين والمسلمات يتفق مع والده العقبين الظاهرين للمعصومين  
 بحرمة المسكن واخيه وعده واسره وامته وبنيه بحرمته الفاضل والاختلاف  
 مستنداً



214



[illegible]

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



